مكرّرات المدرّس

شرح السيوطي

للعلّامة الأديب

الأستاذ محمّد عليّ المدرّس الأفغاني «رحمه الله»

الجـزء الثاني

الطبعة الأولى في هذا الثوب

و فيها زيادات مهمّة

تـصحيح و تـحقيق

محمّد الملكي - پرويز رستگار

بسم الله الرحمن الرحيم

مكرّرات المدرّس

شرح السيوطي

شناسنامه

● نام کتاب: مکررات المدرّس (شرح سیوطی)

○ مؤلف: استاد محمدعلی مدرّس افغانی(ره)

○ تحقیق و تصحیح: محمد ملکی ـ پرویز رستگار

○ ناشر: پیام علمدار

○ شمارگان: ۲۰۰۰

○ چاپخانه: سبحان

○ صحافی: مهدوی

○ نوبت و تاریخ چاپ: دوم / (اول ناشر) / بهار ۱۳۸۸

○ قیمت: دوازده هزار تومان

○ شابک جلد اول: ۹۷۸ ـ ۶۰۰ ـ ۹۰۶۳۷ ـ ۶ ـ ۵

○ شابک دوره: ۹۷۸ ـ ۶۰۰ ـ ۹۰۶۳۷ ـ ۸ ـ ۹

مرکز پخش: قم ـ پخش انتظار (خداداد) ـ همراه: ۰۹۱۹۱۵۰۰۶۵۰

الفهرس

الفهرست ٥
باب الفاعل ٩
باب النائب عن الفاعل ٣٣
باب الاشتغال ٥٥
باب تعدّي الفعل و لزومه ٧٥
باب التنازع ٩١
المفعول المطلق ١٠١
المفعول له ١١٩
المفعول فيه ١٢٥
المفعول معه ١٣٧
الاستثناء ١٤٧
باب الحال ١٦٩
باب التمييز ٢١٥
باب حروف الجر ٢٢٧
باب الإضافة ٢٥٥

بـــاب

الفاعل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمّد و آله الطيّبين الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين، من الآن إلى قيام يوم الدين.

باب الفاعل

(هذا باب الفاعل و فيه المفعول به)

للفاعل عندهم تعريفات لافائدة في ذكرها و ذكر ما فيها من النقض و الإبرام، فالأحسن أن نقتصر بذكر ما في الكتاب: (و هو) أي الفاعل في اللغة من أوجد الفعل، و في الاصطلاح (كما قال في شرح الكافية المسند إليه فعل تام)، سواء كان لازماً كـ«قعد» أو متعدياً كـ«ضرب» (مقدم) على المسند إليه (فارغ) عن ضمير الفاعل (باق على الصوغ الأصلي أو) أسند إليه (ما يقوم مقامه) أي مقام فعل تام مقدم فارغ باق على الصوغ الأصلي.

(فالمسند إليه) بمنزلة الجنس (يعم) أي يشمل أربعة أشياء أعني (الفاعل والنائب عنه والمبتدأ والمنسوخ الابتداء و قيد «التام») بمنزلة الفصل الأول (يخرج) المنسوخ الابتداء أعني (اسم «كان») و «عسى». قال ابن هشام في أوّل المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً و رتبةً: ولايدخل الناسخ على الفاعل (و) قيد التقديم بمنزلة الفصل الثاني (يخرج المبتدأ)، نحو: «زيد قام» و فيهما إشكال سنذكره (و) قيد (الفراغ) بمنزلة الفصل الثالث (يخرج) «الزيدان» في (نحو: «يقومان الزيدان»)، لأن

الفعل المسند إليهما و إن كان مقدماً لكنه ليس فارغاً من الضمير و فيه أيضاً الإشكال الذي سنذكره (و) قيد (بقاء الصوغ الأصلي) بمنزلة الفصل الرابع (يخرج النائب عن الفاعل) و هذا يحتاج إلى توضيح سنذكره؛ (و ذكر «ما يقوم مقامه» يدخل فاعل اسم الفاعل والمصدر و اسم الفعل والظرف و شبهه. و «أو» فيه) أي في التعريف (للتنويع لا للترديد)؛ فلايستشكل بأن الترديد في التعريف موجب للإجمال المنافي للغرض من التعريف أعني التعيين.

استشكل في دخول المبتدأ من نحو: «زيد قام» بأن الفعل لم يسند إلى المبتدأ، بل الجملة أسندت إليه فلايحتاج إخراجه إلى قيد التقديم، لأنه خارج بنفسه، و أجيب بأن الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه حقيقة؛ و لايخفى ما فيه من التعسف.

و استشكل أيضاً في دخول «الزيدان» من نحو: «يقومان الزيدان» بأن المراد من التقديم ما كان واجباً بسبب وصفه العنواني والخبر ليس واجب التقديم بسبب وصفه العنواني، أي كونه خبراً مع أن الفعل في «يقومان» كما قلنا ليس مسنداً إلى «الزيدان»، فلايدخل «يقومان» في التعريف حتى يحتاج إلى الإخراج.

ثم اعلم أنهم اختلفوا في الصيغ الأصلية للفعل، فقال بعضهم: هي ثلاث: الأول ما كان بفتح العين، كـ«ضرب» والثاني ما كان بضم العين، كـ«شرف»، والثالث ما كان بكسر العين، كـ«علم» والفاء في الجميع مفتوح، و زاد بعضهم ما كان بضم الفاء و كسر العين، أي الفعل المبني للمفعول، والصحيح أنه ليس بأصل و إنما هو مغير من فعل الفاعل، و احتج ذلك البعض بأنه جاءت أفعال لم ينطق لها بفاعل أصلاً، كـ«زهي الرجل» و لو كان فرعاً للزم أن لايوجد إلا حيث يوجد الأصل، و رد هذا الاحتجاج بأن العرب قد يستغني بالفرع عن الأصل؛ ألا ترى أنه قد جاءت جموع لم ينطق لها بمفرد، كـ«مذاكير» و نحوه، و هي لاشك ثوان عن المفردات؛ هذا ما يذكره الشارح في أوائل باب التصريف نقلناه هنا بأدنى تغيير لتوضيح قوله: «و بقاء الصوغ الأصلي يخرج النائب عن الفاعل» و للتنبيه على أن إخراجه على قول الأكثر لا الكل (و) قد

(ذكر المصنف للنوعين) أي لما أسند إليه الفعل و ما أسند إليه ما يقوم مقامه (مثالين فقال: الفاعل) الاسم (الذي كمرفوعي) قولك («أتى زيد منيراً وجهه نعم الفتى» و) إنما (مثل بهذا المثال إعلاماً) بأمرين: الأول (بأنه لافرق في الفعل بين المتصرف) نحو «أتى» (والجامد) نحو «نعم»، و الثاني أنه لا فرق في الفاعل بين أن يكون مرفوعاً لفظاً نحو «زيد» و «وجهه» و بين أن يكون مرفوعاً تقديراً نحو «الفتى» و كذلك إذا كان مرفوعاً محلاً كما يصرح بذلك بعيد هذا.

(و حصره) أي حصر المصنف (الفاعل في مرفوعي ما ذكره) في المثال (إما جري على الغالب) لا الكلية (لإتيانه مجروراً بـ«من» إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه كـ«ما جاءني من أحد» و بالباء في نحو: ﴿كفى بالله شهيداً﴾[1]).

قال الشيخ عبد القاهر في آخر أسرار البلاغة: «إن الاسم الداخل عليه الباء في نحو: «كفى بزيد» فاعل «كفى» و محال أن يتعدى الفعل إلى الفاعل بالباء أو غير الباء ففي الفعل من الاقتضاء للفاعل ما لاحاجة معه إلى متوسط و موصل و متعد»،[2] انتهى، و سيأتي في باب حروف الجر فائدة الحروف الزائدة في كلام إن شاءالله.

(أو إرادة للأعم من مرفوعي اللفظ والمحل) فيكون جرياً على الكل فيدخل الأقسام كلها.

وليعلم أنه قد جاء في بعض اللغات الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً نحو: «خرق الثوب المسمار» برفع «الثوب» و نصب «المسمار» و نحو: «كسر الزجاج الحجر» برفع «الزجاج» و نصب «الحجر»، لكنه شاذ و من باب القلب و قد يأتي كلاهما مرفوعين كقوله:

إن من صاد عقعقاً لمشوم ... كيف من صاد عقعقان و بوم

---

۱. سورة النساء (۴) الآية (۷۹).

۲. الجرجاني، عبدالقاهر، أسرار البلاغة، طبع مصر.

حيث رفع الفاعل و هو الضمير المستتر في «صاد» والمفعول و هو «عقعقان»، لكن في هذا المثال للتأمل مجال لولا «بوم».

مسألة: قد يجر الفاعل بإضافة المصدر إليه كما يجيء في باب إعمال المصدر عند قول الناظم:

و بعد جره الذي أضيف له كمل بنصب أو برفع عمله

مثل: ﴿**لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض**﴾[١].

مسألة: (ولا بد بعد فعل من فاعل و هي أعني البعدية رتبته، فلايتقدم على الفعل) لوجهين:

الأول: (لأنه كالجزء منه) أي من الفعل لشدة اتصاله بالفعل كما بين في علم الصرف في إسكان اللام في نحو: «ضربت» فكما لايجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها كذلك لايجوز تقديم الفاعل على فعله.

والثاني: ما ذكرناه في أول بحث المبتدأ، و حاصله أن تقديم الفاعل على الفعل موجب للبس بينه و بين المبتدأ، لأنك إذا قلت: «زيد قام» و كان تقديم الفاعل جائزاً لم يدر المخاطب أردت الإخبار عن «زيد» بجملة «قام» و فاعله المستتر أم أردت إسناد «قام» خالياً عن الضمير إلى «زيد» على أنه فاعل، و لا شك أن بين المعنيين فرقاً؛ فإن الجملة على الأول اسمية تدل على الثبوت المؤكد بسبب تكرر الإسناد كما بين في علم المعاني، و على الثاني فعلية تدل على الحدوث، و هذا الفرق مما يبنى عليه أغراض و فوائد مهمة يجب مراعاتها عند الفصحاء الذين كلامهم مدارك لإثبات القواعد اللفظية، فيجب دفع اللبس بالتزام تأخيره عن فعله و مع ذلك كله قال بعضهم بجواز تقديم الفاعل على فعله بعد «إن» و «إذا»، فيجعلون مدخولهما فاعلاً للفعل المتأخر في نحو: ﴿**و إن أحد من المشركين استجارك**﴾[٢] و ﴿**إذا السماء انشقت**﴾[٣].

---

١. سورة البقرة (٢) الآية (٢٥١).
٢. سورة التوبة (٩) الآية (٦).
٣. سورة الانشقاق (٨٤) الآية (١).

(فإن ظهر) الفاعل (في اللفظ) سواء كان اسماً ظاهراً (نحو: «قام زيد»)، أم ضميراً بارزاً (و) مثاله («الزيدان قاما» فهو) أي الفاعل (ذاك) الظاهر والظاهر عندهم قسمان الظاهر بالمعنى الأخص و هو ما لم يكن ضميراً و الظاهر بالمعنى الأعم و هو ما يشاهد بالعين و يسمع والمراد بالظاهر هنا هو المعنى الثاني و لذلك أتى بالمثالين فتدبر جيداً؛ (و إلا) أي و إن لا يظهر الفاعل بالمعنى المتقدم (ف) الفاعل (ضمير استتر) في الفعل (راجع إما لمتقدم مذكور) لفظاً (نحو: «زيد قام»، و) نحو: («هند قامت»، أو) راجع (لما دل عليه الفعل) الرافع للضمير المستتر على الفاعلية (نحو: «ولا يشرب الخمر حين يشربها و هو مؤمن» أي «ولا يشرب الشارب» أو) راجع (لما دل عليه الحال المشاهدة) أي الحالة التي ترى و تشاهد (نحو: ﴿كلا إذا بلغت التراقي﴾[1] أي «بلغت الروح»)، فحالة المحتضر التي يراها الحاضر عنده تدل على أن الضمير المستتر في «بلغت» راجع إلى الروح.

(قاعدة: قالوا: لايحذف الفاعل) وحده (أصلاً عند البصريين؛ و استثنى بعضهم صورة و هي فاعل المصدر، نحو: «سقياً و رعياً»، و فيه نظر)، لأنا لانسلم أن الفاعل هنا محذوف، لأن الجامد إذا أُول بالمشتق يستتر فيه الضمير كما تقدم في باب المبتدأ و الخبر عند قول الناظم:

.... و إن يشتق فهو ذو ضمير مستكن

فالمصدر أولى باستتار الضمير فيه، لأنه مشتق عند بعض، و أصل له عند بعض آخر، كما سيأتي في المفعول المطلق عند قول الناظم: «و كونه أصلاً لهذين انتخب». و قد ذكر في وجه النظر وجه آخر أيضاً و قال في حاشية المغني في باب الأمور التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها عند قول المصنف: «و قال هشام والكسائي والسهيلي في نحو: ضربني و ضربت زيداً إن الفاعل محذوف لا مضمر»: إن شبهتهم في ذلك قول الشاعر:

---

١. سورة القيامة (٧٥) الآية (٢٦).

و هل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع

و ذلك أنه على تقدير إعمال الثاني يجب أن يقول «يرجعن» و على تقدير إعمال الأول يجب أن يقول «يكشفن» و لم يقل ذلك فلزم حذف الفاعل إما من الأول أو الثاني.

(و قد استثنيت) بالمبني للمفعول (صورة أُخرى و هي فاعل فعل الجماعة) المذكرين (المؤكد بالنون)، سواء كانوا غائبين نحو: «لايضربن» معلوماً و مجهولاً و نحو: «ليضربن» أيضاً معلوماً أم مخاطبين نحو «لتطلبن» مجهولاً و نحو: «اضربن» و «لاتضربن» معلوماً و مجهولاً ولا فرق في هذه الأمثلة بين الثقيلة والخفيفة، (فإن الضمير فيه) أي في جميع هذه الأمثلة (يحذف) لالتقاء الساكنين (و تبقى ضمة دالة عليه و ليس) الضمير (مستتراً) في الفعل (كما سيأتي بيانه في باب نوني التأكيد) و لايخفى عليك أن فعل المفرد المؤنث المخاطبة المؤكد بالنون كذلك فلا وجه لعدم استثنائه.

مسألة: مجموع الصور المستثناة من القاعدة اثنتا عشرة: الأُولى والثانية ما ذكره الشارح، الثالثة فاعل الفعل المكفوف بـ«ما» نحو: «طالما» و «قلما»، الرابعة فاعل «كان» الزائدة و نحوها، الخامسة فاعل المصدر غير «سقياً» و «رعياً» نحو: **﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة﴾**،[1] السادسة الفاعل الذي يكون حرف مد و قد اتصل به ساكن نحو: «اضربا القوم» و «اضربوا الرجل» و يمكن إدخال الصورة الثانية المستثناة في الكتاب و ما زدناه فيها، السابعة الفاعل الذي وقع مستثنى منه للاستثناء المفرغ نحو: «ما قام إلا زيد»، الثامنة فاعل بعض أسماء الأفعال نحو: «شتان بين زيد و عمر»، التاسعة فاعل الفعل المكرر، العاشرة فاعل فعل التعجب نحو: «أبصر» في قوله تعالى: **﴿أسمع بهم و أبصر﴾**،[2] الحادية عشرة فاعل الفعل المجهول و اسم المفعول و الثانية عشرة ما زدناه و زاد بعضهم صورة أُخرى، و هي فاعل الفعل المهمل في باب التنازع

---

۱. سورة البلد (۹۰) الآية (۱۴).
۲. سورة مريم (۱۹) الآية (۳۸).

على بعض المذاهب و نسب هذا المذهب هناك إلى الكسائي.

عبارة الشارح في النسخة الموجودة عندي هكذا: «و هي فاعل الفعل الجماعة المؤكدة بالنون» و لم يظهر لي وجه لدخول اللام على لفظ «الفعل» مع كونه مضافاً إلى لفظ «الجماعة» و كذا لم يظهر لي وجه للحوق التاء في لفظ «المؤكدة» فعليك بالتأمل في العبارة لعله يظهر لك وجه صحيح لتصحيح هذه العبارة غير مسألة كسب المضاف، لأن شرطه غير موجود في المقام. و أما المفعول فقد يستغني عنه الفعل من حيث هو فعل و إن كان الفعل المتعدي يحتاج إليه تعقلاً و وجوداً كاحتياجه إلى الفاعل بخلاف الفاعل و هذا القدر من الفرق كاف في جواز حذفه دون الفاعل و قد يحذف الفعل والفاعل معاً جوازاً إذا وقعا بعدالحروف الجوابية نحو قولك: «نعم» في جواب من قال: «أ قام زيد» أي «نعم قام زيد».

(و جرد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا ما أسند) الفعل (لاثنين) أي إلى فاعلين (ظاهرين أو جمع ظاهر كـ «فاز الشهداء» أو «قام أخواك» أو «جاءت الهندات»، هذه هي اللغة المشهورة) و عليها جاء التنزيل كقوله تعالى: ﴿قال رجلان﴾[1] و ﴿قال الظالمون﴾[2]، و عللوا ذلك بأنه لو لم يجرد لوجب أن يقال في الأمثلة المتقدمة: «قالا رجلان» و «قالوا الظالمون» و «فازوا الشهداء» و «قاما أخواك» و «قمن الهندات» مثلاً، فيشتبه الفاعل بالمبتدأ المؤخر والفعل بالخبر المقدم، إذ يتوهم كونه جملة و مآل هذا الاشتباه إلى اشتباه الجملة الفعلية بالجملة الاسمية و إلى اشتباه الإسناد المؤكد بالإسناد غير المؤكد، فيجب دفع الاشتباه بتجريد الفعل من علامة التثنية والجمع لما تقدم في بعدية مرتبة الفاعل عن فعله؛ والاشتباه الثاني موجود فيما كان المسند شبه فعل نحو: «أ قائمان أخواك» و «أ قائمون الرجال» و «أ قائمات الهندات»، لأن الوصف المتحمل للضمير قريب من الفعل المتحمل للضمير في تكرر الإسناد الموجب للتأكيد، فيجب تجرده لدفع الاشتباه الثاني، لأن الأول لايتوهم فيه.

---

١. سورة المائدة (٥) الآية (٢٣). ٢. سورة الفرقان (٢٥) الآية (٨).

في الله شك﴾[1] و مثل «أ قائم زيد» و نحوها مما يجده المتتبع في كلامهم، لكنه مردود بأن رفع الاشتباه واجب إذا أمكن؛ و في الأمثلة المذكورة و نحوها لايمكن كما لايخفى على المتأمل المطلع على القواعد مع الدقة و الإتقان.

(و قد لايجرد) الفعل من علامة التثنية والجمع (بل تلحقه) العلامة و ليست حينئذ ضميراً، بل (حروف دالة على التثنية والجمع، كالتاء الدالة على التأنيث؛ و يقال) حينئذ («سعدا» و «سعدوا») والحال أن الفعل الذي لحقته هذه العلامة للظاهر بعد مسند و منه قوله صلى‌الله عليه و آله: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل و ملائكة بالنهار»[2] و الشاهد في «يتعاقبون» حيث لحقته علامة جمع المذكر مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر أعني «ملائكة».

قال ابن هشام في حرف الواو: الثاني عشر واو علامة المذكرين في لغة طي و أزد شنوءة أو بلحارث و منه الحديث «يتعاقبون» إلخ و قوله: «يلومونني في اشتراء النخيل قومي و كلهم ألوم» و هي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما أن التاء في «قامت» حرف دال على التأنيث و قيل: هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها و قيل مبتدأ والجملة خبر مقدم و كذا الخلاف في نحو: «قاما أخواك» و «قمن نسوتك» انتهى (و) منه (قول بعضهم «أكلوني البراغيث»). قال في حاشية المختصر فيه خمسة أوجه:

أولها: «البراغيث» فاعل والواو زائد دال على أنه فعل جمع، والثاني: «البراغيث» مبتدأ والفعل خبره مقدم عليه، والثالث: أن الفاعل في «أكلوني» مستكن والواو زائدة و «البراغيث» بدل، والرابع: الواو فاعل «أكلوني» و «البراغيث» بدل من الواو بدل الكل، والخامس: الواو فاعل أيضاً و «البراغيث» عطف بيان، انتهى.

---

١. سورة إبراهيم (١٤) الآيه (١٠).

٢. انظر صحيح البخاري، ج ١ ٤٥١ أو سنن النسائي، ج ١ ص ٢٤٠. و للحديث رواية أخرى، و هي «إنّ لله ملائكة....».

و قال ابن هشام: و قد تستعمل الواو لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، قال أبو سعيد نحو: «أكلوني البراغيث»، إذ وصفت بالأكل لا بالقرص و هذا سهو منه فإن الأكل من صفات الحيوان عاقلة، و غير عاقلة، و قال ابن الشجري عندي أن الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم،[١] انتهى. و منه (قول الشاعر: «و قد أسلماه مبعد و حميم» و) منه (قوله: «ألفحنها غر السحائب») والشاهد فيهما غير خفي.

وليعلم أنه ليس إلحاق العلامة عند من يلحقها بالفعل المسند إلى الظاهر واجباً بخلاف علامة التأنيث فإنها تجب في بعض الموارد كما سيجيء؛ والوجه في ذلك أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أولى من احتياجه إلى علامتهما؛ لأن الفاعل قد يكون بلا علامة لفظي كـ«زيد» إذا كان اسم امرأة و كـ«هند»، فإنه مشترك بين المذكر والمؤنث؛ فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم مؤنث فاعله أم مذكر؛ و أما التثنية والجمع فلايحتمل فيهما غيرهما إذا كانا ظاهرين إلا في صورة نادرة و هي ما إذا صارا علمين لمفرد والنادر كالمعدوم (و يرفع الفاعل فعل أضمرا) أي قدر (تارة جوازاً) و ذلك في مواضع ثلاثة:

الأول: (إذا أجيب به) أي بالفعل (استفهام ظاهر) و بعبارة أخرى إذا كان الفعل جواباً عن سؤال مذكور (كمثل «زيد» في جواب «من قرأ») فالتقدير «قرأ زيد». و إنما قدر الفعل دون الخبر و إن كان مقتضى مطابقة السؤال والجواب تقدير الخبر لوجهين: الأول أن تقدير الخبر يوجب كثرة الحذف و تقدير الفعل يوجب قلته والتقليل في الحذف أولى، لأن الحذف خلاف الأصل، والثاني أن السؤال و إن كان ظاهره الاسمية لكنه فعلية معنى، إذ معنى «من قرأ»، «هل قرأ زيد أم قرأ عمرو هكذا».

الثاني: إذا أجيب به استفهام مقدر كما أشار إليه في قوله: (أو مقدّر) و بعبارة أخرى إذا كان الفعل جواباً عن سؤال مقدر (نحو: ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال﴾[٢] ببناء «يسبح» للمفعول و «له» نائب عن الفاعل و «رجال» فاعل فعل محذوف و هو جواب

---

١. مغني اللبيب، ج ٢ ص ٣٢، طبع مصر.

٢. سورة النور (٢٤) الآية (٣٦).

«يسبح» للمفعول و «له» نائب عن الفاعل و «رجال» فاعل فعل محذوف و هو جواب عن سؤال مقدر نشأ من الكلام، فكأنه لما قيل: يسبح له فيها بالغدو و الآصال فسئل و قيل: من يسبحه؟ فقيل: رجال بحذف فعله و هو «يسبحه» بقرينة «يسبح» المذكور الذي هو منشأ للسؤال المقدر.

الثالث: (أو أجيب به نفي كقولك لمن قال: «لم يقم أحدٌ»، «بلى زيد») أي «بلى قام زيد» والكلام في تقدير الفعل في الثاني والثالث دون الخبر هو الكلام في الأول مع أن المطابقة بين السؤال والجواب موجودة في الثالث.

(و) يرفع الفاعل فعل أُضمر أي قدر (تارة وجوباً) و ذلك (إذا) حذف الفعل ثم (فسر) المحذوف (بما بعده) أي بما بعد الفاعل لرفع الإبهام الحاصل من حذف الفعل فحينئذ يجب حذف المفسر ـ بالفتح ـ، إذ لو ذكر لم يبق المفسر بالكسر على وصفه العنواني أعني المفسرية فيصير حشواً (كقوله سبحانه: **﴿و إن أحد من المشركين استجارك﴾**[1]) فحذف الفعل من «أحد» وجوباً لوجود مفسره و هو الفعل المذكور و لايجوز أن يكون «أحد» مبتدأ، لامتناع دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية عند أكثر المحققين، فإن لهم في نحو: **﴿و إن أحد من المشركين استجارك﴾** و نحو: **﴿إذا السماء انشقت﴾**[2] أقوالاً ثلاثة:

الأول: أن الاسم المرفوع بعدهما فاعل للفعل المحذوف المفسر بالمذكور و هذا هو ما اختاره الشارح.

الثاني: أنه فاعل لنفس الفعل المتأخر المذكور في الكلام كما أشرنا إليه فيما تقدم.

الثالث: أنه مبتدأ والفعل المذكور بعده خبر له.

(و تاء تأنيث ساكنة تلي الفعل الماضي) أي تلحق بآخره بلافصل (دلالةً) أي للدلالة (على تأنيث فاعله إذا كان) الفعل الماضي (لأنثى و لاتلحق) التاء الفعل (المضارع لاستغنائه بتاء المضارعة) الداخلة على أوله (ولا) تلحق التاء فعل (الأمر)

---

۱. سورة التوبة (۹) الآية (۶). ۲. سورة الانشقاق (۸۴) الآية (۱).

المؤنث المخاطبة (لاستغنائه) أي فعل الأمر (بالياء) الضمير، مثال المضارع «تقوم هند» و «هند تقوم» و مثال الأمر «قومي يا هند» و «يا هند قومي» و أما مثال الفعل الماضي فهو قوله (كـ«أبت هند الأذى») و ليعلم أن التاء ليست بلازمة مطلقاً، كما أشار إليه بقوله: (و إنما تلزم) و تجب (هذه التاء) بالفعل في موضعين:

الأول: إذا كان ما تلحقه التاء (فعل مضمر أي فعلاً مسنداً إليه) أي إلى الضمير، (سواء كان مضمر مؤنث حقيقي أو) كان مضمر مؤنث (مجازي) لكن يشترط حينئذ أن يكون الإسناد إلى ضمير (متصل به) أي بالفعل (نحو: «هند قامت» و «الشمس طلعت» بخلاف المنفصل نحو: «هند ما قام إلا هي»، فلايجب الإلحاق حينئذ و إن كان الضمير راجعاً إلى المؤنث الحقيقي كالمثال المذكور، بل ترك الإلحاق أفضل كما يأتي عن قريب، (و شذ حذفها) أي حذف التاء (في) الضمير (المتصل) بالفعل (في الشعر كما سيأتي) في قوله: «فلا مزنة» إلخ.

والثاني: (أو) كان ما تلحقه التاء (فعلاً مسنداً إلى ظاهر) مؤنث حقيقي أي (مفهم ذات حر؛ أي صاحبة فرج و) لذلك (يعبر عن ذلك بالمؤنث الحقيقي نحو: «قامت هند» بخلاف المسند إلى ظاهر مؤنث غير حقيقي نحو: «طلعت الشمس» فلاتلزمه) أي الفعل التاء.

و اعلم أن كل ماكان صاحب فرج مؤنث حقيقي والفرج مذكر كما أن كل ماكان ذا خصية مذكر والخصية مؤنث.

و لفظ «حر» بكسر الحاء أصله «حرح» فحذفت لامه، معناه المحل المخصوص المعبر عنه بالكاف والسين؛ كما في نصاب الصبيان، والفرج أعم منه استعمالاً، (و قد يبيح الفصل بين الفعل والفاعل بغير «إلا» ترك التاء في فعل مسند إلى ظاهر مؤنث حقيقي)، سواء كان الفاصل اسماً ظاهراً (نحو: «أتى القاضي بنت الواقف») أو ضميراً (و) هو الوارد في (قوله:)

إن امرء غرّه منكنّ واحدةٌ   بعدي و بعدك في الدنيا لمغرور[1]

---

١. والشاهد فيه قوله: «غرّه منكنّ واحدةٌ»، فالفاعل هنا مؤنث حقيقي، شرح الأشموني، ج ١

(والأجود فيه) أي فيما كان الفصل بغير «إلا» (إثباتها) بقرينة تفضيل الحذف في المسألة الآتية على الإثبات.

(والحذف للتاء من فعل مسند) في الظاهر (إلى ظاهر مؤنث حقيقي مع فصل بين الفعل والفاعل بالأفضل على الإثبات كـ«ما زكا إلا فتاة ابن العلا»، إذ الفعل في المعنى) أي الحقيقة (مسند إلى مذكر) محذوف هو المستثنى منه، (لأن تقديره «ما زكا أحد إلا فتاة ابن العلا» و مثال الإثبات قوله:

ما برئت من ريبةٍ و ذمّ — في حربنا إلا بنات العم)[1]

اعلم أنهم اختلفوا في المستثنى المفرغ إذا كان المستثنى فيه مؤنثاً على قولين:

الأول: أن إلحاق التاء و عدمه جائزان مع أفضلية الحذف و هذا هو المختار عند الناظم.

والثاني: أن حذف التاء واجب لايجوز العدول عنه إلا في الضرورة، لأن الفاعل ليس هو المذكور بعد «إلا»؛ بل الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف و هو مذكر مثلاً إذا قيل: «ما جاءني إلا هند» فالتقدير «ما جاءني أحد إلا هند» فيجب حذف التاء، لأن الفاعل مذكر لا مؤنث.

(والحذف للتاء من فعل مسند إلى ظاهر مؤنث حقيقي قد يأتي بلا فصل حكى سيبويه عن بعضهم «قال فلانة») فحذف التاء من الفعل أعني «قال» مع كون فاعله المؤنث الحقيقي أعني «فلانة» غير منفصل عنه و وجهه بعضهم بأن «فلانة» ليس مؤنثاً حقيقياً، لأنه ليس دالاً على المرأة نفسها، لأن المراد به كما يظهر من كلام الرضي في بحث العلم لفظ يدل على المرأة كـ«هند» و «فاطمة» و نحوهما من الأسماء (والحذف مع الإسناد إلى ضمير المؤنث ذي المجاز و هو الذي ليس له فرج في شعر وقع قال عامر الطائي:

ص ۳۹۸، طبع بيروت.

۱. والشاهد فيه قوله: «ما برئت الا بنات العمّ» حيث ادخل تاء التأنيث على الفعل، الأشموني، ج ۱ ص ۳۹۸، طبع بيروت.

فلا مزنة و دقت و دقها ولا أرض أبقل إبقالها)[1]

الشاهد في «أبقل» حيث لم تلحقه التاء و فيه ضمير راجع إلى المؤنث المجازي أعني «الأرض» (و) لكن (حمله ابن فلاح في الكافية على أنه) أي الضمير المستتر في «أبقل» (عائد إلى) مضاف (محذوف أي «ولا مكان أرض أبقل» والضمير في «إبقالها» للأرض) فتدبر.

اعلم أن الجمع على ستة أقسام:

الأول: جمع المذكر السالم بالمعنى الأعم و هو ما جمع بالواو أو الياء والنون مطلقاً، أي سواء تغير بناء مفرده أم لا.

والثاني: جمع المذكر السالم بالمعنى الأخص و هو ما جمع بالواو أو الياء و النون ولم يتغير بناء مفرده أصلاً.

والثالث: جمع المؤنث السالم بالمعنى الأعم و هو ما بتاء و ألف قد جمع مطلقاً كالأول.

والرابع: جمع المؤنث السالم بالمعنى الأخص و هو ما بتاء و ألف قد جمع و كان كالثاني.

والخامس: جمع المكسر بالمعنى الأعم و هو الذي تغير بناء مفرده و إن كان مع الواو أو الياء والنون أو مع الألف والتاء.

والسادس: جمع المكسر بالمعنى الأخص و هو الذي تغير بناء مفرده و لم يكن مع ما ذكر.

(و) إذا عرفت ذلك فاعلم أن (التاء مع فعل مسند إلى جمع سوى السالم من مذكر و هو) أي السوى (جمع التكسير) بالمعنى الأخص بقرينة قوله: «والبنون جرى» إلخ (و جمع المؤنث السالم) بالمعنى الأعم بقرينة قوله: «هذا مقتضى إطلاقه» إلخ،

---

١. البيت لعامربن جوين، والشاهد فيه قوله: «ولا أرض أبقل إبقالها» والقياس: أبقلت إبقالها...، لانّ الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، و هو مؤنث مجازي، فحذفت التاء للضرورة. شرح الأشموني، ج ١ ص ٤٠٠.

فتأمل. (فيجوز إثباتها) أي التاء (نحو: «قالت الرجال») مثال لجمع المذكر المكسر بالمعنى الأخص (و) نحو: («قامت الهندات») مثال لجمع المؤنث السالم بالمعنى الأخص و أما مثال جمع المؤنث السالم بالمعنى الأعم فهو «جاءت البنات» كما يشير إليه الشارح عن قريب.

اعلم أن لحوق التاء في «قامت الهندات» و «جاءت البنات» على طبق الأصل، فلايحتاج إلى تأويل و لذا لم يذكر الشارح له تأويلاً بخلاف «قالت الرجال»، لأن لحوق التاء فيه على خلاف الأصل، فقال: إن لحوق التاء مبني (على تأويلهم) أي الرجال الذين هم مذكرون (بالجماعة) و هي أي لفظ «الجماعة» مؤنث لفظي مجازي فتأمل، (و) يجوز (حذفها) أي التاء (نحو: «قال الرجال» و «قام الهندات») و «قام البنات» (على تأويلهم) و الأولى أن يقال: «تأويلهن» أي الهندات اللاتي هن مؤنثات (بالجمع) و لفظ «الجمع» مذكر فتأمل.

و اعلم أن لحوق التاء في هذه الأمثلة بعكس ما قبلها و لذا عكس الشارح التأويل، فتبصر و اغتنم.

(هذا) الذي ذكرناه من جواز الإلحاق و عدمه في مطلق جمع المؤنث السالم و لم نقيده بكون مفرده مذكراً أو مغيراً (مقتضى إطلاقه) أي الناظم (في جمع المؤنث) حيث لم يقيده بما ذكر (و إليه) أي الإطلاق (ذهب) أيضاً (أبو علي و) لكن في (التسهيل خصص) الناظم جمع المؤنث (بما كان مفرده مذكراً كـ «الطلحات» أو مغيراً كـ «بنات» أما غيره كـ «الهندات» فحكمه حكم واحده) من وجوب الإلحاق بالشرائط المذكورة سابقاً (ولايجوز «قام الهندات») بترك التاء (إلا في لغة «قال فلانة»)، فلايجوز فيه التأويل المذكور، لأن سلامة نظمه تدل على التأنيث.

(قال في شرح الكافية: و مثل جمع التكسير ما دل على جمع و لا واحد له من لفظه) و يسمى بـ «اسم الجمع» (كـ «نسوة») فيجوز فيه الوجهان تقول: (قال نسوة و قالت نسوة، أما جمع المذكر السالم فلايجوز فيه اعتبار التأنيث، لأن سلامة نظمه تدل

على التذكير، و البنون) و إن كان جمعاً مذكراً سالماً بالمعنى الأعم إلا أنه (جرى مجرى التكسير لتغير نظم واحده كـ «بنات»)، لأن واحده «بنو» فحذف اللام منه و زيدت عليه علامة الجمع.

الألفاظ التي تدل على معنى الجمع ستة:

الأول: اسم الجمع نحو: «نسوة» و «قوم».

والثاني: اسم الجنس الجمعي نحو: «روم» و «زنج» و «كلم» على المذهب الصحيح كما تقدم في أول الكتاب.

والثالث: الجمع المكسر المذكر نحو: «رجال» جمع «رجل» و نحو: «زيود» جمع «زيد».

والرابع: الجمع المكسر المؤنث نحو: «هنود» جمع «هند» و «ضوارب» جمع «ضاربة».

والخامس: جمع المذكر السالم بالمعنى الأعم نحو: «الزيدون» و «المؤمنون» و «البنون».

والسادس: جمع مؤنث السالم بالمعنى الأعم نحو: «الهندات» و «المؤمنات» و «البنات».

والشارح قد بين حكم الجميع إلا اسم الجنس الجمعي و حكمه حكم اسم الجمع كـ «نسوة» نحو: قوله تعالى: ﴿غلبت الروم﴾،[1] و يجوز أن يقال في غير القرآن: «غلب الروم».

حكم الفعل المسند إلى التثنية في إلحاق التاء و عدمه حكم الفعل المسند إلى المفرد وجوباً و جوازاً و ترجيحاً على ما بين في قول الناظم: «و تاء تأنيث تلي الماضي» إلى قوله: «في شعر وقع».

(والحذف للتاء في فعل مسند إلى جنس المؤنث الحقيقي نحو: «نعم الفتاة» و

---

١. سورة الروم (٣٠) الآية (٢).

«بئس المرأة» استحسنوا، لأن قصد الجنس فيه) أي في فعل المدح أو الذم (على سبيل المبالغة في المدح أو الذم) والمبالغة إنما هي بسبب ذكر المخصوص بالمدح أو الذم مرتين، مرة بصريح لفظه و مرة بذكره في ضمن الجنس، مثلاً إذا قلنا: «نعم الفتاة هند» فالتقدير فيه «نعم جنس الفتاة» (بين) أي ظاهر (و لفظ «الجنس») المقدر (مذكر و يجوز التأنيث على مقتضى الظاهر) من كون الفاعل في الظاهر «الفتاة» مثلاً و هي مؤنث (فتقول: نعمت الفتاة و بئست المرأة).

للأصل عندهم إطلاقات، قد يطلق و يراد به القاعدة الكلية، كما يقال: الأصل في الفاعل أن يكون مرفوعاً أي القاعدة الكلية فيه الرفع بحيث يقال كل فاعل مرفوع، فإذا وجد فاعل غير مرفوع فلا بد فيه من التأويل أو الحكم فيه بالشذوذ أو نحوهما.

و قد يطلق و يراد به ما ينبغي أن يكون عليه الشيء و حينئذ لايجب التأويل أو الحكم بالشذوذ أو الندور و نحوهما في مورد المخالفة، كما يقال: الأصل في الواو المضمومة أن تقلب تاء كما في «تراث»، يعني أنه ينبغي قلبها تاء، فإذا لم تقلب تاء كما في «وجوه» لايجب التأويل أو الحكم بالشذوذ أو الندور و نحوهما

إذا عرفت ذلك فاعلم أن المراد من «الأصل» في النظم الآتي هو هذا المعنى لا المعنى الأول، إذ قد يجيء الفاعل على خلاف الأصل، بل قد يجب كما سيأتي عن قريب.

(والأصل في الفاعل) أي ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه إن لم يمنع عند مانع كلزوم الإضمار قبل الذكر و نحوه (أن يتصل بفعله) أو بالمسند إليه إذا كان المسند إليه غير فعل نحو: «أ ضارب زيد عمراً» و إنما كان الأصل فيه ذلك، (لأنه كالجزء منه)، لشدة احتياجه إليه و حمل فاعل غير الفعل على فاعله يدل على ذلك أي على كون الفاعل كالجزء من الفاعل. إسكان اللام في «ضربت» دفعاً لتوالي أربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة و عدم إسكانه في «ضربك زيد».

و إذا وجد مانع من العمل بهذا الأصل كالإضمار قبل الذكر والحصر و نحوهما

فالأصل فيه باقٍ بحاله و لو لم يتصل الفاعل بفعله فيعمل بسائر مقتضيات الأصل كما يجيء عن قريب عند قوله: «و شاع نحو: خاف ربه عمر»، و لذا يجوز في «ما ضرب غلامه زيد» عود الضمير إلى «زيد»، لأنه مقدم رتبة، لأن الأصل فيه الاتصال الملازم لتقدمه رتبةً و لفظاً أيضاً لو لا المانع (والأصل في المفعول أن ينفصل عن فعله، لأنه فضلة)، مثال الأصلين: «ضرب زيد عمراً».

(و قد يجاء بخلاف الأصل فيقدم المفعول على الفاعل) إما جوازاً (نحو: «ضرب عمراً زيد») و إما وجوباً كما سيأتي.

(و قد يجيء المفعول قبل الفعل) إما جوازاً (نحو: **﴿فريقاً هدى و فريقاً حق عليهم الضلالة﴾**[1]) و إما وجوباً و هو في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان المفعول مما له الصدر نحو: **﴿أياماً تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾**[2] أو مضافاً إلى ما له الصدر نحو: «غلام من ضربت».

الثاني: أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً و كان المقصود من انفصاله الحصر نحو: **﴿إياك نعبد و إياك نستعين﴾**[3] و قد تقدم.

الثالث: أن يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب «أما» و لا يوجد للفصل بينها و بين الفاء غير المفعول نحو: **﴿فأما اليتيم فلاتقهر و أما السائل فلاتنهر﴾**[4]، و قد يجيء الوجه في ذلك في بحث «أما» في أواخر الكتاب إن شاءالله.

و قد يجب تأخير المفعول عن الفعل و ذلك في خمسة مواضع:

الأول: أن يكون المفعول «أنّ» المشبهة بالفعل نحو: «عرفت أنك فاضل» إلا أن تتقدم عليها «أما» نحو: «أما أنك فاضل فعرفت» و ذلك لحفظ الفتحة في الهمزة و أما في صورة تقديم «أما» فلأن الفصل بين «أما» والفاء أولى بالمراعاة.

الثاني: أن يكون مفعولاً لفعل التعجب نحو: «ما أحسن زيداً» و سيأتي وجهه في

---

١. سورة الأعراف (٧) الآية (٣٠).
٢. سورة الإسراء (١٧) الآية (١١٠).
٣. سورة الفاتحة (١) الآية (٥).
٤. سورة الضحى (٩٣) الآية (٩).

باب التعجب عند قول الناظم:

و فعل هذا الباب لن يقدما معموله و وصله بـه الزمـا

الثالث: أن يكون عامله صلة لحرف مصدري نحو: «يعجبني أن تضرب زيداً» والوجه فيه أن الحرف المصدري مما له الصدر.

الرابع: أن يكون العامل فيه مجزوماً، فلايجوز أن يقع المفعول بين الجازم والعامل، فلايقال: «لم زيداً تضرب» و يجوز أن يقال: «زيداً لم تضرب» والوجه فيه عدم جواز انفصال الجازم عن معموله.

الخامس: أن يكون العامل فيه منصوباً بـ«لن» أو «إذن» على رأي والوجه ما ذكر في سابقه.

(و أخر المفعول و قدم الفاعل) يعني اعمل بالأصل (وجوباً) في ثلاثة مواضع:

الأول: (إن لبس بينهما حذر كأن لم يظهر إعراب) لأحدهما (ولا قرينة) تدل على فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول أو كليهما إلا المكان (نحو: «ضرب موسى عيسى») فيجب تقديم «موسى» و هو الفاعل و اتصاله بالفعل، إذ لا إعراب و لا قرينة لواحد منهما، (إذ رتبة الفاعل التقديم و لو أخر) «موسى» الفاعل (لم يعلم) أنه الفاعل إذ ليس في المثال شيء يدل على فاعلية الفاعل و مفعولية المفعول إلا المكان و نحن نسمي هذا بالقرينة المكانية (فإن كان ثمة قرينة) أو ظهر إعراب أحدهما جاز (التأخير) أي تأخير الفاعل، سواء كان القرينة جلية بحيث يعرف و يتميز بها الفاعل، من المفعول من دون حاجة إلى التأمل و إمعان النظر (نحو: «أكل الكمثرى موسى»)، إذ من المعلوم أن الأكل فعل موسى لا الكمثرى أو خفية تحتاج إلى تأمل و إمعان نظر نحو: («أضنت سعدى الحمى»)، فإنه لا يعرف كون «الحمى» فاعلاً و «سعدى» مفعولاً إلا بعد البحث والفحص عن معنى الإضناء في كتب اللغة فراجعها إن شئت أن تعرف، فإن المتحصل منها أن الإضناء لزوم المرض للإنسان كلزوم الحمى لـ«سعدى» فـ«الحمى» فاعل و «سعدى» مفعول و معنى المثال: «لزم الحمى سعدى حتى أشرفها

على الموت». أما مثال ظهور الإعراب فنحو: «ضرب عبدي زيد» و «ضرب عمراً زيد» و «ضرب زيداً ابني».

الثاني: (أو أضمر الفاعل أي جيء به) أي بالفاعل (ضميراً غير منحصر) فيه، أي لايكون بعد «إلا» أو معناها (نحو: «ضربت زيداً»)، فيجب تقديم الفاعل لمنافاة الاتصال اللازم للاختصار المطلوب المقصود من وضع الضمائر للانفصال. (فإن كان الفاعل (منحصراً) فيه بأن يقع بعد «إلا» أو معناها (وجب تأخيره) كما سيأتي عن قريب (نحو: «ما ضرب زيداً إلا أنت») و إنما وجب تأخير الفاعل لئلا ينقلب الحصر المطلوب من الكلام، فإن المراد من قولنا: «ما ضرب زيداً إلا أنت» انحصار مضروبية «زيد» في المخاطب مع جواز كون المخاطب ضارباً لغير «زيد» أيضاً، فلو تقدم «أنت» في المثال انقلب الحصر و فات الغرض (و كذا) يجب تأخير الفاعل (إذا كان المفعول ضميراً) متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً (نحو: «ضربني زيد») و يظهر وجهه مما تقدم آنفاً.

الثالث: ما هو داخل في قول الناظم: (و ما بـ«إلا» أو بـ«إنما» انحصر)، أي إذا وقع واحد منهما بعد «إلا» أو معناها (سواء كان فاعلاً أو مفعولاً أخر) هذا المذكور (وجوباً) و قدم الآخر كذلك، (مثال حصر الفاعل) أي مثال وقوع الفاعل بعد «إلا» أو معناها (نحو: «ما ضرب عمراً إلا زيد» و «إنما ضرب عمراً زيد») فيجب في المثالين تأخير الفاعل و تقديم المفعول لئلا ينقلب الحصر و قد أوضحناه آنفاً (و مثال حصر المفعول) بالمعنى المذكور (نحو: «ما ضرب زيد إلا عمراً» و «انما ضرب زيد عمراً») فيجب في هذين المثالين تأخير المفعول و تقديم الفاعل والوجه فيه هو الوجه في سابقه.

(و قد يسبق المحصور) فيه، (سواء كان فاعلاً أو مفعولاً إن قصد ظهر بأن كان محصوراً) فيه (بـ«إلا») و تقدم معها لا وحده بدونها (و هذا) أي سبق المحصور فيه بـ«إلا» معها (ما ذهب إليه الكسائي و استشهد بقوله: «فما زاد إلا ضعف ما بي

كلامها») حيث سبق المفعول الواقع بعد «إلا» معها و تقدم على الفاعل أعني «كلامها» (و قوله: «ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم») حيث قدم الفاعل مع «إلا» على المفعول أعني «فعل ذي كرم» والوجه في الصورتين بقاء الحصر و عدم انقلابه لدلالة «إلا» على أن الواقع بعدها هو المحصور فيه، سواء تقدم أو تأخر (و وافقه ابن الأنباري في تقديمه إن لم يكن) المحصور فيه (فاعلاً والجمهور على المنع مطلقاً)، سواء كان فاعلاً أم مفعولاً.

إنما قلنا إن ظهور القصد إذا وقع أحدهما بعد لفظ «إلا»، لأن الواقع بعد معنى «إلا» لايظهر منه القصد إلا بتأخير المحصور فيه، لأن المراد من معنى «إلا» هو لفظ «إنما» على ما بيناه سابقاً والحصر فيها في الجزء الأخير من الكلام، فلو قدم المحصور فيه أعني الجزء الأخير انقلب الحصر، لعدم دلالة شيء على المحصور فيه حينئذ إلا المكان و إلى ذلك أشار بقوله: (أما المحصور بـ«إنما» فلايظهر قصد الحصر فيه إلا بالتأخير).

(و شاع أي كثر و ظهر تقديم المفعول على الفاعل) و إن كان خلاف الأصل (إذا اتصل به) أي بالمفعول (ضمير يعود على الفاعل و لم يبال بعود الضمير على متأخر لأنه) أي الفاعل المتأخر (متقدم في الرتبة)، لأن الأصل تقديمه و مقتضاه باق و إن تقدم عليه المفعول كما أشرنا إليه سابقاً (و ذلك نحو: «خاف ربه عمر»)، فقدم المفعول و هو «ربه» على الفاعل و هو «عمر» لعدم لزوم الإضمار قبل الذكر مطلقاً بل لفظاً فقط فلا محذور.

(و شذ تقديم الفاعل) و إن كان هو الأصل (إذا اتصل به) أي بالفاعل (ضمير يعود على المفعول) المتأخر (نحو: «زان نوره الشجر») فشذ تقديم الفاعل و هو «نوره» على المفعول المتأخر و هو «الشجر» (لعود الضمير على متأخر لفظاً و رتبةً و ذلك لايجوز إلا في مواضع ستة ليس هذا) الموضع (منها و في الضرورة نحو: «و لما عصى قومه مصعباً» و أجازه ابن جني) أي أجاز تقديم الفاعل في هذه الصورة على المفعول

المتأخر (في النثر بقلّة و تبعه المصنف) في هذا الجواز (قال) ابن جني (لأن استلزام الفعل) المتعدي (للمفعول) به تعقلاً و وجوداً لا لفظاً (يقوم مقام تقديمه) أي المفعول به فليس فيه عود الضمير على المتأخر مطلقاً بل لفظاً فقط كالصورة الأولى، فليس المثال من باب عود الضمير على المتأخر لفظاً و رتبةً حتى يعد موضعاً سابعاً، بل هو من باب عود الضمير على المتأخر لفظاً فقط.

المواضع الستة التي جوزوا فيها الإضمار قبل الذكر لفظاً و رتبةً ما يتلى عليك:

الأول: أن يكون الضمير مرفوعاً بـ«نعم» و «بئس» و بابهما و لا يفسر إلا بالتميز نحو: «نعم رجلاً زيد» و «بئس رجلاً عمرو» و نحو: ﴿ساء مثلاً القوم﴾[1] و نحو: ﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم﴾[2] و نحو: «ظرف رجلاً زيد»، و عن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل و لا ضمير في الفعل و يرده «نعم رجلاً كان زيد»: لأن الناسخ لايدخل على الفاعل و أنه قد يحذف نحو: ﴿بئس للظالمين بدلاً﴾[3] و لكن هذا كله بناء على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف لامبتدأ مؤخر لما قبله و إلا فالضمير يعود إلى «زيد» و هو على هذا مقدم رتبة فيخرج عما نحن فيه كذا قيل ولكن في المسألة إشكال بل منع يظهر وجهه مما ذكرنا في شرحنا على المطول في بحث وضع المضمر موضع المظهر فراجع إن شئت.

الثاني: أن يكون الضمير مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كـ«يحسنان و يسيء ابناك» تنازع فيه «يحسن» و «يسيء» فأعمل «يسيء» فيه و أضمر في «يحسن» الفاعل و لم يبال بالإضمار قبل الذكر للحاجة إليه ولكن هذا على مذهب غير الكوفيين والكسائي والفراء كما يجيء في باب التنازع.

الثالث: أن يكون الضمير مبتدأ مبهماً فيفسره خبره نحو: ﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا﴾[4]، قال الزمخشري هذا ضمير لايعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه و أصله «إن الحياة

---

١. سورة الأعراف (٧) الآية (١٧٧).
٢. سورة الكهف (١٨) الآية (٥).
٣. نفس السورة الآية (٥٠).
٤. سورة انعام (٧) الآية (٢٩).

إلا حياتنا الدنيا» ثم وضع «هي» موضع «الحياة»، لأن الخبر يدل عليها و يبينها.

الرابع: ضمير الشأن والقصة نحو: **﴿قل هو الله أحد﴾**[1] و نحو: **﴿فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾**[2] ولكن هذا على القول بأنه اسم و أما على القول بأنه حرف فلا.

الخامس: إذا كان مجروراً بـ«رب» و حكمه حكم ضمير «نعم» و «بئس» في وجوب كون مفسره تميزاً.

السادس: أن يكون مبدلاً منه الظاهر نحو: «ضربته زيداً» و نحو: «قاما أخواك» على قول و زاد بعضهم قسماً سابعاً و هو ما أوله ابن جني إلى ما يخرجه عن عود الضمير إلى المتأخر مطلقاً و قد أوضحناه سابقاً.

مسألة: اختلفوا في الضمير في هذه المواضع الستة أ هي معرفة أم نكرة فقال بعضهم بأنه باق على تعريفه و اختاره الشارح في باب حروف الجر عند قول الناظم: «و ما رووا من نحو ربه فتى» و قال بعض آخر: إنه نكرة لعدم شرط التعريف في هذه المواضع أعني تقدم المرجع.

★ ★ ★

---

۱. سورة الإخلاص (۱۱۲) الآية (۴). ۲. سورة الأنبياء (۲۱) الآية (۹۷).

باب

النائب عن الفاعل

باب النائب عن الفاعل

(هذا باب النائب عن الفاعل إذا حذف)

مسألة: يحذف الفاعل إما للجهل به نحو: «سرق المتاع» أو لعدم الاعتناء به نحو: «قتل الخارجي»، إذ المقصود الأهم أن يقتل الخارجي ليستريح الناس من شره أو لغرض لفظي كالايجاز نحو قوله تعالى: ﴿بمثل ما عوقبتم به﴾[1] و كإصلاح السجع كقولهم: «من طابت سريرته حمدت سيرته»، فإنه لو قال: «حمد الناس سيرته» لاختل السجع أو لغرض معنوي كالإخفاء عن السامعين نحو: «قتل زيد» إذا يعرف المتكلم القاتل و كتعظيمه فتصونه عن اللسان أو لتحقيره فتصون لسانك عنه أو لعدم العلم به أو لخوف المتكلم عن الفاعل فيعرض عن ذكره لئلاينال بمكروه أو لخوف المتكلم على الفاعل فلايذكره لئلايصيبه مكروه من أحد و غير ذلك مما تقرر في علم المعاني.

قد ذكرنا سابقاً أن عنوان كل باب بمنزلة التعريف لذلك الباب و لابد من أن يكون جامعاً و مانعاً و لأجل ذلك يقول: (والتعبير به) أي بالنائب عن الفاعل إذا حذف (أحسن من التعبير بـ«مفعول ما لم يسم فاعله»)، لكون الأول جامعاً دون الثاني كما قال: (لشموله) أي الأول (للمفعول و غيره) مما ينوب عن الفاعل والثاني لايشمل إلا المفعول كما هو صريح لفظه و لكون الأول مانعاً، لأنه لايصدق إلا على ما ينوب عن الفاعل بخلاف الثاني كما قال: (و لصدق الثاني على المنصوب في قولك: «أعطي زيد درهماً» و ليس مراداً).

إنما جعل النائب عن الفاعل تلو الفاعل لشدة شباهته به كما يظهر مما يأتي و لذا

---

۱. سورة النحل (۱۶) الآية (۱۲۶).

ذهب كثير منهم إلى أنه فاعل.

(ينوب مفعول به إن كان موجوداً) في الكلام (عن فاعل في) جميع (ما) كان (له) أي للفاعل (من رفع) فيصير المفعول به مرفوعاً بعد ما كان منصوباً (و) من (عمدية) فيصير عمدةً و ركناً للكلام بعدما كان فضلة (و) من (امتناع تقديمه على الفعل) فيمتنع تقديمه على الفعل بعدما كان تقديمه جائزاً بل واجباً في بعض الصور كما تقدم تفصيله (و غير ذلك) من الأحكام التي ذكرناها للفاعل كاستحقاقه للاتصال إذا كان ضميراً بخلاف ما إذا كان اسماً ظاهراً، فإنه لايجب اتصاله.

قال الرضي: «ليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل أن يلي الفعل بلافصل»، انتهى، ولكن لايخفى أن الأصل هو الاتصال فتأمل و ككونه كالجزء من الفعل و عدم جواز حذفه و جواز الاستتار أو وجوبه إذا كان ضميراً و تأنيث الفعل إذا كان مؤنثاً على التفصيل المتقدم (كـ «نيل خير نائل») فناب «خير» عن الفاعل في «نال» المبني للفاعل (و) نحو (زيد مضروب غلامه) فناب «غلامه» عن الفاعل في جميع ما يستحقه الفاعل في «الضارب».

و إنما اختص المفعول به بالنيابة إذا كان موجوداً لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليه، فإن الضرب كما أنه لايمكن تعقله بلا ضارب كذلك لايمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل، فإنها ليست بهذه الصفة و عليه بنى ابن جني قوله المتقدم في نحو: «زان نوره الشجر».

(فأول الفعل الذي حذف فاعله) و بني للمفعول (اضممن سواء كان ماضياً أو مضارعاً) و سواء كان أوله حرفاً أصلياً أو زائداً و سواء كان ثلاثياً أو رباعياً هذا كله فيما كان الفعل صحيح العين و غير مضاعف و إلا فيجوز فيه غير الضم أيضاً كما يأتي عن قريب (والمتصل بالآخر اكسر في مضي فقط كـ «وصل» و «دحرج») والسر في اختيار الضم للأول والكسر للمتصل بالآخر أنه لابد من تغيير في المبني للفاعل، فاختاروا ضم الأول و كسر المتصل بالآخر، لقلته في أوزان الاسم حتى قيل: إنه

لا يوجد في الأسماء إلا منقولاً عن الفعل، لأنهم خصصوا هذا الوزن بالفعل كما يأتي في باب التصريف عند قول الناظم: «لقصدهم تخصيص فعل بـ«فعل» و لو كسر الأول وضم الثاني لحصل التمييز أيضاً لكن الخروج من الضمة إلى الكسرة أسهل من العكس و لذا أهملوا العكس في الاسم أيضاً كما يأتي أيضاً في المحل المذكور.

هذا في الثلاثي المجرد ثم حمل غيره عليه و بعضهم ذكر لاختيار هذا الوزن وجهاً آخر و هو أن إسناد الفعل إلى المفعول خلاف ما عند العقل، لأن المعقول أن يسند كل فعل إلى فاعله، فجعل صيغته أيضاً غير معقول و من ثمة لايجيء هذه الصيغة في الاسم في كلامهم أصلاً إلا «وعل» و «دئل».

(واجعله أي المتصل بالآخر من فعل مضارع منفتحاً) بفتحة أصلية في باب التفعل والتفاعل والتفعلل و عارضية في غيرها (كـ«ينتحي») بالفتحة العارضة على الحاء (و كـ«يضرب» و «يدحرج» و «يستخرج»)، والفتحة فيها أيضاً عارضية و كذلك المجهول من باب الإفعال إلا مضارع «أوشك» من أفعال المقاربة، فإنه بفتح الشين معلوماً في لغة رديئة نقلناها في شرحنا على الصمدية و كـ«يتصرف» و «يتضارب» و «يتدرج»، بالفتحة الأصلية على الراء في جميعها.

و إنما يضم الأول فقط في الماضي المجهول إذا لم يكن فيه تاء المطاوعة أو شبهها و لا ابتدئ بهمزة الوصل، و إلا فحكمه ما ذكره بقوله: (والحرف الثاني التالي أي الواقع بعد تاء المطاولة كالأول اجعله فضمه بلا منازعة في ذلك، أي بلا خلاف نحو: «تعلم العلم») بضم العين الواقع بعد التاء (و) نحو: («تدحرج في الدار»)، بضم الدال الواقع بعد التاء، (لأنه لو لم يضم لالتبس بالمضارع المبني للفاعل) أي لالتبس «تعلم» الذي هو ماض مجهول من باب التفعلل بالمضارع المعلوم من باب التفعيل و لالتبس «تدحرج» الذي هو ماض مجهول من باب التفعل بالمضارع المعلوم من باب فعلل، و كذلك «تضورب» لو لم يضم الضاد الواقع بعد التاء لالتبس «تضورب» الذي هو ماض مجهول من باب التفاعل بالمضارع المعلوم من باب المفاعلة، إذ لو لم يضم الضاد

لم ينقلب الألف فيه واواً و حينئذ يصير موازناً للمضارع المعلوم من باب المفاعلة فيلتبس به (و كذا يضم الثاني التالي ما أشبه تاء المطاوعة نحو «تكبر» و «تخير»)، لعين ما ذكر في تالي تاء المطاوعة ولا يعتنى بالحركة التي في الآخر، لأنها في معرض الزوال بالوقف و نحوه، فلا يقال إنها موجبة لرفع الالتباس.

والمطاوعة حصول الأثر و قبوله عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله، نحو: «كسرت الكوز فتكسر» أي حصل الكسر في الكوز و قبله و شبه المطاوعة طلب شيء لا يكون موجوداً في الفاعل نحو: «تكبر» أي طلب أن يكون كبيراً حين لم يكن كبيراً و إلا يكون طلبه تحصيلاً للحاصل و هو محال و قريب منه التكلف الذي هو أحد معاني باب التفاعل نحو: «تجاهل» أي أظهر الجهل من نفسه والحال أنه منتف عنه.

(و ثالث الماضي الذي ابتدئ بهمز الوصل كالأول اجعلنه فضمه أيضاً (كـ«استحلي» لئلا يلتبس بالأمر) المؤنث من نفس الباب إذا كان ناقصاً و بالأمر المذكر منه إذا كان صحيحاً (في بعض الأحوال) كحالة الوقف مع سقوط الهمزة في الدرج فيلتبس الماضي المجهول حينئذ بأمر المؤنث منه إذا كان ناقصاً كـ«استحلي» و بأمر المذكر منه إذا كان صحيحاً كـ«استخرج»، فإنه لو يضم التاء منه و قلت: «فاستخرج» بفتح التاء في الماضي المجهول في الوقف و قلت أيضاً: «فاستخرج» في الأمر كذلك لالتبس الماضي المجهول بالأمر و قس عليه باقي الأفعال المبدوة بهمزة الوصل و هي: «افتعل» و «انفعل» و «افعل» و «افعوعل»، و لم يعتن فيها أيضاً بالحركة التي في أواخرها لما ذكر.

ظاهر كلام الشارح أن قول الناظم:

و ثالث الذي بهمز الوصل   كالأول اجعلنه كاستحلي

شامل لجميع الأفعال المبدوة بهمزة الوصل و نحن جرينا أيضاً على ذلك؛ ولكن قال بعضهم: إن هذا الحكم لا يشمل «انفعل» و «افعل» و «افعول» و «افعلل»، لأنها من اللوازم و بناء المفعول منها لا يكاد يوجد فتأمل.

و يجوز لك في الماضي المجهول المعتل العين فقط المنقلبة عينه ألفاً ثلاثة أوجه بخلاف مثل «طوى»، فإن اللام منه أيضاً حرف علة و بخلاف «عور»، فإن العين منه لاتنقلب ألفاً

الوجه الأول: (واكسر فاء ثلاثي معتل الغين، لأن الأصل) في المجهول (أن تضم أوله و تكسر ما قبل آخره فتقول في «قال» و «باع»: «قول» و «بيع» فاستثقلت الكسرة على الواو و الياء فنقلت إلى الفاء فسكنتا) أي الواو والياء (فقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة و سلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها) فصارا «قيل» و «بيع» (و هذه اللغة العليا)، فالإعلال في «قيل» بالنقل والقلب معاً و في «بيع» بالنقل فقط ولكن لايخفى عليك أن في عبارة الشارح مسامحة و إلا يلزم عليه أن يقول: «فنقلت إلى الفاء بعد حذف حركتها» و منهم من يقول: إن الكسرة في الفاء ليست منقولة من الواو و الياء بل الضمة في «بيع» أبدلت كسرة، لثقل الضمة قبل الياء، فسلمت الياء، ثم حمل عليه «قيل»، لأنهما من واد واحد و وجه ثقل الضمة قبل الياء يأتي في باب كيفية تثنية المقصور والممدود و جمعهما تصحيحاً عند قول الناظم:

و منعوا إتباع نحو «ذروة» و «زبية» و شذ كسر «جروة»

(و) الوجه الثاني هو ما أشار إليه بقوله: (أو اشمم فاء ثلاثي أعل عيناً) و اختلف عباراتهم في بيان حقيقة الإشمام هنا؛ فقال بعضهم حقيقة الإشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها؛ و قال بعض آخر: الإشمام أن تضم شفتيك بعد الإسكان و تدع بينهما بعض الانفراج ليخرج النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة و قال بعض آخر: الإشمام هو تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير اللفظ به ولايدركه البصر و قال بعض آخر: الإشمام أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين.

و قال بعضهم: الإشمام الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر و لايظهر ذلك اللفظ.

و قال بعض آخر: الإشمام ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء و قال الشارح: الإشمام (بأن تشير إلى الضم مع التلفظ بالكسر ولاتغير الياء) و للإشمام معنى آخر يذكر فى باب الوقف عند قول الناظم: «أو أشمم الضمة أو قف مضعفاً» و هذا الإشمام أن تشير إلى الضمة بشفتيک من غير تصويت؛ و أظن أن من فسر الإشمام فيما نحو فيه بما يطابق تفسيره في باب الوقف زعم أنه واحد في المقامين و هذا الزعم فاسد.

و كيف كان اعلم أن الغرض من الإشمام الإشعار بأن الأصل في أوائل هذه الأفعال الضم (و هذه اللغة الوسطى و بها قرأ ابن عامر والكسائي في «قيل» و «غيض»).

(و) الوجه الثالث أنه (ضم للفاء جاء عن بعض العرب مع حذف حركة العين فسلمت الواو و قلبت الياء واواً، کـ«حوكت» في قوله: «حوكت على نولين إذ تحاك»)، الشاهد في «حوكت»، لأنه فعل ثلاثي معتل العين بني للمفعول فضم أوله و سلمت الواو إذ هو أجوف واوي (و کـ«بوع» في قوله:

ليت و هل ينفع شيئاً ليتُ ليتَ شباباً بوع فاشتريتُ)[1]

الشاهد في «بوع» فإنّه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بني للمفعول ضم أوله و حذف حركة العين و قلبت الياء واواً و «ليت» الأول حرف من حروف المشبهة بالفعل و «ليت» الثاني اسم علم للفظ «ليت» المشبهة بالفعل كما تقدم في أول الكتاب، و هو مبني أو معرب غير منصرف فاعل «ينفع» و «ليت» الثالث مؤكد للأول و يجوز أن يكون مؤكداً للثاني إن جوزنا في الحرف المنقول إلى الاسمية الإعراب والبناء، لأن الثاني مضموم والثالث مفتوح، فحينئذ لا مانع من الاختلاف في حركة الآخر فيهما أي في المؤكَّد والمؤكِّد بناء على إعراب الثاني و بناء الثالث، (و قوله) أي قول الناظم: (فاحتمل أي فأُجيز) و معلوم أن هذه اللغة الدنيا الضعيفة.

(و خرج بقوله) أي المصنف في النظم («أعل» ما كان معتلاً و لم يعل نحو: «عور

---

۱. الرجز لرؤبة، في ملحق ديوانه، ص ۱۷۱، والشاهد في «بوع» على لغة بعض العرب، والمشهور «بيع» شرح الأشموني، ج ۱ ص ۴۱۵.

في المكان» فحكمه حكم الصحيح)، فلايجوز فيه إلا ضم الأول و كسر المتصل بالآخر.

والمراد من كون الكلمة معتلاً كونه مشتملاً على حرف علة، والمراد من إعلالها إعطاؤها حكمها الذي تقتضيه بسبب حرف العلة من حذف و قلب و نحو ذلك كما يجيء في باب الإبدال.

فالمتحصل من جميع ما ذكر في المعتل العين المجهول أن فيه لغات ثلاثاً:

الأولى: و هي اللغة الفصحى كسر الفاء نحو «قيل» و «بيع» أصلهما «قول» و «بيع» نقل الكسرة من العين إلى الفاء بعد حذف حركتها فصار «بيع» بكسر الباء و سكون الياء و «قول» بكسر القاف و سكون الواو فسلمت الياء من «بيع» و انقلبت الواو من «قول» ياء لسكونها و انكسار ما قبلها فصار «قيل».

الثانية: و هي اللغة الوسطى الإشمام، و قد نقلنا عباراتهم في بيان حقيقته.

الثالثة: و هي اللغة الدنيا الضعيفة ضم الفاء بأن يقال: «قول» بسكون الواو بعد حذف حركتها للخفة و يقال: «بوع» بسكون الواو المنقلبة عن الياء بعد حذف حركتها لثقل الكسرة على الواو.

مسألة: (ثم هذه اللغات الثلاث إنما تجوز مع أمن اللبس) و هو فيما لم يكن الفعل المبني للمفعول مسنداً إلى الضمير المرفوع المتحرك نحو: «قيل» و «بيع».

(و إن يشكل من الأشكال) الثلاثة (المتقدمة) أي ضم الأول و كسره و الإشمام (خيف لبس يحصل بين فعل الفاعل) أي المعلوم (و فعل المفعول) أي المجهول و هو فيما كان الفعل المجهول مسنداً إلى الضمير المرفوع المتحرك نحو: «خفت» و نحوه، فحينئذ في جريان كل واحد من الأشكال الثلاثة حتى الشكل الذي خيف به لبس يحصل بين فعل الفاعل و فعل المفعول أقوال ثلاثة:

القول الأول: جوازها جميعاً حتى الشكل الذي يحصل به اللبس بلا مرجوحية، فيجوز في «قلت» إذا كان مجهولاً ضم القاف و إن حصل به لبسه بـ «قلت» المعلوم

لأنه أيضاً بضم القاف، والوجه في ذلك أنهم لايعتنون باللبس العارضي، إذ اللبس حصل بسبب الإعلال أي نقل الضمة من العين إلى الفاء في المعلوم للدلالة على أن عين الفعل المحذوف واو والضمة في المجهول للدلالة على أن الفعل مبني للمفعول، فيكتفون بهذا الفرق التقديري و كذلك يجوز «بعت» بكسر الأول إذا كان مجهولاً وإن حصل به لبسه بـ «بعت» المعلوم، لأنه أيضاً بكسر الأول، فيكتفون فيه أيضاً بالفرق التقديري، إذ كسر الأول في المعلوم للدلالة على أن عين الفعل المحذوف ياء و في المجهول للدلالة على أن الفعل مبني للمفعول كما أنهم اكتفوا في «مختار» و هو لفظ واحد لخمسة معان بذلك و في «الفلك» المشترك بين المفرد والجمع كما يجيء عند تعريف جمع التكسير.

والقول الثاني: جواز الوجوه الثلاثة حتى الوجه الذي يحصل به اللبس، لكنه مرجوح، فالأرجح تركه و اختيار ما لا يحصل به اللبس، فالراجح في «قلت» المجهول الكسر والإشمام والضم مرجوح، والراجح في «بعت» المجهول الضم و الإشمام والكسر مرجوح.

والقول الثالث: ما اختاره المصنف و هو أنه إن بشكل من الأشكال الثلاثة المتقدمة خيف لبس يحصل بين الفعل المبني للفاعل و الفعل المبني للمفعول (يجتنب ذلك الشكل كـ«خاف»، فإنه إذا أسند إلى تاء) أي إلى التاء التي هي (الضمير) المتحرك المرفوع (يقال: «خفت» بكسر الفاء) في المبني للفاعل والكسرة منقولة من عين الفعل إلى فاء الفعل ليدل على بناء الكلمة أي ليدل على أن عينه مكسورة، (فإذا بني للمفعول فإن كسرت) فاؤه أيضاً (حصل اللبس) أي لبس المجهول بالمعلوم، (فيجب) في المجهول (ضمه) أي ضم الفاء (فيقال: «خفت») بضم الفاء أعني الخاء (و نحو: «طلت») المجهول (أي «غلبت في المطاولة») أي كان غيري أطول مني أي كان منّه علي أزيد من منّي عليه (يجتنب فيه) أي في «طلت» المكسور الفاء المجهول (الضم لئلا يلتبس بـ «طلت») المعلوم المبني للفاعل أي (المسند إلى الفاعل من

الطول ضد القصر).

اعلم أن «طلت» المجهول الذي فسره الشارح بـ «غلبت في المطاولة» من باب المغالبة و هو أن يذكر الفعل الثلاثي المجرد بعد باب المفاعلة منه لبيان الغالب إن كان معلوماً و لبيان المغلوب إن كان مجهولاً، مثلاً إذا شاعرت زيداً و غلبت أنت في المشاعرة تقول: «شاعرت زيداً فشعرته» ـ بفتح الشين ـ يعني أنا صرت غالباً في المشاعرة و إن شئت تقول: «فشعر زيد» بضم الشين يعني صار مغلوباً في المشاعرة و إن غلب زيد عليك تقول: «شاعرت زيداً فشعرني» ـ بفتح الشين ـ يعني صار زيد غالباً في المشاعرة و إن شئت تقول: «فشعرت» ـ بضم الشين ـ يعني صرت مغلوباً في المشاعرة و إذا طاولت زيداً بأن بينت طولك و مننك عليه بأن قلت: «أنا أعطيتك كتاباً و عباء و قباء» و هكذا، و بين هو أيضاً مننه عليك بأن قال: «أنا أعطيتك قلماً و قرطاساً و فرشاً» و هكذا فإن غلبت أنت عليه بأن ثبت ما أعطيته أزيد و أكثر مما أعطاه تقول: «طاولت زيداً فطلته» بضم الطاء أي غلبته في المطاولة و إن شئت تقول: «فطيل» أي صار زيد مغلوباً في المطاولة و إن غلب هو بأن ثبت أن ما أعطاه هو أزيد و أكثر تقول: «طاولت زيداً فطالني» أي غلبني هو و إن شئت تقول: «طاولت زيداً فطلت» بكسر الطاء أي صرت مغلوباً في المطاولة و هذا هو المقصود في قول الشارح: «و نحو «طلت» أي غلبت في المطاولة» إلخ، و لباب المغالبة أحكام و شروط ليس هنا محل ذكرها و من أراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعة شرح النظام في الصرف.

(و ما) ذكر («لباع» إذا بني للمفعول من كسر الفاء و إشمامها و ضمها قد يرى لنحو «حب» من الثلاثي) المجرد (المضاعف المدغم إذا بني للمفعول) فنحو «مد» و «رد» إذا بنيا للمفعول يجوز في أولهما الأشكال الثلاثة على رأي (و) لكن (أوجب الجمهور الضم)، فلايجوز عندهم الكسر و الإشمام، (و استدل مجيز الكسر برواية علقمة) من القراء (نحو: ﴿ردّت إلينا﴾[1]) بكسر الراء والقراءة سنة متبعة فيجوز الكسر.

---

١. سورة يوسف (١٢) الآية (٦٥).

يجوز في تاء «اختير» و قاف «انقيد» الأشكال الثلاثة، إذ «تير» و «قيد» فيهما في الأصل يعني قبل الإعلال على وزن «فعل» بضمة فكسرة مثل «قيل» و «بيع» بلا تفاوت، و لاتجوز في خاء «استخير» و قاف «أقيم»، إذ ليس فيهما وزن «قيل» و «بيع» لسكون الخاء والقاف فيهما في الأصل، إذ أصلهما «استخير» و «أقوم» بالياء والواو المكسورتين و هذا هو المراد من قول صاحب كتاب الهداية في جامع المقدمات في آخر فصل «فعل ما لم يسم فاعله» حيث يقول: «و كذلك باب «اختير» و «انقيد» دون «استخير» و «أقيم» لفقدان «فعل» فيهما»، و هذا هو المراد أيضاً من قول بعض الصرفيين حيث يقول: «و كذلك «بيع» و «اختير» و «انقيد له» و «قلن» و «بعن» يعني يجوز فيهن ثلاث لغات، ولايجوز الإشمام في مثل «أقيم»، لعدم ضم ما قبلها، و لايجوز بالواو، لأن جواز الواو لانضمام ما قبل حرف العلة و هو ليس بموجود».

و كذلك قول بعض آخر منهم حيث يقول: «يجوز في نحو «بعت» و «قلت» الكسر و الإشمام والضم و باب «اختير» و «انقيد» مثله أي باب «افتعل» و «انفعل» من الأجوف مثل الثلاثي المجرد الأجوف في جواز الأشكال الثلاثة، لأن أصلهما «اختير» و «انقود» بضم التاء والقاف فيهما فـ«تير» و «قود» مثل «قول» و «بيع»، فجوز هنا أي في «اختير» و «انقيد» ما جوز هناك أي ما جوز في «قيل» و «بيع» من الأشكال الثلاثة، بخلاف باب «أقيم» و «استقيم» أي باب الإفعال و الاستفعال من الأجوف، إذ أصلهما «أقوم» و «استقوم» بسكون القاف فيهما، فليس فيهما، وزن مثل وزن «قول» و «بيع»، فلايجري فيهما التكلف المذكور أي الأشكال الثلاثة»، انتهى كلامه بأدنى تغيير لسهولة فهم المراد.

و من جميع ما ذكرنا يتضح لك المقصود من قول الناظم: «و ما لفا باع لما العين تلي» إلخ، على ما شرحه الشارح مع توضيح منا سيتلى عليك.

(و ما ثبت لفا «باع» إذا بني للمفعول من جواز) الأشكال (الثلاثة فهو) أي جواز الثلاثة ثابت (لما العين تلي) أي للتاء من «اختير» والقاف من «انقيد» مثلاً و ليس هذا

الحكم مختص بـ«اختار» و «انقاد» إذا بنيا للمفعول، بل يجري (في كل ثلاثي معتل العين و هو على) وزن («افتعل» و «انفعل»)، فقوله: (نحو «اختار» و «انقاد») من باب المثال لا من باب الانحصار بدليل قوله: (و شبه) أي شبههما و هو ماكان أجوف من باب الافتعال والانفعال، كـ«اعتصاض» و «انعضاض» و «اغتاظ» و «ابتاع» و «انباع» لا ماكان ثلاثياً مجرداً كـ«باع» و «قال».

والحاصل أن المراد من شبه (لذين) ماكان شبيهاً، لـ«اختار» و «انقاد» في كونه أجوف ثلاثياً مزيداً فيه من البابين المذكورين لامطلق ماكان أجوف سواء كان ثلاثياً مجرداً أم مزيداً فيه حتى يلزم منه دخول فاء «باع» في قول الناظم «لما العين تلي» و يلزم منه قياس العام على الخاص كما فهمه بعض المحققين من المحشين فتكلف في تصحيح القياس ما تكلف.

و بعضهم جعل («ينجلي») صفة لـ«شبه» و جعل «ما» الثانية المجرورة باللام خبراً لـ«ما» الأولى والشارح جعل «ينجلي» خبراً لـ«ما» الأولى و جعل «ما» الثانية المجرورة باللام متعلقاً بـ«ينجلي»، إذ لا فائدة في توصيف «شبه» بالانجلاء و عدم التقدير أولى من التقدير، إذ على قول من جعل «ينجلي» صفة لـ«شبه» و «ما» الثانية خبراً لـ«ما» الأولى لابد له من تقدير متعلق لـ«ما» الثانية حتى يصح خبريته لـ«ما» الأولى و صفتية «ينجلي» لـ«شبه»، فاتضح من ذلك أن «ينجلي» (خبر) لـ«ما» الأولى و (هو محط حصول) فائدة (ما لفاء «باع» لما وليته العين فيما ذكر) أي الأشكال الثلاثة، (فيجوز) عند البناء للمفعول لما تليه العين في كل فعل أجوف مزيد (فيه) يكون على وزن «افتعل» أو «انفعل» نحو «اختار» و «انقاد» (كسر التاء والقاف و ضمهما و الإشمام على العمل السابق،) و كذلك شبههما (و يلفظ بهمزة الوصل على حسب اللفظ بهما) أي على حسب التلفظ بالتاء والقاف.

(و قابل للنيابة) ثلاثة:

الأول (من ظرف) و هو على قسمين:

القسم الأول ما كان غير متصرف، و هو على قسمين:

الأول: ما يلزم النصب على الظرفية فقط و لايخرج منه أصلاً مثل «قط» و «عوض» و «إذا» و «مع».

الثاني: ما يلزم النصب على الظرفية أو الجر بـ«من» و لايخرج من أحدهما أبداً نحو «عند» و «هنا» و «ثم» بفتح الثاء.

القسم الثاني ما يخرج عن النصب على الظرفية و عن الجر بـ«من» فيتأثر بالعوامل المختلفة و ذلك نحو «يوم» و هذا القسم يسمى متصرفاً كما يأتي في باب المفعول فيه عند قول الناظم:

و ما يرى ظرفاً و غير ظرف   فذاك ذو تصرف في العرف

و إلى هذا القسم أشار بقوله: (بأن كان متصرفاً) والمراد بـ«المختص» ما خص بإضافة أو وصف و نحوهما، فتحصل من قول الشارح أن الظرف القابل للنيابة ما كان متصرفاً (مختصاً أو غير مختص ولكن قيدالفعل بمعمول آخر).

الثاني: ما أشار إليه بقوله («أو من مصدر») و يشترط فيه أيضاً أن يكون متصرفاً، فبينه بقوله: (بأن كان متصرفاً) بأن يخرج عن كونه مفعولاً مطلقاً فيتأثر بالعوامل المختلفة و أن يكون مختصاً والمراد من كونه مختصاً أن يكون للنوع أو العدد، لأن كلاً منهما مقيد بقيد كما يأتي في باب المفعول المطلق بخلاف ماكان للتأكيد، فإنه لا قيد فيه كما يأتي أيضاً في الباب المذكور و إلى هذا أشار بقوله: («لغير التوكيد»)، والمراد من «غير المتصرف» من المصادر مالايستعمل إلا مفعولاً مطلقاً و لايخرج عنه أصلاً.

الثالث: ما أشار إليه بقوله: («أو حرف جر مع مجروره») و يشترط في قابليته أمران: الأول (بأن لم يكن متعلقاً بمحذوف و) الثاني أن (لا) يكون (علة) أي مفيداً للعلة كاللام و الباء و «من» و «في» إذا كانت للعلة.

و زاد بعضهم شرطين آخرين أحدهما أن يكون المجرور معرفة حتى يصير مختصاً كأخويه و ثانيهما أن لايكون ملازماً لطريقة واحدة كـ «مذ» و «منذ» الملازمين لجر

الزمان و كحروف القسم الملازمة لجر المقسم به.

فهذه الثلاثة مع الشرائط المذكورة (بنيابة عن الفاعل حري، أي جدير نحو: «سير يوم السبت»)، مثال للظرف المتصرف والمختص (و) نحو: («سير بزيد يوم»)، مثال للظرف المتصرف الغير المختص و هو «يوم» و قد قيد الفعل بمعمول آخر و هو «بزيد» (و «ضرب ضرب شديد»)، مثال للمصدر المتصرف المختص، لأنه وصف بـ«شديد» فهو لغير التأكيد، لأنه نوعي (و) نحو: (﴿لما سقط في أيديهم﴾[1]) مثال للجار و مجروره الجامع للشرائط الأربعة المذكورة.

و اعلم أن الاحتمالات في نيابة الجار و المجرور ثلاثة:

الأول: أن يكون النائب هو المجرور وحده.

الثاني: أن يكون النائب هو الجار وحده و هذا باطل بالضرورة.

الثالث: أن يكون النائب هو الجار والمجرور معاً و هذا ما حمل الشارح كلام الناظم عليه و إن كان ظاهر كلامه الثاني، لأنه باطل بالضرورة فكيف يمكن أن يكون مراد الناظم ذلك، (و نقل أبو حيان في) كتاب (الارتشاف اتفاق البصريين والكوفيين على أن النائب هو المجرور) و حده (و أن الذي قاله المصنف) على ما حمله الشارح (من أنهما معاً النائب لم يقله أحد)، فما قاله المصنف خرق لإجماعهم.

(و غير القابل) من الظرف والمصدر والجار والمجرور (لاينوب نحو: «إذا» و «عند»)، مثال لغير القابل من الظرف، لأنهما غير متصرفين (و) نحو: («سبحان‌الله» و «معاذالله»)، مثال لغير القابل من المصدر، لأنهما أيضاً غير متصرفين (و) نحو: («ضرباً» في «ضربت ضرباً»)، مثال للمصدر المؤكد فهو أيضاً غير قابل.

(و فهم من تخصيصه) أي المصنف (النيابة بما ذكر) أي بالظرف والمصدر والجار مع مجروره (أنه لايجوز نيابة التميز)، لأن النائب مناب الفاعل ينبغي أن يكون مثله من ضروريات الفعل من حيث المعنى و ليس التميز كذلك (و) لعين هذه العلة (لا)

---

١. سورة الأعراف (٧) الآية (١٤٩).

يجوز نيابة (المفعول له)، و ذكروا له أيضاً علة أخرى، و هو أنّه لو أُقيم مقام الفاعل صار مرفوعاً، فيفوت النصب المشعر بالعلية (ولا) يجوز نيابة (المفعول معه)، لأن الواو فيه تدل على المصاحبة، فلو حذفت الواو فاتت الدلالة على المصاحبة فيخرج عن كونه مفعولاً معه و إن لم تحذف فوجودها مانع من النيابة، للزوم الانفصال بين العامل و نائب الفاعل و نائب الفاعل كالفاعل يجب أن يكون متصلاً بالعامل ما لم‌يمنع مانع كما سبق مفصلاً و أما الحال فإنها و إن كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام مانعة من نيابتها عن الفاعل الذي لابد لكل فعل منه.

(و صرح) المصنف (بالأول) أي بعدم جواز نيابة التميز (في التسهيل، و) صرح أبوحيان (بالثاني) أي بعدم جواز نيابة المفعول له (في الارتشاف، و) صرح (بالثالث) أي بعدم جواز نيابة المفعول معه (في اللباب).

(و لاينوب بعض هذه الثلاثة المتقدمة) أي الظرف و المصدر و الجار مع مجروره وإن كان جامعاً للشرائط (إن وجد في اللفظ مفعول به كما لايكون) هذه الثلاثة (فاعلاً إذا وجد اسم محض).

والوجه في عدم نيابة هذه الثلاثة إذا وجد في اللفظ مفعول به ما قاله أهل المعاني من أن إسناد الفعل المبني للمفعول به إلى المفعول به حقيقة و إلى غيره لملابسة مجاز، فإسناد الفعل إلى غير المفعول به يحتاج إلى تنزيله منزلة المفعول به، فيجعل كأنه مفعول به لذلك الفعل المبني له و ليس هذا حقيقة بخلاف إسناد الفعل المبني للمفعول به إليه فهو إلى ما بني له و هو حقيقة.

(هذا) أي عدم جواز نيابة هذه الثلاثة مع وجود المفعول به في الكلام (مذهب سيبويه و ذهب الكوفيون و الأخفش إلى أنه قد يرد نيابة غير المفعول به مع وجوده) مطلقاً عند الكوفيين و بشرط تقدمه على المفعول به عند الأخفش (كقوله تعالى: ﴿ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون﴾[1]) فناب «بما كانوا» ـ و هو جار و مجرور ـ عن

---

۱. سورة الجاثية (۴۵) الآية (۱۴).

الفاعل مع وجود المفعول به أعني «قوماً». هذا على مذهب الكوفيين دون الأخفش (و قول الشاعر:

لم يعن بالعلياء إلا سيداً ‏ ‏ ‏ ‏ ولا شفى ذا الغي إلا ذوهدى)[۱]

فناب «بالعلياء» عن الفاعل مع وجود المفعول به أعني «سيداً» هذا على مذهب الجميع[۲]، (واختاره) أي جواز نيابة هذه الثلاثة مع وجود المفعول به (في التسهيل).

(و باتفاق) أي بإجماع (من جمهور النحاة قد ينوب عن الفاعل المفعول الثاني من باب «كسا») قد تقدم المراد من باب «كسا» فنعيده مرة ثانية، لأن الإعادة ليست خالية عن الفائدة فنقول: الفعل المتعدي بنفسه إلى مفعولين على قسمين:

الأول: ما ينصب مفعولين هما في الأصل مبتدأ و خبر و هذا مختص بأفعال القلوب و ما يلحق بها و هذا يسمى بباب «ظن» و إن تعدى إلى الثالث بالهمزة و نحوها.

الثاني: ما ينصب مفعولين ليسا في الأصل مبتدأ و خبراً و هذا ما يسمى بباب «كسا» نحو: «منحت الفقير درهماً».

إذا عرفت ذلك فاعلم أن الاتفاق في المفعول الثاني من باب «كسا» إنما وقع (فيما التباسه أمن) بأن لايكون الثاني قابلاً للفاعلية في المعنى (نحو: «كسي زيداً جبة»)، فناب المفعول الثاني أعني «جبة» لأمن الالتباس، إذ لايمكن أن يكون الجبة لابسة، فليست قابلة للفاعلية في المعنى، فلايلتبس المفعول الأول بالثاني، ففي هذا الفرض يجوز نيابة الثاني، تقدم على الأول أو تأخر، فيجوز في المثال المذكور تقدم «جبة» على «زيد» بأن يقال: «كسي جبة زيداً» و هو الأولى، لأن الأصل في الفاعل أن يتصل فكذا نائبه و لاينتقض بما يأتي في فصل رتب المفاعيل من قول الناظم:

والأصل سبق فاعل معنى كـ«من» ‏ ‏ ‏ ‏ من «ألبسن من زاركم نسج اليمن»

---

۱. الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه، ص ۱۷۳، شرح الأشموني، ج ۱ ص ۴۲۲، طبع بيروت.
۲. هذا جائز عند الكوفيين، و ضرورة شعرية عند البصريين. المصدر السابق.

لأنه فيما بقي المفعول على مفعوليته لا فيما صار نائباً عن الفاعل. فتحصل مما ذكر أنه يجوز نيابة الثاني في باب «كسا» لكن فيما التباسه أمن، (بخلاف ما إذا لم يؤمن الالتباس) بأن يكون الثاني مثل الأول قابلاً للفاعلية في المعنى، (فيجب أن ينوب الأول نحو: «أعطي عمرو بشراً»)، فلايجوز نيابة «بشراً»، تقدم أو تأخر، لأن كلاً من «عمرو» و «بشراً» يصلح للآخذية و المأخوذية ولايتبين الآخذ من المأخوذ إلا بالإعراب، فلو قيل: «أعطي بشر عمراً» لتوهم أن «بشر» آخذ و «عمراً» مأخوذ و هذا خلاف المراد.

(و حكي عن بعضهم منع إقامة الثاني مطلقاً)، سواء أمن الالتباس أم لم يؤمن و سواء كانا نكرتين نحو: «أعطيت فقيراً درهماً» أو معرفتين نحو: «أعطيت بشراً زيداً» أو كان الأول نكرة والثاني معرفة نحو: «أعطيت رجلاً بشراً» أو العكس نحو: «أعطيت زيداً جبة»، (و) حكي (عن بعض آخر المنع) في الصورة الأخيرة أي العكس المذكور (إن كان) الثاني (نكرة و الأول معرفة) كما مثلنا، (و لعل المصنف لم يعتد بهذا الخلاف) الصادر من هذا البعض في الصورة الأخيرة و الأولى أيضاً، فلذا ادعى الاتفاق على نيابة الثاني في جميع الصور إلا في نحو: «أعطيت بشراً زيداً»، (و قد صرح) المصنف (بنفيه) أي الخلاف (في شرحي التسهيل والكافية).

(و حيث جاز إقامة الثاني) مع كونه مفعولاً في المعنى (فالأول أولى، لكونه فاعلاً في المعنى).

واعلم أنه إذا قلت: «علمت زيداً قائماً» فالموجود في الخارج أولاً هو «زيد»، ثم يصدر منه القيام في الزمان الثاني المتأخر عن وجوده، ثم تخبر «بكراً» بقيامه فتقول: «أعلمت بكراً زيداً قائماً»، فحينئذ يصير «زيداً» الذي كان أولاً زماناً ثانياً مكاناً و يصير «قائماً» الذي كان ثانياً زماناً ثالثاً مكاناً و يصير «بكراً» الذي هو ثالث زماناً أولاً مكاناً و قس عليه «أرى» في قول الناظم. فالمراد من الثاني في «أرى» الثالث المكاني و هو «قائماً» الذي كان ثانياً زماناً، والمراد من الأول في «أرى» الثاني المكاني و هو «زيداً»

الذي كان أولاً زماناً، فليكن على ذكر منك ليفيدك في حل عبارة الكتاب.

(في باب «ظن» و «أرى» المتعدية لثلاثة) و ما يلحق بهما و لو لم يكن من أفعال القلوب نحو: «جعلت زيداً فاضلاً» (المنع من إقامة) المفعول (الثاني) الذي كان في الأصل خبراً (و وجوب إقامة) المفعول (الأول) الذي كان في الأصل مبتدأ (اشتهر عن كثير من النحاة)، سواء ظهر القصد بأن لايلتبس الأول بالثاني أو لم يظهر بأن التبس و سواء كان الثاني جملة أم لا (قال الأبذي[1] في شرح الجزولية: لأنه) أي المفعول الأول كان (مبتدأ و هو أشبه بالفاعل)، لأنه مسند إليه مثله، (فإن مرتبته) أي المفعول الأول (قبل) المفعول (الثاني، لأن مرتبة المبتدأ قبل الخبر و مرتبة المرفوع قبل المنصوب ففعل ذلك) أي نيابة المفعول الأول (للمناسبة و خالف ابن عصفور و جماعة و تبعهم المصنف فقال: و لا أرى منعاً من نيابة الثاني) بشرطين: الأول أنه جائز (إذا القصد ظهر) بأن كان الثاني غير معرفة إذ كونه غير معرفة دليل على أنه المفعول الثاني و إن صار نائباً (و) الثاني أن (لم يكن) المفعول الثاني (جملة و ظرفاً؛ كما في التسهيل كقولك في «جعل الله ليلة القدر خيراً من ألف شهر»: «جعل خير من ألف شهر ليلة القدر»). فإن لم يظهر القصد بأن التبس الثاني بالأول نحو: «ظننت زيداً عمراً» فلايجوز نيابة الثاني أي «عمراً» و هكذا إن كان الثاني جملة أو ظرفاً نحو: «ظننت زيداً يقوم غداً» و نحو: «ظننت زيداً في الدار» أو «عندك»، فلايجوز حينئذ أيضاً نيابة الثاني، لأن الفاعل و نائبه لايكونان جملة كما تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل عند قول الناظم:

و همزة «أن» افتح لسد مصدر ∗ مسدها و في سوى ذاك اكسر

هذا كله في المفعول الثاني لـ«ظن» (أما الثالث) المكاني (من باب «أرى») الذي كان خبراً و ثانياً و صار ثالثاً بسبب زيادة مفعول آخر بالهمزة، (ففي الارتشاف ادعى ابن هشام الاتفاق على منع إقامته) ففي نحو «أريت بكراً زيداً قائماً» لايجوز نيابة

---

۱. من علماء أندلس و من أهالي «أبذة» في القرن التاسع.

«قائماً»، لما ذكر في المفعول الثاني من «ظن» و لأنه مسند إلى المفعول الأول الزماني إسناداً تاماً، فلو ناب عن الفاعل و أسند إليه الفعل لا محالة كان إسناده أيضاً تاماً و لزم كونه مسنداً و مسنداً إليه معاً مع كون كل من الإسنادين تاماً ولاينتقض بنحو «أعجبني ضرب زيد» حيث إن المصدر أعني «ضرب» مسند إليه لـ «أعجبني» و مسند إلى «زيد»، لأن أحد الإسنادين أعني إسناد الضرب إلى «زيد» غير تام و لايذهب عليك أن هذا التعليل جار في ثاني مفعولي «ظن» أيضاً. هذا وجه الاتفاق الذي ادعاه الارتشاف نقلاً عن ابن هشام (و) لكن (ليس كذلك) أي ليست المسألة اتفاقية، (ففي المخترع) نقل (جوازه عن بعضهم) و أما الأول المكاني في «أرى» فلاشك في جواز نيابته، بل هو أولى، لأن الجار أحق بمكان جاره و لأنه راء و عالم.

و قد علم من المسائل السابقة أن للفعل تسعة معمولات غير الفاعل والمستثنى والقابل منها بعد المفعول به ثلاثة (و كما لايكون للفعل إلا فاعل واحد كذلك لاينوب عن الفاعل إلا شيء واحد) مما هو قابل للنيابة و يرفع ذلك الواحد بالنيابة و يبقى الثمانية الباقية على نصبها، سواء كان قابلاً للنيابة أم لم يكن و إلى هذا ينظر قوله: (و ما سوى النائب عنه مما علق بالرافع أي رافع النائب و هو الفعل) المجهول (و اسم المفعول والمصدر) من الفعل المجهول أي المصدر الذي يقدر بحرف مصدري موصول بفعل لم يسم فاعله كما يجيء في آخر باب إعمال المصدر كقوله تعالى: ﴿و هم من بعد غلبهم سيغلبون﴾[1] (على ظاهر قول سيبويه)، فإن ظاهر كلامه إلحاق المصدر المجهول بالفعل المجهول في الحكم و هو كون (النصب له) أي لسوى النائب من المعمولات (محققاً لفظاً إن لم يكن) غير النائب (جاراً و مجروراً نحو: «ضرب زيد يوم الجمعة أمامك ضرباً شديداً») برفع «زيد» لنيابته و نصب البقية هذا إذا كان البقية قابلاً للنيابة و إلا فتحقق النصب للبقية بطريق أولى و وجهه ظاهر نحو: «ضرب زيد تأديباً ضرباً» (و) النصب لما سوى النائب محقق (محلاً إن يكنه) أي إن

١. سورة الروم (٣٠) الآية (٣).

يكن ما سوى النائب جاراً و مجروراً (نحو: **﴿فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾**[1]) برفع «نفخة»، لنيابته و نصب «في الصور» محلاً و كذاينصب محلاً غير القابل والقابل غير النائب إن لم ينصب لفظاً نحو: «ضرب زيد هنا قبل».

★ ★ ★

١. سورة الحاقة (٦٩) الآية (١٣).

بـــاب

الاشتغال

باب الاشتغال

(هذا باب اشتغال العامل عن المعمول)

(و) لهم في تعريفه عبارات مختلفة.

منها أن الاشتغال (هو أن يتقدم اسم و يتأخر) عنه (فعل أو شبهه قد عمل في ضميره) أي ضمير ذلك الاسم (أو) في (سببه) و هو المضاف إلى ضمير الاسم السابق.

منها: أنه اسم بعده عامل متصرف ناصب لضميره أو متعلقه بواسطة أو غيرها و يكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول و سلط على الاسم لنصبه.

و منها: أنه كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه.

و منها: أن يتقدم اسم و يتأخر عنه فعل عامل في ضميره و يكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول و سلط على الاسم الأول لنصبه.

و منها: أن يتقدم اسم و يتأخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو لملابس ضميره بواسطة أو غيرها و يكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول و سلط على الاسم المتقدم لنصبه.

و منها: ما في الكتاب و هو أن يتقدم اسم و يتأخر فعل أو شبهه قد عمل في ضميره أو سببه و (لولا ذلك لعمل فيه أو في موضعه).

إذا عرفت ذلك فاعلم أن الغرض من ذكر هذه العبارات أمران:

الأمر الأول: أنه علم منها أن أركان الاشتغال ثلاثة: الأول: المشغول عنه و هو

الاسم المتقدم، الثاني: المشغول و هو العامل المتأخر، الثالث: المشغول به و هو الضمير أو الملابس له الذي عمل الفعل فيه بنفسه أو بواسطة.

الأمر الثاني: أنه قد علم من طي هذه العبارات أن لكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروطاً لابد منها.

أما شروط المشغول عنه فخمسة:

الأول: أن لايكون متعدداً لفظاً و معنى بأن يكون واحداً نحو: «زيداً ضربته» أو متعدداً في اللفظ دون المعنى نحو: «زيداً و عمراً ضربتهما»، لأن العطف جعل الاسمين بمنزلة الاسم الواحد، فإن تعدد في اللفظ و المعنى لم يصح نحو: «زيداً درهماً أعطيته».

الثاني: أن يكون متقدماً، فإن تأخر نحو: «ضربته زيداً» لم يكن من باب الاشتغال، بل إن نصب «زيداً» فهو بدل من الضمير و إن رفع فهو مبتدأ خبره ما قبله.

الثالث: قبوله الإضمار، فلايصح الاشتغال من الحال والتميز والمجرور بحرف يختص بالظاهر و سيأتي في باب حروف الجر.

الرابع: كونه مفتقراً إلى ما بعده فنحو «جاءك زيد فأكرمه» ليس من باب الاشتغال، لكون «زيد» في المثال مكتفياً بالعامل المتقدم عليه.

الخامس: كونه صالحاً لأن يكون مبتدأ فنحو قوله تعالى: **﴿و رهبانية ابتدعوها﴾**[1] ليس من باب الاشغال، بل «رهبانية» معطوفة على ما قبلها و جملة «ابتدعوها» صفة لها.

و أما ما يشترط في المشغول فاثنان:

الأول: أن لايفصل بينه و بين الاسم السابق ما له الصدر و إلّا فليس من هذا الباب نحو: «زيد هل رأيته»، و سيأتي عن قريب.

الثاني: كونه صالحاً للعمل فيما قبله بأن لايكون فعلاً جامداً أو صفة مشبهة و نحوهما مما لايعمل فيما قبله لضعفه و سيأتي أيضاً.

---

١. سورة الحديد (٥٧) الآية (٢٧).

و أما الذي يجب تحققه في المشغول به فشيء واحد و هو أن يكون ضميراً عائداً إلى المشغول عنه نحو: «زيداً ضربته» أو «مررت به» أو اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضميره نحو: «زيداً ضربت أخاه» أو «زيداً مررت بغلامه»، كل ذلك يمكن استخراجه من ضمن التعاريف المذكورة.

(إن مضمر اسم سابق فعلاً) لفظ «فعلاً» منصوب، لأنه (مفعول بقوله «شغل») و فاعله مستتر فيه أشير إليه بقوله: (أي ذلك المضمر) للاسم السابق، فيصير حاصل المعنى أنه إن شغل الضمير المتأخر الراجع إلى الاسم السابق الفعل (عنه أي عن الاسم السابق بنصب لفظه أي لفظ ذلك المضمر) نحو: «زيد ضربته» (أو المحل أي محله) نحو: «زيد مررت به».

هذا بناء على ما فهمه الشارح من عود ضمير «لفظه» إلى الضمير المشغول به العامل، فالمراد من «نصب لفظه» أن يكون الضمير منصوباً بالعامل بلا واسطة حرف الجر نحو: «زيد ضربته» و من «نصب محله» أن يكون الضمير منصوباً بالعامل بواسطة حرف الجر نحو: «زيد مررت به»، فالضمير في «به» مجرور لفظاً و منصوب محلاً و أما بناء على ما فهمه بعض آخر من عود ضمير «لفظه» إلى الاسم السابق يجعل الباء في «بنصب» بمعنى «عن» كما صرح به أي بـ«عن» في بعض الشروح، فمثال نصب لفظه «زيداً ضربته» و مثال نصب المحل «هذا ضربته».

أما ما قاله بعض المحققين من أن المراد من «نصب لفظه» ـ بناء على ما فهمه الشارح ـ تصور لفظ المعمول بصورة موضوعة لنوع مقتضى العامل إلى آخر ما قاله، فأظن أنه لايوجد له مثال صحيح، فإن وجدت له مثالاً صحيحاً داخلاً في باب الاشتغال فألحقه بهذه التعليقة ليستفيد منه الطلاب، اللهم إلا أن يمثل له بنحو «زيد ما ضربت إلا إياه» و بنحو «الزيدان لم تضرب إلا إياهم»، و هو كما ترى

و كيف كان (فالسابق ارفعه) في بعض الصور (على الابتداء أو انصبه) في صور أخرى كما يأتي، (واختلف في ناصبه، فالجمهور ـ و تبعهم المصنف ـ على أنه

منصوب بفعل أضمر) أي قدر (حتماً) أي وجوباً (موافق لما قد أظهر لفظاً) كما في «أ زيداً ضربته» فيقدر «ضربت» (أو معنى) كما في «أ زيداً مررت به» فيقدر «جاوزت» الموافق لـ«مررت» معنى لا لفظاً و يقدر في نحو «زيداً مررت بأخيه»، «لابست» الملازم للفعل المذكور و في نحو «زيداً ضربت أخاه»، «أهنت» و كذلك.

• و إنما وجب حذف الناصب، لأن الفعل المذكور مفسر له و لايجوز الجمع بين المفسر والمفسر إلا إذا كان المفسر ـ بالكسر ـ الجملة التفسيرية التي لامحل لها من الإعراب أو عطف بيان أو كان بعد «أي» التفسيرية و نحوها.

(و قيل:) إن الاسم السابق منصوب (بالفعل المذكور بعده ثم اختلف فقيل: إنه عامل في الضمير و في الاسم) السابق (معاً و قيل:) إنه أي الفعل المذكور عامل (في) الاسم (الظاهر) السابق (والضمير ملغى) عن المعمولية، فلا محل له من الإعراب فتأمل.

(و اعلم أن هذا الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسة أقسام) و إن لم يكن بعضها من الباب كما يأتي: الأول (لازم النصب و) الثاني (لازم الرفع) و هذا هو الذي ليس من الباب (و) الثالث (راجح النصب على الرفع و) الرابع (مستو فيه الأمران و) الخامس (راجح الرفع على النصب هكذا) أي بالترتيب المذكور (ذكره النحويون و تبعهم المصنف) و إن كان الأحسن تأخير واجب الرفع عن الجميع لما سيأتي (فشرع المصنف (في بيانها) بالترتيب المذكور (بقوله: «والنصب») إلخ.

القسم الأول: النصب (للاسم السابق حتم) أي واجب (إن تلا) الاسم (السابق) لفظ «السابق» (بالرفع)، لأنه فاعل «تلا» في النظم (أي وقع) الاسم السابق (بعد ما يختص بالفعل كـ«أن» و «حيثما») الشرطيتان (نحو: «إن زيداً لقيته فأكرمه» و «حيثما عمراً تلقاه فأهنه») فيجب نصب الاسم السابق في المثالين و لايجوز رفعه على الابتدائية، لأن أداة الشرط لاتدخل على الجملة الاسمية (و كذا إن تلا) الاسم السابق (استفهاماً غير الهمزة كـ«أين بكراً فارقته» و «هل عمراً حدثته» و سيأتي حكم التالي للهمزة) و كذلك أداة التحضيض و أداة العرض.

القسم الثاني: (و إن تلا السابق أي وقع بعد ما بالابتداء يختص كـ«إذا» الفجائية، فالرفع للاسم) السابق (على الابتداء التزمه أبداً نحو: «خرجت إذا زيد لقيته»، لأن «إذا») الفجائية (لايليها إلا مبتدأ نحو: **﴿فإذا هي بيضاء﴾**[1] أو خبر نحو: **﴿إذا لهم مكر في آياتنا﴾**[2] و لايليها فعل و لذا قدر متعلق الخبر بعدها اسماً كما تقدم) في باب المبتدأ و الخبر عند قول الناظم: «و أخبروا بظرف أو بحرف جر».

(و ذكره) أي المصنف (لهذا القسم) أي واجب الرفع (إفادة لتمام القسمة و إن كان ليس من الباب، لعدم صدق ضابطة الباب عليه لما تقدم فيه) أي في التعريف (من قولنا: «لولا ذلك الضمير لعمل) الفعل المشغول بالضمير (في الاسم السابق»، و لايصح هذا هنا، لما تقدم من أن «إذا» لايليها فعل).

قيل: كل من ذكر في الاشتغال و ضابطه قيد «لولا ذلك الضمير لعمل فيه»، فهو لم يجعل القسم الواجب الرفع من باب الاشتغال كالشارح و جماعة ذكرنا عباراتهم في الباب؛ و فيه نظر، إذ يمكن أن يكون القيد عند بعضهم لإخراج فعل التعجب و أسماء الأفعال و نحوهما مما لايعمل فيما قبله، لضعفها كما أشرنا إليه سابقاً، لا لإخراج ما وقع بعد ما يختص بالابتداء أو قبل ما له صدر الكلام، لأن العامل حينئذ صالح للعمل في الاسم السابق ذاتاً لولا ذلك الضمير و إن منع من العمل بسبب أحد الأمرين، فالقول بأن القسم الواجب الرفع لايعد من الباب عند الكل لايصح عند الكل.

و (كذا يجب الرفع إذا الفعل تلا أي وقع بعد ما له صدر الكلام و هو الذي لم ير ما قبل أي) ما (قبله معمولاً لما بعد وجد)، و هو عشرة أشياء:

الأول: (كالاستفهام) أي أداة الاستفهام نحو: «زيد هل رأيته» و «بكر أين مررت به».

(و) **الثاني**: («ما» النافية) و «لا» الناهية إذا وقعت جواباً لقسم نحو: «خالد ما صحبته» و نحو: «زيد والله لأمر به».

(و) **الثالث**: (أدوات الشرط) نحو: «عبدالله إن أكرمته أكرمك».

الرابع: أداة التحضيض نحو: «زيد هلا ضربته» و «خالد ألا تمر به».

---

۱. سورة الأعراف (۷) الآية (۱۰۸). ۲. سورة يونس (۱۰) الآية (۲۱).

الخامس: أداة العرض نحو: «زيد ألاتكرمه» و «عمرو ألاتجيبه».

السادس: لام الابتداء نحو: «زيد لأنا أكرمه» و «بكر لأنا أضربه».

السابع: «كم» الخبرية نحو: «زيد كم ضربته» و «خالد كم مررت به».

الثامن: الحرف الناسخ نحو: «زيد إني علمته» و «إبراهيم كأنه يحب أخاه».

قال الرضي في بحث «كم»: كل ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتنبيه و نحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفاً أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير، فإذا جاء المغير في آخرها يشوش خاطره، لأنه يجوز إذن رجوع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثراً فيها و يجوز بقاء الجملة على حالها فيرتقب جملة أخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها.

التاسع: الموصولات نحو: «زيد الذي أحبه» و «هند التي تحبها».

العاشر: الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول نحو: «زيد رجل أكرمته» و «هند امرأة يحبها زوجها».

القسم الثالث: (و اختير نصب للاسم السابق إذا وقع قبل فعل ذي طلب كالأمر والنهي والدعاء نحو: «زيداً اضربه» و «عمراً لاتهنه» و «خالداً اللهم اغفر له» و «بشراً اللهم لاتعذبه»)، و علل بعضهم اختيار النصب فيه بأنه لو رفع الاسم السابق على الابتداء للزم كون الطلب خبراً و هو خلاف الأصل، لكونه لايحتمل الصدق والكذب؛ لأنه إنشاء، ولكن هذا غلط نشأ من اشتراك لفظ «الخبر» بين خبر المبتدأ و الخبر الذي هو مقابل الإنشاء و اعتبار احتمال الصدق والكذب في الثاني دون الأول نفسه، فإن احتمال الصدق والكذب في الأول إنما هو في النسبة بينه و بين المبتدأ لا فيه نفسه، فتأمل فإن الفرق دقيق.

و علل بعض آخر بأن الأغلب كون الطلب بالفعل، فحمل الكلام على الأغلب أولى و هذا يحصل بالنصب لا بالرفع، و إنما خصص الطلب بما ذكر، لأن الاستفهام و نحوه تقدم حكمه.

(و احترز بقوله: «فعل») ذي طلب (عن اسم الفعل نحو: «زيد دراكه») أي أدركه، (فيجب) في الاسم السابق (الرفع)، لأن اسم الفعل لضعفه لايعمل فيما قبله، فلايصدق عليه ضابطة الباب فهو من قسم الواجب الرفع.

(و كذا) يجب الرفع (إذاكان) الاسم السابق قبل (فعل أمر يراد به العموم نحو: ﴿السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾[1]، قاله ابن الحاجب) في نظير الآية و هو قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾[2].

قال شارح كلامه: و اعلم أنه قد سبق أن بعد الاسم المذكور إذا كان الفعل المشغل عنه بضميره أو متعلقه أمراً أو نهياً فالمختار فيه النصب، فالظاهر أن قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾[3] داخل تحت هذه القاعدة مع أن القراء اتفقوا فيه على الرفع إلا في رواية شاذة عن بعضهم، فاضطر النحاة إلى أن تمحلوا لإخراجه عنها فقالوا: نحو ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾[4] الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد، لكون الألف واللام في «الزانية» و «الزاني» مبتدأ موصولاً ففيه معنى الشرط و اسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط، لدلالته على سببيته للجزاء، و مثل هذه الفاء لايعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع، و الآية جملتان مستقلتان عند سيبويه، إذ «الزانية» مبتدأ محذوف المضاف و «الزاني» عطف عليه والخبر محذوف أي «حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد» و قوله: «فاجلدوا» جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده أيضاً للسببية أي «إن ثبت زناهما فاجلدوا»، و قيل: زائدة أو للتفسير و جزء الجملة لايعمل في جزء جملة أخرى فيمتنع التسليط، فلايدخل في الضابطة فتعين الرفع، انتهى كلام ابن الحاجب.

---

١. سورة المائدة (٥) الآية (٣٨).
٢. سورة النور (٢٤) الآية (٢).
٣. نفس الآيه.
٤. نفس الآية.

و لعل نظر شارح الألفية إلى المبرد بقرينة قوله: «يراد به العموم»، إذ الشرط و شبهه يفيدان العموم كما بين في علم الأصول.

قال شارح كلام ابن الحاجب في باب المبتدأ والخبر: و قد يتضمن المبتدأ معنى الشرط و هو سببية الأول للثاني أو للحكم به، فلا يرد عليه نحو ﴿و ما بكم من نعمة فمن الله﴾[1]، فيشبه المبتدأ الشرط في سببية الشرط للجزاء، فيصح دخول الفاء في خبره، انتهى محل الحاجة من كلامه.

فتحصل من كلامه أن المانع من عمل الفعل فيما قبل الفاء إما نفس الفاء لشبهها بفاء الجزاء و إما كون ما بعدها جزء جملة أخرى و مختار الشارح في المقام هو الأول بقرينة ما ذكرناه و في كلام الفاضل المحشي في بحث المعرف بأداة التعريف عند قول المصنف: «فنمط عرفت قل فيه: النمط» ما يفيدك هاهنا فراجع إن شئت.

(واختير نصبه أيضاً إذا وقع بعد ما إيلاؤه الفعل غلب)، و هو خمسة:

الأول: (كهمزة الاستفهام نحو: ﴿أ بشراً منا واحداً نتبعه﴾[2])، فالمختار نصب «بشراً» بفعل محذوف يفسره المذكور، لأن الغالب في الهمزة دخولها على الأفعال و إنما لم يختص بالأفعال كبقية أدوات الاستفهام، لأنها أم الباب و هم يتوسعون في أمهات الأبواب ما لا يتوسعون في غيرها و هذا الحكم في الهمزة (ما) دام (لم يفصل بينها و بينه) أي بين الاسم السابق (بغير ظرف)، سواء لم يفصل بينهما أصلاً كالآية المذكورة أو فصل بينهما بالظرف نحو: «أ يوم الجمعة زيداً تكرمه»، لأن الفصل بالظرف يعد كلافصل، فإن فصل بينهما بغير ظرف نحو: «أ أنت زيد تضربه» (فالمختار الرفع)، لأن الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل.

(و) **الثاني والثالث والرابع** (كـ«ما» و «لا» و «إن» النافيات نحو: «ما زيداً رأيته») و نحو: «لا زيداً ضربته و لا عمراً» و «إن زيداً ضربته» بمعنى «ما زيداً ضربته».

الخامس: (قال في شرح الكافية: و حيث مجردة من «ما» نحو «حيث زيداً تلقاه

---

[1] سورة النحل (١٦) الآية (٥٣).
[2] سورة القمر (٥٤) الآية (٢٤)

فأكرمه»، لأنها تشبه أدوات الشرط فلايليها في الغالب إلا فعل)، تأمل.

(واختير نصبه أيضاً إذا وقع) الاسم السابق (بعد حرف عاطف له) أي الاسم السابق (بلا فصل على معمول فعل متصرف مستقر أولاً نحو: «ضربت زيداً و عمراً أكرمته») فالمختار نصب «عمراً»، (قال في شرح الكافية: لما فيه) أي في اختيار النصب (من عطف جملة فعلية على مثلها و تشاكل الجملتين المعطوفتين أولى من تخالفهما، انتهى. و حينئذ فالعطف ليس على المعمول)، لأن العطف على المعمول من قبيل عطف المفرد على المفرد، و هذا من قبيل عطف الجملة على الجملة (كما ذكره هنا و لو قال: «تلا» بدل «على» لتخلص منه) أي من الإشكال.

(و خرج بقوله: «بلافصل» ما إذا فصل بين العاطف و الاسم) السابق (فالمختار) حينئذ (الرفع نحو: «قام زيد و أما عمرو فأكرمته»)، فالمختار رفع «عمرو»، لكونه منفصلاً عن العاطف و إن قلت: «قام زيد و أما عمرو فأكرمه»، فالمختار النصب، لأن الاسم السابق وقع قبل فعل ذي طلب و قد تقدم أن المختار فيه النصب.

(و) خرج (بقولي) أي الشارح (متصرف) ما إذا وقع الاسم السابق بعد حرف عاطف له على معمول (أفعال التعجب) نحو: «ما أحسن زيداً و عمرو أكرمته»، فليس المختار في الاسم السابق أعني «عمرو» النصب، بل المختار فيه الرفع، لأن فعل التعجب لجموده قد جرى مجرى الأسماء، فكأنه ليس في الكلام فعل، (و) كذلك أفعال (المدح والذم) نحو: «نعم الرجل زيد و عمرو أكرمته» و «بئست المرأة هند و الخنساء أحبها» (فإنه لا تأثير للعطف عليها).

قد اضطرب كلام الشراح في معنى هذه العبارة فقال بعضهم: معناه أن العطف على هذه الأفعال متعذر، إذ لا معنى له و لأن «ما» التعجبية لايقع بعدها إلا «أفعل» التعجب فتعين العطف على مجموع الجملة لا على هذه الأفعال وحدها، و قال بعضهم: معناه أن العطف على هذه الأفعال لايؤثر في نصب الاسم السابق، بل لابد من رفعه، سواء عطف على نفس هذه الأفعال أو على مجموع الجملة و قال بعض

آخر: معناه أنه لاعطف على هذه الأفعال، سواء نصبت الاسم السابق أو رفعته، بل العطف على مجموع الجملة في كلتا الصورتين و عليك بإمعان النظر حتى تعرف المراد منها أي من الأقوال و كيف كان فالمختار فيها الرفع (كما قال المصنف في نكته على مقدمة ابن الحاجب)، ولايخفي عليك أن في المثال الذي ذكر لفعل التعجب مناقشة، لأنه من أمثلة المسألة الآتية، كما يظهر من بعض تعليلاته.

(و إن تلا الاسم المعطوف) أي الاسم السابق الواقع بعد حرف العطف (فعلاً متصرفاً مخبراً به عن اسم أول مبتدأ)، و بعبارة أخرى إذا وقع الاسم السابق بعد عاطف تقدمه جملة ذات وجهين صدرها اسم و عجزها فعل (نحو: «هند أكرمتها و زيد ضربته عندها») الشاهد في «زيد» حيث إنه اسم سابق تلا حرف العطف و تقدمه جملة «هند أكرمتها»، و هذه الجملة ذات وجهين، إذ صدرها اسم و هو «هند» و عجزها فعل و هو «أكرمتها» (فاعطفن) زيداً (مخيراً بين الرفع على الابتداء والخبر) مراعاة لصدر الجملة المتقدمة فيصير «زيد» مبتدأ و جملة «ضربته عندها» خبره فيعطف هذه الجملة الاسمية على مجموع الجملة المتقدمة التي تسمى كبرى، لأن المجموع أيضاً اسمية (و) بين (النصب) مراعاة لعجز الجملة المتقدمة فيصير «زيداً» مفعولاً لفعل محذوف فيكون عطفاً (على جملة «أكرمتها») التي تسمى صغرى، (و تسمى الجملة الأولى من هذا المثال) أيضاً (ذات وجهين، لأنها اسمية بالنظر إلى أولها و فعلية بالنظر إلى آخرها و هذا المثال أصح كما قال الأُبّذي في شرح الجزولية: من تمثيلهم بـ«زيد قام و عمراً كلمته» لبطلان العطف فيه) في صورة النصب (لعدم ضمير في المعطوفة يربطها بمبتدأ) الجملة الأولى (المعطوف عليها، إذ المعطوف بالواو يشترك المعطوف عليه في معناه) كما يأتي في أول باب عطف النسق (فيلزم أن يكون) المعطوف بالواو أعني جملة «عمراً كلمته» (في هذا المثال خبراً عنه) أي عن المبتدأ في الجملة الأولى، (و لايصح) كون جملة «عمراً كلمته» خبراً عن «زيد» في جملة «زيد قام» (إلا بالرابطة و قد فقد) الرابطة في «عمراً كلمته»، لأن ضمير «كلمته»

عائد إلى «عمرو» و ليس ضمير آخر فيه يعود إلى «زيد» الذي هو مبتدأ في الجملة الأولى بخلاف المثال الذي ذكره الشارح، فإن العطف فيه في صورة النصب صحيح، لأن في جملة «زيد ضربته عندها» الرابطة موجودة و هو ضمير المؤنث في «عندها»، (انتهى) ما قاله الأُبّذي في شرح الجزولية.

و إنما قيدنا أصحية المثال الذي ذكره الشارح بصورة نصب الاسم السابق أعني «زيداً» في «ضربته عندها»، لأن صورة رفعه مستغنية عن الرابط، إذ الجملة حينئذ معطوفة على جملة «هند أكرمتها» باعتبار أولها، فلايحتاج المعطوفة إلى رابط و هو واضح، فالمثالان صحيحان من دون فرق بينهما في هذه الصورة.

و لما كان لقائل أن يقول: إن الحكم بأصحية مثال الشارح يستلزم الحكم بصحة مثال النحويين للزوم اشتراك المفضل أعني مثال الشارح والمفضل عليه أعني مثال النحويين في أصل الصحة، و قد حكم الشارح ببطلان مثالهم فأجاب الشارح بقوله: (و لعله يغتفر في التوابع ما لايغتفر في غيرها).

و حاصل ما أجاب به الشارح أنا حكمنا ببطلان مثالهم مع قطع النظر عن قاعدة الاغتفار في الثواني و لعل نظرهم في التمثيل إلى قاعدة الاغتفار، فيصح التمثيل والأصحية معاً.

والمراد من قاعدة الاغتفار أنهم كثيراً ما يغتفرون في الثواني ما لايغتفرون في الأوائل نحو: «رب رجل و أخيه» فاغتفر عطف «أخيه» على «رجل» و إن كان يلزم منه دخول «رب» على المعرفة، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه و هي مختصة بالنكرة كما يجيء في باب حروف الجر.

هذا هو الدائر على ألسنة القوم و لكن قال في المطول في بحث الفصل والوصل ما حاصله أنهم إنما تركوا الضمير أعني «عندها»، لأن غرضهم تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية و تصحيح المثال إنما يكون باعتبار الضمير و هم إنما اعتمدوا فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين أن المعطوف عليه في

الوجهين هو مجموع جملة «هند أكرمتها»، لأنها ذات وجهين فرفع «زيد» بالنظر إلى اسميتها و نصبه بالنظر إلى فعليتها والمعطوف عليه في الصورتين مجموع الجملة و اختلاف الإعرابين باختلاف الاعتبارين.

و بهذا يحصل المناسبة بين الجملتين المتعاطفتين، و لايخفى على المنصف لطف هذا الوجه و دقته و إن ذهل عنه أكثر القوم و خفي على كثير من الفحول و ليس هذا أول قارورة كسرت في الإسلام فكم من هفوات صدرت من بعض الأعلام و صارت مورداً للقبول عند العوام و مر أهل التحقيق بها مر الكرام و من الله التوفيق و به الاعتصام.

(والرفع في غير الذي مر رجح) على النصب و هو ما لايقع بعدما يختص بالفعل أو بالابتداء و لا بعد ما له صدر الكلام و لا قبل فعل ذي طلب ولا بعدما إيلاؤه الفعل غلب و لا بعد عاطف على معمول فعل مستقر أولاً و لا بعد فعل مخبر به عن اسم أول و معلوم أن رفع الاسم السابق حينئذ أرجح من نصبه، (لعدم موجب النصب و مرجحه و عدم موجب الرفع و مستوى الأمرين و عدم التقدير أولى منه) أي من التقدير الذي يلزم في صورة النصب، إذ يلزم عليه تقدير فعل ناصب للاسم السابق (نحو: «زيد ضربته») فرفع «زيد» في المثال أرجح من نصبه و يجوز نصبه أيضاً لكنه مرجوح (و منع بعضهم النصب) لكلفة الإضمار (و رد بقوله تعالى: **﴿جنات عدن يدخلونها﴾**[1]) حيث قرئ «جنات» بالنصب بالكسرة مع أنه مما نحن فيه.

(فما أبيح لك) من الأحكام في كل واحد من الصور الخمس (افعل و دع أي اترك ما لم يبح لك)، مثلاً لاتنصب في صورة وجوب الرفع ولاترفع في صورة وجوب النصب و ارفع في صورة مختارية النصب لكن على المرجوحية وانصب في صورة مختارية الرفع كذلك وانصب وارفع في صورة جواز الوجهين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر.

---

١. سورة الرعد (١٣) الآية (٢٣).

(و تقديمه) أي المصنف (واجب النصب ثم مختاره ثم جائزه على السواء) أي على مستوى الوجهين (ثم مرجوحه) أي مرجوح النصب (أحسن كما قال) المصنف في بعض كتبه: (من صنع ابن الحاجب، لأن الباب لبيان المنصوب منه، انتهى) كلام المصنف في بعض كتبه.

و حاصله أن تقديم صور النصب سواء كان واجباً أو راجحاً أو مساوياً مع الرفع ثم ذكر مرجوح النصب أحسن من صنع ابن الحاجب، لأنه قدم مختار الرفع على جميع صور النصب مع أن الباب لبيان صور النصب فقط و ذكر صور الرفع من باب الملازمة أو تتميم الأقسام كما تقدم (و كان ينبغي أن يؤخر) المصنف (واجب الرفع عنها) أي عن صور النصب (و كان ينبغي أن يؤخر) المصنف (واجب الرفع عنها) أي عن صور النصب (لما ذكر) في وجه الأحسنية.

ولايخفى عليك أن ابن الحاجب لم يذكر صورة واجب الرفع في كتابه، فلاتغتر بما قاله بعض المحققين من المحشين: و ما ذكره ابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾[1] و نحوها ليس من حيث إنها من الأقسام التي تذكر في باب الاشتغال، بل من باب رد النقض الوارد على قاعدة مختار النصب كما صرح به شارح كلامه و قد نقلناه بتمامه و أوضح من ذلك قول ابن الحاجب في أول دخوله في رد النقض حيث يقول: و ليس مثل «أ زيد ذهب به» منه إلى آخر ما قاله في رد النقض المذكور، فراجع كلامه حتى تعرف حقيقة مرامه.

(و فصل ضمير مشغول به عن الفعل بحرف جر أو بإضافة أي بمضاف كوصل فيما مضى) أي في الأحكام الماضية (يجري) و بعبارة أخرى: لافرق في الصور الخمس السابقة بين اتصال الضمير بالفعل المشغول به نحو: «زيد ضربته» و بين انفصال الضمير من الفعل بحرف جر نحو: «زيد مررت به» أو بمضاف نحو: «زيد رأيت أخاه»، (فيجب النصب في نحو: «إن زيداً مررت به) أكرمك» (أو) «إن زيداً

١. سورة النور (٢٤) الآية (٢).

(رأيت أخاه أكرمك»)، لوقوع الاسم السابق في المثالين بعد ما يختص بالفعل أعني «إن» الشرطية، والمثال الأول للفصل بحرف الجر والمثال الثاني للفصل بالمضاف. و هكذا الأمثلة الآتية.

(و) يجب (الرفع في نحو «خرجت فإذا زيد مر به عمرو» أو) «خرجت فإذا زيد (رأى أخوه»)، لوقوع الاسم السابق بعد ما يختص بالابتداء.

(و يختار النصب في نحو «زيداً امرر به» أو) «زيداً (انظر أخاه»)، لوقوع الاسم السابق في المثالين قبل فعل ذي طلب.

(و) يختار (الرفع في نحو «زيد مررت به» أو) «زيد (رأيت أخاه»)، لعدم موجب النصب و مرجحه و موجب الرفع و مستوي الأمرين و عدم التقدير أولى منه.

(و يجوز الأمران) أي النصب والرفع (على السواء في نحو «هند أكرمتها و زيد مررت به) في دارها» (أو) «هند أكرمتها و زيد (رأيت أخاه في دارها»)، لكون المثالين داخلين في قوله: «و إن تلا المعطوف فعلاً مخبراً» إلخ.

(نعم يقدر الفعل) في صور نصب الاسم السابق وجوباً أو جوازاً (من معنى) الفعل (الظاهر لا لفظه) كل على حسب ما يقتضيه المقام و يصح معه معنى الكلام، ففيما كان العامل لازماً والمشغول به نفس ضمير الاسم السابق نحو: «زيد مررت به» و نحوه، يقدر «جاوزت» إن كان العامل معلوماً و «جيز» إن كان مجهولاً و فيما كان العامل متعدياً والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق نحو: «زيد انظر أخاه» يقدر «لابس» و نحوه و كذا إذا كان العامل لازماً والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق نحو: «زيد مررت بغلامه» يقدر «لابست زيداً مررت بغلامه»، لأنك لم تجاوز زيداً ولم تمر به

والحاصل أنه يجب أن تقدر في كل مثال فعلاً يناسب و يصح معه المعنى كـ«جاوزت» و «لابست» و «أهنت» كل على حسب ما يقتضيه المقام و يصح معه المعنى المقصود من الكلام.

(و سوّ في ذا الباب وصفاً ذا عمل بالفعل فيما تقدم) أي في الأقسام الخمسة المتقدمة و غيرها من الأحكام المذكورة والمراد بالوصف هنا اسم الفاعل و اسم المفعول و صيغ المبالغة على رأي. مثال الأول «زيداً أنا ضاربه»، مثال الثاني «الجبة أنت مكسيها»، مثال الثالث «النحو أنت الآن بحاثه»، فسوّ هذه الثلاثة في الأحكام السابقة بالفعل (إن لم يك مانع) من عمله فيما قبله (حصل) و سيأتي بيان المانع (نحو: «أ زيداً أنت ضاربه الآن أو غداً»)، فالمختار فيه النصب، لوقوع الاسم السابق بعد ما إيلاؤه الفعل غلب، فـ«زيداً» في المثال منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور و تقديره «أ أنت ضارب زيداً ضاربه الآن أو غداً» و هكذا اسم المفعول و صيغ المبالغة.

و فهم من كلام الناظم أن المساوي للفعل في الأحكام المتقدمة لابد فيه من ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون الوصف عاملاً بأن يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال كما مثلنا و الشرط الثاني أن يكون العامل وصفاً و الشرط الثالث أن لايكون مانع من عمل الوصف فيما قبله حصل و بهذا يظهر المراد من قول الشارح: (بخلاف الوصف غير العامل كـ)ا لوصف (الذي) يكون (بمعنى الماضي) نحو: «أ زيد أنت ضاربه أمس»، فلايجوز نصب «زيد» بوصف مقدر إلا عند من يجوز عمل الوصف بمعنى الماضي كالكسائي.

(أو العامل غير الوصف كاسم الفعل) نحو: «زيد دراكه» كما مثلنا سابقاً، فلايجوز نصب «زيد»، لعدم صدق ضابطة الباب على اسم الفعل، لأنه لضعفه ليس بحيث لولا الضمير المشغول به لعمل في الاسم السابق.

(أو الحاصل فيه مانع كـ) الوصف الذي يكون (صلة الألف واللام) نحو: «أ زيد أنا الضاربه»، فلايختار نصب «زيد»، بل لايجوز و إن وقع بعد ما إيلاؤه الفعل غلب، لأن الصلة أعني «ضارب» لايعمل فيما قبل الموصول أعني الألف واللام.

و قد علم من التعاريف التي نقلناها في أول الباب أنه لابد في صحة الاشتغال من علقة بين العامل والاسم السابق والعلقة تحصل بأحد أمور ثلاثة:

الأول: بالضمير المتصل بالفعل العائد إلى الاسم السابق و هذا هو الأصل و قد مضى.

الثاني: بالضمير المنفصل عن العامل إما بحرف جر أو بمضاف و قد مضى أيضاً.

الثالث: بالضمير المتصل بتابع معمول العامل نحو: «أ زيداً ضربت عمراً و أخاه» حيث حصلت العلقة بسبب الضمير في «أخاه» الذي هو تابع «عمراً» و هذا القسم هو المراد بقول الناظم: «و علقة حاصلة» إلخ.

(و علقة حاصلة بتابع للاسم الشاغل للفعل كعلقة حاصلة بنفس الاسم الواقع) بعد الفعل و هو (الشاغل للفعل)، و بعبارة أخرى العلقة الحاصلة بالتابع كالعلقة الحاصلة بنفس معمول الفعل (فقولك: «أ زيداً ضربت عمراً و أخاه») و علقته بالضمير المتصل بالتابع (كقولك: «أ زيداً ضربت أخاه»)، فلا فرق في الصورتين في كون المختار في «زيداً» هو النصب، و إن كان العلقة في المثال الأول بسبب الضمير المتصل بالتابع و في المثال الثاني بسبب الضمير المتصل بنفس معمول الفعل.

(و شرط) المصنف (في التسهيل أن يكون التابع عطفاً بالواو كما مثلناه)، والوجه في اختصاص الحكم بالعطف بالواو ما يأتي في باب عطف النسق عند قوله: «و اخصص بها عطف الذي لايغني»، لأن المقام لولم يكن من ذلك لم يصح، لاحتياج الباب إلى العلقة (أو نعتاً كـ«أ زيداً رأيت رجلاً محبه») والشاهد في «محبه» حيث إنّ العقلة به و هو نعت تابع لـ«رجلاً»، والوجه في ذلك أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فيحصل ما لابد منه في الاشتغال من العلقة.

(و زاد في الارتشاف أن يكون) التابع (عطف بيان كـ«إن زيداً ضربت عمراً أخاه»)، والوجه فيه عين ما ذكر في النعت، لأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات في جميع الأحكام، أما البدل نحو: «أ هنداً تزوجت «خنساء

أُختها» بناء على كون «أُختها» بدلاً من خنساء» فلايجري فيه أحكام الاشتغال، لأن البدل في نية تكرار العامل، فيصير التقدير «تزوجت أُختها»، فهذا المقدر جملة مستقلة و «أُختها» من متعلقاتها و حينئذ تبقى جملة «أ هند تزوجت خنساء» خالية عن العائد، سواء رفعت «هنداً» على الابتداء أو نصبت على الاشتغال، فيبطل الكلام على البدلية أي بدلية «أُختها»، فلابد من أن يجعل «أُختها» عطف بيان ليصح الكلام و حينئذ يزيد هذه المسألة على المسألتين المستثنيتين عن قاعدة «كل ما يجوز فيه عطف البيان يجوز فيه البدلية»، كما يأتي في باب عطف البيان عند قول الناظم:

و صالحاً لبدلية يرى في غير نحو «يا غلام يعمرا»

و أما التأكيد فلايمكن فيه فرض الاشتغال، لأن اللفظي منه نحو «أ زيداً ضربت عمراً عمراً» لا ضمير فيه أصلاً والمعنوي منه نحو «أ زيداً ضربت عمراً نفسه» و إن كان فيه ضمير لكنه عائد على المؤكد أبداً، فيبقى الاسم السابق بلا عائد و علقة.

كذا قالوا ولكن المسألة لاتخلو عن إشكال لصحة قولنا: «أ زيداً ضربت أخاه أخاه» فلا مانع فيه من القول بالاشتغال بأن يقال: التقدير «أ أهنت زيداً ضربت أخاه أخاه» كما بينا هذا التقدير في السابق مفصلاً، فتأمل جداً.

★ ★ ★

باب

تعدّي الفعل ولزومه

باب تعدّي الفعل و لزومه

(هذا باب تعدّي الفعل و لزومه و فيه رتب المفاعيل)

يذكر الرتب في قوله فيما يأتي:

(والأصل سبق فاعل معنى كـ«من» من «ألبسن من زاركم نسج اليمن»)

الأكثر على أن الفعل إما متعد أو لازم، و قال بعض: إن هناك قسماً ثالثاً و هو ما ليس بمتعد و لا لازم و مثل له بالأفعال الناقصة، فإن المنصوب بها إما خبر و إما حال، و زاد بعض آخر قسماً رابعاً و مثل له بالأفعال التي تستعمل متعدية تارة و لازمة أخرى نحو: «مسحت رأسي» و «مسحت برأسي» و نحو: «شكرته» و «شكرت له»، لكن الحق في ذلك أنه متعد و حرف الجر زائدة و سيأتي الإشارة إليه.

(علامة الفعل المعدى أي المجاوز إلى المفعول به) شيئان:

الأول: (أن تصل هاء تعود على غير مصدر لذلك الفعل به) بشرط أن لاتكون الهاء في الأصل خبراً (نحو: «عمل»، فإنك تقول: «الخير عملته» فتصل بـه) أي بـ«عملت» الذي هو فعل متعد (هاء تعود على غير مصدره) و هو الخير، فيعرف بذلك أن «عملت» متعد.

(واحترز) المصنف (بها أي بهاء غير المصدر (عن هاء) عائدة إلى (المصدر، فإنها توصل بالمتعدي نحو: «ضربت زيداً»)، فتعود الهاء المتصلة بـ«ضربت» إلى المصدر (أي الضرب) و نحوه قوله تعالى: ﴿ولا أُعذبه أحداً﴾[1] كما يأتي في باب المفعول المطلق، و توصل الهاء العائدة إلى المصدر (باللازم) أيضاً (نحو «قمته») فتعود الهاء المتصلة بـ«قمت» إلى المصدر (أي القيام)

---

١. سورة المائدة (٥) الآية (١١٥).

و إنما قلنا بشرط أن لاتكون الهاء في الأصل خبراً ليخرج نحو «إن يكنه»، فإن الضمير البارز المتصل و إن كان لغير المصدر لكنه ليس علامة لكون الفعل المتصل هو به متعدياً فتبصر.

والثاني: ما ذكره الشارح في (تتمة و) هو أنه (من علامته) أي المتعدي (أيضاً أن يصلح لأن يصاغ منه اسم مفعول تام كـ«مقت فهو ممقوت».

قال في شرح الكافية: والمراد بالتمام الاستغناء عن حرف جر، فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر يسمى لازماً كـ«غضب على عمرو، فهو مغضوب عليه»).

و بعبارة أخرى المراد بالتمام أن لايحتاج بناء اسم المفعول إلى تعدية الفعل أولاً بحرف جر، إذ لا يبنى اسم المفعول من الفعل اللازم إلا بعد تعديته بحرف جر، إذ ليس للازم مفعول حتى يبنى له ا سم فيجب في اللازم أولاً أن يعدى الفعل بحرف جر حتى يصير ذا مفعول ثم يبنى لمفعوله اسم، بخلاف المتعدي، فإنه لما كان متعدياً بنفسه و ذا مفعول فيصح أن يبنى لمفعوله اسم من دون افتقار إلى حرف جر.

و ليعلم أن اللازم لايطابق موصوفه مطلقاً، بل المطابق للموصوف هو الضمير المجرور العائد إلى الموصوف فتقول مثلاً: «رجل مغضوب عليه» و «رجلان مغضوب عليهما» و «رجال مغضوب عليهم» و «امرأتان مغضوب عليهما» و «نساء مغضوب عليهن».

والوجه في ذلك أن القائم مقام الفاعل أعني الجار والمجرور مركباً و مجموعاً ـ من حيث هو مركب ـ ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع، فلا وجه لتأنيث العامل فيهما و تثنيته و جمعه و إنما المطابق هو الضمير المجرور و من هذا القبيل «أنت خير منزول به» في صلاة الميت و نحوهما، فيجب مطابقة المجرور لـ«أنت» المراد به الله لا الميت، فما في بعض الرسائل العملية من أنه إذا كان الميت امرأة يقال: «منزول بها» غلط فاحش، بخلاف اسم المفعول من المتعدي، فإنه يطابق موصوفه على تفصيل يأتي في باب النعت عند قول الناظم:

و هو لدى التوحيد والتذكير أو　　　سواهما كالفعل فاقف ما قفوا

و يشترك الفعل المتعدي والفعل اللازم في معمولات غير المفعول به و هي أي المعمولات المشترك فيها ثمان:

الأول: ما هو بمعناه و يسمى مصدراً و مفعولاً مطلقاً نحو «ضربت ضرباً» و نحو: «قعدت جلوساً».

الثاني: ما هو واقع فيه من زمان أو مكان و يسمي ظرفاً و مفعولاً فيه نحو: «هنا ضربت زيداً يوم الجمعة» و نحو: «هاهنا صام زيد يوم الخميس».

الثالث: ما فعل فعل لتحصيله أو حصوله و يسمى مفعولاً له نحو: «ضربته تأديباً» و نحو: «قعدت عن الحرب جبناً».

الرابع: التميز الذي يرفع الإبهام عن نسبة الفعل نحو: ﴿**اشتعل الرأس شيباً**﴾[1] و نحو: «طاب زيد نفساً».

الخامس: ما يبين هيأة الفاعل عند صدور الفعل عنه أو المفعول عند وقوعه عليه نحو: «جاء زيد راكباً» و نحو: «لقيت هنداً ضاحكة».

السادس: المفعول معه نحو: «رأيتك و زيداً» و نحو: «جئت و زيداً».

السابع: المستثنى نحو: «جاء القوم إلا زيداً» و نحو: «أهنت الفساق إلا زيداً».

الثامن: المنصوب بنزع الخافض نحو: «دخلت الدار» و نحو: «ضربت زيداً الدار».

(فانصب به)، أي بالفعل المتعدي (مفعوله الذي تجاوز إليه إن لم ينب) مفعوله (عن فاعل)، سواء كان المفعول واحداً (نحو: «تدبرت الكتب») أم اثنين نحو: «علمت زيداً قائماً» أم ثلاثة نحو: «أعلمت بكراً زيداً قائماً» (و معلوم أنه إن ناب عن فاعل رفع) كما تقدم مفصلاً.

(و فعل لازم غير الفعل المعدى و هو الذي لايتصل به ضمير غير مصدر) و لايصاغ منه اسم مفعول تام (و يقال له أيضاً قاصر و غير متعد و متعد بحرف جر).

---

١. سورة مريم (١٩) الآية (۴).

قال في شرح التصريف: «الفعل إما متعد و هو الفعل الذي يتعدى بنفسه من الفاعل، أي: يتجاوز إلى المفعول به كقولك: «ضربت زيداً»، فإن الفعل الذي هو الضرب قد جاوز من الفاعل إلى زيد... و إنما قيد المفعول بقوله: «به»، لأن المتعدي و غيره متساويان في نصب ما عدا المفعول به نحو: «اجتمع القوم والأمير في السوق يوم الجمعة اجتماعاً تأديباً لزيد» و نحو ذلك و لايعترض بنحو «ما ضربت زيداً»، لأن الفعل الذي هو «ضربت» قد يتعدى إلى المفعول به في نحو «ضربت زيداً» و إن أريد به لفظ الفاعل والمفعول به فهذا مدفوع بلا خلاف، و يسمى أيضاً المتعدي واقعاً لوقوعه على المفعول به و مجاوزاً لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم و إما غير متعد و هو الفعل الذي لم يتجاوز الفاعل كقوله: «حسن زيد»، فإن الفعل الذي هو «حسن» لم‌يتجاوز الفاعل الذي هو «زيد»، بل ثبت فيه و يسمى غير المتعدي أيضاً لازماً للزومه على الفاعل و عدم انفكاكه عنه و غير واقع لعدم وقوعه على المفعول به و فعل واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعدياً و قد يتعدى بالحرف فيسمى لازماً و ذلك عند تساوي الاستعمالين نحو: «شكرته» و «شكرت له» و «نصحته» و «نصحت له»، والحق أنه متعد واللام زائدة مطردة، لأن معناه مع اللام هو المعنى بدونها والتعدي واللزوم بحسب المعنى»،[1] انتهى باختصار فتأمل.

(و حتم لزوم أفعال السجايا جمع سجية و هي الطبيعة) و السليقة (كـ«نهم» إذا كثر أكله و «ظرف» و «كرم» و «شرف»).

قال التفتازاني في بحث التشبيه: «الطبيعة ملكة تصدر عنها صفات ذاتية و يقرب منها الخلق و هو ملكة تصدر عنها الأفعال بسهولة من غير روية، إلا أن للاعتياد مدخلاً في الخلق دون الغريزة و تلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة و مقابلاتها و ما أشبه ذلك»، و قال المحشي: «الغريزة هي الصفة الخلقية للنفس أي التي خلقت عليها كأنها غرزت فيها و كذلك الطبيعة في اللغة هي السجية جبل عليها الإنسان و طبع

---

۱. جامع المقدمات، ص ۷۶ـ۷۵، الطبعة الحجرية.

عليها»،[۱] انتهى.

و قد يطلق الطبيعة على الحقيقة والماهية كالحيوان الناطق للإنسان (و كذا حتم) أيضاً (لزوم ماكان على وزن «افعلل» بتخفيف اللام الأولى و تشديد الثانية كـ«اقشعر» و «اطمأن» و كذا) ما كان على وزن («افعنلل» المضاهي «اقعنسس») يقال: «اقعنسس الجمل» إذا أبى أن ينقاد (و هو) أي المضاهي «اقعنسس» («احرنجم» و كذا ما ألحق بـ«افعلل» و «افعنلل» كـ«اكوهد» و «احرنبأ» و كذا حتم لزوم ما اقتضى) معناه (نظافة) ظاهرية أو معنوية (كـ«طهر» و «نظف» أو دنساً) كذلك (كـ«دنس» و «وسخ» و «نجس» أو اقتضى) معناه (عرضاً أي معنى غير لازم كـ«مرض و «برئ» و «فرح» أو طاوع فاعله فاعل الفعل المعدى لواحد كـ«مده فامتد») فـ«امتد» لازم (و «دحرجته فتدحرج») فـ«تدحرج» كان متعدياً لواحد نحو: «كسوت زيداً جبة فاكتساها»، فـ«اكتساها» متعد لواحد.

(وعد فعلاً لازماً إلى المفعول به بحرف جر نحو: «عجبت من أنك قادم» و «فرحت بقدومك»)، والوجه فيه أن حروف الجر وضعت لتجر معنى الأفعال إلى الأسماء.

(وعده) أي الفعل اللازم (أيضاً بالهمزة نحو: «أذهبت زيداً»)، فإن قولك: «ذهب زيد» كان لازماً، فلما قلت: «أذهبت» صار متعدياً.

(و) عده أيضاً (بالتضعيف) أي بتضعيف العين (نحو: «فرحته»)، فإن قولك: «فرحت» بتخفيف العين كان لازماً، فلما قلت «فرحته» بالتشديد صار متعدياً.

(و إن حذف حرف الجر) بعد ما عدي الفعل به (فالنصب ثابت للمنجر) و يسمى هذا بالمنصوب بنزع الخافض و يسمى بالحذف و الإيصال أيضاً و وجه التسمية في كلا الاسمين واضح.

(ثم هذا الحذف ليس قياساً، بل نقلاً عن العرب يقتصر فيه على السماع) منها

---

۱. المطول، ص ۳۱۹ ـ ۳۱۸، الطبع مصر.

(كقوله: «تمرون الديار») حيث كان «بالديار» فحذفت الباء و بقي «الديار» منصوباً (و قد يحذف) حرف الجر (و يبقى الجر كقوله: «أشارت كليب بالأكف الأصابع») و الشاهد في «كليب»، إذ أصله «إلى كليب» فحذفت «إلى» و بقي الجر فيه.

(و حذف حرف الجر في «أنّ» و «أن» المصدريتين يطرد و يقاس عليه)، قال الرضي: «و إنما صار حذف الجار مع «أنّ» و «أن» كثيراً قياساً لاستطالتهما بصلتهما»، انتهى.

لكن (مع أمن لبس) بأن يتعين الحرف المحذوف (كـ«عجبت أن يدوا» أي يعطوا الدية و «عجبت أنك قائم») حيث إن الحرف المحذوف متعين، لأن التعجب يتعدى بـ«من» لاغيره (أي) التقدير في المثال الأول («من أن يدوا» و) في المثال الثاني («من أنك قائم»).

(و) اختلف في (محل «أنّ» و «أن» حينئذ) و هو (نصب عند سيبويه و الفراء و جر عند الخليل و الكسائي)، قال الرضي: «و الأول أولى، لضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمراً و لهذا حكم بشذوذ «الله لأفعلن» و نحو قول رؤبة: «خير» لمن قال له: «كيف أصبحت» و قوله: «أشارت كليب بالأكف الأصابع»، انتهى.

و يظهر أثر الخلاف في التابع كما في البيت الآتي، (قال المصنف: و يؤيد قول الخليل ما أنشده الأخفش:

و ما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلي ولا دين بها أنا طالبه

بجر المعطوف) أعني «ولا دين» (على «أن تكون»، فعلم) من جر المعطوف (أنها) أي «أن تكون» (في محل جر)، لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب.

(فإن لم يؤمن اللبس) بأن لم يتعين الحرف المحذوف و لا مكانه (لم يطرد الحذف نحو: «رغبت في أنك تقوم»)، فلايطرد حذف «في»، (إذ) بعد الحذف (يحتمل أن يكون المحذوف «عن»)، إذ مادة «رغب» قد تتعدى بـ«في» فتكون بمعنى الميل في

الشيء و قد تتعدى بـ«عن» فتكون بمعنى الإعراض عن الشيء، فلو حذف حرف الجر يحصل الالتباس و لايعلم المراد.

(ولايلزم من عدم الاطراد أي القياس عدم الورود، فلايشكل بقوله تعالى: ﴿و ترغبون أن تنكحوهن﴾[1]) حيث حذف حرف الجر من «أن تنكحوهن» و هو غير معين، إذ لايدرى هل المحذوف «في» أو «عن» (فتأمل).

قيل: في وجه التأمل وجوه.

منها أن الآية ليس من باب الالتباس، بل الآية من باب الإجمال، والفرق بينهما أن الالتباس عبارة عن دلالة الكلام على غير المراد، و الإجمال عبارة عن خفاء المعنى المقصود بحيث لايفهمه إلا الذكي المتوقد و الآية الشريفة من باب الإجمال بهذا المعنى.

و منها أن الحذف في الآية لعله لقرينة رافعة للبس معلومة للمخاطبين و إن كانت مجهولة لنا.

و منها أن الحذف لقصد الإيهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن و من يرغب عنهن لدمامتهن و فقرهن و حاصل هذا الوجه أن الحذف لقصد أن يفهم الفريق الأول أن المحذوف «عن» و يفهم الفريق الثاني أن المحذوف «في» فينتظم أمر التزويج الموجب لبقاء سلسلة البشر.

و منها أن الحذف لقصد الإيهام على الرجال والنساء لقصد أن يفهم الرجال أن المحذوف «في» فيهيئون الصداق و بقية مقدمات النكاح و تفهم النساء أن المحذوف «عن» فيقللن الصداق ولايطلبن مايعسر على الرجال تحصيله لينتظم أمر التزويج كذلك.

و منها أن الحذف في الآية لوجود القرينة المعلومة و إن اختلف العلماء في المحذوف، فالكل متفقون على وجود القرينة المعينة للمحذوف و إنما الاختلاف

---

١. سورة النساء (٤) الآية (١٢٧).

في نفسها أي القرينة لا في وجودها، و سبب الاختلاف فيها الاختلاف في سب نزول الآية.

(فصل في رتب المفاعيل و ما يتعلق بذلك)

من وجوب العمل بالأصل تارة و وجوب تركه تارة أُخرى على حسب ما يفصل إلى آخر الفصل.

(و) إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما غير الأول، بأن لايكون خبراً في الأصل و قد تقدم في باب النائب عن الفاعل أنه يسمى بباب «كسا» و قد يسمى بباب «أعطيت» فحينئذ (الأصل سبق مفعول هو فاعل معنى مفعولاً ليس كذلك) أي ليس فاعلاً من حيث المعنى (كـ«من») الموصولة (من قولك: «ألبسن من زاركم نسج اليمن») ، فـ«من» الموصولة مفعول أول و «نسج» مفعول ثان والأصل تقديم «من» الموصولة على «نسج اليمن»، لأنه لابس والنسج ملبوس، فعلى هذا لابد من أن يتأمل في عقد النكاح في أن الفاعل في المعنى أهو الرجل أم المرأة، فيقدم حين إجراء العقد الفاعل في المعنى منهما على الآخر.

و قد تقدم أن الأصل قد يكون بمعنى ما ينبغي أن يكون عليه الشيء والمراد منه هنا هذا المعنى، فيجوز تركه و تقديم ما ليس فاعلاً على ما هو فاعل في المعنى لكنه خلاف الأصل لايحسن استعماله عند الفصحاء.

و إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين ثانيهما عين الأول، بأن يكون خبراً في الأصل و يكون الأول مبتدأ في الأصل و قد تقدم أيضاً في ذلك الباب أن هذا يسمى بباب «علمت» و «ظننت» فحينئذ الأصل تقديم ما كان مبتدأ في الأصل على ما كان خبراً في الأصل على حسب ما فصل في باب أفعال القلوب، و ما يكون منها متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل بالهمزة فالأصل فيه تقديم المفعول الذي زيد بواسطة الهمزة على المفعولين اللذين هما في الأصل مبتدأ و خبر.

و قد بينا لك هذا في باب أفعال القلوب مفصلاً و نزيدك هاهنا فنقول: إن «علم» و «رأى» المتعديين إلى اثنين يتعديان إلى ثلاثة بالاتفاق فيزيد لهما بسبب الهمزة مفعول آخر و هو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة كالتاء في «علمت» مثلاً و معلوم أن موضعه الأصلي قبل دخول الهمزة قبل المفعولين فكذا بعد دخولها.

(و من ثم) أي من أجل أن الأصل في المفعول الذي هو فاعل معنى التقدم و السبق (جاز «ألبسن ثوبه زيداً»)، فإن الضمير في «ثوبه» و إن كان عائداً على متأخر و هو «زيد» لكنه ليس متأخراً لفظاً و رتبة معاً بل لفظاً فقط، لأنه متقدم رتبة، إذ هو فاعل معنى (و) من ثم (امتنع «أسكن ربها الدار»، لعود ضمير «ربها» على متأخر لفظاً و رتبة، إذ «الدار» ليس فاعلاً معنى و ذلك لايجوز إلا في مواضع معينة قد سبق ذكرها ليس هذا منها.

(و يلزم) أي يجب العمل بمقتضى (هذا الأصل) أي تقديم الفاعل في المعنى أي المفعول الأول في باب «كسا» (لموجب عرى أي وجد) والموجب ثلاثة أشياء:

الأول: (كأن خيف لبس) المفعول (الأول بـ)المفعول (الثاني) و ذلك إذا صلح كل واحد من المفعولين أن يكون فاعلاً في المعنى (نحو: «أعطيت زيداً عمراً») و قد سبق تحقيق هذا المثال في نظير المقام فلانعيده.

الثاني: (أو كان) المفعول (الثاني محصوراً) فيه (نحو: «ما أعطيت زيداً إلا درهماً») و قد سبق تحقيق هذا المثال أيضاً في نظير المقام فلانعيده.

الثالث: (أو) كان المفعول الثاني اسماً (ظاهراً و) المفعول (الأول مضمراً) متصلاً (نحو: «أعطيتك درهماً») و هذا المثال أيضاً كسابقيه.

(و ترك ذاك الأصل) و تأخير الفاعل معنى (حتماً قد يرى لموجب) والموجب هنا أيضاً ثلاثة:

الأول: (كأن كان) المفعول (الأول محصوراً) فيه (نحو: «ما أعطيت الدرهم إلا

زيداً»).

الثاني: (أو) يكون المفعول الأول اسماً (ظاهراً والثاني ضميراً) متصلاً (نحو: «الدرهم أعطيته زيداً»).

الثالث: (أو) يكون (فيه) أي في المفعول الأول (ضمير يعود على) المفعول (الثاني كما تقدم) يعني «أسكن ربها الدار»، إذ قلنا إن تقديم «ربها» يوجب عود الضمير على المتأخر لفظاً و رتبة فيجب ترك تقديمه و إن كان فاعلاً معنى و الأصل تقديمه، فيجب أن يقال: «أسكن الدار ربها» (و حذف مفعول فضلة بأن لم يكن أحد مفعولي) باب («ظن» لغرض إما لفظي كتناسب الفواصل) أي أواخر الآيات القرآنية (و الإيجاز) أي الاختصار (و إما) لغرض (معنوي كاحتقاره) أي المفعول (أجز الحذف) (نحو: **﴿ما ودعك ربك و ما قلى﴾**[1]) مثال لتناسب الفواصل والشاهد في «قلى» كان في الأصل «قلاك» فحذف المفعول و هو الكاف ليتناسب «قلى» مع «سجى» و «أولى» و نحو: (**﴿فإن لم تفعلوا و لن تفعلوا﴾**[2]) مثال للإيجاز والاختصار، إذ الأصل «تفعلوه» فحذف الضمير الذي هو المفعول في الفعلين للإيجاز والاختصار و نحو: (**﴿كتب الله لأغلبن أنا و رسلي﴾**[3]) والأصل «لأغلبن الكافرين» فحذف المفعول أعني «الكافرين» لتحقيرهم و احتقارهم بحيث لاقابلية و لا شأن لهم بحيث لا يناسب ذكرهم مع الله و رسله.

(و هذا) أي جواز حذف الفضلة ثابت (إن لم يضر)، لفظ «يضر» فعل مضارع و أجوف يائي و هو (بفتح أوله و تخفيف الراء) بمعنى «يضر» المضاعف بتشديد الراء (فإن ضار أي ضر) حذف المفعول (كحذف ما) أي مفعول (سيق جواباً للسائل أو ما) أي مفعول (حصر أي كان محصوراً فيه فحينئذ (لم يجز) الحذف (كقولك: «زيداً» لمن قال: «من ضربت» و نحو: «ما ضربت إلا زيداً»، فلو حذف المفعول) و هو «زيداً»

---

۱. سورة الضحى (۹۳) الآية (۳).
۲. سورة البقرة (۲) الآية (۲۴).
۳. سورة المجادلة (۵۸) الآية (۲۱).

(في) المثال (الأول لم يحصل جواب) للسائل (و لو حذف) المفعول و هو أيضاً «زيداً» (في) المثال (الثاني لزم نفي الضرب مطلقاً) أي عن «زيد» و غيره (و) الحال أن (المقصود نفيه مقيداً) بغير «زيد» و إثباته لـ«زيد».

إلى هنا كان الكلام في حذف المفعول جوازاً و امتناعاً و إن كان ناصبه في بعض الصور أيضاً محذوفاً لكن لم يكن الكلام فيه و لما فرغ من الكلام في المفعول شرع في بيان حذف ناصبه جوازاً أو وجوباً فقال:

(و يحذف الفعل الناصبها أي الناصب الفضلة جوازاً إن علم) أي علم المفعول المحذوف (كأن كان ثمة قرينة) معينة للفعل (حالية كانت) القرينة (كقولك لمن تأهب) أي تهيأ (للحج: «مكة» أي «تريد مكة») فحذف «تريد» لدلالة القرينة الحالية على تعيين «تريد»، إذ حالة المخاطب و التأهب للسفر إلى مكة و تهيئة الزاد والراحلة و سائر ما يجب تحصيله لمن يريد السفر إلى مكة من أخذ جواز السفر من الحكومة و أخذ بطاقة الطيارة أو السيارة و نحوهما مما يلزم شرعاً أو قانوناً أو عرفاً قرينة قطعية دالة على أنه يريد السفر إلى مكة فتقول له: «مكة» بحذف «تريد»، لدلالة القرينة على المحذوف (أو) كانت القرينة (مقالية كما) قولك: («زيداً» لمن قال: «من ضربتَ») والأصل «ضربت زيداً» فحذف «ضربتُ» بضم التاء من قولك بقرينة «ضربتَ» بفتح التاء في قول السائل، فالقرينة مقالية و هذا واضح لا يحتاج إلى التطويل والبيان.

(و قد يكون حذفه) أي الناصب للمفعول (ملتزماً) أي واجباً (كأن فسره ما بعد المنصوب) و هذا في مواضع كثيرة كباب الإغراء والتحذير والنعت المقطوع المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم و سيأتي كل في بابه إن شاءالله تعالى و (كما في باب الاشتغال) و قد تقدم مفصلاً و مشروحاً (أو كان نداء) و سيأتي أيضاً في بابه إن شاءالله تعالى (أو) كان (مثلاً) و هو كل كلام استعمل أولاً بطريق الحقيقة ثم استعمل مجازاً في موارد كثيرة تشبيهاً لكل واحد من تلك الموارد بالمورد الأول الذي كان استعماله فيه بطريق الحقيقة كقولهم: «في الصيف ضيعت اللبن» بكسر تاء

الخطاب، فإنه استعمل أولاً في امرأة كانت زوجة رجل و كان شيخاً كبير السن لكنه ذو مال و مواش فسألته الطلاق فطلقها فتزوجها رجل شاب قوي لكنه كان فقيراً معدماً لامال له و لا مواشي فاشتهت يوما لبناً فأرسلت إلى الشيخ زوجها الأول تستسقيه لبناً فقال الشيخ للرسول: قل لها: في الصيف ضيعت اللبن فلما رجع الرسول و أخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها الشاب و قالت هذا و مذق خير يعني هذا الشاب الجميل القوي مع اللبن القليل الممذوق أي الممزوج بالماء خير منه و من لبنه الكثير و لنعم ما قيل في المقام بالفارسية:

زن نگردد گِرد مرد نیک بخت گرد آن گردد که دارد ضرب سخت

و قيل أيضاً بالفارسية: «زن جوان را تیری در پهلو نشیند به که پیری».

و إنما خص الشيخ الصيف، لأن سؤالها الطلاق كان في الصيف هذا هو المورد الأول لهذا الكلام ثم كثر استعماله في كل مورد طلب رجل شيئاً ضيعه قبل فيقال له هذا الكلام بكسر تاء الخطاب أيضاً لكنه مجاز، و لايلتفت في تلك الموارد إلى التذكير و الإفراد و فروعهما بل يكسر تاء الخطاب و يؤتى بصيغة المفرد و إن كان المورد على خلاف ذلك، فيجب أن لايغير المثل عما كان أولاً، فلو وقع فيه تغيير لما كان هو الفظ الذي استعمل في المورد الأول حقيقة بل غيره و هذا غير المعهود في الاستعمالات المجازية، إذ المعهود فيها استعمال نفس اللفظ الذي وضع للمعنى الحقيقي في غيره.

فإذا عرفت ذلك يتضح لك وجه وجوب حذف الناصب في عدة أمثال (كـ) قولهم: («الكلاب على البقر»)، قال في تاج العروس: و في المثل «الكراب على البقر»، لأنها تكرب الأرض أي لاتكرب الأرض إلا بالبقر و منهم من يقول: «الكلاب على البقر» أي أوسد الكلاب على البقر الوحش و قال ابن السكيت المثل هو الأول، انتهى.

و قال الجوهري: و «أوسدت الكلب» أغريته بالصيد مثل «أسدته».

و كيف كان فـ«الكلاب» هاهنا منصوب بفعل محذوف وجوباً (أي أرسل)،

ولايجوز ذكره، لأن ذكره يغير لفظ المثل والأمثال لاتتغير، لأنها تستعمل في غير معناها الحقيقي مجازاً على سبيل الاستعارة، لأن العلاقة فيها شباهة المعنى المجازي بالمعنى الحقيقي و كل مجاز كان العلاقة فيه الشباهة فهو استعارة و إلا فهو مجاز مرسل، و في الاستعارة يجب أن يكون المستعار نفس اللفظ الذي استعمل في المعنى الحقيقي، فلو تغير اللفظ لما كان نفس اللفظ الذي استعمل في المعنى الحقيقي، فلايكون استعارة و هذا خلف.

قال بعض المحققين في حاشية له على كلام التفتازاني في بحث التمثيل: إنهم مصرحون بامتناع أدنى تغيير في التمثيل و لو بتبديل حركة بأخرى تقتضيها المضرب معللين بأنها تخرج بهذا عن كونها استعارة و يجب حذف الناصب أيضاً إذاكان جارياً مجرى المثل في كثرة الاستعمال والفرق بين المثل و بين قوله: (أو جارياً مجراه) أن المثل حقيقة في المورد الواحد و مجاز في سائر الموارد كما بينا، بخلاف ما كان جارياً مجراه، فإنه حقيقة في جميع الموارد.

والحاصل أن المثل كلام يشبه ما استعمل فيه بما وضع له و أما ما جرى مجراه فهو كلام مستعمل دائماً فيما وضع له كثير الدوران في الألسنة (كـ **﴿انتهوا خيراً لكم﴾**[1])، فـ«خيراً» منصوب بفعل محذوف وجوباً أي «و آتوا خيراً» أي «واقصدوا خيراً» ولايجوز ذكر الفعل فيه لما ذكرنا في المثل و هذا الكلام يستعمل في كل مقام يراد فيه نصح المخاطبين و نهيهم عما يريدون أن يفعلوه أو عما هم فاعلوه و هو مضر بحالهم فتقول لهم. انتهوا (أي) تقبلوا النهي (و آتوا) واقصدوا فعلاً آخر الذي يكون خيراً لكم و هذا الكلام بهذا المعنى حقيقة في جميع الموارد كما هو واضح جداً.

★ ★ ★

١. سورة النساء (٤) الآية (١٧١).

بـــاب

التنازع

باب التنازع

(هذا باب التنازع في العمل)

(و يسمى أيضاً باب الإعمال) لإعمال ما يهمل منهما عن العمل في المتنازع فيه في الضمير.

(و هو) أي التنازع في الاصطلاح (كما يؤخذ مما سيأتي) من كلام الناظم (أن يتوجه عاملان)، سواء كانا فعلين أو اسمين أو مختلفين، كما سيصرح الشارح بهذا التعميم (ليس أحدهما مؤكداً للآخر إلى معمول واحد) يكون اسماً ظاهراً (متأخر عنهما نحو: «ضربت و أكرمت زيداً» و كل واحد من «ضربت» و «أكرمت» يطلب «زيداً» بالمفعولية)، أما الحرفان فالذي يظهر من كلام الرضي في بحث الفرق بين «لم» و «لما» أنه لا تنازع بينهما، بل العامل في نحو «إن لم يضرب زيد» هو السابق و إنما قال «عاملان» تبعاً للناظم اقتصاراً على أقل ما يحصل به التنازع و إلا فقد يقع التنازع بين أكثر من العاملين مثل ما في بعض الأدعية: «اللهم صل على محمد و آل محمد كما صليت و باركت و ترحمت على إبراهيم و آل إبراهيم».

و إنما قال: «ليس أحدهما مؤكداً للآخر»، لأنه لو كان كذلك لكان العمل للأول و كان الثاني تاكيداً له نحو: «ضرب ضرب زيد».

و إنما قال: «إلى معمول واحد»، لأنه زعم أن التنازع لايقع في أكثر من معمول واحد، و هو خلاف التحقيق، فتأمل.

و إنما قلنا: «يكون اسماً ظاهراً» لعدم إمكان التنازع في الضمير إذا كان متصلاً، لأنه

معمول لما يتصل به، إذ الضمير لايتصل إلا بعامله و هو يتصل في المقام بالثاني فقط نحو: «زيد لقيت و أكرمته»، فلابد من تقدير مفعول للأول، لأنه لايصح أن يتوجه إلى الضمير المتصل بالثاني، و أما الضمير المنفصل نحو «ما أكرمك و أعطاك إلا أنا» فيمكن فيه التنازع لكن لايمكن قطعه بما هو معهود عندهم من إضمار الفاعل في الأول أو الثاني، لأنه لو أضمر بدون «إلا» ينقلب المعنى إلى النفي والمقصود إثباته و لو أريد إضماره مع «إلا» لايمكن، لأن «إلا» حرف والحرف لايضمر في شيء، فلابد من القول بقول الكسائي من جواز حذف الفاعل من المهمل أو الذهاب إلى مذهب الفراء من إعمالهما معاً في الضمير و إلا فيبقى النزاع إلى الأبد، لأن الطريق المعهود عندهم و هو الإضمار في المهمل غير ممكن فتبصر.

و إنما قال «متأخر عنهما» إذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للأول إذ هو يستحقه قبل الثاني فتأمل:

(إن عاملان فعلان) كالأمثلة الآتية (أو اسمان) نحو: «أنت مكرم و معط العلماء» (أو اسم و فعل) نحو: ﴿هاؤم اقرءوا كتابيه﴾[1] (اقتضيا أي طلبا في اسم عمل) بالوقف على السكون على لغة ربيعة و قد تقدم نظيره في باب العلم (رفعاً) نحو: «ضرب و قعد زيد» (أو نصباً) نحو: «ضربت و أهنت زيداً» (أو طلب أحدهما رفعاً والآخر نصباً) نحو: «ضربني و أهنت زيداً» و نحو: «ضربت و أهانني زيد» (و كانا) أي العاملان (قبل) يقتضيان فيه العمل بأن يكون الاسم المتنازع فيه متأخراً عنهما و قد ذكرنا وجهه، (فللواحد منهما العمل بالاتفاق إما الأول أو الثاني) فلا خلاف بين البصريين والكوفيين في أنه يجوز إعمال كل واحد منهما في الاسم المتأخر ولكن اختلف الفريقان في الأولى منهما كما يأتي.

(مثال ذلك على إعمال الأول «قام و قعدا أخواك») هذا مثال لاقتضائهما الرفع (و «رأيت و أكرمتهما أبويك») هذا مثال لاقتضائهما النصب و («ضربني و ضربتهما

---

١. سورة الحاقة (٦٩) الآية (١٩).

الزيدان») هذا مثال لاقتضاء الأول الرفع والثاني النصب و («ضربت و ضربوني الزيدين») هذا مثال عكس ما قبله.

ففي جميع هذه الأمثلة أعمل الأول في الاسم الظاهر المتأخر و أضمر في الثاني ولا محذور، لعدم لزوم الإضمار قبل الذكر لفظاً و رتبة بل لفظاً فقط.

(و مثاله على إعمال الثاني «قاما و قعد أخواك») مثال لاقتضائهما الرفع فأعمل الثاني في الاسم الظاهر و أضمر في الأول و لم يبال بالإضمار قبل الذكر لفظاً و رتبة، لكونه عمدة و للحاجة إليه و هذا الباب من المواضع الستة التي جوزوا فيها الإضمار قبل الذكر لفظاً و رتبة و وجه كونه إضماراً قبل الذكر لفظاً و رتبة أن الاسم الظاهر المتنازع فيه جزء الجملة الثانية و هي معطوفة على الجملة الأولى التي الضمير جزؤها و معلوم أن الجملة المعطوفة متأخرة رتبة عن الجملة المعطوف عليها كتأخرها عنها لفظاً بالحس والعيان.

و («رأيت و أكرمت أبويك») مثال لاقتضائهما النصب، فأعمل الثاني في الاسم الظاهر و حذف المفعول من الأول و لم يضمر للزوم التكرار لو ذكر والإضمار قبل الذكر لفظاً و رتبة في الفضلة لو أضمر و ذلك غير جائز و («ضرباني و ضربت الزيدين») هذا مثال لاقتضاء الأول الرفع والثاني النصب، فأعمل الثاني في الاسم الظاهر و أضمر في الأول لما ذكر في المثال الأول من هذا القسم و («ضربت و ضربني الزيدون») هذا مثال لاقتضاء الأول النصب والثاني الرفع، فأعمل الثاني في الاسم الظاهر و لم يضمر في الأول لما ذكر في المثال الثاني من هذا القسم.

(و هذا) أي جواز إعمال كل واحد منهما في الاسم الظاهر (في غير فعل التعجب أما هو فيتعين فيه إعمال الثاني كما اشترطه) أي إعمال الثاني (المصنف في شرح التسهيل في جواز التنازع فيه خلافاً لمن منعه) أي التنازع فيه (كـ«ما» أحسن و أعقل زيداً»)، فأعمل الثاني في «زيداً» و لم يضمر في الأول لما ذكر.

(و إعمال الثاني أولى من إعمال الأول عند أهل البصرة، لقربه) و لسلامته من

الفصل بين العامل و معموله بالأجنبي اللازم من إعمال الأول و من العطف على الشيء قبل تمامه.

(واختار عكساً و هو إعمال الأول، لسبقه) و لسلامته من التكرار أو حذف العمدة أو الإضمار قبل الذكر لفظاً و رتبة اللازم أحدهما من إعمال الثاني (غيرهم أي أهل الكوفة حال كونهم ذا أسرة أي صاحب جماعة قوية).

(و أعمل المهمل من العمل في الاسم الظاهر في ضمير ما تنازعاه وجوباً إن كان ما يضمر مما يلزم ذكره) بأن يكون عمدة (كالفاعل والتزم) في الضمير (ما التزم من مطابقة الضمير لـ) الاسم (الظاهر) المتنازع فيه (في الإفراد والتذكير و فروعهما) أي التثنية والجمع والتأنيث مثال الباب على رأي البصريين قول الناظم: (كـ«يحسنان و يسيء ابناك» فـ«ابناك» تنازع فيه «يحسن» و «يسيء» فأعمل «يسيء» فيه) أي في «ابناك» (و أُضمر في «يحسن» الفاعل) و قيل: «يحسنان» (و لم يبال بالإضمار قبل الذكر) لفظاً و رتبة، لكونه عمدة و (للحاجة إليه كما) لم يبال (في «ربه رجلاً زيد») و «نعم رجلاً زيد» على أحد القولين.

و ليعلم أنه استشكل في المقام بأنه قياس مع الفارق، لأن جواز الإضمار في «ربه رجل» و نحوه للتفسير بعد الابهام ليكون أوقع في النفس ففيه فائدة كما بين في علم المعاني، بخلاف ما نحن فيه، فإنه خلو عن الفائدة.

و أُجيب بأن المقصود من القياس إثبات الإمكان في مقابل الامتناع الذاتي لا المساواة من كل وجه، فلا إشكال.

(و منع جواز مثل هذا) المثال الذي يقتضي العاملان الرفع (الكوفيون) هرباً من الإضمار قبل الذكر و لو كان عمدة (و جوز الكسائي) و هو من الكوفيين مثل هذا المثال لكن بشرط أن يحذف الفاعل من الأول و لا يضمر فيه بأن يقال: («يحسن و يسيء ابناك» بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل) من دون أن يسد مسده شيء.

(و جوزه) أي مثل هذا المثال (الفراء) و هو أيضاً من الكوفيين و تلميذ الكسائي

(بناء على مذهبه من) جواز (توجه العاملين معاً إلى الاسم الظاهر) إذا كانا موافقين في الاقتضاء و كان العطف بالواو كأمثال المثال المذكور، لما تقدم من أن المتعاطفين بالواو بمنزلة العامل الواحد.

و استشكل عليه بأنه يلزم من ذلك اجتماع علتين على معلول واحد و أجيب عن ذلك بأن العوامل في الحقيقة علامات لا مؤثرات و أجيب بعين هذا الجواب عن الإشكال الوارد في موجبات الوضوء والغسل.

(و جوز الفراء أيضاً أن يؤتى بضمير الفاعل) منفصلاً (مؤخراً) عن المتنازع فيه هرباً من اجتماع العاملين في معمول واحد و من الإضمار قبل الذكر و من حذف الفاعل من دون أن يسد مسده شيء (نحو: «يحسن و يسيء ابناك هما»).

(و) مثال الباب على رأي الكوفيين («قد بغى و اعتديا عبداك»، فـ«عبداك» تنازع فيه «بغى» و «اعتدى») و كلاهم يقتضيان الرفع (فأعمل فيه) أي في «عبداك» (الأول و أضمر في الثاني ولا محذور) فيه (لرجوع الضمير إلى متقدم في الرتبة)

نعم فيه العطف قبل الاستكمال و هو سهل، هذا إذا احتاج الثاني إلى مرفوع، (فإن أعملت الأول و احتاج الثاني إلى منصوب وجب أيضاً إضماره نحو: «ضربني و ضربته زيد») في الثاني، لأن في حذفه تهيئة العامل للعمل و قطعه عنه و هو غير جائز.

(و ندر) حذف المنصوب عن الثاني نحو (قوله: «بعكاظ يغشي الناظرين إذا هم لمحوا شعاعه») فـ«شعاعه» تنازع فيه «يغشي»، لاحتياجه إلى الفاعل و «لمحوا»، لاحتياجه إلى المفعول، فأعمل في «شعاعه» الأول و حذف الضمير من الثاني أعني «لمحوا»، إذ الأصل أن يقال: «لمحوه»، فحذف الضمير و هو نادر.

قال في المصباح: «عكاظ» وزان «غراب» سوق من أعظم أسواق الجاهلية وراء قرن المنازل بمرحلة من عمل الطائف على طريق اليمن.

و قال أبو عبيدة: هي صحراء مستوية لا جبل بها و لا علم و هي بين نجد والطائف

و كان يقام فيها السوق في ذي العقدة نحواً من نصف شهر ثم يأتون موضعاً دونـه إلى مكة يقال له: سوق مجنة فيقام فيه السوق إلى آخر الشهر ثم يأتون موضعاً قـريباً مـنه يقال له: ذو المجاز فيقام فيه السـوق إلى يوم التروية ثم يصدرون إلى منى والتأنيث لغة الحجاز والتذكير لغة تميم.

(ولاتجئ مع أول قد أهمل من العمل بمضمر لغير رفع أوهلا) و بعبارة أخـرى إذا أعملت الثاني و أهـملت الأول فـإن احـتاج الأول إلى ضـمير منصـوب أو إلى ضـمير مجرور فلاتجئ مع الأول بالمضمر المنصوب أو المجرور (بل حذفه أي مضمر غـير الرفع) أي المنصوب والمجرور (الزم إن يكن) مضمر غير الرفع (فضلة).

و اعلم أن الفضلة قسمان:

الأول الفضلة بالمعنى الأعم و هو ما لم يكن ركناً للكلام، سواء وقع حذفه في لبس أم لا.

والثاني الفضلة بالمعنى الأخص و هو (بأن لم) يكن ركناً للكلام و لا (يوقع حذفه في لبس) فالجار والمجرور في نحو «رغبت في الشيء» و «رغبت عن الشيء» والمثال الثالث من الأمثلة الآتية فضلة بالمعنى الأول الأعم دون المعنى الثاني الأخص.

و يعلم من ذلك بطريق المقابلة أن العمدة أيضاً قسـمان:

الأول العمدة بالمعنى الأعم و هو ما أوقع حذفه في لبس أو كان ركناً للكلام.

والثاني العمدة بالمعنى الأخص و هو خصوص ماكان ركناً للكلام.

فالجار والمجرور في «رغبت» و نحوه عـمدة بـالمعنى الأول الأعـم دون المـعنى الثاني الأخص والمراد من الفضلة في المقام هو الثاني من قسميها والمراد من العـمدة القسم الأول من قسميها فتدبر جيداً حتى تعرف المراد من بيان الشـارح بأن لم يـوقع حذفه أي حذف الضمير غير الرفع في لبس (و كان) الضمير (غير خبر و غير مـفعول أو لـ) باب («ظن») و بالجملة لايكون ركناً للكلام (نحو: «ضربت و ضربني زيد»)، فإن أعملت الثاني في «زيد» لاتجئ مع الأول أعني «ضـربت» الضـمير، لأنـه ضـمير، غـير رفع، و فضلة، لأنه ليس ركناً للكلام و لايوقع حذفه في لبس و لا ضرورة تـلجئنا إلى

الإضمار قبل الذكر مع كونه مستغنى عنه، لأنه فضلة ولايوقع حذفه في لبس.

(و ندر المجيء به) أي بالضمير غير الرفع الفضلة (في قوله: «إذا كنت ترضاه و يرضاك صاحب») حيث أعمل الفعل الثاني في «صاحب» و أضمر مع الأول مع كونه ضمير غير رفع و فضلة.

(و أضمرنه) أي جئ بمضمر غير الرفع (و أخرنه) أي الضمير عن المتنازع فيه (وجوباً إن يكن ذلك الضمير عمدة) بالمعنى الأول الأعم و كونه عمدة بهذا المعنى يحصل بأمرين كما أوضحناه:

الأول: بأن يكون ركناً للكلام (بأن كان هو الخبر لـ«كان» أو) مفعولاً ثانياً لـ («ظن» أو) كان (المفعول الأول لـ«ظن»).

والثاني: (أو أوقع حذفه في لبس).

مثال كونه خبراً لـ«كان» (كـ) قولك: («كنت و كان زيد صديقاً إياه») فالفعلان تنازعا في «صديقاً» على الخبرية فأعملنا الثاني فيه و جئنا بالضمير مؤخراً عن «صديقاً» خبراً للأول و لم نحذفه لكونه عمدة.

(و) مثال كون الضمير مفعولاً ثانياً لـ«ظن» («ظنني و ظننت زيداً عالماً إياه») فالفعلان تنازعا في «زيداً عالماً»، لأن الأول يطلب «زيداً» فاعلاً و «عالماً» مفعولاً والثاني يطلبهما مفعولين فأعملنا الثاني في «زيداً» و «عالماً» مفعولين له و بقي الأول يحتاج إلى فاعل و مفعول ثان فأضمرنا الفاعل فيه مقدماً لكونه عمدة و جئنا للأول بضمير منصوب مؤخر عن المتنازع فيهما لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر فيما هو فضلة بأحد المعنيين و لم نحذفه لكونه عمدة بأحد المعنيين أو لعدم جواز حذف أحد مفعولي باب «ظن» كما تقدم هناك عند قول الناظم:

ولاتجز هنا بلا دليل	سقوط مفعولين أو مفعول

و قلنا فيه إن عدم الحذف لكون مضمون المفعولين المفعول الحقيقي، لأن المعلوم والمقصود في قولك: «علمت زيداً شارباً» مصدر «شارباً» مضافاً إلى «زيد» أي «علمت شرب زيد»، فلو اقتصرت على أحد المفعولين ضيعت المعلوم

والمقصود من الكلام و هو الإخبار عن علمك الحاصل بشرب «زيد».

(و) مثال كون الضمير مفعولاً أولاً لـ«ظن» («ظننت منطلقة و ظنتني منطلقاً هند إياها») فتنازع الفعلان في «هند»، فالأول يطلبها مفعولاً أولاً والثاني يطلبها فاعلاً فأعملنا الثاني و جئنا للأول بضمير منصوب مؤخر عن المتنازع فيها لما قلنا فيما قبله حرفاً بحرف، فلانعيده.

(و) مثال الضمير الموقع حذفه في لبس («استعنت و استعان علي زيد به») فتنازع الفعلان في «زيد» فالأول يطلبه مجروراً بالباء إذا كان هناك قرينة على أن مطلوبه ذلك والثاني يطلبه فاعلاً، لأنه استوفى معموله المجرور بـ«على»، فأعملنا الثاني و أضمرنا للأول ضميراً مجروراً بالباء راجعاً إلى «زيد» مؤخراً عنه لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر و لم نحذفه، لأن حذفه موقع في اللبس، إذ لا يعلم حينئذ هل «زيد» مستعان به للأول أو مستعان عليه له، لأن المتبادر بقرينة «على» في الثاني أن زيداً مستعان عليه للأول والمراد بقرينة المقام و حسب الفرض أنه مستعان به له، فعلم من جميع ذلك أن الحذف في المثال موجب للالتباس بسبب «على» في الفعل الثاني لا الإجمال كما توهمه بعض والفرق بين الإجمال والالتباس قد تقدم فلانعيده.

(و ذهب بعضهم في) ما كان الضمير (الخبر) لـ«كان» أو مفعولاً ثانياً لـ«ظن» (والمفعول الأول) لـ«ظن» (إلى جواز تقديمه)، لأنه عمدة في الصور الثلاث (كالفاعل) فلم يبال بعود الضمير إلى المتأخر لفظاً و رتبة.

(و) ذهب بعض (آخر) فيها (إلى جواز حذفه) في الصور الثلاث (إن دل) دليل (عليه)، لأن حذف ما يعلم جائز كما تقدم و قد صرح بجواز الحذف في الصورتين أي الثانية والثالثة إن دل (دليل) عند قول الناظم المذكور آنفاً.

(و) ذهب (ابن الحاجب) في الصور الثلاث (إلى الإتيان به) أي بمعمول الفعل الأول (اسماً ظاهراً) و ليعلم أن عبارة متن الكافية في المسألة هكذا: فإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الأول إلى أن يقول: و حذفت المفعول إن استغني عنه و إلا أظهرت، فهذه العبارة أي «و إلا أظهرت» تشمل جميع الصور الثلاث كما هو واضح

ولكن الشارح طبقها على صورتين منها، لأنه قال في شرحها: «نحو حسبني منطلقاً و حسبت زيداً منطلقاً»، لأنه لايجوز حذف أحد مفعولي باب «حسبت» و لايجوز إضماره لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة، انتهى موضع الحاجة من كلامه: فظاهر هذا التعليل لاينطبق إلا على صورتين، فالحق ما فهمه شارحنا من التعميم ولكن لايخفى عليك أن متن الكافية مجملة إذ لم يعلم منه أن الإظهار هل فيما لم يدل دليل و قرينة على المحذوف أو مطلقاً و إن حمله شارحنا على الثاني بدليل قوله: (والأحسن أنه إن وجدت قرينه حذف) أي معمول الفعل الأول (و إلا أتي به اسماً ظاهراً).

هذه الأحكام و الأقوال المذكورة كانت في موضع يمكن إعمال أحد الفعلين والحذف أو الإضمار في الآخر لا فيما امتنع الحذف أو الإضمار، فإنه إذا امتنع الحذف أو الإضمار لابد حينئذ من الإظهار في الفعل المهمل والمانع في المقام كما يذكره الشارح كون المفسر ـ بكسر السين ـ أي المتنازع فيه مثنى مثلاً والضمير المفسر بفتح السين الراجع إليه لو جئنا به للمهمل مفرداً مع كونه عمدة فحينئذ لايمكن الحذف، لأنه عمدة ولا الإضمار، لعدم مطابقة المفسر ـ بكسر السين ـ أعني المتنازع فيه مع المفسر ـ بفتح السين ـ أعني الضمير في المهمل لو جئنا به و إذا لايمكن الحذف و الإضمار فالواجب الإظهار كما قال:

(ولاتضمر) أي لاتجئ بالضمير، (بل أظهر مفعول الفعل المهمل) أعني الفعل الثاني في مثال الناظم (إن يكن ضمير لو أضمر خبراً في الأصل لغير ما) أي مبتدأ (يطابق المفسر ـ بكسر السين ـ و هو) أي المفسر ـ بالكسر ـ (المتنازع فيه) و ما أظهر هو «أخاً» حاصله أن يكون الضمير في الأول لو جئنا به خبراً في الأصل لمبتدأ غير مطابق للمتنازع فيه و هو «أخوين» في المثال (بأن كان) المتنازع فيه الذي أعملنا فيه الثاني (مثنى والضمير) لو جئنا به (خبراً) في الأصل (عن) مبتدأ (مفرد) و هو «زيداً» في المثال و ذلك (نحو «أظن و يظناني أخاً زيداً و عمراً أخوين في الرخاء»)، محل الشاهد «أخاً» و «أخوين» (فـ «أخوين» تنازع فيه «أظن»، لأنه يطلبه مفعولاً ثانياً، إذ

مفعوله الأول «زيداً» و) يطلبه أي «أخوين» («يظناني») أيضاً، (لأنه كما قيل يطلبه مفعولاً ثانياً) و إن كان مخالفاً لمفعوله الأول أعني ياء المتكلم، (فأعمل فيه) أي في «أخوين» الفعل (الأول و هو «أظن») فكمل مفعولاه إذ صار مفعوله الأول «زيداً و عمراً» و مفعوله الثاني «أخوين» (و بقي «يظناني» يحتاج إلى المفعول الثاني)، إذ مفعوله الأول ياء المتكلم، (فلو أتيت به) أي بالمفعول الثاني المحتاج إليه «يظناني» (ضميراً مفرداً فقلت: «أظن و يظناني إياه زيداً و عمراً أخوين» لكان) الضمير المأتي به أعني «إياه» (مطابقاً للياء غير مطابق لما يعود عليه و هو «أخوين») المفسر ـ بالكسر ـ للضمير (و لو أتيت به) أي بالضمير (ضميراً مثنى) ليطابق «أخوين» (فقلت: «أظن و يظناني إياهما زيداً و عمراً أخوين» لطابقه) أي ما يعود عليه (و) هو «أخوين» ولكن (لم يطابق الياء الذي هو) أي الضمير في الأصل (خبر عنه) و بالجملة لايمكن الإضمار للفعل الأول، لأنه لو أضمر مفرداً خالف المرجع و هو «أخوين» و لو أضمر مثنى خالف المبتدأ و هو الياء و كل غير جائز و كذلك الحذف، لأنه عمدة، (فتعين الإظهار) أي إتيان اسم و هو «أخاً»، فلا ضمير و لا حذف، لوجود المانع من كل منهما كما أوضحنا لك.

(و قد علمت) أن (المسألة حينئذ ليست من باب التنازع، لأن) من شرائط الباب أن يكون رفع النزاع بالحذف أو الإضمار في أحد الفعلين و المسألة ليست كذلك، لأن (كلاً من العاملين) فيها (قد عمل في) اسم (ظاهر).

و ليعلم أنه لابد في المسألة من فرض المتنازع فيه اسماً دالاً على مجرد الأخوة مجرداً عن الدلالة على الإفراد أو التثنية و إلا فلايكون المسألة من الأول من الباب، لأن الفعل الأول في المثال يقتضي تثنية والثاني يقتضي مفرداً، فلايعقل أن يتوجها إلى شيء متصف بالإفراد بالخصوص أو التثنية كذلك و لعل قول الشارح: «كما قيل» إشارة إلى ذلك.

★ ★ ★

(فصل)

(المفاعيل) على المشهور (خمسة، أحدها المفعول به و قد سبق حكمه) في باب الفاعل.

المفعول المطلق

(الثاني المفعول المطلق و هو كما يؤخذ مما سيأتي) في كلام الناظم: (المصدر الفضلة) بالمعنى الأخص و في التقييد بكونه مصدراً كلام تقدم في جمع المؤنث بالألف والتاء في «خلق‌الله السماوات» فراجع و هو ثلاثة أقسام:

الأول: (المؤكد لعامله) و سيأتي بيانه عن قريب.

الثاني: (أو المبين لنوعه) و سيأتي بيانه أيضاً في المحل المذكور.

الثالث: (أو) المبين (لعدده) و سيأتي بيانه أيضاً فيه.

(و يسمى) مفعولاً (مطلقاً، لأنه يقع عليه اسم المفعول من غير تقييد بحرف جر) أو لفظ «مع» بخلاف سائر المفاعيل، لأنه لايقع عليها اسم المفعول إلا مع التقييد بحرف جر أو لفظ «مع» فيقال المفعول به أو فيه أو له أو معه.

(و لهذه العلة) أي لأجل أنه يقع عليه اسم المفعول من غير تقييد بحرف جر (قدمه على المفعول به الزمخشري و ابن احاجب).

هذا الكلام يشبه رجماً بالغيب، إذ لا تصريح لابن الحاجب في وجه تقديمه على المفعول به و لذا علل التقديم بعض شراح كلامه بغير ما علله به شارحنا و هذا نصه:

«قدم المفعول المطلق، لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور و فعله، و لأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً، لأن ضاربية «زيد» في قولك: «ضرب زيد ضرباً» لأجل حصول هذا المصدر منه، و أما المفعول به نحو: «ضربت زيداً» أو المفعول فيه نحو «ضربت قدامك يوماً» فليسا مما فعله الفاعل المذكور و أوجده، و كذا المفعول معه و أما المفعول له وإن كان مفعولاً للفاعل و صادراً منه، إلا أن فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به، ألاترى أن كون المتكلم زائراً في قولك: «زرتك طمعاً» ليس لأجل قيام الطمع به، بل لأجل الزيارة، فبان أن المفعول المطلق أخص بالفاعل من المفعول له، فهو أحق بتقديم ذكره، و أيضاً لا فعل إلا و له مفعول مطلق «ذكر أو لم لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة»[1]، انتهى كلامه نقلناه بطوله لفوائد يتفطنها الألمعي والله الموفق لفهم الدقائق.

(و اعلم أن الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان) هذا ما يفهم من ظاهر كلام الشارح و أما عند المشهور فهو يدل على ثلاثة معان، الأول: الحدث والثاني: الزمان و الثالث: النسبة إلى فاعل ما أو فاعل معين على ما في حاشية الجامي عند تعريف الفعل و هذا نصه:

«اختلف في أن معنى الفعل النسبة إلى فاعل ما أو إلى فاعل معين و لاشك أنها على الثاني معنى حرفي لايفهم ما لم ينضم إلى الفعل ذكر الفاعل و على الأول معنى يتعقل بتعقل فاعل ما إجمالاً و هو منفهم بذكر الفعل من غير ذكره، فيكون معنى مستقلاً و نظيره لفظ الابتداء، فإن معناه يتعقل بتعقل متعلق ما إجمالاً منفهم من غيره ذكره»، انتهى.

و زاد بعضهم رابعاً و خامساً و هما تقييد الحدث والنسبة بالزمان و هذا إفراط كما أن ما يفهم من ظاهر كلام الشارح من دلالته على اثنين تفريط، فخير الأقوال أوسطها و هو قول المشهور.

---

١. الإستر آبادي، رضي الدين، شرح الكافية، ج ١، ص ٢٦٥.

(و أما المصدر فهو اسم يدل على ما سوى الزمان من مدلولي الفعل) بل مدلولات الفعل على ما حققنا (و هو) أي ما سوى الزمان الحدث و ليعلم أن كان دال على (الحدث) ليس مصدراً، إذ الدال على الحدث إن كان علماً كـ«برة» للمبرة و «سبحان» للتسبيح و «فجار» للفجرة و «يسار» للميسرة أو على زنة مصدر من مصادر الثلاثي و هو غير جار على الفعل نحو «غسلاً» في «اغتسل غسلاً» و نحو «وضوء» في «توضأ وضوء» أو كان مبدواً بميم زائدة لغير المفاعلة نحو «المقتل» بمعنى القتل فهو اسم مصدر و إلا فمصدر (كـ«أمن» من «أمن»).

قال (بعض المحققين في حاشيته على الجامي: «و إنما سمي المصدر مصدراً، لأنه من «صدر» إذا رجع و هو محل رجوع الفعل إليه، لأخذه منه على مذهب البصرية أو محل رجوعه إلى الفعل على مذهب الكوفية»، انتهى.

فما في شرح الأمثلة من تعريفه بأن المصدر ما يصدر عنه الفعل أو شبهه ينطبق على المذهب الأول لا الثاني بقرنية «عن».

و اعلم أن للجريان عندهم معان:

منها: ما أريد هاهنا و هو أن يكون الدال على الحدث مصدراً قياسياً فنحو «غسلاً» و «وضوء» ليسا جاريين على «اغتسل» و «توضأ»، بل الجاري عليهما الاغتسال والتوضؤ.

و منها: أن يقع المصدر بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له أو بياناً لنوعه أو عدده و هما بهذا المعنى جاريان على الفعل كما لا يخفى.

و منها: موازنة شيء لشيء كموازنة اسم الفاعل لفعل المضارع موازنة عروضية نحو: «ناصر» و «ينصر» و «ضارب» و «يضرب»، إذ الموازنة العروضية عبارة عن مطابقة شيء لشيء في الحركات والسكنات و ترتيبها، سواء كانا مطابقين في شخص الحركات كـ«ضارب» و «يضرب» أم لا كـ«ناصر» و «ينصر».

و منها: جريان الخبر على المبتدأ والنعت على المنعوت والحال على ذي الحال،

سواء كان إسنادها حقيقة نحو: «زيد قائم» و «زيد القائم» و «زيد قائماً» أو صورة نحو: «زيد قائم أبوه» و «زيد القائم أبوه» و «زيد قائماً أبوه»، فاحفظ ذلك، فإنه يفيدك في مسائل كثيرة.

والفرق بين المصدر و اسمه زائداً على ما تقدم أن مدلول المصدر معنى و مدلول اسمه لفظه كأسماء الأفعال على المذهب الأصح، فقولنا: «إن اسم المصدر دال على الحدث» مسامحة فتأمل.

و زاد بعض المحققين فرقاً آخر و هو أن المصدر يدل على الحدث القائم بالفاعل بحيث يصح إسناده إليه لا أن يكون مؤثراً فيه موجداً إياه، فلايرد النقض عليه بمثل «مات موتاً» و «مرض مرضاً» و اسمه يدل على الهيأة بسببه و إلى هذا المعنى يرجع ما يقال: إن المصدر موضوع لنفس ما يصدر من الأفعال كغسل الرأس والرقبة والطرفين و كغسل الوجه واليدين و مسح الرأس والرجلين و اسم المصدر موضوع للحاصل من الأفعال و هو الأمر المعنوي الحاصل للمكلف بعدها أعني الطهارة في لسان الفقهاء.

و لما كان المفعول المطلق من المنصوبات ولا بد له من ناصب فقال: إن نصبه بثلاثة أشياء:

الأول: (بمثله أي بمصدر)، سواء كان مثله لفظاً و معنى أو معنى فقط.

الثاني: (أو فعل) كذلك.

الثالث: (أو وصف) كذلك (نصب) المفعول المطلق.

مثال المصدر المماثل له لفظاً و معنى نحو قوله تعالى: (**﴿فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفوراً﴾**[1])، فنصب الجزاء الثاني بالجزاء الأول و هو مثله لفظاً و معنى و مثال المماثل له معنى فقط «أعجبني قعودك جلوساً» بناء على ترادفهما و فيه كلام.

مثال الفعل نحو قوله تعالى: **﴿و كلم الله موسى تكليماً﴾**[2] و «قعدت جلوساً» و

---

١. سورة الإسراء (١٧) الآية (٦٣). ٢. سورة النساء (۴) الآية (١٦۴).

مثال الوصف نحو: قوله تعالى ﴿والصافات صفاً﴾[1] و «الجالسات قعوداً» (و «هو مضروب ضرباً») و «هو ممرور به مجاوزة».

و اختلفوا في أن الأصل هل هو المصدر أم الفعل والوصف، فقال المصنف: (و كونه أي المصدر أصلاً لهذين أي للفعل والوصف و هو مذهب أكثر البصريين و هو الذي انتخب أي اختير) عند الناظم والشارح و صاحب شرح الأمثلة، (لأن كل فرع يتضمن الأصل و زيادة) كـ«زيد» و «زيدان» و «زيدون»، فإن التثنية والجمع فرعان للمفرد متضمنان لما تضمنه المفرد و زيادة أعني العلامة أو التعدد و كـ«امرئ» و «امرأة» و «رجل» و «رجلة» و «قائم» و «قائمة»، فإن المؤنث فرع للمذكر و متضمن لما تضمنه المذكر و زيادة أعني علامة التأنيث أو الأنوثية فتأمل، (والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك دونه)، لأن كل واحد منهما متضمن للمصدر أعني الحدث و زيادة أعني الزمان و النسبة في الفعل والنسبة فقط في الوصف مع الدلالة على فاعلية الموصوف و نحوها.

(و ذهب بعض البصريين إلى أن المصدر أصل للفعل)، لاشتقاق غالب الأفعال منه (والفعل أصل للوصف)، لاشتقاق اسم الفاعل والمفعول و نحوهما منه.

(و) ذهب بعض (آخر) من البصريين (إلى أن كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه)، لأن بعض المشتقات يشتق من المصدر المجرد و بعض المشتقات يشتق من الفعل كما تقدم والفعل لايشتق من المصدر، لأنه قد جاءت أفعال بلا مصادر و لو كان المصدر أصلاً والفعل فرعاً لما وجد الفرع بدون الأصل و لا شيء آخر يشتق الفعل منه بإجماع القوم، فالفعل أصل برأسه.

(و) ذهب (الكوفيون إلى أن الفعل أصل للمصدر) و استدلوا بوجوه:

منها: أن إعلال الفعل مدار لإعلال المصدر وجوداً كـ«يعد» و «عدة» و «قام» و «قيام» و عدماً كـ«يوجل» و «وجلاً» و «قاوم» و «قواماً» فأُعل المصدر حيث أُعل الفعل

---

١. سورة الصافات (٣٧) الآية (١).

و لم يعل حيث لم يعل فمداريته تدل على أصالته.

و أجيب عن ذلك بأن إعلال المصدر للمشاكلة في المعنى، إذ كل من الفعل والمصدر يدل على حدث واحد لا للمدارية كحذف الواو والهمزة في «تعد» و «تكرم».

و منها أن الفعل يؤكد بالمصدر نحو: «ضربت ضرباً» و هو بمنزلة «ضربت ضربت» و معلوم أن المؤكد ـ بالفتح ـ أصل بالنسبة إلى المؤكد ـ بالكسر ـ.

و أجيب عن ذلك بأن المؤكدية ـ بالفتح ـ لاتدل على أصالة الفعل في الاشتقاق، بل في العاملية و الإعراب، بل يمكن أن يقال علاوة على ذلك: إن الفعل ليس مؤكداً ـ بالفتح ـ للمصدر، بل المؤكد عند التحقيق هو المصدر الموجود في ضمن الفعل، فإن معنى «ضربت» أوجدت ضرباً، فلما ذكرنا «ضرباً» آخر صار معنى «ضربت» أوجدت ضرباً ضرباً، فقولنا: «ضرباً» تأكيد للفعل مجاز من باب إسناد ما للجزء إلى الكل أو من باب إسناد ما للمظروف إلى الظرف فتبصر و احفظه فإنه يفيدك فيما سيأتي.

و منها أنه يقال للمصدر هو مصدر لكونه مصدوراً عن الفعل كما يقال في الماء: «مشرب عذب» أي «مشروب عذب» و في الفرس «مركب فاره» أي «مركوب فاره» فاتصف المشرب بالمشروبية والمركب بالمركوبية.

و أجيب عن ذلك بأن المشرب والمركب ليسا بحقيقة في معنى المشروب والمركوب حتى يكونا مرادفين للمشروب والمركوب في المعنى والاشتقاق حتى يلزم منه أن يكون لفظ «المصدر» أيضاً بمعنى المصدور، بل استعمال «مشرب عذب» و «مركب فاره» كاستعمال «نهر جار» استعمال مجازي على ما بين في علم المعاني.

و منها أن الفعل عامل في المصدر والعامل أصل بالنسبة إلى المعمول.

و أجيب عن ذلك بأنه لايلزم من كونه عاملاً كونه أصلاً، فإن الحروف عاملة في الأسماء و ليست أصلاً لها.

و منها ما تقدم في قول بعض البصريين من أنه قد جاءت أفعال لم ينطق لها بمصدر قط و لو كان المصدر أصلاً للفعل للزم أن لايوجب إلا حيث يوجد المصدر

و أجيب عن ذلك بوجهين:

الوجه الأول: ما أجابوا به عن دليل القائل بأن الفعل المجهول أيضاً من الأصول كأقسام الفعل المعلوم كما يأتي في باب التصريف و قد أشرنا إليه سابقاً من أن العرب قد يستغني بالفرع عن الأصل، ألاترى أنه قد جاءت جموع لم ينطق لها بمفرد أصلاً كـ«مذاكير» و نحوه و هي لا شك ثوان عن المفردات.

الوجه الثاني: أن المتنازع فيه الأفعال التي لها مصادر.

و منها أن مفهوم المصدر جزء من مفهوم الفعل كما بين آنفاً والكل أصل بالنسبة إلى الجزء.

و أجيب عن ذلك بأنه على عكس المقصود أدل، لأن الجزء مقدم على الكل و أصل لوجوده فيكون أصلاً لاشتقاقه.

و إنما أطنبنا الكلام في المقام تشريحاً لأذهان المبتدئين الكرام و تكميلاً لما يعرفونه من الأقوال.

والمفعول المطلق ثلاثة أقسام:

الأول: أنه (توكيداً يبين المصدر) والمراد على ما حققنا سابقاً من أنه يؤكد المصدر الموجود في عامله إن لم يكن العامل مصدراً و لايؤكد نفس العامل والوجه في ذلك أن الفعل دال على الزمان والنسبة والحدث والمصدر لايدل إلا على الحدث و لا بد من الاتحاد في المؤكد والمؤكد حتى يفيد ما أفاده المؤكد بالفتح.

و ذلك أي كون المصدر مؤكداً (إذا ذكر مع عامله)، إذ لايجوز حذف عامله حينئذ كما يأتي عن قريب؛ لأن الحذف مشعر بعدم الأهمية والتأكيد مشعر بالأهمية فيتنافيان، مثال ذلك (كـ«اركع ركوعاً»).

الثاني: (أو نوعاً يبين) المصدر و ذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: (إذا وصف) نحو: «ضربت ضرباً شديداً».

والثاني: (أو أضيف)، مثاله مذكور في النظم و هو «سير ذي رشد».

والثالث: (أو أضيف إليه) أي إلى المصدر شيء ذكر الشارح مثاله و هو «رجعت القهقرى»، لأن «القهقرى» مفعول مطلق يبين نوع العامل والمضاف إليه محذوف أصله «رجوع القهقرى» فهو من قبيل «ضربته بعض الضرب» من جهة و مبين للنوع من جهة أخرى ولا منافاة، فلا وجه لما زعمه بعض أرباب الحواشي من أن هذا تتميم لمثال المصنف للمضاف و لم يمثل للمضاف إليه إلخ، لأن صدر كلامه يناقض ذيله.

الثالث من أقسام المفعول المطلق: (أو) يبين المصدر (عدد) الفعل. الوقف على لفظ «عدد» في النظم بالسكون على لغة ربيعة، فلاتغفل مثال المبين للعدد (كـ«سرت سيرتين») و أما («سير ذي رشد» و «رجعت القهقهرى») فقد قلنا إنهما مثالان للمبين للنوع.

و لفظ «أو» في النظم لمنع الخلو لا لمنع الجمع، فلا غرو أن يكون كل واحد من المبين للنوع والعدد مؤكداً أيضاً، بل يمكن أن يكون مصدر واحد مؤكداً و مبيناً للنوع و العدد جميعاً نحو: «ضربت ضربتي الأمير» فتدبر.

(و قد ينوب عنه) أي عن المفعول المطلق (ما) أي شيء (عليه دل) و هو تسعة أشياء:

الأول (كـ«كل» مضاف إليه كـ«جد كل الجد») قيل: أصله «جد جداً كل الجد» و فيه نظر لوجهين: الأول لزوم عدم مطابقة الوصف لموصوفه، والثاني لزوم كونه من قبيل نيابة الوصف لا قسماً برأسه و كذا الكلام في الثاني والثالث بل غالب التسعة.

(و) الثاني («بعض») مضاف إليه (كما في الكافية كـ«ضربته بعض الضرب»)، فالأولى فيهما أن يقال: إن لفظ «كل» و «بعض» مصدران لا أنهما نائبان عن مصدر و مصدريتهما باعتبار المضاف إليه كما قيل ذلك في «خير مقدم».

هذا إذا قيل إن المصدر المحذوف نكرة و إن قيل إنه معرفة، فلايرد إلا الوجه

الثاني من النظر و يمكن حينئذ أيضاً أن يقال: مصدريته باعتبار الموصوف المحذوف كما قيل ذلك في «خير مقدم» أيضاً.

الثالث من التسعة (و كذا مرادفه نحو: «افرح الجذل» بـ) الذال (المعجمة) أي (الفرح) قيل: أصله «افرح فرح الجذل» والكلام والنظر فيه كسابقيه حرفاً بحرف، فلانعيده.

و لهم في هذا القسم من المفعول المطلق أي ماكان من معنى الفعل لا من لفظه أقوال ثلاثة:

الأول: أنه مفعول مطلق لنفس الفعل المذكور السابق و هذا هو الظاهر من كلام الناظم و قيل: إنه مفعول مطلق لفعل محذوف من لفظ المصدر يدل عليه الفعل المذكور.

الثاني من الأقوال: أنه مفعول له فمعنى «افرح الجذل»: «افرح للجذل».

الثالث: أنه حال من قبيل «زيد عدل».

(و) **الرابع** من التسعة (وصفه و) الخامس (الدال على نوع منه) (أو) يعني أن السادس هو الدال (على عدده أو) يعني أن السابع هو الدال على (آلته و) الثامن (ضميره) والتاسع هو ما أشار إليه بقوله (أو إشارة إليه كما في الكافية نحو: «سرت أحسن السير») مثال لوصفه النائب عنه (و «اشتمل الصماء»).

والمشهور أنه الالتحاف بالإزار حال كون طرفيه تحت اليد و جمعهما على منكب واحد.

و قيل: هو ان يجعل الثوب على المنكبين ثم يرد ما على الأيسر على الأيمن

و قيل: هو أن يتخلل بثوب على جميع بدنه و يضم طرفيه.

و قيل: الصماء اشتمال الرداء و نحوه للابسه معكوساً.

و قال بعض آخر: الحق أن كلامهم مشوش في بيان معنى الشملة الصماء والحق معه، إذ في كيفية هذا الاشتمال خلاف بين اللغويين والفقهاء في بحث لباس المصلي.

ثم إنه اضطرب كلام النحويين في هذا المثال من حيث الممثل والحق أنه مثال للوصف النائب عن الموصوف و أصله «اشتمل الشملة الصماء» فحذف الموصوف و نابت صفته منابه فهو كسابقه من حيث الممثل.

(و) أما («رجع القهقرى») فهو مثال للدال على نوع منه كما أو ضحناه آنفاً و إضافة الرجوع المحذوف إلى القهقهرى بيانية.

و قيل: أصله «الرجوع القهقهري» بالتوصيف، فلا إضافة ولكن يشكل على هذا تطبيقه على الممثل فلاتغفل.

و (﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾[1]) مثال للدال على عدده و هو واضح و («ضربته سوطاً») مثال للدال على آلته و هو أيضاً واضح و (﴿لا أعذبه أحداً﴾[2]) مثال لضميره والأصل «لا أعذب التعذيب الخاص أحداً غير هذا الكافر و («ضربت ذلك الضرب») مثال للإشارة إليه.

ففي جميع هذه الأمثلة النائب عن المصدر هو المفعول المطلق لا المصدر على ما توهمه بعض من لفظ «ينوب»، نعم مصدرية النائب باعتبار المنوب عنه حسبما أشرنا إليه، فنصب النائب بالأصالة لا بالنيابة، نعم كونه مصدراً و مفعولاً مطلقاً بالنيابة، فاحفظ ذلك و اغتنم.

(و ينوب عنه أيضاً ما شاركه في مادته) أي في حروفه الأصلية، (و هو) أي ما شاركه في مادته (ثلاثة).

الأول (اسم مصدر نحو «اغتسل غسلاً»)، فـ«غسلاً» ناب عن «اغتسالاً» و اشتراكهما في المادة واضح.

(و) **الثاني** (اسم عين) و هو ما دل على ذات (نحو: ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتاً﴾[3])، فـ«نباتاً» ناب عن «إنباتاً» و هما مشتركان في المادة، و في اشتراط اشتراكه

---

۱. سورة النور (۲۴) الآية (۴). ۲. سورة المائدة (۵) الآية (۱۱۵).
۳. سورة نوح (۷۱) الآية (۱۷).

في المادة عند الكل نظر يظهر وجهه من المسألة الآتية في «السماوات».

(و) **الثالث** (مصدر لفعل آخر نحو: **﴿و تبتل إليه تبتيلاً﴾**[1]) مصدر «تبتل» من باب التفعيل ناب عن «تبتلاً» مصدر باب التفعل، لأن الفعل في الآية العامل في المصدر أمر من هذا الباب والأصل كون كل مفعول مطلق من باب عامله.

والظاهر أن «السماوات» في «خلق‌الله السماوات» على القول بأنها مفعول مطلق لا مفعول به من قبيل القسم الثاني من هذه الثلاثة، لأنها أيضاً اسم عين كـ«النبات».

و استدل القائلون بأنها مفعول مطلق لا مفعول به و هم من أكابر النحويين بأن المفعول به ماكان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً كـ«ضربت زيداً» فـ«زيداً» كان موجوداً قبل الضرب و أنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق ماكان فعل الفاعل فيه هو فعل إيجاده كـ«السماوات» في «خلق‌الله السماوات» فإنها لم تكن موجودة بل كان عدماً محضاً والله أوجدها و خلقها من العدم فكانت مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به.

و أجاب الجمهور بأن المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه و أما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلايقتضي أن يكون موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، بل يقتضي أن لايكون موجوداً و إلا لزم تحصيل الحاصل، فالتزام كون المفعول به موجوداً في مطلق الأفعال دعوى بلا دليل.

هذا فظهر من ذلك أن «نباتاً» ليس مفعولاً مطلقاً بل مفعول به فتأمل.

قال ابن هشام: قولهم في نحو «خلق‌الله السماوات»: إن «السماوات» مفعول به الصواب أنه مفعول مطلق، لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك: «ضربت ضرباً» والمفعول به ما لايقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك كـ«ضربت زيداً» و أنت لو قلت: «السماوات» مفعول كما تقول: الضرب مفعول كان صحيحاً و لو قلت: «السماوات» مفعول به كما تقول: «زيد» مفعول به لم يصح، و قد يعارض هذا

---

١. سورة المزمل (٧٣) الآية (٨).

بأنه يساق لنحو «السماوات» في المثال اسم مفعول تام فيقال: «السماوات مخلوقة» و ذلك مختص بالمفعول به، انتهى.

(و ما لتوكيد فوحد أبداً)، فلايجوز تثنيته ولا جمعه، (لأنه بمنزلة تكرير الفعل و) قد تقدم أنه أي (الفعل لايثنى و لايجمع) و قولهم في «يضربان» و «يضربون» تثنية و جمع مسامحة، إذ المثنى والجمع فاعلهما لا هما نفسهما.

هذا لكن هذا التعليل في المقام عليل، لأن العلة في المقام ما أسلفنا سابقاً من أن المصدر المؤكد بمنزلة تكرير المصدر، لأنه يؤكد المصدر الموجود في الفعل و هو مجرد عن جميع الخصوصيات والدلالات غير الدلالة على الحدث من حيث هو هو و لذا لايثنى و لايجمع.

(و ثن و اجمع غيره) أي غير ما لتأكيد (و أفردا) و هو المبين للعدد والنوع، أما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته و جمعه نحو: «ضربتين» و «ضربات»، و أما المبين للنوع فالمشهور أنه يثنى و يجمع إذا اختلفت أنواعه نحو: «ضربت ضربي زيداً الشديد والضعيف».

و استدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿و تظنون بالله الظنونا﴾[1] بجعل ألفه زائدة تشبيهاً للفواصل بالقوافي و قيل: إنه لايجوز تثنيته و لا جمعه قياساً، بل يقتصر فيه على السماع و إليه أشار البهائي بقوله: «و في النوع خلاف».

(و حذف عامل المصدر المؤكد امتنع، قال في شرح الكافية لأنه يقصد به تقوية عامله و تقرير معناه و حذفه) أي العامل (مناف لذلك).

و رد ذلك بأن المحذوف لدليل كالمذكور و لذلك علله بعضهم بأن مقام التأكيد مقام بسط و مقام الحذف مقام إيجاز و اختصار، فالجمع بين التأكيد والحذف جمع بين أمرين متنافيين.

(و نقضه ابنه بمجيئه) أي حذف العامل (في نحو «سقياً» و «رعياً»)، فادعى ابن

---

۱. سورة الأحزاب (۳۳) الآية (۱۰).

المصنف أن كل واحد من «سقياً» مصدر مؤكد حذف عامله.

(و رد) ابن المصنف (بأنه ليس من التأكيد في شيء و إنما المصدر فيه) أي في نحو «سقياً» و «رعياً» (نائب مناب العامل دال) هذا المصدر (على ما يدل) الفعل (عليه، فهو) أي المصدر (عوض عنه) أي عن الفعل (و يدل على ذلك) أي على كون هذا المصدر عوضاً عن الفعل (عدم جواز الجمع بينهما) أي بين العامل و هذا المصدر، (ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه و بين المؤكد)، بل قد يجب الجمع بينهما.

(و في حذف عامل سواه) أي سوى عامل المصدر المؤكد (لدليل) أي لقرينة (عليه متسع) أي جائز، (فيبقى) المصدر بعد حذف عامله (على نصبه)، سواء كانت القرينة لفظية (كقولك لمن قال) لك سائلاً («أي سير سرت؟»: «سيراً سريعاً») فـ«سيراً سريعاً» مصدر نوعي حذف عامله لقرينة لفظية و هو قول السائل و أصله «سرت سيراً سريعاً» أم كانت القرينة معنوية (و) ذلك كقولك (لمن قدم من سفره: «قدوماً مباركاً») أي «قدمت قدوماً مباركاً»، فحذف العامل و هو «قدمت» للقرينةالمعنوية و قيل: القرينة في المثال حالية، لدلالة حالة القادم على المحذوف فتأمل.

(والحذف للعامل حتم) أي واجب (مع مصدر آت بدلاً من فعله) فحذفه واجب (سماعاً في نحو «حمداً» و «شكراً» و) حذفه واجب (قياساً) في مواضع:

منها: (في الأمر) أي فيما كان المصدر نائباً عن فعل الأمر (كـ«ندلاً» اللذ في قول الشاعر:

على حين ألهى الناس جل أمورهم فـندلاً زريق المال ندل الثعالب

الشاهد في «ندلاً» الأول (فهو كـ«اندل»)، لأنه نائب عنه، فيجب حذف «اندل»، لأنه لايجوز الجمع بين العوض والمعوض.

(و) منها: (في النهي) أي فيما كان المصدر نائباً عن فعل النهي (نحو: «قياماً لا قعوداً»)، الشاهد في «قعوداً» أما «قياماً» فهو نظير «ندلاً» فناب «لاقعوداً» مناب «لاتقعد»، فوجب حذفه لما ذكر فيما قبله.

(و) في (الدعاء) أي فيما كان المصدر نائباً عن فعل أريد به الدعاء، سواء كان دعاء خير (نحو: «سقياً» و «رعياً») أي سقاك الله سقياً و رعاك‌الله رعياً أو كان دعاء شر نحو: ﴿فسحقاً لأصحاب السعير﴾[1] أي سحق سحقاً.

(و) منها: (الاستفهام للتوبيخ) و هو ما كان المستفهم عنه واقعاً و كان فاعله ملوماً (نحو «أتوانياً و قد جد قرناءك المشيب») أي «أتتوانى توانياً»، فالتواني واقع من المخاطب لكنه ملوم في صدور التواني منه.

(ولا فرق فيما ذكر) من المواضع (بين ما له فعله) من لفظه فيقدر له فعل من لفظه (كما تقدم و ما ليس له فعل) من لفظه (نحو: «بله الأكف») بجر «الأكف»، (فيقدر) له (فعلٌ من معناه أي «اترك») الأكف» فيصير نظير «اجلس قعوداً» و إذا نصب «الأكف» فـ«بله» اسم فعل لا مصدر فيخرج عما نحن فيه.

(و) يجب أيضاً حذف عامل المفعول المطلق في ستة مواضع:

الموضع الأول: (ما لتفصيل لعاقبة) مضمون (ما قبله) والمراد بالمضمون ما يؤول به الجملة، مثلاً مضمون «اضرب زيداً» ضرب زيد و يشترط في وجوب حذف العامل حينئذ ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المقصود من المفعول المطلق بيان عاقبة ما قبله و بيان الفائدة المترتبة عليه كما في الآية، لأن الغرض من شد الوثاق إما المن أو الفداء فـفصل هذا الغرض بـ«مناً و فداء».

الثاني: أن يكون ما قبله الذي يراد تفصيل عاقبة مضمونه بالمفعول المطلق جملة لا مفرداً.

الثالث: أن يكون المفعول المطلق مدخولاً لأداة التفصيل، إذ التفصيل يحصل من أداته لا من المفعول المطلق (كـ) قوله تعالى: (﴿إما مناً بعد و إما فداء﴾)[2] والشاهد في «مناً» و «فداء» فكل منهما (عامله يحذف حتماً قياساً حيث عن أي عرض)، لكونه

---

۱. سورة الملک (۶۷) الآية (۱۱). ۲. سورة محمد (۴۷) الآية (۴).

جامعاً للشرائط الثلاثة المذكورة، (فالتقدير في الآية «والله أعلم إما تمنون مناً و إما تفدون فداء») فحذف «تمنون» و «تفدون» وجوباً لما ذكر و قدر بعضهم «تمنوا» و «تفدوا» بدون «أن» و بحذف النون و هو لغة جاء عليها «أبيت أسري و تبيتي تدلكي» و قوله ﷺ: «لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولاتؤمنوا حتى تحابوا» و غير ذلك.

و **الموضع الثاني**: ما يذكره بقوله: (كذا في الحكم) مصدر (مكرر)، يعني كذا يجب حذف عامل المصدر إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط: الأول أن يكون المصدر مكرراً و الثاني أنه (ورد نائب فعل مسند) والثالث أن يكون إسناد هذا الفعل (إلى) مبتدأ هو (اسم عين).

و بعبارة أخرى أن يكون الفعل خبراً عن مبتدأ هو اسم عين (نحو «زيد سيراً سيراً» أي «يسير سيراً»)، فـ«سيراً» الأول مكرر ناب عن «يسير» و «يسير» خبر عن اسم عين و هو «زيد»، فوجب حذف «يسير» لعدم جواز الجمع بين العوض و المعوض.

الموضع الثالث: ما يذكره بقوله: (و كذا) مصدر (ذو حصر بـ«إلا» أو بـ«إنما» ورد) أيضاً (نائب فعل) أيضاً (لاسم عين استند نحو: «ما أنت إلا سيراً») أي «ما أنت إلا تسير سيراً» (و) نحو: («إنما أنت سيراً») أي «إنما أنت تسير سيراً».

و هذا الموضع كسابقه شروطاً و بياناً إلا أن الحصر في هذا الموضع يكون بمنزلة التكرار لما بين في علم المعاني من أن الحصر فيه تأكيد كالتكرار.

(فإن استند) المصدر المكرر أو ذو الحصر (لاسم معنى وجب الرفع على الخبرية في الصورتين)، لصحة جعل المصدر في الموضعين خبراً للمبتدأ والتقدير خلاف الأصل لايصار إليه إلا في مقام الضرورة (نحو: «أمرك سير سير» و «إنما سيرك سير البريد»)، فالسير الثاني في المثالين خبر عن الأول، فلا حذف و لا تقدير و سيجيء معنى «البريد» في باب المفعول فيه.

والموضع الرابع والخامس ما يذكره بقوله: (و منه أي من المصدر الذي حذف عامله حتماً) أي وجوباً (ما يدعونه أي ما يسمونه) في الاصطلاح (مؤكداً)، و هو

قسمان، لأنه (إما) مؤكد (لنفسه) و هو الموضع الرابع (أو) مؤكد لـ (غيره) و هو الموضع الخامس، (فالمبتدأ به أي فـ) القسم (الأول) من قسمي المؤكد (و هو المؤكد لنفسه ما وقع) أي مصدر وقع (بعد جملة لا محتمل لها) أي لهذه الجملة (غيره) أي غير المصدر (نحو: «له علي ألف درهم عرفاً») أي اعترفت عرفاً فـ«عرفاً»، وقع بعد جملة و هي «له علي ألف درهم» و مضمونها الاعتراف بالدين المذكور، لأن إقرار العقلاء على أنفسهم جائز و حجة عليهم، فلا محتمل لهذه الجملة غير الاعتراف، فالجملة نفس «عرفاً»، فـ«عرفاً» مؤكد لنفسه، لأن الاعتراف المفهوم من الجملة و «عرفاً» متحدان من حيث الوصف العنواني أعني المنصوصية والاعتراف و من حيث الذات.

(والثاني و هو المؤكد لغيره) الذي جعلناه موضعاً خامساً (ما) أي مصدر (وقع بعد جملة لها محتمل غيره) أي غير المصدر (كـ«ابني أنت حقاً صرفاً»)، فجملة «ابني أنت» تحتمل الحقيقة بأن يكون المخاطب ابن المتكلم حقيقة و تحتمل المجاز بأن يكون المخاطب بمنزلة ابن المتكلم لكنها صارت نصاً بالمصدر، لأن قولك: «حقاً» يرفع من الجملة احتمال المجازية و يثبت أنها حقيقة.

و إنما سمي المصدر حينئذ مؤكداً لغيره، لأنه يؤثر في الجملة و يجعلها نصاً في الحقيقة بعد ما كانت محتملة لها و للمجازية و المؤثر في الشيء غير الشيء ضرورة و بتقرير آخر إنما سمي مؤكداً لغيره، لأن الحق المفهوم من «ابني أنت» حق محتمل والمصدر المؤكد حق منصوص، فهما متغايران من حيث الوصف العنواني أي المحتملية والمنصوصية و إن كانا متحدين ذاتاً.

(قال في التسهيل: و لايجوز تقدم هذا المصدر)، سواء كان مؤكداً لنفسه أو لغيره (على الجملة التي قبله وفاقاً للزجاج)، والوجه فيه أن الجملة حينئذ عامل في المصدر، لكونها بمعنى العامل المحذوف فتشبه أسماء الأفعال و نحوها في الضعف، فلاتعمل فيما تقدم عليه.

والموضع السادس ما يذكره بقوله: **(كذاك ذو التشبيه)** أي مصدر يكون مشبهاً به **(الواقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه)** أي بمعنى المصدر **(و) مشتملة على (صاحبه)** أي على فاعل المصدر.

والأظهر إرجاع الضمير إلى الاسم أي على صاحب الاسم في الجملة فتأمل جيداً.

(كـ«لي بكاء بكاء ذات عضلة» أي صاحب داهية) تفسير «ذات» بـ«صاحب» المذكر غريب و الشاهد في البكاء الثاني، إذ نصب بعامل محذوف وجوباً، لأنه وقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه و هو البكاء الأول و مشتملة أيضاً على فاعل البكاء الثاني و هو ياء المتكلم.

إن قلت: لم لم‌يعمل في الثاني الأول و قد تقدم أن المصدر ينصب بمثله؟

قلنا: قد تقدم و سيأتي أن عمل المصدر مشروط بأن يحل محله فعل مع «أن» و هاهنا لايحل محل المصدر الأول فعل لا مع «أن» و لا بدونها لفساد المعنى بالحلول، لأن معنى الجملة أن له بكاء لا أنه يحدث البكاء، فإذا لم يمكن أن يعمل المصدر الأول في الثاني فلابد من أن يكون المصدر الثاني منصوباً بفعل محذوف وجوباً و هو «أبكي»، لدلالة الجملة على هذا الفعل **(بخلاف)** المصدر **(الواقع بعد مفرد كـ«صوته صوت حمار» و) بخلاف المصدر (الواقع بعد جملة لم تشتمل على ما ذكر كـ«هذه بكاء بكاء الثكلى»)**.

ففي كلاالمثالين ليس المصدر الثاني مفعولاً مطلقاً ولا منصوباً، بل المصدر الثاني في المثال الأول مرفوع خبر للمصدر الأول و في المثال الثاني مرفوع بدل عن المصدر الأول الذي هو خبر عن هذه.

والوجه فيهما كونهما غير مستوفيين للشروط، لأن المثال الأول ليس فيه تقدم الجملة والمثال الثاني ليس فيه الاشتمال على الفاعل بل على اسم بمعنى المصدر إن قلنا بتقييد «البكاء» بـ«الثكلى»، لأن البكاء الأول ليس بمعناه حينئذ فتأمل.

(**تتمة:** كالمصدر في حذف عامله) وجوباً و جوازاً (ما وقع موقعه نحو: «اعتصمت عائذاً بك») فناب اسم الفاعل مناب المصدر أعني «عوذاً» والتقدير «عذت عوذاً»، فحذف العامل أعني «عذت» جوازاً و ناب «عائذاً» عن «عوذاً» (قاله في شرح الكافية).

و فيه نظر، إذ يمكن أن يكون المثال من قبيل «قعدت جلوساً» بناء على كون الاعتصام بمعنى الاستعاذة و لو مجازاً فتأمل.

★ ★ ★

المفعول له

(الثالث من المفاعيل المفعول له)

(و يسمى المفعول لأجله) و تحصيلياً إذا كان المقصود إيجاده نحو: «ضربته تأديباً»، (و) يسمى المفعول (من أجله) و حصولياً إذا كان وجوده منشأ و سبباً للفعل نحو: «قعدت عن الحرب جبناً» أي «توانيت و تأخرت عن الحرب» والمنشأ والسبب للتواني والتأخر عن الحرب هو الجبن أي الفزع و ضعف القلب والخوف، فـ«من» في «من أجله» نشوية كما قيل ذلك في قوله تعالى: ﴿و كانت من القانتين﴾[1] أي كانت مريم عليها السلام منشؤها القوم القانتين، لأنها من أعقاب هارون عليه السلام أخي موسى عليه السلام.

و يحتمل أن يكون «من» فيما نحن فيه للتعليل كما أنه احتمل في الآية أن يكون للتبعيض حتى تكون الآية من باب التغليب.

هذا هو المناسب لوجه التسمية لكن قد يستعمل أحد الاسمين في مكان الآخر مسامحة فيسمى «تأديباً» مفعولاً من أجله و «جبناً» مفعولاً لأجله و أما المفعول له فيسمى به كلاهما.

(و هو) أي المفعول له (كما قال ابن الحاجب ما فعل لأجله) أي لقصد تحصيله أو بسبب وجوده و خرج بهذا القيد سائر المفاعيل الأربعة (فعل مذكور) نحو: «ضربت تأديباً» أو فعل مقدر كما إذا قلت: «تأديباً» في جواب من قال: «لم ضربت زيداً؟».

(ينصب حال كونه) الضمير يرجع إلى المصدر المتقدم رتبة، لأنه نائب الفاعل لـ«ينصب» و ذو الحال، والحال قوله: (مفعولاً له)

---

1. سورة التحريم (٦٦) الآية (١٢).

والحاصل أنه ينصب (المصدر) حال كونه مفعولاً له بأربعة شروط:

الأول: أن يكون مصدراً و قد علم.

الثاني: (إن أبان تعليلاً للفعل كـ «جد شكراً و دن») فـ «شكراً» مصدر يبين تعليلاً للجود و «دن» أمر من «دان، يدين» أي «خذ الجود عادة لك و اجعله شيمتك» كذا قيل.

ولكن الأظهر أنه بمعنى الجزاء كما هو كذلك في قولهم: «كما تدين تدان» و في قوله تعالى: **﴿مالك يوم الدين﴾**[1] على أقوى التفاسير، فهو إشارة إلى قوله تعالى: **﴿هل جزاء الإحسان إلا الإحسان﴾**[2]، فالمراد منه «أحسن كما أحسن الله إليك»، فإن جزاء الإنعام شكر المنعم و هو واجب عقلاً و شرعاً و عرفاً و لعمري هذا هو المراد و إن غفل عنه المعتنين بشرح النظم.

ولايخفى أن المراد من الإحسان الإحسان إلى عباده كما أُشير إليه في الحديث القدسي بقوله: «الفقراء عيالي» والمراد من الفقير ليس خصوص المعنى المتعارف منه، بل مطلق من كان محتاجاً إلى شيء، فطالب العلم المحتاج إلى الدرس فقير يجب على من يقدر تدريسه و قس عليه بقية ما يحتاج إليه العباد و أنت قادر عليها و إلى هذا أُشير في قوله ﷺ: «لكل شيء زكاة و زكاة الوجه الشفاعة»، والكلام محتاج إلى بسط ليس هنا مقامه والعاقل يكفيه هذا المقدار من الإشارة.

والثالث والرابع من الشروط ما ذكره بقوله: (و هو بما يعمل فيه و هو الفعل متحد وقتاً و فاعلاً) نحو: «قنعت تعففاً»، فـ «تعففاً» مصدر متحد مع «قنعت» وقتاً و فاعلاً و لامغايرة بينهما إلا بالاعتبار و مثله إذا كان زمان الفعل بعض زمان المصدر نحو: «قعدت عن الحرب جبناً»، فإن زمان القعود بعض زمان الخوف أو بالعكس نحو: «شهدت مجلسكم لإيقاع الصلح بينكم».

(و إن شرط مما ذكر فقد) بأن لايكون مصدراً أو لايكون مبيناً للتعليل أو لايكون متحداً مع العامل وقتاً أو فاعلاً (فاجرره باللام و نحوها مما يفهم التعليل و هو «من» و

---

۱. سورة الفاتحة (۱) الآية (۴). ۲. سورة الرحمن (۵۵) الآية (۶۰).

«في») والباء مثال الفاقد لإبانة التعليل (نحو: «لدوا للموت وابنوا للخراب»)، فالموت والخراب جرا باللام لكونهما غير مبينين للتعليل، لأنهما ليسا غايتين للولادة والبناء.

و مثال الفاقد لاتحاد الوقت نحو: («فجئت و قد نضت لنوم ثيابها»)، فالنوم جر باللام، لأنه و إن كان مصدراً و علة لنض الثياب أي خلعها لكنه متأخر عن الخلع وقتاً فليسا متحدين وقتاً.

و مثال الفاقد لاتحاد الفاعل («وإني لتعروني لذكراك هزة»)، فـ«ذكراك» جر باللام، لأنها و إن كانت مصدراً و علة للعرو لكنها ليست متحدة مع العرو فاعلاً، لأن فاعلها المتكلم و فاعل العرو «هزة».

(قال في شرح الكافية: فإن لم يكن ما قصد به التعليل مصدراً فهو أحق) أن يجر (باللام أو ما يقوم مقامها)، لأنه حينئذ فاقد لماهو كالعلة المادية للشروط الثلاثة الأخر.

مثال الفاقد للمصدرية المجرور باللام (نحو: «سرى زيد للماء والعشب»)، فجر «الماء» و «العشب» باللام، لأنهما ليسا مصدرين.

(و) مثال الفاقد للمصدرية المجرور بـ«من»: (﴿كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم﴾[1]) فالغم جر بـ«من»، لأنه ليس بمصدر ولكن في كون الغم غير مصدر نوع خفاء، فلابد من تتبع كتب اللغة.

فإن قلت: لعل اقتران الزمان فيه مفقود، قلت: يكفي في الاقتران وجوده في بعض أجزاء الوقت أو يقال: إن هذا المثال داخل في قوله: «و ليس يمتنع» إلخ فتأمل.

و مثال الفاقد للمصدرية المجرور بـ«في»: («إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها»)، فالهرة جرت بـ«في»، لأنها ليست بمصدر.

و مثال الفاقد للمصدرية المجرور بالباء «ضربته بسوء أدبه»، فجر السوء بالباء، لأنه ليس بمصدر فتأمل.

(و ليس يمتنع الجر) بأحد الحروف الأربعة (مع وجود الشروط) الأربعة (المذكورة، بل يجوز) الجر بها (كـ«لزهد ذا قنع»)، فالزهد جر باللام مع وجود الشرائط

---

١. سورة حج (٢٢) الآية (٢٢).

فيه إذ هو مصدر مبين للتعليل و متحد مع «قنع» وقتاً و فاعلاً.

(ثم جواز ذلك) الجر مع وجود الشرائط (على أقسام) ثلاثة (ذكرها) المصنف (بقوله: و قل أن يصحبها) إلخ، و حاصله أن للمصدر ثلاث حالات باعتبارها يصير ثلاثة أقسام:

فالأول: ما قل أن يصحبها (أي اللام) أو غيرها من حروف التعليل و هو المصدر (المجرد من «ال» والإضافة و كثر نصبه) نحو: «ضربت تأديباً» فقل جر «تأديباً» باللام و نحوها و كثر نصبها.

(و أوجبه) أي نصب هذا المصدر (الجزولي قال الشلوبين) الذي هو (شيخ المصنف) يعني أستاذه (ولا سلف له) أي للجزولي (في ذلك) أي في وجوب نصب هذا المصدر.

(و) القسم الثاني: ما هو (العكس) من القسم الأول (و هو) أي العكس (كثرة صحبتها) أي اللام أو سائر حروف التعليل (ثابت) في كلامهم (في) مصدر (مصحوب «ال») و هو القسم الثاني (و قل نصبه، وأنشدوا عليه) أي على نصب هذا المصدر و جوازه (قول بعضهم) و لم يعرف ذلك البعض (لا أقعد الجبن أي الخوف أي لأجله عن الهيجاء بالمد و يجوز القصر) أيضاً (أي الحرب و لو توالت زمر الأعداء) «زمر» (جمع «زمرة») كـ«غرف» و «غرفة» (و هي) أي الزمرة (الجماعة من الناس) فثبت بهذا البيت أن النصب جائز في هذا القسم لكنه قليل.

و أما القسم الثالث: فهو ما أشار إليه بقوله: (و فهم من كلامه استواء الأمرين) أي مصاحبة المصدر اللام و نحوها و عدم مصاحبته لها (في) المصدر (المضاف)، إذ حكم في المصدر المجرد من «ال» و الإضافة بقلة مصاحبة اللام و نحوها و حكم في المصدر المصحوب لـ«ال» بالعكس و سكت عن حكم المصدر المضاف فيفهم من ذلك استواء الأمرين في المصدر المسكوت عنه و إلا لكان الواجب عليه أن يبين الحكم فيه (و صرح به) أي باستواء الأمرين في المصدر المضاف (في التسهيل).

مثال النصب قوله تعالى: ﴿لا تقتلوا أولادكم خشية إملاق﴾[1]، فـ«خشية» مفعول له و هو مضاف منصوب و مثال الجر ﴿و إن منها لما يهبط من خشية‌الله﴾[2]، فـ«خشية» مفعول له و هو مضاف مجرور.

★ ★ ★

۱. سورة الإسراء (۱۷) الآية (۳۱). ۲. سورة البقرة (۲) الآية (۷۴).

المفعول فيه

(الرابع من المفاعيل المفعول فيه)

(و هو المسمى ظرفاً أيضاً)، و بعضهم يسميه محلاً و بعض آخر يسميه صفة، و لامشاحة في التسمية والاصطلاح.

(الظرف في اصطلاحنا) معاشر النحويين لا في اللغة، لأنه فيها الوعاء و هو متناهي الأقطار كالكأس والدار و ظرف المكان عندنا ليس كذلك كالخلف و الأمام (وقت أو مكان) بالأصل أو بالعارض و هوما ناب عنهما كمايأتي في آخر الباب (ضمن «في» الظرفية (باطراد كـ«هنا امكث أزمناً»).

قيل على قوله «ضمن في» بأن هذا يقتضي بناء الظرف، لتضمنه معنى الحرف كما بني اسم «لا» التي لنفي الجنس والمنادى و «أمس» لذلك

و أجيب عن ذلك بوجهين:

الأول: أن المقتضي للبناء إنما هو التضمن الأصلي كما في «متى» و في «هنا»، لاالعارضي كما فيما نحن فيه.

و رد هذا بأن ذلك يوجب عدم بناء اسم «لا» التي لنفي الجنس والمنادى و «أمس»، اللهم إلا أن يقال: إن بناءها ليس لتضمنها معنى الحرف بل لعلة أخرى فتأمل.

والثاني: أن التضمن مقتض للبناء إذا كان المتضمن ـ بالفتح ـ معنى الحرف دون لفظه بحيث لايكون اللفظ ملحوظاً أبداً نظير المنوي في الأفعال التي يجب استتار الضمير فيها لا إذا كان المتضمن معنى الحرف ملحوظاً معه اللفظ نظير المقدر من أجزاء الكلام والمتضمن في الظرف من قبيل الثاني، و في اسم «لا» و نظائره من قبيل

الأول و سيأتي في باب حروف الجر كلام من الكشاف يفيدك فراجع.

و ليس بناء «هنا» من حيث إنه مفعول فيه و متضمن معنى «في» الظرفية بل من حيث إنه متضمن للإشارة التي هي من معاني الحروف كما تقدم سابقاً في باب المعرب والمبني.

و فهم من كلام المصنف أن المفعول فيه في الاصطلاح هو ما كان بتقدير «في»، فإن ظهر فيه «في» فليس مفعولاً فيه في الاصطلاح بخلاف ابن الحاجب، لأنه جعله أعم فقال: و هو ضربان مجرور و منصوب و لذا استشكل عليه شارح كلامه بما هذا نصه: «و هذا خلاف اصطلاح القوم، فإنهم لايطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير «في»... و أما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه، و خالفهم المصنف حيث جعل المجرور أيضاً مفعولاً فيه»[1]، انتهى كلام الشارح.

و كذلك خالف ابن الحاجب القوم في المفعول له، لأنه قال: «و شرط نصبه تقدير اللام»، و إنما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلل به و مقارناً له في الوجود»،[2] و قال شارح كلامه: «أي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولاً له، فـ«السمن» و «الإكرام» في قولك: «جئتك للسمن و لإكرامك الزائر» عنده مفعول له إلى أن قال: و هذا أيضاً خلاف اصطلاح القوم»،[3] انتهى محل الحاجة من كلام الشارح.

الاطراد هنا عبارة عن كون الظرف بحيث لايتعدى إليه فعل، سواء كان لازماً أو متعدياً إلا بتقدير «في»، فـ«البيت» و «البلد» و «الدار» و نحوها لا اطراد فيها، إذ يمكن تعدي الفعل إليها بدون تقدير «في»، فتقول: «اشتريت البيت» و «رأيت البلد» و «دخلت الدار» بدون تقدير «في» بخلاف نحو «أزمناً» و «هنا» و أمثالهما، فلايتعدى إليهما فعل إلا بتقدير «في» كمثال المصنف و كقولنا: «نمت فوق السطح» و «صمت دهراً» و «جلست أمام الأمير».

و لايخفى أن هذا الفرق فيما كان في الكلام فعل أو شبهه، فقول الشارح: (بخلاف

١ ـ ٣. الإستر آبادي، رضي الدين، شرح الكافية، ج ٢، ص ١١.

ما لم يتضمنها نحو: «يوم الجمعة مبارك» في غير محله، لأن الكلام في الظرف الاصطلاحي لا اللغوي، والظرف الاصطلاحي لابد فيه من أن يكون في الكلام فعل أو شبهه واقع فيه ليعمل فيه كما صرح به ابن الحاجب و غيره و عدم تصريح المصنف بذلك ليس من أجل أنه لايرى هذا شرطاً بل من أجل معلوميته فتدبر.

و كذلك قول الشارح: (أو تضمنها بغير اطراد و هو المنصوب على التوسع نحو: «دخلت الدار»)، إذ كون «الدار» في المثال متضمناً «في» بغير اطراد غير مسلم عند الكل لأن لهم في المثال و أيضاً في نحو «سكنت الدار» أربعة أقوال:

الأول: أن الظرف فيه منصوب على الظرفية الاصطلاحية إلا أن ذلك شاذ لايقاس عليه، فالظرف حينئذ ضمن «في» باطراد، إذ ليس المراد من الاطراد القياس حتى يلزم عدم اطراده لشذوذه، بل المراد من الاطراد ما أسلفناه فراجع.

الثاني: أن الظرف في المثال و نحوه منصوب بنزع الخافض الذي يسمى بالحذف و الإيصال أيضاً و هذا ليس من أقسام التوسع في الظروف كما زعمه بعض.

الثالث: أنه منصوب على التشبيه بالمفعول، والمراد به أن يشبه الفعل اللازم بالفعل المتعدي ثم ينصب به الاسم بعده كما فعلوا ذلك في الصفة المشبهة أيضاً و نصبوا الاسم بعدها بها على التشبيه بالمفعول لتشبيهها باسم الفاعل المتعدي، و هي لاتصاغ إلا من فعل لازم كما يأتي عند قول الناظم:

و صوغها من لازم لحاضر كطاهر القلب جميل الظاهر

و هذا أيضاً ليس من أقسام التوسع في الظروف كما توهمه بعض المحققين من المحشين و سننقل كلامه، بل هذا من التوسع في العامل لا في المعمول فتدبر جيداً.

الرابع: أن الظرف في المثال و نحوه منصوب على أنه مفعول به حقيقة، لأن «دخل» و «سكن» و نحوهما قد يتعدى بنفسه و قد لايتعدى و قد تقدم في باب تعدي الفعل و لزومه ما يفيدك هنا.

فظهر لك من نقل الأقوال أن «الدار» في المثال إما متضمن لـ«في» باطراد كما في

القول الأول على ما بينا لك من معنى الاطراد و إما لاتضمن أصلاً حتى يطرد أو لايطرد كما في سائر الأقوال.

و ظهر لك أيضاً أن التوسع في المثال ليس من أقسام التوسع في الظروف أصلاً، كما توهمه بعض المحققين من المحشين، و هذا نص عبارته في باب الأفعال الناقصة: «الاتساع في الظروف ثلاثة أقسام:

الأول: الاتساع من حيث المكان بأن يستعمل في مكانه الأصلي و غيره و هو المراد بالتوسع المجوز للتقدم كما فيما نحن فيه، و مراده مما نحن فيه باب الأفعال الناقصة، لأنه ذكر هذه العبارة هناك.

الثاني: الاتساع من حيث المعنى بأن يستعمل في المعنى الظرفي و ما يشبهه و هو المراد بالتوسع المجوز لنحو «هذا في ملكي».

الثالث: الاتساع من حيث الآلة بأن يستعمل مع آلة الظرفية أي «في» و بدونها و هو المراد بالتوسع المجوز لنحو ﴿**مالك يوم الدين**﴾[1] و «دخلت الدار» على كونهما مفعولاً بهما»، انتهى كلامه.

و ليس المنصوب بنزع الخافض من أقسام التوسع في الظروف بل هو قسم برأسه لأن سقوط الخافض لايقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث إن العامل الذي كان الجار متعلقاً به لما زال الجار من اللفظ ظهر أثره لزوال ما كان يمنع من ظهوره.

و إذا عرفت أن الظرف الاصطلاحي ما ضمن «في» (فانصبه بالواقع فيه و هو المصدر) نحو: «عجبت من ضربك زيداً يوم الجمعة عند الأمير» و مثله الفعل نحو: «امكث هنا أزمناً» و مثله أيضاً الوصف نحو: «أنا ضارب زيداً اليوم عندك».

والذي يقع في الظرف هو نفس المصدر، مثلاً إذا قلت: «ضربت زيداً أمام الأمير» فالضرب هو الذي وقع أمام الأمير و كذلك إذا قلت: «أنا ضارب زيداً اليوم أمام الأمير»

---

١. سورة الفاتحة (١) الآية (٣).

و كذلك إذا قلت: «كان ضربي زيداً أمام الأمير»، ففي كل واحد من هذه الأمثلة الواقع أمام الأمير هو الضرب.

و هذا مما لا شك فيه و لا كلام، و إنما الكلام في أن الأصل في العمل فيه هل هو المصدر والفعل والوصف ملحقان به كما اختاره الشارح على ما يظهر من قوله: (و مثله الفعل والوصف) أو أن الأصل هو الفعل والمصدر والوصف ملحقان به و هذا هو الأظهر، إذ الأصالة في الوقوع فيه لايقتضي الأصالة في العمل و إلا يلزم القول بأصالة المصدر في العمل في بقية المعمولات أيضاً، إذ لا خصوصية للتعلق بنحو الوقوع في الشيء، فلا فرق بين أقسام التعلق من الوقوع في الشيء و على الشيء و للشيء و وقوع نفس الشيء، لأن جميع هذه التعلقات لنفس المصدر.

و قس عليها التعلق في الحال والتميز الرافع لإبهام النسبة والجار والمجرور والظرف، فلابد إما من القول بأصالة الفعل في المقام أو أصالة المصدر في كل مقام.

و إن قلت: ما اختاره الشارح هو مفهوم من كلام الناظم، لأنه قال: «فانصبه بالواقع فيه» فإن الدال على الواقع فيه مطابقة هو المصدر، إذ الفعل والوصف يدلان عليه بالتضمن.

قلت: نعم لكن الناظم لم يصرح بأن الناصب هو الدال بالمطابقة على الواقع فيه، فيصح أن يحمل كلامه على مطلق ما يدل على الواقع فيه، سواء كان دالاً بالمطابقة أو غيرها فتدبر.

فظهر لك أن ناصبه مطلق ما وقع فيه (مظهراً كان كما تقدم) في قوله: «كهنا امكث أزمناً» (و إلا) أي و إن لم يكن الواقع فيه مظهراً (فانوه مقدراً) جوازاً (نحو) قولك: («فرسخاً» لمن قال: «كم سرت») تقديره «سرت فرسخاً».

و يجب حذف العامل فيه في مواضع لم يذكرها الشارح هنا، لأنها ذكرت في أبواب متفرقة.

منها: إذا وقع الظرف خبراً و قد تقدم هذا في باب المبتدأ والخبر في قوله: «و أخبروا بظرف» إلخ.

و منها: إذا وقع الظرف صلة و قد تقدم في باب الموصولات في قوله: «و جملة أو شبهها الذي وصل».

و منها: إذا وقع الظرف صفة و قد ذكره الشارح في باب النعت في شرح قول الناظم: «فأعطيت ما أعطيته خبراً».

و منها: إذا وقع الظرف حالاً و قد ذكره الشارح في شرح قوله: «و موضع الحال يجيء جملة».

و منها: إذا وقع الظرف مشغولاً عنه العامل و يمكن استخراجه من أحكام باب الاشتغال نحو: «يوم الجمعة سافرت فيه»، فالعامل في هذه المواضع محذوف وجوباً لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض والعامل المحذوف فيها إما فعل أو وصف إلا في الصلة، لأن العامل فيها فعل لا غير، لأن صلة غير «ال» لاتكون إلا جملة والوصف مع معموله ليس بجملة كما أشير إليه سابقاً.

(و كل وقت سواء كان مبهماً) و هو ما لا حد له ينتهي به كـ«الحين» و«الساعة» اللغوية و «الزمان» و «الوقت» والضابط فيه أن لايقع جواباً لـ«متى» و لا لـ«كم» (أو مختصاً) و هو ما له حد يبتدأ به و حد ينتهي إليه نحو: «اليوم» و «الأسبوع» و «الشهر» و «السنة» و «القرن» و «الساعة» المتعارفة والضابط فيه وقوعه جواباً لأحد السؤالين المذكورين (قابل ذاك) النصب أي النصب بتقدير «في» بالواقع فيه و لنعم ما قيل بالفارسية:

ظرف زمان مبهم و محدود وی | قابل نصبند بتقدير «فی»

(و استثنى) المصنف (منه) أي من ظرف الزمان المختص (في نكته على مقدمة ابن الحاجب «مذ» و «منذ»)، و سيجيء وجه الاستثناء في باب حروف الجر عند قوله: «و مذ و منذ اسمان حيث رفعا» (و ما يقبله) أي النصب بالواقع فيه (المكان إلا

إن كان مبهماً)، و لهم في بيان معنى الإبهام في المكان تعبيرات:

منها: أنه ما لا وجود له منفرداً نحو: «خلف» و «قدام»، فإن كل واحد منهما ينقلب إلى الآخر بانقلابك في الجلوس أو القيام و ينعدمان بذهابك من ذاك المكان، بل يمكن أن يكون جهة واحدة خلفاً لك و قداماً لغيرك و يميناً لثالث و يساراً لرابع و تحتاً لخامس و فوقاً لسادس ولكن في انقلاب الأخيرين كلام يذكر في محله.

و منها: أنه ما يختلف باختلاف الكائن و لعمري هذا راجع إلى ما قبله، بل هو عينه بعبارة أخرى.

و منها: أنه ما لا أمد له معلوم نحو: «أمامك»، فإنه اسم لقدامك إلى آخر الأرض، فإنه يتناول جميع ما يقابل وجهك إلى انقطاع الأرض، فلايعلم في «جلس زيد أمامك» أنه في أي قطعة من الأرض جلس فيكون مبهماً و يأتي بيانه بعبارة أخرى عن قريب.

و منها: ما ذكره الشارح بقوله: (بأن افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه) و بعبارة أخرى ما لاتعرف حقيقته و لاتعين بنفسه، بل ما يضاف إليه، مثلاً لو قلت: «ضربت زيداً أمام» بدون القرينة على المضاف إليه لايعرف و لايعين المكان الذي ضربت فيه زيداً أصلاً بخلافه لو قلت: «أمام الأمير» أو كانت قرينة على أن المضاف إليه المحذوف هو الأمير، فإنه يحصل معرفة ما بالمكان الذي ضربت فيه زيداً.

و الوجه في كون الزمان بقسميه قابلاً للنصب على الظرفية دون المكان أن المبهم من الزمان جزء من مدلول الفعل كما تقدم في المفعول المطلق في قوله:

المصدر اسم ما سوى الزمان من　　　مدلولي الفعل كـ«أمن» من «أمن»

فيصح انتصابه بالفعل و شبهه بلا واسطة كالمصدر و حمل الزمان المختص عليه لاشتراكهما في الزمانية و كذلك حمل المكان المبهم على الزمان المبهم لاشتراكهما في وصف الإبهام بخلاف المكان المختص، فإنه لايمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتاً وصفة.

و قريب مما ذكرنا ما قيل في ذلك: إن الفعل يدل على الزمان بالتضمن و على المكان بالالتزام، لأن كل فعل لابد فيه من أن يكون وقوعه في مكان والدلالة التضمنية أقوى من الدلالة الالتزامية، فلذلك عمل الفعل في الزمان بنوعيه المبهم والمختص و لم يعمل في المكان إلا في المبهم منه، لكونه دالاً عليه في الجملة، بخلاف المختص منه، فإن الفعل لايدل عليه أصلاً إلا إذا كان المكان المختص مأخوذاً من مادته، فإنه يعمل فيه كما سيجيء عن قريب، لأنه يقوى لاشتراكه معه في المادة نحو: «رميت مرمى زيد».

فتحصل مما تقدم أن المكان لايقبل النصب إلا إذا كان مبهماً و لنعم ما قيل أيضاً بالفارسية:

ليك مكـان آنچه معين بود چاره در او نيست به جز ذكر «في»

أو كان مختصاً مشتقاً من مادة الفعل العامل فيه، أما المكان المبهم ف (نحو الجهات الست و هو الفوق و تحت و خلف و أمام و يمين و يسار) و ما رادفها من الألفاظ كـ«قدام» و «وراء» و نحوهما و إن أضيفت.

و إنما حكم بإبهامها، لأنّ «أمام زيد» مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع الأرض بل آخر تلك الجهة فيكون مبهماً و قس عليه سائر الجهات

و أما وجه كونها ستة فأمران على ما في الميبدي عامي و خاصي.

أما العامي فهو أن الإنسان يحيط به الجنبان عليهما اليدان و ظهر و بطن و رأس و قدم، فالجانب الذي هو الأقوى في الغالب يسمى يميناً و مقابله يساراً و ما يحاذي وجهه قداماً و مقابله خلفاً و مايلي رأسه بالطبع فوقاً و مقابله تحتاً و لما لم يكن عندهم سوى ما ذكرت وقفت أوهامهم على هذه الجهات الست، و اعتبروها في سائر الحيوانات أيضاً لكنهم جعلوا الفوق ما يلي ظهورها بالطبع والتحت ما يقابله ثم عمموا اعتبارها في سائر الأجسام و إن لم يكن لها أجزاء متمايزة على الوجه المذكور.

و أما الخاصي فهو أن الجسم يمكن أن يفرض فيه أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا

قوائم و لكل بعد منها طرفان، فلكل جسم جهات ست إلا أن امتياز بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الأجزاء المتميزة في الجسم، فطرفا الامتداد الطولي يسميهما الإنسان باعتبار طول قامته حين هو قائم بالفوق و التحت، و طرفا الامتداد العرضي يسميهما باعتبار عرض قامته باليمين والشمال، و طرفا الامتداد العمقي يسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف، فالاعتبار الخاصي يشتمل على الاعتبار العامي مع زيادة هي تقاطع الأبعاد على قوائم و لا شك أن العامة غافلون عنها و إن أمكن تطبيق اعتبارهم عليها، انتهى.

(و ما أشبهها) أي الجهات الست (كـ«جانب» و «ناحية» والمقادير) المساحتية لا الوزنية والزمانية والكيلية (كالميل والفرسخ والبريد) و هو أربعة فراسخ و الفرسخ ثلاثة أميال و الميل أربعة آلاف ذراع بذراع إنسان عادي.

و قد تقدم أن المكان المختص يقع مفعولاً فيه إن كان مشتقاً من مادة العامل و إليه أشار بقوله: (و إلا إن كان مما صيغ) أي اشتق (من الفعل أي من مادته كـ«مرمى» من «رمى» و شرط كون ذا مقيساً) نصبه (أن يقع ظرفاً لما أي لفعل في أصله أي الحروف الأصلية معه اجتمع)، حاصله أن يكون ناصبه من لفظه (كـ«جلست مجلس زيد» و «رميت مرماه»، فإن لم يقع كذلك) أي لم يكن عامله من لفظه (كان) نصبه (شاذاً يسمع كقولهم: «هو عمرو مزجر الكلب») معناه أن عمراً بعيد كبعد المكان الذي يزجر إليه الكلب و يراد بهذا ذم عمرو.

و في كتاب ثمار القلوب «يقال: «فلان بمزجر الكلب» و «في صف النعال» إذا كان بالبعد من مجلس الناس، ثم قال: و في كتاب المبهج: «الكريم في مركز القلب و اللئيم بمزجر الكلب»، انتهى.

(و) كقولهم: («عبدالله مناط الثريا») معناه أن عبدالله في مكان بعيد بحيث لا يقدر أحد أن يصل إليه و هذا كناية عن كونه في نهاية الشرف والرفعة و كقولهم: («هو مني مقعد القابلة») معناه أنه قريب مني كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من

المرأة و هذا كناية عن كمال المحبة والاتصال بينهما.

والتقدير «استقر» أو «مستقر» في «مزجر الكلب» و في «مناط الثريا» و في «مقعد القابلة».

قال الرضي: «إن المكان يستعمل قياساً في تعيين القرب أو البعد و مما استعملته العرب قولهم: «هو مني مزجر الكلب» أي مهان و «مقعد القابلة» أي قريب و كذا «مقعد الإزار» و «معقعد الخاتن» و «هو مني مناط الثريا» أي بعيد»، ثم قال: «ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو: «مقعد الإزار» فجعله ظرفاً أولى من رفعه و ما كان منها في معنى البعد كـ«مناط الثريا» فرفعه أولى» انتهى.

(و غير ما ذكر من الأمكنة لايقبل الظرفية كـ«الدار» و «المسجد» و «السوق» و «الطريق») و يعلم الوجه فيها مما تقدم.

(و ما يرى ظرفاً) اصطلاحياً (و غير ظرف كأن يرى مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه نحو: «يوم» و «شهر» فذاك ذو تصرف) يسمى (في العرف) أي في الاصطلاح.

(و) ما يسمى (غير ذي التصرف) هو (الذي لزم ظرفية) اصطلاحية (كـ«قط») لاستغراق الماضي (و «عوض») لاستغراق المستقبل و لايستعملان إلا بعد نفي نحو: «ما فعلته قط» و «لاأفعله عوض» و معنى الأول ما فعلته منذ خلقني الله إلى الآن و معنى الثاني لاأفعله منذ الآن إلى آخر عمري و هما مبنيان لتضمنهما معنى «من» و «إلى» و بنيت «قط» على الحركة لالتقاء الساكنين و كان ضمة حملاً على «قبل» و «بعد» و «عوض» يبنى على الحركات الثلاث إذا لم يكن مضافاً و إلا فينصب بالفتحة إعراباً (أو) لزم (شبهها كالجر بالحرف كـ«عند» و «لدى»)، فإنهما لايخرجان من الظرفية إلا إذا جرا بـ«من» الجارة و (من الكلم) بيان لـ«الذي») و هو خبر لـ«غير ذي التصرف».

(و قد ينوب) بقلة (عن ظرف مكان مصدر كان) في الأصل (مضافاً إليه) الظرف،

(فحذف) الظرف المضاف (و أُقيم هو) أي المصدر المضاف إليه (مقامه) أي مقام الظرف (نحو: «جلست قرب زيد») أصله «مكان قرب زيد»، فحذف الظرف و هو المكان و أُقيم المصدر و هو القرب مقامه.

(و ذاك) أي نيابة المصدر (في ظرف الزمان يكثر نحو: «انتظرته صلاة العصر») أي وقت صلاة العصر، فحذف الوقت و هو ظرف زمان و أُقيم «الصلاة» و هو مصدر مقامه (و) نحو: («أمهلته نحر جزورين») أي مدة نحر جزورين، فحذف الظرف و «المدة» و أُقيم المصدر و هو «النحر» مقامه.

و وجه القلة في نيابة المصدر عن ظرف المكان والكثرة في نيابة المصدر عن ظرف الزمان ما تقدم من دلالة الفعل على المكان التزاماً و على الزمان تضمناً. قال في التصريح: «و إنما كان ذلك كثيراً في ظروف الزمان و قليلاً في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر و بعد ظروف المكان منه، ألاترى أن الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما، لأن الفعل يدل على المصدر بحروفه و على الزمان بصيغته، بخلاف ظرف المكان، فإن دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي، إذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه و لم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان و لم يبلغ رتبته فكانت إقامة المصدر مقام الزمان كثيرة و مقام المكان قليلة»، انتهى.

(و قد يجعل المصدر ظرفاً) مجازياً (دون تقديره) أي الظرف (و منه «ذكاة الجنين ذكاة أُمه») برفع «ذكاة» الأُولى على الابتدائية و نصب الثانية على الظرفية من دون تقدير ظرف محذوف.

قال في السفينة في باب الجيم بعده النون: «قوله تعالى: ﴿أُحلت لكم بهيمة الأنعام﴾[1]، قال علي‌بن إبراهيم القمي في تفسيره: الجنين في بطن أُمه إذا أوبر و أشعر فذكاته ذكاة أُمه فذلك الذي عناه‌الله و في الدعائم عن الصادق﷣ مثله بزيادة قوله: «و إن لم يشعر و لم يوبر، فلايؤكل» ثم اعلم أن قوله: «ذكاة الجنين ذكاه أُمه» مما روته

---

١. سورة المائدة (٥) الآية (١).

الخاصة والعامة واختلفوا في تفسيره والصحيح أن «الذكاة» الثانية مرفوعة خبراً عن الأولى فتنحصر ذكاته في ذكاتها لوجوب انحصار المبتدأ في خبره و من نصبها كان التقدير «ذكاتها كذكاة أمه»، فلا بد عنده من ذبح الجنين إذا خرج حياً»، انتهى.

ثم ذكر في باب النون بعده العين ما يناسب المقام فراجع إن شئت.

(و قد يقام اسم عين مضاف إليه) والمضاف (الزمان مقامه نحو: «لا أكلمك هبيرة بن قيس») بنصب «هبيرة» (أي مدة غيبته) أي «هبيرة»، فحذف المدة المضافة إلى الغيبة المضافة إلى «هبيرة» و أقيم «هبيرة» مقامها أي مقام المدة لكن بعد إقامة الغيبة مقام المدة و حذفها أي الغيبة، فتدبر جيداً.

★ ★ ★

المفعول معه

(الخامس من المفاعيل المفعول معه)

(و أخره عنها) أي عن بقية المفاعيل أي عن الأربعة المتقدمة (لاختلافهم فيه هل هو قياسي) أم لا، بل هو سماعي (دون غيره)، فإنه لا خلاف في غيره من المفاعيل أنه قياسي و إن اختلفوا في بعض أفرادها من حيث القياسية والسماعية كقولهم: «هو مني مقعد القابلة» و نحوه، فقيل إنه قياسي خلافاً للجمهور، لأنه عندهم سماعي (و لوصول العامل إليه بواسطة حرف) ظاهر (دون غيره).

فخرج بقيد «ظاهر» المفعول فيه والمفعول معه على رأي المصنف و أما على رأي ابن الحاجب فإخراجهما يحتاج إلى مزيد تكلف ولا حاجة إليه.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه (ينصب اسم تالي الواو التي بمعنى «مع» التالية الجملة ذات فعل أو) ذات (اسم فيه معناه و حروفه حال كونه مفعولاً معه).

فخرج بقوله: «اسم» الفعل نحو «تشرب» في قوله: «لاتأكل السمك و تشرب اللبن» و إن نصبته بـ«أن» المصدرية المقدرة و أولته بالمصدر، لأن الاسم المؤول لايسمى مفعولاً معه و إن كانت الواو الداخلة عليه بمعنى «مع» و مثله يظهر في «لاتكن جلداً و تظهر الجزع» كما يأتي في نواصب الفعل المضارع في قوله:

والواو كالفاء إن تفد مفهوم «مع»   كـ«لاتكن جلداً و تظهر الجزع»

و يجوز في هذا الفعل الواقع بعد هذا الواو ثلاثة أوجه:

الأول: الجزم فتكون الواو عاطفة تفيد التشريك بين الفعلين في الإعراب و في النهي، فيكون كل واحد منهما منهياً اجتمع مع الآخر أم لا.

الثاني: النصب فيكون الواو للمعية فتفيد النهي عنهما مجتمعاً لا منفرداً، فيصير المعنى: «لاتأكل السمك مع شرب اللبن» و لاتخرج الواو حينئذ عن كونها عاطفة.

الثالث: الرفع فيكون الواو للاستيناف فتفيد إباحة شرب اللبن مع بقاء النهي عن أكل السمك بحاله.

و اعلم أن الفرق بين حالتي الجزم والنصب أن العطف على الأول من عطف الفعل على الفعل و على الثاني من عطف الاسم المؤول على الاسم المتصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل، فإنه غير جائز عند المحققين كما يظهر بالتأمل في قوله في آخر باب عطف النسق:

واعطف على اسم شبه فعل فعلاً و عكساً استعمل تجده سهلاً

فيصير حاصل المعنى: «لايكن منك أكل السمك و شرب اللبن» و قس عليه قولنا: «لاتكن جلداً و تظهر الجزع» حرفاً بحرف.

و اعلم أن بعضهم قدر في حالة الرفع مبتدأ و قال التقدير: «و أنت تشرب اللبن» فتنقلب الواو حينئذ من الاستينافية إلى الحالية فتأمل.

و خرج أيضاً بقوله: «اسم» الجملة بعد الواو نحو: «سرت والشمس طالعة»، لأن الجملة لاتقع مفعولاً معه إلا عند بعض، فالجملة حالية أو استينافية على الاختلاف فيها حينئذ.

و خرج بقوله: «تالي الواو» تالي لفظ «مع» نحو: «جئت مع زيد»، فإن «زيد» حينئذ مجرور و مضاف إليه لا مفعول معه.

و خرج بقوله: «بمعنى مع» تالي واو لاتكون بمعنى «مع» بل تكون للتشريك في الإعراب والحكم نحو: «ضربت زيداً و عمراً قبله أو بعده، أو معه» فإن عمراً في كل واحدة من الصور الثلاث حتى في الصورة التي يراد بها المعية ليس مفعولاً معه، بل هو معطوف على «زيداً» والواو حينئذ عاطفة كما يجيء في باب عطف النسق في قوله:

فاعطف بواو سابقاً و لاحقاً في الحكم أو مصاحباً موافقاً

و خرج بقوله: «التالية لجملة» التالية لمفرد نحو: «كل رجل و ضيعته» برفع «ضيعته» عطفاً على «كل»، فـ«الضيعة» ليست مفعولاً معه، لعدم تقدم الجملة إلا عند بعض.

و خرج بقوله «ذات فعل» إلى آخره نحو «هذا لك و زيد» بناء على جواز مثل هذا كما يأتي في باب عطف النسق في قوله:

و عود خافض لدى عطف على	ضمير خفض لازماً قد جعلا
و ليس عندي لازماً إذ قد أتى	في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

و ينبغي زيادة قيد الفضلة ليخرج «عمرو» من «تشارك زيد و عمرو» و ليس بمهم، لخروجه بقيد الحيثية و قرينة المقام كما قيل بذلك في غير المقام كتعريف الدلالات الثلاث و نحوه فتأمل.

و يشمل هذا التعريف لما كان المفعول معه غير مشارك لما قبله في الفعل (و مثال ذلك موجود في نحو «سيري والطريق مسرعة») و نحو «استوى الماء والخشبة»، لأن «الطريق» مفعول معه و لايشارك المخاطبة في السير و كذلك «الخشبة» مفعول معه و لاتشارك الماء في الارتفاع والاستواء.

و لايحتاج الكلام إلى التكلفات التي ارتكبها بعض ظناً منه أنه لايجوز أن يكون ما بعد الواو مفعولاً معه إلا إذا كان بحيث يصح اشتراكه مع ما قبلها في الفعل.

و هذا الظن فاسد، لأنه قد ورد عنهم ما لايصح فيه الاشتراك إلا بالتأويل والتكلف، وكلاهما خلاف الأصل والمستند نفس المثالين و ليس هذا بمصادرة كما توهم، بل القول بالتأول والتكلف مصادرة بل دور والمراد من التأويل ما يظهر من قول البيانيين في نحو «طريق سائر» أن السير مسند إلى الطريق مجازاً كما صرح بذلك في الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿ختم الله على قلوبهم﴾ [1] فراجع إن شئت.

و اختلفوا في ناصب المفعول معه فقال المصنف: (بما من الفعل) المذكور

---

١. سورة البقرة (٢) الآية (٧).

كالمثال المذكور، و قد يكون مقدراً كما يأتي عن قريب بيانه في «كيف أنت و قصعة من الثريد» (و شبهه) نحو: «أنا سائر والطريق» و نحو: «حسبك و زيداً درهم» أي «كافيك و زيداً درهم» (ذا النصب) أي نصب تالي الواو (لا بالواو في القول الأحق بالترجيح الذي نص عليه سيبويه).

و استدل لذلك بانفصال الضمير بعد الواو نحو: «جلست و إياك»، فلو كان النصب بالواو لوجب اتصال الضمير بها فقيل «وك» كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو: «إنك» و «فيك»، فلما لم يقع الضمير بعد الواو إلا منفصلاً علم أنها غير عاملة و أن النصب بعدها بما سبق من الفعل و شبهه.

(و قال الجرجاني): إن ذاك نصب (بالواو) و استدل له بأن الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل والمقتضي للمعية هنا الواو لا ما سبق من الفعل و شبهه، فالعامل هو الواو.

و رد هذا بما استدل للقول الأول و رد هذا الرد بأن هذه الواو حملت على الواو العاطفة التي هي أصلها نحو: ﴿و لقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم و إياكم﴾[1].

و استدل له أيضاً بأن واو المعية مختصة بالاسم كما علم ذلك من التعريف و ما يختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه يعمل فيه، بخلاف ما كان كالجزء منه كالألف واللام، فإنه لايعمل.

و رد ذلك أولاً بعدم الاطراد، فإن لام الابتداء و نحوها مختصة بالاسم و لاتعمل فيه و ثانياً بأن الحرف المختص بالاسم إن يعمل يعمل الجر لا غيره إلا أن يمنع مانع من عمل الجر كما سبق في اسم «لا» نفي الجنس و أما الحروف المشبهة بالفعل و نحوها، فإنها ليست من مختصات الاسم بل هي من مختصات الجملة فتأمل.

(و) قال (الزجاج): إن ذاك النصب (بفعل مضمر) أعم من جميع الأفعال مشتق من الملابسة مثلاً يقدر في «استوى الماء والخشبة»، «لا بس الماء الخشبة» و في «جئت و

---

١. سورة النساء (٤) الآية (١٣١).

زيداً»، «لابست زيداً» و رد بأنه يوجب كون المفعول معه مفعولاً به.

و قال بعض آخر: إن الناصب للمفعول معه معنوي و هو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها في إسناد الحكم السابق.

و رد ذلك بأن المخالفة لو كانت تقتضي ذلك لجاز النصب في نحو: «ما قام زيد بل عمرو» فتأمل.

(و فهم من قوله: «سبق» أنه) أي المفعول معه (لايتقدم عليه) أي على الناصب (و هو كذلك بلا خلاف) يعتد به و إلا ففي المسألة خلاف ظاهر.

و استدل المخالف بدليلين:

الأول: ما استدل به المجمعون على عدم التقدم و هو أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو، لأن أصل واو المعية واو العطف والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف كما ثبت في علم المعاني و مثل له بقول الشاعر:

ألا يا نخلة من ذات عرق   عليك و رحمةالله السلام[1]

فقدم «رحمة الله» و هو معطوف بالواو على المعطوف عليه و هو «السلام»، والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، فيجوز تقديم المفعول معه كالمعطوف بالواو.

الثاني: أنه ورد عن العرب الموثوق بعربيتهم المحتج بكلامهم في إثبات أمثال هذه القواعد تقديم نفس المتنازع فيه أعني المفعول معه كقول الشاعر و هو من المخضرمين:

جمعت و فُحشاً غيبة و نميمة   ثلاث خصال لست عنها بمرعوي[2]

والأصل «نميمة و فحشاً» و كقول الشاعر الآخر و هو من شعراء الحماسة:

أكنيه حين أناديه لأكرمه   ولا أَلـقِّبُهُ والسوأةَ اللَّـقَبَا[3]

---

١. شرح الكافية، ج ١، ص ٢١٦. البيت للأحوص في ديوانه، ص ١٩٠.

٢. البيت ليزيدبن الحكم، و في بعض النسخ: «ثلاث خلال» ولكن الصحيح ما أثبته شيخنا الاستاذ. شرح الكافيه، ج ٢ ص ٣٧ و شرح الأشموني، ج ١ ص ٢٢٤.

٣. البيت بلانسبة، ولكن ثبت في شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، ص ١١٤٦ و شرح

والأصل «اللقبا والسوأة».

و رد الأول بأنه لانسلم أن المعطوف يجوز أن يتقدم علي المعطوف عليه، لأن كونه تابعاً يوجب امتناعه كما بين ذلك في علم المعاني و أما البيت فضرورة أو مؤول.

و رد الثاني بأن البيتين بعد تسليم صحة الرواية يجوز أن تكون الواو فيهما للعطف والتقديم للضرورة و إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال و بعد، فإنّ في المقام أبحاثاً شريفة فمن أراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعة كلام التفتازاني في المطول.

(و إن قلت: قد روي النصب بعد «ما» استفهام أو «كيف» نحو: «ما أنت و زيداً» و) نحو: («كيف أنت و قصعة من ثريد» فبطل ما قرر من أنه لابد) في النصب من (أن يسبقه فعل أو شبهه فالجواب) عن ذلك بوجهين:

الأول: (أن أكثرهم) أي العرب (يرفعه) أي «زيداً» في المثال الأول و نحوه و «قصعة» في المثال الثاني و نحوه على أن يكون معطوفاً على ما بعد «ما» و «كيف».

(و) **الثاني:** أنه (قد نصب هذا بفعل) أو وصف مشتق (من كون مضمر بعض العرب فتقديره «ما تكون و زيداً») أو «ماكائن أنت و زيداً» (و «كيف تكون و قصعة من ثريد») أو «كيف كائن أنت و قصعة من ثريد».

والاسم الواقع بعد الواو خمسة أقسام لا أربعة كما توهمه الشارح، لأن قول الناظم: «أو اعتقد إضمار عامل نصب» قسم برأسه، إذ لايجوز فيه العطف ولا النصب كما سنبين:

القسم الأول: ما ذكره بقوله: (والعطف إن يمكن بلا ضعف فيه) لفظاً أي ما تقتضيه قواعد النحو ولا معنى أي ما تقتضيه صحة المعنى و سيجيء مثال كلا الضعفين في القسم الثاني (أحق من النصب على المفعولية نحو: «كنت أنا و زيد كالأخوين») فعطف «زيد» على الضمير المتصل المرفوع أحق من نصبه مفعولاً معه، لأن العطف ممكن للفصل بالمنفصل والتشريك في الحكم أولى، لأنه الأصل في الواو، و كذلك:

الأشموني و ج ۱ ص ۴۹۵ و خزانة الأدب، ج ۹ ص ۱۴۱.

«جاء زید و عمرو» فعطف «عمرو» أولى من نصبه، لعدم المانع من العطف لا لفظاً و لا معنى.

القسم الثاني: ما ذكره بقوله: (والنصب على المفعولية مختار عند المصنف لدى ضعف عطف النسق) إما لفظاً (نحو «جئت و زيداً»)، فعطف «زيداً» على الضمير ضعيف من جهة قواعد النحو، لأنه لايحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بمنفصل أو فاصل ما كما سيأتي في باب عطف النسق عند قوله:

و إن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما و بلا فصل يرد في النظم فاشياً و ضعفه اعتقد

و إما معنى نحو: «لو تركت الناقة و فصيلها لرضعتها»، إذ لو عطف «الفصيل» على «الناقة» لصار المعنى أن الرضاع يوجد بمجرد تركهما و لو في مكانين بأن تكون الناقة في مكان والفصيل في مكان آخر و هذا المعنى غير صحيح، فلا بد حينئذ من تصحيح الكلام بأن يقال: إن التقدير «لو تركت الناقة و تركت فصيلها ترضعها لرضعتها» فيقدر «ترضعها» لتصحيح الكلام و معنى «ترضعها»: «تتمكن من رضاعها» و لو نصب «الفصيل» على أنه مفعول معه لصار المعنى: «لو تركت الناقة مع فصيلها في مكان واحد»، لأن واو المعية تدل على الاجتماع كلفظ «مع» كما يجيء في باب الإضافة.

فيصح الكلام و يؤدي المقصود من دون تكلف و تقدير كان في العطف، فالتكلف الذي كان في العطف جعله ضعيفاً معنى فالنصب أولى و هو مختار عند المصنف لسلامته من الضعف.

ولكن لايخفى أنه لابد في صحة المعنى من اتحاد الزمان أيضاً، لأن تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لايستلزم أن ترضع الناقة ولدها و هو واضح.

(و أوجبه) أي النصب على المفعول معه (السيرافي بناء على قاعدته: إن كل ثان كان مؤثراً) بفتح الثاء (لأول أي مسبباً) و معلولاً (له) أي للأول (لايجوز فيه إلا النصب) على أنّه المفعول معه، (إذ قولك: «جئت و زيداً» معناه «كنت السبب في

مجيئه) بحيث لو لم أكن أنا لما جاء».

القسم الثالث: ما ذكره بقوله: (والنصب على المفعولية إن أمكن و لم يجز العطف لمانع) لفظاً (يجب نحو: «ما لك و زيداً» بالنصب) أي نصب «زيد» على كونه المفعول معه، (لأن عطفه على الكاف لايجوز) في صنعة النحو، (إذ لايعطف على ضمير الجر إلا بإعادة الجار قاله في شرح الكافية)، (و) لكن (سيأتي) في هذا الكتاب (في باب العطف اختيار جوازه) في قوله:

و عود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جعلا
و ليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

أو لم يجز العطف معنى و إن لم يكن في الكلام مانع لفظاً نحو: «مات زيد و طلوع الشمس»، فلا مانع صنعة من عطف «طلوع الشمس» على «زيد» و هو واضح، لكنه لايجوز معنى، لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى والطلوع لايمكن اتصافه بالموت.

القسم الرابع: ما يمتنع فيه العطف والمفعول معه و لايجوز شيء منهما و إلى هذا القسم أشار بقوله: (أو اعتقد إذا لم يمكن النصب على المفعولية) أيضاً أي على كونه المفعول معه (إضمار عامل ناصب) مناسب (له) ليصح المعنى (تصب نحو: «علفتها تبناً و ماء بارداً»)، فلايجوز في «ماء» العطف و لا كونه المفعول معه، أما العطف فلعدم المشاركة، لأن الماء لايشارك التبن في التعليف كما هو واضح عند أهله و أما امتناع كونه المفعول معه فلأن الماء لايصاحب التبن المعلوف، لأن سقي الماء يقدم على تعليف التبن أو يؤخر و ذلك أيضاً معلوم عند أهله فيقدر للماء ناصب محذوف معطوف على الفعل المذكور (أي «و سقيتها) ماءً بارداً»، فيصح المعنى من دون أن يجعل «ماء» معطوفاً على التبن أو يجعل مفعولاً معه لفساد المعنى في كلتا الصورتين، قيل: في إحداهما من حيث القواعد النحوية و في الأخرى من حيث المعنى على حسب ما فصلنا فتأمل.

القسم الخامس: ما ذكره الشارح بقوله: (**تتمة: يجب العطف إن لم يجز النصب نحو: «تشارك زيد و عمرو» لافتقاره**) أي باب التفاعل (**إلى فاعلين**) بمادته بل بهيأته كما بين في علم الصرف.

و يجب النصب أيضاً في نحو «ضربت زيداً و عمراً»، لأن الأصل في هذا الواو كما أشرنا إليه العطف و إنما يعدل عنه للنص على المصاحبة و في المثال المذكور لايمكن التنصيص بالنصب على المعية والمصاحبة، لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر و أولى.

(فالأقسام حينئذ) خمسة كما بينا لا (أربعة) كما زعم الشارح: الأول (راجح العطف و) الثاني (واجبه) أي واجب العطف و هو القسم الخامس الذي ذكره الشارح بقوله: «تتمة» (و) الثالث (راجح النصب) و هو الذي ذكره المصنف قسماً ثانياً (و) الرابع (واجبه) أي واجب النصب و هو الذي ذكره المصنف قسماً رابعاً ولايخفى عليك وجه ذكرها مشوشاً، فإنه يعرف بأدنى تأمل.

★ ★ ★

الاستثناء

(هذه خاتمة المفاعيل) عند الجمهور (و عقبها المصنف بما هو مفعول في المعنى فقال: الاستثناء و هو اخراج بـ«إلا» غير صفة (أو إحدى أخواتها حقيقة أو حكماً من متعدد).

و إنما قيدنا «إلا» بكونها «غير صفة»، لأن الواقع بعد «إلا» التي للصفة ليس مستثنى و لا هي من أدوات الاستثناء نحو: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾[1]. فـ«إلا» في الآية صفة لـ«آلهة» نقل إعرابها إلى ما بعدها كما نقل إعراب «ال» الموصولة الاسمية إلى ما بعدها في نحو «جاءني الضارب زيداً» كما مر في الموصولات عند قوله: «و صفة صريحة صلة ال».

و ليست «إلا» في الآية أداة الاستثناء لتعذر الاستثناء فيها لعدم دخول‌الله تعالى في «آلهة» يقيناً ليكون المستثنى متصلاً فلم يتحقق الدخول و هو شرط في صحة الاستثناء المتصل و عدم خروج‌الله عنها ليصير منقطعاً على أن وجود الاستثناء المنقطع في فصيح الكلام أول الكلام و لأنه لو جعلت «إلا» أداة الاستثناء لصار معنى الآية حينئذ «لو كان فيهما آلهة خارج عنها الله لفسدتا» و هذا المعنى لايدل إلا على أنه ليس فيهما آلهة خارج عنها الله، و بهذا لايثبت الوحدانية المقصودة من الآية، لأن هذا المعنى لاينفي احتمال أن يكون حينئذ فيهما آلهة غير خارج عنها الله بخلاف ما إذا كانت «إلا» صفة لـ«آلهة» بمعنى «غير»، فإنها تدل على أنه ليس فيهما آلهة

---

۱. سورة الأنبياء (۲۱) الآية (۲۲).

موصوفة بأنها غير الله و إذا لم يكن فيهما آلهة موصوفة بأنها غير الله يجب أن لايتعدد الآلهة، لأن التعدد يستلزم المغايرة والمعنى حينئذ ينفيها فيثبت الوحدانية المقصودة من الآية.

والمحتملات في قوله حقيقة أو حكماً ثلاثة:

الأول: أن المراد منهما بيان قسمي الإخراج، فالأول إشارة إلى الإخراج من كلام موجب نحو: «جاءني القوم إلا زيداً». فـ«زيداً» خارج عن «القوم» حقيقة. لأنه لولا الاستثناء لكنا داخلاً في «القوم» عند نسبة المجيء إليهم. لأنه من جملة «القوم» والثاني إشارة إلى الإخراج من كلام غير موجب نحو: «ما جاءني القوم إلا زيداً» فليس «زيداً» خارجاً عنهم إلا حكماً، إذ ليس لـ«القوم» حينئذ مجيء حتى يدخل «زيد» فيهم عند إسناده إليهم و هذا الاحتمال هو الذي يظهر من كلام أكثرهم.

الثاني: أن المراد منهما بيان قسمي المستثنى فالأول يكون إشارة إلى الاستثناء المتصل نحو: «جاءني القوم إلا زيداً» والثاني يكون إشارة إلى الاستثناء المنفصل أي المنقطع نحو: «جاءني القوم إلا حماراً» والوجه فيهما حينئذ ظاهر و هذا هو الذي يظهر من كلام بعض المحققين.

والثالث: و هو أبعد الاحتمالات أن المراد بيان قسمي الاستثناء، فالأول يكون إشارة إلى الاستثناء التام نحو: «جاءني القوم إلا زيداً» والثاني يكون إشارة إلى الاستثناء المفرغ نحو: «ما جاءني إلا زيد» و هو الذي توهمه بعض و دفعه واضح.

و في المقام احتمال رابع و هو أن يكون المراد منهما بيان قسمي المتعدد، فالأول يكون إشارة إلى المتعدد الحقيقي نحو: «جاءني القوم إلا زيداً» والثاني يكون إشارة إلى المتعدد الحكمي كالمصدر الذي يقع مستثنى منه للمفعول المطلق الذي وقع مستثنى نحو: ﴿إن نظن إلاّ ظناً﴾[1] حيث يقدرون المستثنى منه مصدراً قابلاً للشدة والضعف و نحوهما و يجعلون المفعول المطلق الواقع بعد «إلا» قسماً منها دفعاً للزوم استثناء الشيء عن نفسه و قد بين هذا في علم المعاني و في بعض كتب النحو مفصلاً، فعليك بمراجعتهما.

---

١. سورة الجاثية (٤٥) الآية (٣٢).

والاستثناء إما بـ«إلا» أو بغيرها من الأدوات و في الصورتين إما تام أو غيرتام و في جميع الصور الأربع إما في كلام موجب أو غير موجب و في جميع هذه الصور المستثنى إما متعدد و إما غير متعدد و إما مقدم و إما مؤخر و إما متصل و إما منقطع و في جميع هذه الصور «إلا» إما مكرر و إما غير مكرر و إما ذات توكيد و إما غير ذات توكيد و في جميع هذه الصور إما يمكن استثناء كل مستثنى عما قبله و إما لايمكن، فيحصل من ضرب كل سابق في لاحقه خمسمائة و اثنا عشر قسماً بعضها صحيح و بعضها باطل و بعضها مجرد تصور، مثلاًكون المستثني بأفعال الاستثناء منقطعاً باطل وكون المستثنى في المفرغ مقدماً مجرد تصور، فعليك بمعرفة الصحيح و الباطل و ما لا وجود له إلا تصوراً، لأن المصنف يبين أحكام الصحيح من هذه الأقسام فيبين أن بعضها منصوب و بعضها مرفوع و بعضها مجرور على تفصيل يذكر في المباحث الآتية.

(ما استثنت «إلا» مع تمام) بأن يذكر المستثنى منه (و إيجاب) أي مع كون الكلام موجباً (ينتصب) وجوباً عند الجميع، سواء كان متصلاً أم منقطعاً، ثم إنهم اختلفوا فيما ينتصب به على أقوال ثمانية:

الأول: أنه ينتصب بنفس «إلا» و اختار المصنف هنا هذا القول كما يظهر من قوله بعد عدة أبيات:

و ألغ «إلا» ذات تـوكيد كـ «لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلى»

و إليه أشار الشارح بقوله: (بها عند المصنف).

(و) **الثاني:** أنه ينتصب (بما قبلها) من فعل و شبهه بواسطة «إلا»، فيكون «إلا» كالحروف الجارة المعدية للفعل اللازم و هذا هو المراد مما ذكره في وجه التأخير من أن وصول العامل إليه بواسطة حرف و هذا القول هو المختار (عند السيرافي).

والثالث: أنه ينتصب بما قبلها من فعل و شبهه بلا واسطة «إلا» و نسب هذا القول إلى ابن خروف.

(و) **الرابع:** أنه ينتصب (بمقدر) تدل على «إلا» و هو «أستثني» و هذا القول

المختار (عند الزجاج)، هذا هو الأقوال التي ذكرها الشارح هاهنا بناء على شمول قوله: «بما قبلها» للثاني والثالث.

والخامس: أنه ينتصب بتمامية الكلام كما ينتصب التميز بتمامية المميز في نحو: «خاتم فضة» و «عشرين درهماً».

والسادس: أنه ينتصب بـ «أن» المشبهة بالفعل المفتوحة الهمزة المحذوفة هي و خبرها، فيكون المستثنى اسماً لها، فالتقدير في «جاءني القوم إلا زيداً»: «إلا أن زيداً لم يجئ» فحذف «أن» و «لم يجئ» و بقي «زيداً» وحده.

والسابع: أنه ينتصب بعامل معنوي و هو مخالفة ما بعد «إلا» لما قبلها.

والثامن: أن «إلا» مركبة من «إن» المخففة من المشددة و «لا» النافية العاطفة، فإذا نصب المستثنى فالعامل «إن» المخففة و إذا رفع المستثنى فالعامل هو العطف والتبعية أو العامل في المستثنى منه على اختلاف الأقوال في عامل التوابع هل هو معنوي أم لفظي (نحو: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس﴾[1]) فيجري في ناصب «إبليس» كل واحد من الأقوال الثمانية المذكورة.

و يمكن جعل الآية مثالاً للمتصل والمنقطع و لذا لم يمثل الشارح لكل واحد منهما على حدة و اكتفى في التمثيل بالآية.

(و إن وقع) المستثنى بـ «إلا» (بعد نفي أو ما هو كنفي و هو النهي والاستفهام انتخب) فعل أمر لا ماض مجهول فهو (بفتح التاء إتباع ما اتصل للمستثنى منه).

حاصله أنه يختار جعل المستثنى المتصل تابعاً للمستثنى (في إعرابه) لا في معناه لكن هذا إذا لم يقدم المستثنى على المستثنى منه و إلا فالمختار النصب كما سيأتي.

و اختلف فيه في أنه من أي قسم من التوابع فالشارح (على أنه بدل منه) أي المستثنى منه (بدل بعض من كل) و آخرون على أنه عطف نسق، لأن «إلا» عندهم حرف عطف في باب الاستثناء خاصة فهي عندهم كـ «لا» العاطفة من حيث العطف

١. سورة الحجر (١٥) الآية (٣٠).

لفظاً لا معنى كما يجيء في باب عطف النسق في قوله:

و أتبعت لفظاً فحسب «بل» و «لا» «لكن» كـ «لم» يبد امرؤ لكن طلا»

و يمكن أن يكون القائل بهذا القول من القائلين بتركيب «إلا» كما أشرنا إليه آنفاً فتأمل.

مثال الواقع بعد النفي (نحو) قوله تعالى: (﴿و لم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم﴾[1])، فـ«أنفسهم» مستثنى متصل تاب لـ«شهداء» لفظاً على أنه بدل بعض من كل أو عطف نسق.

و مثال الواقع بعد النهي قوله تعالى: (﴿ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك﴾[2])، فـ«امرأتك» مستثنى متصل تابع لـ«أحد» لفظاً على أنه بدل بعض من كل أو عطف نسق.

و مثال الواقع بعد الاستفهام قوله تعالى: (﴿و من يقنط من رحمة ربه إلا الضالون﴾[3])، فـ «الضالون» مستثنى متصل تابع للضمير المستتر في «يقنط» على أنه بدل بعض من كل أو عطف نسق.

(و يجوز) في هذا القسم أي المستثنى المتصل الواقع بعد النفي و شبهه (النصب) على الاستثناء، (قال المصنف و هو) أي النصب على الاستثناء (عربي جيد) و لذا ورد في بعض القراءات نصب «أنفسهم» و «امرأتك» و «الضالون» في الآيات المذكورة.

(قال ابن النحاس: كل ما جاز فيه الإتباع جاز فيه النصب على الاستثناء و لا عكس) كلياً أي ليس كل ما جاز فيه النصب على الاستثناء جاز فيه الإتباع ولكن لايخفى أن بطلان العكس إنما هو فيما لم يؤول الكلام و إلا فيجوز العكس أيضاً كلياً.

قال ابن هشام في القاعدة الأولى من الباب الثامن: «قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما» إلى أن قال: «العاشرة: رفع المستثنى على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم: ﴿فشربوا منه إلا قليلا﴾[4] لما كان معناه «لم يكونوا منه»

---

۱. سورة النور (۲۴) الآية (۶).
۲. سورة هود (۱۱) الآية (۸۱).
۳. و سورة الحجر (۱۵) الآية (۵۶).
۴. سورة البقرة (۲) الآية (۲۴۹).

أي من طالوت بدليل ﴿فمن شرب منه﴾[١] أي من النهر ﴿فليس مني﴾[٢] و قيل: «إلا» و ما بعده صفة، فقيل: إن الضمير يوصف في هذا الباب و قيل: مرادهم بالصفة عطف البيان و هذا لايخلص من الاعتراض إن كان لازماً، لأن عطف البيان كالنعت، فلايتبع الضمير و قيل: «قليل» مبتدأ حذف خبره أي «لم يشربوا»،[٣] انتهى موضع الحاجة من كلامه.

والغرض من نقل هذا الكلام رفع الإشكال الوارد على الحديث المنقول عن المعصومعليه السلام في فضل البكاء على الحسينعليه السلام، و هو: «كل عين باكية يوم القيامة إلا عين بكت على الحسين» برفع «عين» الواقع بعده «إلا» في الكلام الموجب، فالحديث الشريف كالآية الشريفة إشكالاً و تأويلاً.

فالتأويل الأول في الحديث: «لايكون عين غير باكية و مسروراً فرحاً يوم القيامة إلا عين بكت على الحسينعليه السلام».

والتأويل الثاني فيه: «كل عين باكية يوم القيامة متصف بكونها غير باكية على الحسينعليه السلام».

هذا على كون «إلا» صفة و أما على العطف فالتأويل هكذا: «كل عين باكية يوم القيامة والعين الباكية عبارة عن عين غير باكية على الحسين».

و التأويل الثالث أن «عين بكت على الحسين» مبتدأ حذف خبره أي «لم تبك» ولكن على هذا التأويل يصير المستثنى منقطعاً والجملة منصوب المحل إن لم يؤول الكلام بالمنفي، و إلا فيجوز كونها مرفوع المحل على لغة بني تميم كما سيأتي عن قريب.

و قس على هذا الحديث المشهور: «**الناس كلهم هالكون إلا العالمون**»[٤] و أمثاله، قال المفتاح في جملة كلام له: «و نشدتك بالله أو أقسمت عليك أو عزمت عليك إلا فعلت كذا» مرادهم بما قبل «إلا» هاهنا النفي و هو «ما أطلب منك» فجاز أن تنصب و

---

١. نفس الآية. ٢. نفس الآية.
٣. مغني اللبيب، ج ٢، الباب الثامن، ص ١٨٨ ـ ١٨٩، طبع مصر.
٤. إتحاف السادة المتقين، ج ٨ ص ٤٩٥.

أن تشرك المستثنى في إعراب المستثنى منه و يسمى هذا بدلاً»،[1] انتهى.

و إذا تعذر الإتباع على اللفظ لمانع أتبع على المحل نحو: «لا إله إلا الله» فرفع اسم الجلالة تابعاً لمحل اسم «لا» النافية للجنس، لأنه في محل رفع بالابتداء و لم يحمل على اللفظ، لأن الجنسية لاتعمل في المعرفة و لا في الموجب.

و اعلم أن في هذه الكلمة الطيبة أقوالاً متشتتة و وجوهاً متفرقة لايسع المقام لذكر جميعها، فلنقتصر على ما ذكره في شرح خطبة اللمعة الدمشقية و هذا نصه: «لا» فيها هي النافية للجنس و «إله» اسمها قيل: والخبر محذوف تقديره «موجود» و يضعف بأنه لاينفي إمكان إله معبود بالحق غيره تعالى، لأن الإمكان أعم من الوجود و قيل: «ممكن» و فيه أنه لايقتضي وجوده بالفعل و قيل: «مستحق للعبادة» و فيه أنه لايدل على نفي التعدد مطلقاً و ذهب المحققون إلى عدم الاحتياج إلى الخبر و أن «إلا الله» مبتدأ و خبره «لا إله»، إذ كان الأصل «الله إله» فلما أريد الحصر زيد «لا» و «إلا» و معناه «الله إله و معبود بالحق لا غيره» أو أنها نقلت شرعاً إلى نفي الإمكان والوجود عن إله سوى الله مع الدلالة على وجوده تعالى و إن لم تدل عليه لغة، انتهى. و هذا الأخير هو الحق كما بيناه في شرح الصمدية.

(وانصب ما انقطع) أي انصب المستثنى المنقطع (وجوباً) عند الحجازيين و لايجوز عندهم الإتباع، إذ لايتصور فيه حينئذ إلا بدل الغلط و هو كما قال البيانيون لايقع في كلام المتكلم الفصيح، لأن الغلط لايصدر من المتكلم إلا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع إنما يصدر منه بطريق الروية والفكر فتأمل (نحو: ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾[2] بنصب «اتباع الظن»، لأن الظن ليس من أفراد العلم بالمعنى المتعارف فهو مستثنى منقطع فيجب نصبه.

(و عن تميم فيه إبدال وقع قال شاعرهم:

و بلدة ليس لها أنيس إلا اليعافير و إلا العيس[3])

---

۱. السكاكي، مفتاح العلوم، كتاب النحو، ص ۴۶، طبع دارالكتب العلميّة، بيروت.

۲. سورة النساء (۴) الآية (۱۵۷).

۳. الرجز لجران العود في ديوانه، ص ۹۷، و في بعض النسخ: «ليس بها» شرح الكافيه، ج ۴ ۳۰۴ و خزانة الأدب، ج ۱۰ ص ۹.

برفع «اليعافير» و «العيس»، لأنها غير ذوات العقول فليست من أفراد «الأنيس»، إذ المراد به ذوو العقول.

هذا الحكم أي وجوب نصب المستثنى في الموجب مطلقاً و اختياره في المنفي و شبهه إذا كان متصلاً و وجوبه في المنفي إذا كان منقطعاً و كل هذه الأحكام إنما تجري فيما يكون المستثنى مؤخراً عن المستثنى منه، و أما إذا قدم المستثنى على المستثنى منه فله حكم ذكره بقوله (و غير نصب) مستثنى (سابق على المستثنى منه أي إتباعه في النفي قد يأتي) عند الحجازيين إذا كان متصلاً (كقول حسان) و هو من الحجازيين:

(لأنهم يرجون منه شفاعة إذا لم يكن إلا النبيون شافع)[1]

فأتبع «النبيون» و هو مستثنى متصل قدم على المستثنى منه و هو «شافع» (ولكن نصبه اختر إن ورد) كقوله:

و مالي إلا آل أحمد شيعة و مالي إلا مذهب الحق مذهب)[2]

بنصب «آل» و «مذهب» الأول و هما مستثنيان مقدمان والمختار نصبهما.

هذا حكم المستثنى المقدم في الكلام المنفي و (أما) المستثنى المقدم (في الإيجاب فلايجوز) فيه (غير النصب نحو: «قام إلا زيداً القوم») بنصب «زيداً» وجوباً.

(و إن يفرغ سابق) أي إن حذف المستثنى منه من الكلام السابق على («إلا») فحينئذ يكون «إلا» وجوده كعدمه بالنسبة (لما بعد) «إلا» (أي للعمل فيه) أي فيما بعد، والحاصل: إن يفرغ سابق أي الكلام بأن يحذف منه المستثنى منه فحينئذ (يكن) حكم (ما بعد) «إلا» (كما لو «إلا» عدما فيعرب) ما بعد «إلا» أي المستثنى (على حسب ما يقتضيه ما قبلها) فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعاً رفع ما بعدها و إن كان يطلب منصوباً نصب.

---

١. البيت لحسان بن ثابت في ديوانه، ص ٢٤١؛ و الشاهد قوله: «إلا النبيون» حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه والكلام منفي، والنصب هنا هو الأكثر. شرح الأشموني، ج ١ ص ٥٠٧.

٢. البيت للكميت في شرح هاشميات الكميت، ص ٥٠.

(و ذلك) أي المستثنى المفرغ (لايقع إلا بعد نفي أو شبهه) و وجهه ما قاله علماء المعاني من أنك لو قلت: «ضربت إلا زيداً» لكان المعنى «إنك ضربت جميع الناس إلا زيداً» و ذلك مستحيل (كـ«لاتزر إلا فتى»)، فـ«فتى» منصوب على حسب اقتضاء ما قبل «إلا» إذ «لاتزر» يطلب منصوباً بالمفعولية و نحو: («لاتتبع إلا الهدى»)، فرفع «الهدى»، لأن ما قبل «إلا» فعل مجهول يطلب نائب الفاعل (و) نحو: («هل زكى إلا الورع») فرفع «الورع»، لأن ما قبل «إلا» فعل معلوم يقتضي فاعلاً.

فإن قلت: قد جاء المستثنى المفرغ في الايجاب نحو قوله تعالى: ﴿و إنها لكبيرة إلا على الخاشعين﴾[1] و قوله تعالى: ﴿و يأبى الله إلا أن يتم نوره﴾[2] فكيف قول الشارح: «و ذلك لايقع إلا بعد نفي أو شبهه»؟!

قلت: قد أولوا الآيتين و أمثالهما بالنفي، فقالوا في الآية الأولى: إن المعنى «و إنها ليست سهلة إلا على الخاشعين» و في الثانية: إن المعنى «لايريدالله إلا أن يتم نوره»، فصح قول الشارح و لا غبار عليه.

و إلى توجيه الآية يشير بعضهم حيث يقول: يجوز وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب بشرطين: الأول: أن يكون ما بعد «إلا» فضلة والثاني: أن تحصل فائدة نحو: «قرأت إلا يوم الجمعة» أي «أوقعت القراءة كل يوم إلا يوم الجمعة»، لظهور أنه لايريد المتكلم جميع أيام الدنيا بل أيام الأسبوع أو الشهر أو نحو ذلك، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز.

(و ألغ «إلا» ذات توكيد) أي مكرر (و هي التي تلاها اسم مماثل لما قبلها) معنى بحيث يمكن جعله عطف بيان لما قبلها (أو تلت) «إلا» (عاطفاً) بحيث يمكن عطف ما بعدها على ما قبلها و إذا كانت على أحد الوجهين (فاجعلها كالمعدومة) ثم اجعل ما بعد «إلا» الثانية في الصورة الأولى عطف بيان أو بدلاً لما بعد «إلا» الأولى و اجعل ما بعد «إلا» الثانية في الصورة الثانية عطف نسق على ما بعد «إلا» الأولى.

---

١. سورة البقرة (٢) الآية (٤٥).
٢. سورة التوبة (٩) الآية (٣٢).

مثال الصورة الأولى (كـ «لاتمرر بهم إلا الفتى إلا العلى») و الأصل «إلا الفتى العلى»، فـ «العلى» عطف بيان لـ «الفتى» أو بدل له، لأن «إلا» الثانية لم تحدث معنى جديداً لم يكن قبل دخولها، لأن ما بعدها تابع لما قبلها في الإعراب والخروج و «الفتى» و «العلى» اسمان لشخص واحد أو لفظان مترادفان و لو بالالتزام، لأن الفتوة و علو الهمة متلازمتان غالباً ولا عمل لـ «إلا» الثانية، بل هي ملغاة عن العمل و «العلى» معمول لما يعمل في التابع على اختلاف الأقوال.

(و) مثال الصورة الثانية (كقوله:

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه و إلا رمله)[1]

فـ «رسيمه» من قسم الصورة الأولى فهو عطف بيان أو بدل لـ «عمله» و «رمله» معطوف على «رسميه» و «إلا» فيهما مكررة ملغاة، لأنها لم تخرج شيئاً و لم تحدث معنى جديداً، لأن ما بعدها تابع لما قبلها في الإعراب والخروج.

(و إن تكرر «إلا» لا لتوكيد) بل لإحداث معنى جديد لم يكن قبل دخولها بأن تخرج ما بعدها مثل ما تخرج ما قبلها. حاصله أن يكون كل واحدة من المكررتين أو المكررات لإخراج شيء على حدة كالمثال الآتي لا أن يكون المخرج بكل واحدة منها عين المخرج بالأخرى أو معطوفاً على المخرج بالأخرى كالصورتين المتقدمتين (فمع تفريغ من المستثنى منه بأن حذف التأثير) أي العمل (بالعامل الواقع قبل «إلا» دع في واحد مما بـ «إلا» استثني)، سواء كان مقتضى العامل في ذلك الواحد النصب أم الرفع و سواء (مقدماً كان) ذلك على بقية المستثنيات (أو لا) بأن كان مؤخراً عنها أو في أثنائها (و ليس) تأثير العامل في الواحد من المستثنيات (عن نصب سواه) أي سوى ذاك الواحد أي بقية المستثنيات (مغني) و ذلك لأن العامل لايعمل من جهة واحدة في أزيد من معمول واحد كما بيناه في شرحنا على الصمدية في باب التوابع.

---

١. الرجز بلانسبة، شرح الأشموني، ج ١ ص ٥١١، طبع بيروت.

و اعلم أنا جرينا في شرح هذه الجملة على تركيب «خالد» لا على تركيب بعض المحققين من المحشين، لأن تركيبه بعيد عن الصواب إلا مسألة لغة ربيعة في الوقف على السكون في لفظ «مغني».

مثال تأثير العامل في الواحد إذا كان مقتضاه الرفع (نحو: «ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً») فتركنا العامل أن يؤثر في «زيد» و هو مقدم على بقية المستثنيات و مقتضى العامل الرفع و إن شئت اترك العامل أن يؤثر في الثاني أو الثالث و هكذا.

و مثال تأثير العامل في الواحد إذا كان مقتضاه النصب نحو: «ما ضربت إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً» فاترك العامل أن يؤثر في واحد من المستثنيات النصب و أنت بالخيار في أن تجعل ذاك الواحد الأول أو الثاني أو الثالث و يعرف ذاك الواحد بالقرينة إن احتجنا إلى معرفته، هذا كله إذا كان الاستثناء مفرغاً.

(و دون تفريغ مع التقدم لجميع المستثنيات على المستثنى منه نصب الجميع احكم به) أي بـ«إلا» لا بالعامل (والتزم ولاتدع العامل يؤثر في شيء منها نحو: «قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً القوم»)، فنصب جميع المستثنيات المتقدمة على المستثنى منه أعني «القوم».

(وانصب لتأخير المستثنيات عن المستثنى منه) انصب (كلها غير ما ذكر في قوله: «و جئ بواحد منها» معرباً كما لو كان وحده دون زائد عليه فانصبه) أي ذلك الواحد مطلقاً، سواء كان متصلاً أو منقطعاً حيث يقتضى ذلك أي إذا كان الكلام موجباً على ما تقدم في أول الباب من قول الناظم: «ما استثنت «إلا» مع تمام ينتصب» و حينئذ ينتصب بقية المستثنيات أيضاً (و ارفعه حيث يقتضي ذلك) أي إذا كان الكلام غير موجب والمستثنى متصلاً (على ما تقدم) من قوله:

و بـعد نـفي أو كـنفي انـتخب إتباع ما اتصل و انصب ما انقطع

(كـ«لم يفوا إلا امرؤ إلا علي» برفع) المستثنى (الأول) و هو «امرؤ» على أنه بدل من ضمير الجمع أعني الواو في «يفوا» و أصله «يفون» حذفت نونه بدخول «لم» (و نصب) المستثنى (الثاني) على لغة ربيعة و يجوز العكس أيضاً بأن ترفع الثاني و تنصب الأول.

هذا إذا كان الكلام غير موجب، (و) أما إذا كان الكلام موجباً فنحو قوله: («قاموا إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً» بنصب الجميع، إذ لو لم يكن إلا) المستثنى (الأول لوجب نصبه).

حاصل الكلام في المقام أن التكرار لايوجب الفرق في الحكم من حيث الإعراب، فحكم المستثنى مع التكرار مثل حكمه مع عدم التكرار.

(و حكمها أي ما بعد المستثنى الأول من المستثنيات إذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض في القصد) أي في الإخراج و الإدخال (حكم المستثنى الأول) فيثبت لها ما يثبت للمستثنى الأول.

(فإن كان) المستثنى الأول (خارجاً بأن كان الأول استثناء من موجب فما بعده كذلك) يكون خارجاً، ففي قولك: «قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً» الجميع مخرجون، لأن الأول مخرج.

(و إن كان) المستثنى الأول (داخلاً بأن كان استثناء من غير موجب فما بعده كذلك) يكون داخلاً ففي قولك: «ما قام أحد إلا زيد إلا عمر إلا بكر» الجميع داخلون، لأن الأول داخل.

هذا كله إذا لم يمكن استثناء بعض من بعض أي استثناء كل لاحق من سابقه كالمثالين المذكورين، إذ لا يمكن استثناء «بكر» من «عمرو» ولا استثناء «عمرو» من «زيد».

(فإن أمكن استثناء بعضها من بعض) بأن يكون المستثنيات المكررة من الأعداد و يكون كل عدد لاحق أقل من سابقه ليمكن إخراج كل لاحق عن سابقه (نحو) قول المديون حين الإقرار بالدين: («له عندي أربعون إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة إلا اثنين»)، فللاستثناء حينئذ طرق مذكورة في المطولات ذكر الشارح اثنين منها:

الأول: أنه (استثني كل واحد) من الأعداد (مما قبله)، ففي المثال المذكور يستثنى «عشرين» من «أربعين» فيبقى من «أربعين» عشرون، ثم يستثنى من العشرين الخارج من الأربعين عشرة و نضم هذه العشرة إلى العشرين الباقي من الأربعين

فيصير الباقي ثلاثين ثم يستثنى من هذه العشرة التي ضممناه إلى العشرين خمسة فيصير الباقي خمسة و عشرين ثم يستثنى من هذه الخمسة الخارجة من العشرة اثنين و نضمه إلى الخمسة والعشرين الباقي فيصير الباقي سبعة و عشرين.

الثاني: ما ذكره بقوله: (أو أسقط الأوتار) أي المستثنى الأول والثالث و هما «عشرين» و «خمسة» فيصير الباقي من «أربعين» بعد إسقاطهما خمسة عشر (و) حينئذ (ضم إلى) هذا (الباقي بعد الإسقاط الأشفاع) أي الثاني والرابع و هما «عشرة» و «اثنين»، (فالمجتمع) من خمسة عشر و عشرة و اثنين يصير سبعة و عشرين و (هو الباقي) من «أربعين» (بعد الاستثناء قاله) أي الطريق الثاني (في شرح الكافية).

إلى هنا كان الكلام في أقسام المستثنى بـ «إلا» و أما المباحث الآتية فالكلام فيها إنما يكون في المستثنى بغير «إلا» من أدوات الاستثناء.

(واستثن مجروراً بـ «غير»)، حاصله أنه إذا كان الاستثناء بـ «غير» فالمستثنى مجرور (لإضافته) أي «غير» (له) أي إلى المستثنى (حال كونه) أي نفس «غير» (معرباً بما لمستثنى بـ «إلا» نسب)، يعني حكم نفس «غير» من حيث الإعراب حكم مستثنى بـ «إلا» (من وجوب نصب) إذا كان الكلام تاماً موجباً نحو: «جاءني القوم غير زيد» بنصب «غير» وجوباً كما تقول: «جاءني القوم إلا زيداً».

و كذلك يجب النصب إذا كان الكلام غير موجب والمستثنى منقطعاً نحو: «ما جاءني القوم غير حمار» بنصب «غير» وجوباً كما نصب «اتباع الظن» وجوباً في قوله تعالى: ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾.[1]

و عن تميم في «غير» حينئذ إبدال و رفع فتقول على لغة تميم: «ما جاءني القوم غير زيد» برفع «غير» كما رفع شاعرهم «اليعافير» و «العيس» في البيت المذكور.

(و) من (اختياره) أي النصب على الاستثناء (و إتباع) على البدل إذا كان المستثنى متصلاً سابقاً على المستثنى منه و كان الكلام غير موجب نحو: «ما قام غير

---

١. سورة النساء (٤) الآية (١٥٧).

زيد القوم» برفع «غير» على البدل كما رفع «النبيون» في قول حسان على البدل ولكن نصب «غير» اختر إن ورد كما اختير نصب «آل أحمد» و «مذهب الحق» في قول حسان و إن كان المستثنى مؤخراً نحو: «ما قام القوم غير زيد»، فانتخب إتباع «غير» على البدل كما قيل لك: انتخب إتباع «أنفسهم» و «امرأتك» و «الضالون» في الآيات الثلاث المذكورة و يجوز النصب أيضاً و هو عربي جيد و هكذا قس «غير» على المستثنى بـ«إلا» في المستثنى المفرغ و فيما إذا كرر «غير» لتأكيد أو غير تأكيد مع التفريغ و دون تفريغ مقدماً كان «غير» أو غير مقدم (على) حسب (ما تقدم) من الأحكام و الأقسام.

والأصل في استعمال «غير» أن يوصف بها والموصوف بها إما نكرة محضة نحو: «جاءني رجل غير زيد»، فـ«غير» وصف «رجل» ولا أثر لإضافتها إلى المعرفة، لأنها لاتتعرف بالإضافة أو الموصوف بها ما هو معرفة لفظاً و نكرة معنى نحو: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾[1]، فـ«غير المغضوب» صفة «الذين أنعمت»، لأن الموصول الذي صلته غير معهودة نكرة معنى والمنعم عليهم في الآية كذلك، لأنهم جنس مبهم غير معلوم بعينه.

و قيل: «غير» تتعرف بالإضافة إذا أُضيفت إلى أحد الضدين لا ثالث لهما، فعلى قوله «غير» بدل عن «الذين» لا صفة.

(و لكونها موضوعة في الأصل لإفادة المغايرة) خرجت في باب الاستثناء عن الصفتية (فشاركت «إلا» في الإخراج) والاستثناء (الذي معناه المغايرة) كما قد تخرج «إلا» عن الاستثناء و تستعمل صفة و قد أشرنا إليه سابقاً في باب الضمائر فليراجع (ولم تكن) «غير» (متضمنة معناها) أي «إلا» (فلذا لم تبن) إلا في بعض الصور كما يأتي في باب الإضافة.

و قيل: هي متضمنة معنى «إلا» و لم تبن لعروض التضمن مع لزومها الإضافة.

---

١. سورة الفاتحة (١) الآية (٧).

(و لـ «سوى») و فيها أربع لغات: الأولى (بكسر السين مقصوراً و) الثانية «سواء» بكسر السين (ممدوداً و) الثالثة («سوى» بضمها) أي بضم السين (مقصوراً و) الرابعة («سواء» بفتحها) أي بفتح السين (ممدوداً، اجعل على القول الأصح) من كونها ظرفاً متصرفاً (ما) أي أحكاماً (لـ «غير») جعل من استثناء و إعراب بما نسب لمستثنى بـ«إلا»)، فـ«سوى» بلغاتها الأربع كـ«غير» في وجوب جر المستثنى بها و في إعرابها إعراب المستثنى بـ«إلا» حسبما فصلناه لك فيما تقدم فلانعيده.

(و مقابل الأصح قول سيبويه): إن «سوى» بلغاتها الأربع غير متصرفة و (إنها لاتستعمل إلا ظرفاً ولاتخرج عنه) أي عن كونه ظرفاً (إلا في الضرورة و رده المصنف بورودها مجرورة بـ«من» في قوله ﷺ: «دعوت ربي أن لايسلط على أُمتي عدواً من سوى أنفسهم») و فيه نظر ظاهر (و فاعلاً في قوله: «و لم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا» و مبتدأ في قوله: «فسواك بايعها و أنت المشتري» و اسماً لـ «ليس» في قوله:

أ أترك ليلى ليس بيني و بينها ... سوى ليلة إني إذاً لصبور)[1]

و في جميع ذلك نظر لكونها ضرورة، (و قال الرماني: إنها تستعمل ظرفاً غالباً) أي تستعمل مفعولاً فيه غالباً (وكـ«غير») يعني أداة للاستثناء (قليلاً و اختاره ابن هشام).

(و استثن ناصباً للمستثنى بـ«ليس» على أنه) أي المستثنى (خبرها و اسمها) ضمير (مستتر) فيها وجوباً على قول تقدم في باب الضمائر و اختلف في مرجع هذا الضمير على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه راجع إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور كـ«الجائي» في مثل «جاءني القوم ليس زيداً» فتقديره «ليس الجائي زيداً».

والثاني: أنه راجع إلى «بعض» المفهوم من المستثنى منه (كقوله ﷺ: «ما أنهر الدم و ذكر اسم الله عليه فكلوا منه ليس السن والظفر»)، فالضمير المستتر في «ليس» راجع إلى «بعض» المفهوم من لفظة «من» في «منه» فتأمل.

والثالث: أنه راجع إلى مصدر الفعل المذكور، ففي «جاءني القوم ليس زيداً»

١. البيت لمجنون ليلى في ديوانه، ص ١٠٨، و الشاهد ورود «سوى» اسماً لـ «ليس».

التقدير «ليس قيام القوم قيام زيد»، فالمستثنى على هذا هو القيام المضاف إلى «زيد»، فحذف المضاف و أقيم «زيداً» مقامه.

و في هذا التقدير تكلف مستغنى عنه و لذا لم يذكر هذا القول أكثر النحويين و اكتفوا بالقولين الأولين، و كذلك القول في الضمائر المستترة في الأفعال الآتية حرفاً بحرف.

و جميع أفعال الاستثناء لاتستعمل إلا في المتصل. و كل واحد منها في محل النصب على الحالية فقط إلا «خلا» و «عدا» إذا دخل عليهما «ما» المصدرية، فيجوز فيهما حينئذ النصب على الظرفية أيضاً بتقدير مضاف نحو: «جاءني القوم ما خلا زيداً و ما عدا عمراً»، فالتقدير فيهما على الظرفية «وقت خلو بعضهم و عدو بعضهم أو وقت خلو الجائي و عدو الجائي زيداً» أو «وقت خلو مجيئهم» أو «عدو مجيئهم مجيء زيد» على التوجيه السابق في القول الثالث.

و جميع هذه الأفعال لاتستعمل في الاستثناء إلا مفرداً أي لاتثنى و لاتجمع، لأنها قائمة مقام «إلا» و هي غير متصرفة و لذا لايدخل عليها «قد» مع كونها حالاً لتكون أشبه بـ«إلا»، إذ هي لاتدخل عليها «قد»، لأنها من مختصات الأفعال.

(و) كذا استثن ناصباً بـ(«خلا») على المفعول به (نحو: «قام القوم خلا زيداً») و قد مضى حكم الضمير المستتر فيها و بيان محلها فلانعيده و هي أي «خلا» كان في الأصل لازماً يتعدى بـ«من» و قد يتضمن معنى «جاوز» أو يحذف «من» فيتعدى بنفسه والتزموا التضمن أو الحذف و الإيصال ليكون ما بعدها كما بعد «إلا» التي هي أم الباب.

(و) المستثنى (بـ«عدا» و بـ«يكون» الكائن بعد «لا») النافية (كذا أيضاً) فينصب ما بعد «عدا» على أنه المفعول به و قد مر مثاله و ينصب بعد «لايكون» على الخبرية (نحو: «قاموا لايكون زيداً» و اسمها) ضمير مستتر فيه و هي (كـ«ليس») في جميع الأحكام.

(و اجرر) المستثنى (بسابقي «يكون» و هما «خلا» و «عدا» إن ترد) و هما حينئذ حرفا جر كما سيصرح به الناظم (نحو: «خلا الله لا أرجو سواك») و نحو («عدا

الشمطاء والطفل الصغير»).

(و إن وقعا) أي «خلا» و «عدا» (بعد «ما» فانصب بهما حتماً، لأنهما) حينئذ (فعلان، إذ «ما» الداخلة عليهما مصدرية و هي) أي «ما» المصدرية (لاتدخل إلا على الجملة الفعلية) و لكن هذا بظاهره ينافي ما سبق في أول الموصولات من قوله: «إنها تدخل على الجملة الاسمية بقلة».

وكيف كان فهما حينئذ يؤولان بالمصدر و إن جعلا حالاً، فالمصدر بمعنى اسم الفاعل لئلا يلزم حمل المصدر على الذات (كقوله: «ألا كل شيء ما خلا الله باطل») و نحو: («تمل الندامى ما عداني و إنني»).

(و انجرار) المستثنى (بهما) أي بـ «خلا» و «عدا» (حينئذ) أي حين إذ دخل عليهما «ما» (قد يرد حكاه) أي ورود انجرار المستثنى بهما (الأخفش والجرمي والربعي) بناء (على أن «ما») حينئذ (زائدة) لا مصدرية.

(و حيث جرا) أي «خلا» و «عدا» (فهما حرفان للجر) و اختلف في محلهما حينئذ فقيل: محلهما نصب عن تمام الكلام كالتميز الرافع لإبهام النسبة.

و قيل: محلهما نصب على المفعول به كسائر الحروف الجارة المتعلقة بالفعل أو شبهه كـ «مررت بزيد» و «أنا مار بزيد» و نحوهما.

(كما هما إن نصبا المستثنى) فهما حينئذ (فعلان استتر فاعلهما وجوباً كما سبق) في باب الضمائر.

(وكـ «خلا» في نصب المستثنى بها و جره) أي المستثنى (و غير ذلك مما سبق) من كون الجملة حالاً أو ظرفاً و استتار الضمير فيه وجوباً («حاشا» عند المبرد والمازني والمصنف و) أما (عند سيبويه) فحكمها ما ذكره بقوله: (إنها لاتكون إلا حرف جر) متعلق بما قبلها و يكون ما بعدها مفعولاً به بالواسطة ولاينصب مدخولها لفظاً.

(و رد) ما ادعاه سيبويه (بقوله: «حاشا قريشاً فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين» ولكنها) تفارق «خلا» بأنها (لاتصحب «ما» و أما الحديث: «أسامة أحب

الناس إلي ما حاشا فاطمة فليست «حاشا» هذه) التي في الحديث (الأداة) للاستثناء، (بل) التي في الحديث (فعل ماض بمعنى «استثنى») بكسر الهمزة و فتح التاء والنون (و «ما» الداخلة عليه نافية لا مصدرية و هو) أي مجموع «ماحاشا فاطمة» ليس جزء للحديث بل هو (من كلام الراوي و في رواية) أخرى زاد الراوي بعد قوله: («ماحاشا فاطمة») قوله: («ولا غيرها»)، فيصير مقصود الراوي أن أسامة أحب الناس إلى رسول‌الله ﷺ حتى من فاطمة عليها السلام و غيرها من كبراء الأئمة، فهذه الزيادة من الراوي تدل على كون أسامة أحب إلى النبي حتى من الخلفاء الراشدين و من أهل بيته أجمعين، فهذه الدلالة بما فيها من التعميم هتك لحرمة من لايجوز هتكه عند أحد من المسلمين، فهي شاهد على صدق الرواية و صدورها عن النبي ﷺ و كون الراوي موثوقاً به و ليس هذا أول قارورة كسرت في الإسلام.

الفرق بين «حاشا» إذا كانت فعل الاستثناء و بينها إذا لم تكن فعل استثناء كالحديث أن الأولى تكتب بالألف والثانية الأولى فيها أن تكتب بالياء قال في شرح النظام: إنهم كتبوا كل ألف رابعة فصاعداً بالياء كـ«المغزى» و «أغزى» و «اصطفى» و «المصطفى» دلالة على انقلابها ياء في «مغزيان» و «أغزيت» أو دلالة على الإمالة إلا فيما كان قبلها ياء، فإنها تكتب ألفاً و إن كانت بالصفات المذكورة نحو «المحيا» و «أحيا» كراهة لاجتماع اليائين إلا في نحو «يحيى» علماً و «ريى» علماً و شبههما، فإنها تكتب بالياء فرقاً بين العلم و غيره والعلم بالياء أولى لكونه أقل وجوداً أو استعمالاً فيحتمل فيه الثقل.

و أما الألف الثالثة فإن كانت منقلبة عن ياء نحو «فتى» كتبت ياء و إلا فالألف نحو «عصا» و منهم من يكتب الباب كله ثالثة كانت أو فوقها منقلبة عن الياء كانت أو غيرها بالألف لأنه القياس و قد كتبت «الصلوة» و «الزكوة» بالواو دلالة على التفخيم كما مر إلى أن قال: و أما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير «بلى» و ذلك لمجيء الإمالة فيه و «إلى» و «على» لقولهم «إليك» و «عليك» و «حتى» لكونه بمعنى «إلى».

و بينهما أيضاً فرق من وجوه أخرى:

منها: أن الاستثنائية دائماً تكون من كلام صاحب الكلام السابق عليها بخلاف غير الاستثنائية، فإنها قد لاتكون كذلك كالحديث و ما زاده الراوي.

و منها: ما تقدم من أن الاستثنائية قد تكون حرفاً بخلاف غير الاستثنائية، فإنها أبداً تكون فعلاً.

و منها: ما تقدم أيضاً من أن الأُولى دائماً مفردة بخلاف الثانية، فإنها قد تثنى و تجمع.

و منها: ما تقدم أيضاً من أن استتار الضمير في الأُولى واجب عند بعض بخلاف الثانية.

و منها: أن الأُولى دائماً لها محل من الإعراب بخلاف الثانية.

و لفظ «حاشا» إذاكان فعلاً فهو من باب المفاعلة ولكن ليس فيها معنى المفاعلة.

(و قيل في «حاشا» في لغة: «حاش» و في لغة أُخرى: «حشا» فاحفظهما).

☆ ☆ ☆

بـــاب

الحال

باب الحال

(هذا باب الحال)

و هي مأخوذة من «حال الشيء يحول» إذا انقلب و إنما سميت به، لأنها لاتخلو عن انقلاب غالباً كما سيجيء.

(الحال) في اللغة ما عليه الإنسان من خير أو شر و صحة و مرض و أمثالها و يقال: «حال» و «حالة» فيذكر لفظه و يؤنث و هي مؤنث معنى و يجوز إجراء حكم التذكير عليه.

و عند الصرفيين عبارة عن الزمان الحاضر و هو مركب من أجزاء بعضها آخر الماضي و بعضها أوائل المستقبل و أما الماضي والمستقبل فلا تركيب فيهما ولا اختلاط لأجزائهما ليحولة الحال بينهما.

و الحاكم في كون الزمان حالاً هو العرف، فتعيين مقداره موكول إليه بحسب الأفعال التي تقع فيه، فليس له مقدار مخصوص يقال: «زيد يأكل الآن» فزمان الأكل ربع ساعة و يقال «زيد يحج الآن» و زمانه ثلاثة أيام و يقال: «زيد يكتب الآن» فزمانه بمقدار ما يكتب.

والحاصل أن أزمنة الأفعال التي يقال فيها «الآن» مختلفة بالضرورة، فليكن هذا عندك لعله يفيدك في أواسط الباب.

والحال (عندنا) معاشر النحويين (وصف) أي ما دل على معنى حدثي عارض على الذات، سواء كان وصفاً صريحاً نحو «راكباً» أو مؤولاً به كالجملة والظرف والجار والمجرور والجوامد التي تقع حالاً كما سيأتي ذكرها مفصلاً.

و هو (جنس) للمعرف (شامل أيضاً للخبر والنعت فضلة أي ليست أحد جزئي الكلام) لامايستغني الكلام عنه و بعبارة أخرى الفضلة هنا بالمعنى الأعم لا بالمعنى الأخص و قد بينا الفرق بينهما سابقاً فلانعيده، فيشمل الفضلة الحال التي يتوقف عليه المقصود من الكلام و لايستغنى عنها نحو: ﴿لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾،[١] فـ«أنتم سكارى» فضلة و إن توقف عليها صحة معنى الكلام، إذ المقصود من الآية النهي عن قرب الصلاة حال كونهم سكارى لا مطلقاً.

و هو أي فضلة (فصل مخرج للخبر) في نحو «زيد قائم»، فإن «قائم» و إن كان وصفاً ولكنه ليس بفضلة، بل أحد جزئي الكلام (منتصب مفهم في حال كذا أي مبين لحال صاحبه أي الهيأة التي هو) أي الصاحب (عليها) أي على تلك الهيأة. قال في المصباح: الهيأة الحالة الظاهرة والمفهوم من كلام التفتازاني أنها أعم.

و قوله «منتصب» (فصل) ثان (مخرج) النعت المرفوع والمجرور كـ«جاء رجل راكب».

و قوله: «مفهم في حال كذا» فصل ثالث مخرج (النعت) المنصوب نحو «عالماً» في «أكرمت رجلاً عالماً»، لأن ذكره للمدح و نحوه و إن حصل بيان الهيأة به ضمناً كما سنوضح ذلك (و) مخرج (التمييز) أيضاً نحو «فارساً» (في نحو) قولهم: («لله دره فارساً»)، لأن ذكره لبيان الفعل الذي صدر من «زيد» و صار سبباً للتعجب منه أي الفروسية حتى قيل لإظهار التعجب منه هذا الكلام و إن حصل بيان الهيأة به.

و مثال الصادق عليه التعريف هو «فرداً» في قوله: (كـ«فرداً» أي متفرداً (أذهب»)، فـ«فرداً» وصف مؤول فضلة منتصب مفهم في حال، يعني يفهم أن المتكلم يكون حين الذهاب متفرداً و إلى هذا المعنى يشير الشارح بقوله: (أي «في حال تفردي»).

(و لايرد على هذا الحد) النعت بأن يقال في تقريب الورود: إن الحد غير مانع لدخول «راكب» في (نحو «مررت برجل راكب»).

---

١. سورة النساء (٤) الآية (٤٣).

و ذلك (لأنه) أي «راكب» في المثال (مفهم) أن مرور المتكلم بالرجل (في حال ركوبه).

ولكن الإيراد غير وارد، (لأن إفهامه) أي «راكب» في المثال (ضمناً) لا أصالة، لأن المقصود أصالة من «راكب» في المثال تقييد الرجل و تخصيصه و ليس المقصود منه كونه مفهماً أن المرور به كان في حال ركوبه فهو ليس مفهماً في حال كذا بطريق القصد والأصالة بل بطريق اللزوم والتعبية و إنما يقال للشيء: «مفهم» إذا كان دالاً بالقصد أصالة.

و اعلم أن المورد لهذا الإيراد هو ابن الناظم و إنما أورد على الحد بالنعت المجرور، لأن وروده عليه مع أن له مخرجاً في التعريف، و هو «منتصب» مستلزم لوروده على النعت المنصوب بطريق أولى، لأنه لا مخرج له فيه من دون عكس.

و اعلم أن ابن الناظم أشار في شرحه إلى اعتراضين أشرنا إلى الأول منهما و جوابه بما عرفت.

و أما الثاني فحاصله على ما فهمه المحشي المحقق أن إدخال النصب أي «منتصب» في التعريف إما مستلزم لدخول الحكم أي «منتصب» و هو ليس من أجزاء التعريف في التعريف و هو غير جائز، لأن الحكم ما يحمل على المعرف بعد معرفته بالتعريف.

و هذا الاستلزام إنما هو في صورة بقاء النصب على الحكمية و إما مستلزم للدور على فرض عدم بقاء النصب على حكميته و جعله من أجزاء التعريف، لأن النصب حينئذ من حيث كونه في الواقع حكماً للحال متوقف على التعريف و متأخر عنه كتأخر المعلول عن علته و من حيث إنه جعل جزء للتعريف يكون التعريف متوقفاً على النصب و متأخراً عنه تأخر الكل عن جزئه و هو تأخر طبعي، فيلزم أن يكون النصب متوقفاً و متوقفاً عليه في آن واحد و بعبارة أخرى يلزم كون النصب متأخراً عن نفسه من حيث إنه حكم و متقدماً على نفسه من حيث إنه جزء للتعريف، غاية الأمر تأخره يكون بالمعلولية و تقدمه بالطبع و هذا دور صريح.

إذا عرفت محصول كلام هذا القائل المحقق فنحن ننقل كلام ابن الناظم لعل الناظر إليه يوافق هذا القائل أو يخالفه، و هذا نص كلام ابن الناظم في مقام الاعتراض الثاني على ما زعمه هذا المحقق: و قوله «الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال» أي في حال كذا فيه منع إدخال الحكم في الحد بقوله «منتصب» أنه حد غير مانع، لأنه يشمل النعت ألاترى أن قولك: «مررت برجل راكب» في معنى «برجل في حال ركوبه» كما أن قولك: «جاء زيد ضاحكاً» في معنى «جاء زيد في حال ضحكه»، فلأجل ذلك عدلت من هذه العبارة إلى قولي المذكور «فضلة» لبيان هيأة ما هو له و حق الحال النصب، لأنها فضلة والنصب إعراب الفضلات، انتهى كلامه في مقام ما ظنه هذا المحقق الاعتراض الثاني و أوضحه بما ذكرنا نحن محصوله.

و ليعلم أن في بعض النسخ بدل قوله: «منع إدخال الحكم»، «مع إدخال الحكم» بدون النون و هذا أقرب.

إذا عرفت كل ذلك فاعلم أنه ليس في كلام ابن الناظم ما يدل على الاعتراض الثاني بشقيه، بل إنما يدل على إدخال ما ليس من أجزاء التعريف في التعريف، والشارح أيضاً ليس نظره في دفع الدور إلى عبارة ابن الناظم.

نعم في التعريف دور لكن لم يتعرض له ابن الناظم و معرفة الدور فيه يتوقف على نقل الدور على نظير المسألة والمراد من نظير المسألة تعريف المعرب حيث عرفه الجمهور بما فيه دور.

و عدل عن تعريفهم ابن الحاجب و عرفه بقوله:

«فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الأصل»[1] و بين الشارح وجه العدول بلزوم الدور في تعريفهم بقوله: «و إنما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من أن المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل، لأن الغرض من تدوين علم النحو أن يعرف به أحوال أواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب و لم يعرف

١. ابن الحاجب، الكافية، ص ٣، طبع تركيا.

أحكامها بالسماع منهم، فإن العارف بأحكامها كذلك مستغن عن النحو، فلا فائدة له معتد بها في معرفة اصطلاحاتهم، فالمقصود من معرفة المعرب مثلاً أن يعرف أنه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفاً فيطابق كلامهم، فمعرفته متقدمة على معرفة أنه مما يختلف آخره، فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف و تعريفه به وجب أن يعرف أولاً بأنه مما يختلف آخره ليعرف أنه مما يختلف آخره، فيلزم تقدم الشيء على نفسه، فينبغي أن يعرف أولاً بغير ما عرفه به الجمهور و يجعل ما عرفوه به من جملة أحكامه كما فعله المصنف»،[١] انتهى كلام الشارح الجامي.

والشارح دفع الدور بقوله: (والغرض من تعريف الحال معرفة ما) أي أحكام (يقع عليه بعد معرفة استعمال العرب له منصوباً لا معرفته ليحكم له بالنصب) و بعبارة أخرى الغرض من تعريف الحال معرفة أحكام يتوقف بيانه على معرفة الحال، والنصب ليس من هذا القبيل من الأحكام، لأنه لايتوقف على تعريف الحال و معرفته بداهة إمكان معرفة النصب باستعمال العرب، (فلايلزم الدور على إدخال الحكم بالنصب في تعريفه قاله والدي) أي والد الشارح (آخذاً من كلام صاحب «المتوسط» في نظير المسألة) و هو تعريف المعرب على ما بينا.

قد بينا في أوائل التعليقة عند قوله: «مصلياً على النبي المصطفى» أن أقسام الحال سبعة و بينا توضيح كل واحد منها فلانعيده.

(و كونه منتقلاً مشتقاً أي وصفاً غير ثابت) بأن لايكون ملازماً لذي الحال (هو الذي يغلب وجوده في كلامهم) أي العرب نحو: «جاء زيد راكباً» فـ«راكباً» حال منتقل مشتق (لكن ليس ذلك) الانتقال (مستحقاً) بفتح الحاء، (فيأتي) الحال وصفاً (لازماً) لذي الحال في أربعة مواضع قياساً:

---

١. جامي، عبدالرحمن، الفوائد الضيائية (شرح الجامي)، ص ١١، الطبعة الحجرية.

الأول: (بأن كان مؤكداً) لعاملها (نحو: ﴿**يوم أُبعث حياً**﴾[١])، لأن البعث من لوازمه الحياة.

الثاني: (أو دل عامله على تجدد ذات صاحبه) و حدوثه (نحو: «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها»)، فـ«يديها» ذو الحال بدل من «الزرافة» و «أطول» حال لازم لهما والعامل أعني «خلق» يدل على تجددهما و حدوثهما، لأن الخلقة دالة على حدوث المخلوق و تجدده.

الثالث: أن تكون مؤكدة لصاحبها نحو: ﴿**لآمن من في الأرض كلهم جميعاً**﴾[٢]، فـ «جميعاً» حال لازمة لصاحبها و هو «من»، لأن لفظة «من» من ألفاظ العموم كما بين في علم الأصول.

الرابع: أن تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو: «زيد أبوك عطوفاً»، فإن العطف من لوازم الأبوة.

(أو) يأتي لازماً في (غير ذلك مما هو مقصور على السماع) منهم (نحو: ﴿**قائماً بالقسط**﴾[٣])، فـ«قائماً بالقسط» حال لازمة لصاحبها و هو «الله» في قوله تعالى: ﴿**شهد الله أنه لا إله إلاّ هو والملائكة و أُولوا العلم قائماً بالقسط**﴾[٤].

(و يأتي) الحال (جامداً) في عشرة مواضع (لكن يكثر الجمود) في أربعة منها و يقل في ستة منها.

أما الأربعة التي يكثر الجمود فيها فأولها (في سعر بـ) كسر (السين المهملة) أي في تعيين قيمة شيء يراد بيعه، و ثانيها و ثالثها و رابعها داخل في قوله: (و في مبدي تأول بالمشتق بلا تكلف بأن يدل على مفاعلة) هذا هو الثاني من الأربعة.

(أو) يدل على (تشبيه) بأن يكون المقصود من الكلام تشبيه صاحبها بها هذا هو الثالث منها.

(أو) يدل على (ترتيب) و هو الرابع.

---

١. سورة مريم (١٩) الآية (٣٣).
٢. سورة يونس (١٠) الآية (٩٩).
٣. سورة آل عمران (٣) الآية (١٨).
٤. نفس الآية.

(ف) مثال (السعر كـ «بعه مداً بكذا» أي) بع الخبز مثلاً (مسعراً) كل مد بدرهم، فـ «المد» حال جامدة لا تكلف في تأويله بالمشتق أعني «مسعراً».

(و) مثال (الدال على المفاعلة نحو) «بعه (يداً بيد» أي مقبوضاً) كل واحد من الثمن والمثمن أي «متقابضين»، حاصله أن يكون الثمن و المثمن كلاهما نقدين و يقال بالفارسي المتعارف: «دست به دست» و أهل العراق يقولون «كاش».[١]

هكذا بينه بعضهم و الأولى أن يقال: إن «يداً» حال من الفاعل أعني الضمير المستتر في «بع» و عن الضمير البارز المتصل به والباء في «بيد» للمصاحبة والمعية واليد الأول كان في الأصل مبتدأ والثاني خبراً عنه، ثم نصب الأول على الحالية ليدل على المقصود من الكلام أعني التقابض كما عكس في «سلام عليك»، فعدل عن النصب إلى الرفع لغرض الثبوت والاستمرار و «بيد» متعلق بما يتعلق به «بثياب السفر» في قولك: «دخلت عليه بثياب السفر».

هذا، ولكن قال بعض المحققين: إن الحال مجموع اليدين لا الأول فقط، إذ الدال على المفاعلة هو المجموع لا الأول فقط فتدبر.

(و) مثال (الدال على التشبيه نحو: «كر زيد أسداً» أي) كائناً (كأسد في الشجاعة)، و أوله بعضهم بـ «شجاعاً» فأول أسداً بـ «كائناً» أو «شجاعاً» بلا تكلف.

قيل: هذا على حذف مضاف والتقدير «مثل أسد» و إليه يشير قوله: «أي كأسد» أي «مثل أسد» و هذا التقدير أرجح، لأنه أصرح في الدلالة على التشبيه، لأنها إذا أولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه.

(و) مثال (الدال على الترتيب نحو: «تعلم الحساب باباً باباً») أي «مرتباً» بأن يتعلم المخاطب أولاً الجمع ثم التفريق ثم الضرب ثم التقسيم و هكذا، فـ «باباً» الأول أول بـ «مرتباً» بلا تكلف.

و اختلف في نصب «باباً» الثاني، فقيل: إنه منصوب بالأول، لأنه وقع في موقع

---

١. كاش (CASH) كلمةٌ انجليزية، معناها «نقد»، و هذه الكلمة دخلت في اللغة العربية، و أصبحت متداولة بينهم بهذا المعنى.

«مرتباً»، فجاز أن يعمل و قيل: منصوب بما نصب به الأول، لأن مجموعهما هو الحال نظير «حلو حامض» كما تقدم في باب المبتدأ والخبر عند قوله:

و أخـبروا بـاثنين أو بأكـثرا عن واحد كـ «هم سراة شعرا»

و قيل: بالعطف على الأول بحذف الفاء العاطفة أو «ثم» والتقدير «باباً فباباً أو ثم باباً» (و) كذا نحو: («ادخلوا رجلاً رجلاً»).

و أما الستة التي يقل الجمود فيها فهي داخلة في قوله: (و يقل إذا كان غير مؤول بالمشتق) و بعضهم يؤولها أيضاً بالمشتق لكن مع تكلف.

الأول: (بأن كان) الحال (موصوفاً) بصفة (نحو: ﴿**فتمثل لها بشراً سوياً**﴾[1]) و يسمى هذه الحال «موطئة» بكسر الطاء و قد تقدم وجه التسمية عند بيان أقسام الحال في أوائل الكتاب فراجع.

الثاني: (أو) كان الحال (دالاً على عدد) ذي الحال (نحو: ﴿**فتم ميقات ربه أربعين لَيْلَةً**﴾[2])، فـ «أربعين» حال من الفاعل و هو «ميقات» و «ليلاً» تميز لـ «أربعين».

هذا بناء على كون «تم، يتم» من الأفعال التامة لا الناقصة و أما بناء على كونها من الأفعال الناقصة كما احتمله الجامي في أول باب الموصولات فللمناقشة في المثال مجال و احتمل بعضهم كون «أربعين» مفعولاً به باحتمال أن «تم» بمعنى «بلغ».

الثالث: (أو) يكون (تفضيلاً) أي يكون الحال دالاً على وصف المفضل من حيث هو مفضل و على وصف المفضل عليه من حيث هو مفضل عليه و يكون صاحبهما واحداً والحاصل أن يكون شيء واحد مفضلاً و مفضلاً عليه باعتبار حالين (نحو: «هذا بسراً) ـ بضم الباء أو بفتحها ـ و هو التمر و قد بقي فيه حموضة (أطيب منه رطباً») و هو ما فيه حلاوة صرفة، فـ «بسراً» حال من الضمير المستتر في «أطيب» تقدم عليه مع ضعفه في العمل، لأنه إذا تعلق بشيء واحد كـ «التمر» في المثال حالان باعتبارين مختلفين كالبسرية والرطبية مثلاً يلزم أن يلي كل منهما متعلقة

---

۱. سورة مريم (۱۹) الآية (۱۷). ۲. سورة الأعراف (۷) الآية (۱٤۲).

والبسرية تعلقت بالمشار إليه و هو التمر من حيث إنه مفضل، لأن الضمير المستتر في «أطيب» و إن كان هو المفضل لكنه لما لم يظهر كان كالعدم و «رطباً» حال من الضمير المجرور بـ «من» المفضل عليه و حاصل معنى المثال أن هذا التمر حال كونه بسراً أطيب من نفسه حال كونه رطباً.

الرابع: (أو كان) الحال (نوعاً لصاحبه نحو: «هذا مالك ذهباً»)، فـ«ذهباً» حال من «مالك» و هو نوع منه.

الخامس: (أو) كان الحال (فرعاً له) أي لصاحبه (نحو: «هذا حديدك خاتماً»)، فـ«خاتماً» حال من «حديدك» و فرع له.

السادس: (أو) كان الحال (أصلاً) له (نحو: «هذا خاتمك حديداً»)، فـ «حديداً» حال من «خاتمك» و أصل له، فتلك عشرة كاملة يأتي الحال فيها جامداً.

(والحال شرطه) عند الأكثر (أن تكون نكرة)، لأن النكرة أصل والغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها و هو يحصل بالنكرة فالتعريف فيها شيء زائد على الغرض و لأن الغالب كونها مشتقة و صاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً أو غير ظاهر الإعراب و حمل غيرهما عليهما طرداً للباب (خلافاً ليونس والبغداديين)، فإنهم لم يشترطوا فيها التنكير و جوزوا تعريفها من دون أن يؤول بالنكرة (مطلقاً)، سواء تضمنت معنى الشرط و سيجيء مثاله أم لا كـ «وحدك اجتهد» (و) خلافاً لجماعة من (الكوفيين)، فإنهم جوزوا كون الحال معرفة لكن لا مطلقاً بل (فيما تضمن) الحال (معنى الشرط) نحو: «زيد الراكب أحسن منه الماشي»، فـ«الراكب» و «الماشي» حالان نظير «بسراً» و «رطباً» فيما سبق و صح تعريفهما لتضمنهما معنى الشرط، إذ المعنى «زيد إن كان راكباً أحسن من نفسه إن كان ماشياً».

و إن لم تكن الحال متضمناً معنى الشرط لم يصح تعريفها، فلايقال: «جاء زيد الراكب» على الحالية، إذ ليس المعنى «جاء زيد إن ركب» كما هو واضح.

(و إن أتاك حال قد عرف لفظاً) بأن تكون لفظه لفظ أحد المعارف فأوله أي

(فاعتقد تنكيره معنى) على رأي الأكثر، لأنها ليست معرفة عندهم و إنما هي على صورة المعرفة (كـ«وحدك اجتهد»)، فـ«وحدك» حال من ضمير المخاطب المستتر في «اجتهد» و هو في صورة المعرفة بالإضافة إلى الضمير لكنه مؤول بالنكرة (أي «منفرداً»).

هذا ولكن قال في المصباح: «جاء زيد وحده» و «مررت برجل وحده». قال ابن السراج: مذهب سيبويه أنه معرفة أُقيم مقام مصدر يقوم مقام الحال و بنو تميم يعربونه بإعراب الاسم الأول و زعم يونس أن «وحده» بمنزلة «عنده»، انتهى.

و قال بعض المحققين: إن التأويل غير محتاج إليه، لأن «وحداً» مما لايتعرف بالإضافة كـ«غير» و «مثل»، انتهى.

أقول: إن صح ذلك و سلمناه فلابد من تأويل آخر، لأنه مصدر والمصدر الواقع حالاً واجب التأويل كما يأتي في «بغتة زيد طلع» (و) كـ(جاؤوا الجماء الغفير)، فـ«الجماء» حال من الواو في «جاؤوا» و هو بصورة المعرف بـ«ال» لكنه نكرة معنى، لأنه مؤول بالنكرة (أي «جميعاً») و«الجماء» بالألف الممدودة بمعنى الكثير و منه قوله تعالى: **﴿و تحبون المال حباً جماً﴾**[1] أي «حباً كثيراً» و «الغفير» من الغفر بمعنى الستر والتغطية و هو «فعيل» بمعنى «فاعل» و كان القياس تأنيث «الغفير» أو تذكير «الجماء» تحصيلاً للمطابقة بين الصفة والموصوف إلا أنهم أنثوا الموصوف على معنى «الجماعة» دون الوصف حملاً للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول و هو يستوي فيه المذكر والمؤنث كما يأتي في آخر باب أبنية أسماء الفاعلين عند قوله:

و ناب نقلاً عنه ذو فعيل نحو «فتاة أو فتى كحيل»

لكن بشرط أن يتبع موصوفه كما في المثال كما يجيء في آخر باب التأنيث عند قوله:

---

١. سورة الفجر (٨٩) الآية (٢٠).

و من فعيل كقتيل إن تبع موصوفه غالباً التاء تمتنع

و معنى المثال «جاؤوا حال كونهم كثيراً ساتراً بكثرتهم وجه الأرض» (و) نحو: («جاءت الخيل بداد») بفتح أوله و كسر الدال بلا تنوين كما في المنجد، لأنه مبني، لأنه اسم فعل و أسماء الأفعال كلها مبنية و معرفة، لأنها أعلام لمعانيها عند المحققين، و قد يستعمل بمعنى «المبدد» أي «المتفرق» كما في المثال، فتعريف «بداد» بالعلمية لا بحرف التعريف كما توهمه بعض فصحح المثال بزعمه بإدخال «ال» عليه و لم يدر أنه إفساد لا تصحيح، فـ«بداد» في المثال لابد فيه عند الأكثر من أن يؤول بنكرة (أي «مبددة»).

اعلم أن الخبر والصفة والحال مشتركة في جميع الأحكام إلا في قليل منها و كان الأصل في كل منها أن لايكون مصدراً، لأنه لايتحد مع شيء من المبتدأ والموصوف و ذي الحال، لامتناع اتحاد الحدث والذات لكنهم لما أجازوا كون المصدر نعتاً كما يأتي في باب النعت عند قوله:

و نعتوا بمصدر كثيراً فالتزموا الإفراد والتذكيرا

و كذلك أجازوا كون المصدر خبراً في نحو: «زيد عدل» و في «إنما هي إقبال و إدبار»، فأجازوا أيضاً أن يكون المصدر حالاً ولكن لابد في كل من الصور الثلاث من أحد التأويلات والمجازات المعلومة أي المجاز في الكلمة والمجاز في الحذف والمجاز في الإسناد.

و إلى ما ذكرنا أشار الناظم بقوله: (و مصدر منكر حالاً يقع سماعاً مطلقاً عند سيبويه)، فسيبويه يحكم بوجوب الاقتصار في المسألة على ما سمع من العرب ولايجيز القياس عليه، فالإطلاق في مقابل التقييدات الأربع الآتية، فعند الجميع يقع المصدر حالاً (بكثرة كـ«بغتة زيد طلع»)، فـ«بغتة» مصدر نكرة وقع حالاً ولا بد فيه من أن يؤول بالمجاز بالكلمة (أي «مباغتاً») إن لوحظ خصوصية المعنى و هي المفاجأة التي هي من باب المفاعلة و إلا فيؤول بـ«باغتاً» اسم فاعل الثلاثي، لأن «البغت» بمعنى «الفجأة» أو يؤول بـ«ذي بغتة» أو يؤول بالمجاز بالإسناد مبالغة.

(و) يقع المصدر المنكر حالاً (قياساً عند المبرد على ما كان نوعاً من الفعل كـ «جئت ركضاً») المستعمل في كلام العرب المسموع منهم، (فيقيس) المبرد (عليه) أي على المثال المذكور المسموع منهم («جئت سرعة» و) «جئت (رجلة»)، لأن «سرعة» و «رجلة» كـ «ركضاً» نوع من الفعل و هو «جئت».

ولكن استشكل بعضهم في الأمثلة المذكورة في الشرح وكذا في المثال المذكور في النظم بأن المصدر فيها لم لايكون مفعولاً مطلقاً كالمصدر في «اشتمل الصماء» و «رجع القهقهرى»، لأنه مثله في كونه نوعاً من الفعل.

و قال بعضهم: إن المصدر في الأمثلة المذكورة عند المبرد مفعول مطلق و لذلك يقيس، فهذا يؤيد الإشكال على أن النزاع بين المبرد و سيبويه حينئذ يصير لفظياً والعجب من الشارح كيف لم يتنبه لذلك فجعل النزاع معنوياً فتأمل.

(و) مصدر منكر حالاً يقع قياساً (عند المصنف و ابنه) لكن لا مطلقاً بل بعد ثلاثة أشياء:

الأول: (بعد «أما») الذي كـ «مهما» (نحو: «أما علماً فعالم») فالمصنف و ابنه يقيسان على هذا الكلام المسموع من العرب كل كلام وقع المصدر فيه بعد «أما» و إن لم يسمع من العرب نحو: «أما قياماً فقائم» و نحو: «أما عدالة فعادل» إلى غير ذلك من الأمثلة غير المسموعة من العرب، فيقاس جميعها على المثال المذكور المسموع من العرب.

والمقصود من هذا المصدر الواقع بعد «أما» أن تثبت للموصوف المذكور عندك هذا المصدر و تنفي غيره من الصفات، مثلاً إذا وصف عندك رجل بأنه عالم و عادل وكيس و هكذا فتقول في جواب الواصف: «أما علماً فعالم» فتريد بهذا الكلام إثبات العلم للرجل و نفي غيره من الصفات المذكورة له.

و حاصله إنكار جميع الصفات إلا صفة العلم فالتقدير: «مهما يكن من شيء فالمذكور عالم لايتصف بغير العلم من الصفات المذكورة».

هذا ولكن في الكلام كلام لايسعه المقام، لأن التطويل مخل بالمرام، إذ المقصود

من التعليقة إيضاح المسائل بمقدار يتحمله فهم المبتدئين لا استقصاء ما قيل أو يمكن أن يقال في المقام.

و الثاني: (بعد خبر شبه به مبتدأ) هذا الخبر (كـ«زيد زهير شعراً»)، فـ«زهير» خبر شبه به مبتدؤه و هو «زيد» والمعنى «زيد كزهير في الشعر» حذف الكاف لما بين في علم البيان من أن حذف أداة التشبيه موجب لكون التشبيه أبلغ و «شعراً» مصدر باق على معناه لا بمعنى الكلام الموزون و هو حال عن المبتدأ أو عن الخبر على قول و قيل تميز رافع لإبهام التشبيه، فالمصنف و ابنه يقيسان كل مصدر وقع حالاً بعد خبر شبه به مبتدؤه و لم يسمع من العرب بما سمع منهم.

و الثالث: (أو قرن هو) أي الخبر الواقع بعده المصدر الواقع حالاً (بـ«ال») المعرفة (الدالة على الكمال)، و هي التي تكون لاستغراق صفات أفراد الجنس بأن حل محلها لفظة «كل» على سبيل المجاز كما تقدم ذكرها في أوائل باب أداة التعريف (نحو: «أنت الرجل علماً») أي «أنت كل الرجال علماً»، فـ«علماً» مصدر منكر حال من «الرجل» أو «أنت» على رأي و حاصل معنى الكلام «أنت رجل كامل علماً».

(و) اعلم أنا قد ذكرنا آنفاً أنه لا فرق بين الخبر والنعت والحال في الأحكام إلا نادراً، فكما لايجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد فكذلك (لم ينكر غالباً ذو الحال إن لم) تفد بأن لم (يتأخر) ذوالحال النكرة عن حالها (أو لم يخصص) ذوالحال النكرة بوصف و نحوه (أو لم يبن أي) لم (يظهر) ذوالحال (واقعاً من بعد نفي أو من بعد مضاهيه و هو النهي والاستفهام).

و قوله: «غالباً» قيد للنفي في قوله: «لم ينكر» فيصير حاصل المعنى أن عدم تنكير ذي الحال أي تعريفه غالب على تنكيره المحتاج إلى المخصصات الآتية و بعبارة أخرى ذوالحال المعرفة أكثر من ذي الحال النكرة المخصصة أما ذوالحال النكرة غير المخصصة فلايوجد في الكلام أصلاً إلا إذا وقع بعد واو الحال كما تقدم في باب المبتدأ فتأمل.

(و ينكر أي يجوز تنكيره) أي ذي الحال في مواضع يقيد مع كونه نكرة، لكونها

فيها مخصصة كالمبتدأ و سيأتي منا بيان ذلك.

منها: (إن تأخر) ذوالحال عن الحال (كقوله:

لمية موحشاً طلل يلوح كأنه خلل)

فـ «موحشاً» حال من «طلل» قدم عليه لتسويغ كون ذي الحال نكرة و قيل، المسوغ في أمثال المقام تقديم الخبر و أما تقديم الحال فلئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون ذي الحال منصوباً و حمل المرفوع والمجرور عليه فعليه في البيت مسوغ واحد و على الأول مسوغان.

و منها: (أو خصص) ذو الحال (بوصف نحو: ﴿و لما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً﴾[1] في قراءة بعضهم) بنصب «مصدقاً»، فـ «مصدقاً» حال من «كتاب» لتخصيصه بالوصف و هوالجار والمجرور، لأن الجملة والجار والمجرور والظرف إذا وقعت بعد نكرة صفة للنكرة إن لم تكن ركناً للكلام و إلا فخبر.

و منها: (أو) خصص بـ (إضافة) ذي الحال إلى نكرة (نحو: ﴿في أربعة أيام سواء للسائلين﴾[2])، فـ «سواء» حال من «أربعة»، لاختصاصها بالإضافة إلى «أيام».

و منها: (أو وقع بعد نفي نحو: ﴿و ما أهلكنا من قرية إلا و لها كتاب معلوم﴾[3])، فجملة «و لها كتاب معلوم» حال من «قرية»، لأنها وقع بعد نفي و قال في المطول: قال الزمخشري إن «و لها كتاب معلوم» نعت لـ «قرية» دخل عليها الواو تشبيهاً بالحال في كونه حكماً لصاحبه كقول بعض آخر في «فلما أصبح الشر و أمسى و هو عريان»: إن «هو عريان» خبر دخل عليها الواو لذلك.

و منها: (أو) وقع (بعد نهي كـ «لايبغ امرؤ على امرئ مستسهلاً»)، فـ «مستسهلاً» حال من «امرؤ» الأول لكونه واقعاً بعد نهي.

و منها: (أو) وقع بعد (استفهام نحو: «يا صاح هل حم عيش باقياً فترى»).

تنبيه نبيه: في توقف كون الفاعل النكرة ذا حال إلى مخصص تأمل بل منع و إن

---

١. سورة البقرة (٢) الآية (٨٩).
٢. سورة فصلت (٤١) الآية (١٠).
٣. سورة الحجر (١٥) الآية (٤).

كانت المسالة مما يظهر منهم الإجماع عليها، لأن للفاعل مخصصاً دائمياً لاينفك عنه أبداً.

والوجه في ذلك يظهر مما ذكروا في وجه صحة الابتداء بالنكرة في قولهم: «شر أهر ذا ناب» من أنه صح الابتداء بـ«شر» مع كونه نكرة لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه أي «شر» به أي بالفاعل، إذ يستعمل قولهم: «شر أهر ذا ناب» في موضع «ما أهر ذا ناب إلا شر» و ما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوماً عليه بما أسند إليه، فإنك إذا قلت: «قام» علم منه أن ما يذكر بعد أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام، فإذا قلت: «رجل» فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام و مثله الكلام في نائب الفاعل.

هذه عين عبارتهم بأدنى تغيير توضيحاً لمرامهم، فإن تنظر بعين الإنصاف و تعمل بما قال ولي ذي الجلال علي عليه آلاف التحية من الملك المتعال: «لاتنظر إلى من قال وانظر إلى ما قال» تجد أن ما ادعيناه من المنع حق لا مدفع له أبداً و إن كانوا قد دفعوا الإشكال فيما كان ذو الحال مفعولاً بأن التخصيص بالحكم إنما يكفي فيما تقدم لزوماً كالفاعل لا فيما كان التقدم غير لازم كالمفعول و في الفاعل بجواز تعدد المخصص لكنه كما ترى والله الموفق و هو الهادي إلى سواء السبيل.

اعلم أن هذه المخصصات التي سوغ بها كون ذي الحال نكرة هي بعينها المخصصات التي سوغ بها الابتداء بالنكرة.

والوجه في المقامين أنه إذا تخصصت النكرة بواحد من هذه المخصصات يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة من وجه فيصح الحكم عليها بالخبر أو الحال والنكرة إذا لم تخصص مجهول من كل وجه والحكم على المجهول من كل وجه غير مفيد والعرب بل كل الأقوام عقلاؤهم مجمعون على ترك التكلم بما ليس بمفيد.

ثم اعلم أنه قد تقدم في باب المبتدأ والخبر أنه قد توجد الإفادة دون شيء مما ذكر من المخصصات هناك فكذلك هاهنا.

و إلى ذلك أشار الشارح بقوله: (و قد نكر) ذوالحال (نادراً من غير وجود شيء

مما ذكر) من المخصصات فليس مراده أنه يجوز كون ذي الحال نكرة من دون فائدة، بل مراده أنه قد يتحقق كون ذي الحال نكرة مفيداً من دون شيء مما ذكر من المخصصات.

و لعمرك بين المعنيين بون بعيد، فإن أدركت الفرق فاشكر ربك، لأنك موفق و سعيد و لئن شكرت فالنعمة عليك تزيد.

(و منه) أي من النكرة غير المخصصة النادر المفيد («صلى رسول الله ﷺ جالساً و صلى وراءه قوم قياماً»)، فـ«قياماً» حال من «قوم» و هو نكرة غير مخصصة مفيد.

هذا ولكن قال الأزهري: و ذهب بعضهم إلى عدم الاستدلال بالحديث، لاحتمال كونه مروياً بالمعنى، انتهى.

والوجه في كون النهي والاستفهام مضاهيين للنفي أن الجملة في كل واحد منهما غير مثبتة كالمنفية و بعبارة أخرى الجملة الاستفهامية تستعمل فيما كان الجملة غير معلوم الوجود والثبوت و غير معلوم الوجود والثبوت في حكم غير الموجود والمنفي والجملة المنهية مطلوب تركه و عدم وجوده و ما هو مطلوب تركه و عدم وجوده في حكم غير الموجود والمنفي.

(و سبق حال ما) أي الذي أي صاحب حال (بحرف جر قد أبوا) أي منعوا، حاصله أن النحويين منعوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر (كسبقها) أي الحال (ما) أي الذي أي ذا حال (جر بإضافة) شيء (إليه) والغرض من تشبيه ذي الحال المجرور بحرف الجر بذي الحال المجرور بالإضافة بيان كون المجرور بالإضافة أصلاً في المنع والمجرور بحرف الجر فرع فيه و قد تقدم نظيره في بيان أقسام الإعراب بالنيابة في قوله:

كلتا كذاك اثنان و اثنتان   كابنين و ابنتين يجريان

بيان ذلك أن ذا الحال إن كان مجروراً بالإضافة لايتقدم الحال عليه إجماعاً، فلايصح «جاءني راكباً غلام زيد»، لأن الحال في المعنى خبر و تابع لذي الحال والمضاف إليه لايتقدم على المضاف إجماعاً فكذلك تابع المضاف إليه لايتقدم على المضاف إجماعاً.

و علله بعضهم بوجه آخرو هذا نصه: لايجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ولا قبله، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فكما لايتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لايتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف، انتهى.

و أما ذو الحال المجرور بحرف الجر نحو: «مررت راكبة بهند» ففي تقديم حاله عليه خلاف، فالأكثر على المنع و استدلوا للمنع بوجوه:

منها: قاعدة حمل محل الخلاف على محل الوفاق، فيحمل المجرور بالحرف الذي هو محل الخلاف على المجرور بالإضافة و هو محل الوفاق كما تقدم آنفاً و قد تقدم نظيره في باب الابتداء عند قوله: «ناوين معنى كائن أو استقر».

و **منها**: أنه كثر الحال عن ذي الحال المجرور و لم يسمع في كلام أحد من الفصحاء تقديمه، فلو جاز تقديمها عندهم يسمع منهم و ما ادعي سماعه منهم مؤول أو مردود بما سيذكر.

و **منها**: ضعف العامل أعني الظرف والجار والمجرور، فالجار والمجرور أعني «بهند» في «مررت راكبة بهند» عامل ضعيف، فلايجوز تقدم الحال أعني «راكبة» عليه.

و نقل بعضهم تعليلاً أدق و هذا نصه: و عللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى بتلك الواسطة لكن منع من ذلك أن الفعل لايتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير، انتهى.

والمصنف و جماعة على عدم المنع أي على الجواز كما صرح على ذلك بقوله: (و لا أمنعه وفاقاً للفارسي و ابن كيسان و برهان).

و استند المصنف على الجواز بورود التقديم في كلام‌الله تعالى و في كلام الفصحاء و إليه أشار بقوله: (فقد ورد في الفصيح) من الكلام (كقوله تعالى: ﴿و ما

أرسلناك إلا كافة للناس﴾[١]، فـ «كافة» عنده و عند موافقيه حال من ذي الحال المجرور و هو «الناس» و تقدم عليه (و) نحو (قول الشاعر: «فمطلبها كهلاً عليه شديد»)، فـ «كهلاً» حال من الضمير المجرور في «عليه» تقدم عليه.

(و أول ذلك) الوارد في الفصيح (المانعون) من التقديم (بأن «كافة») في الآية (حال من الكاف في «أرسلناك») لا من «الناس» (والهاء) أي التاء في «كافة» ليست للفرق بين صفة المذكر و صفة المؤنث حتى يستدل بها على كون «كافة» حالاً للناس بل التاء في «كافة» (للمبالغة) و هي تاء تدل على كثرة ما يفهم من مدخولها فمعنى «كافة» كـ «ثير الكف» (أي «و ما أرسلناك إلّا كافاً للناس» و بأن «كهلاً» حال من الفاعل المحذوف من المصدر) على القول بجواز حذف الفاعل من المصدر كما تقدم في باب الفاعل عند قوله: «قالوا لايحذف الفاعل» إلخ (أي «فمطلبه إياها كهلاً عليه شديد»)، فـ «كهلاً» حال عن الضمير المذكر في «مطلبه» المحذوف الذي أبرزه الشارح.

هذا حكم تقديم الحال على ذي الحال المجرور (و) أما (سبقها) و تقديمها على ذي الحال (المرفوع والمنصوب) فهو (جائز خلافاً للكوفيين) والمثال واضح.

(و سبقها) ذا الحال (المحصور) فيه (واجب كـ «ما جاء راكباً إلا زيد»)، و قد تقدم الوجه فيه في نظائره غير مرة فلانعيده.

(و سبقها و هي) أي الحال (محصورة) فيه (ممتنع) نحو: «ما جاء زيد إلا راكباً»، و قد تقدم البيان في نظائره أيضاً غير مرة فلانعيده.

و اعلم أن النزاع في تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر إنما هو فيما كان حرف الجر غير زائد، فإن كان زائداً فلا نزاع في جواز تقديم الحال على ذي الحال حينئذ كذا قيل، فيصح على هذا أن تقول: «ما جاء من أحد راكباً» و أن تقول: «ما جاء راكباً من أحد» فتأمل.

---

١. سورة سبأ (٣٤) الآية (٢٨).

حكي أن ذمياً ناظر عالماً مسلماً في عموم رسالة النبي ﷺ، فاستدل العالم المسلم بالآية، فقال الذمي و هو من أهل الخبرة ببعض العلوم: إن الاستدلال بالآية في المورد موقوف على جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور بالحرف و هو غير مسلم و مختلف فيه، فاستدل العالم بقوله ﷺ «بعثت إلى الأحمر و الأسود»، فقال الذمي: إنه غير قطعي الصدور لعدم تواتره، فلايفيد العلم والمورد مما يتوقف إثباته على ما يفيد العلم، فلم ير العالم جواباً للذمي

و قال بعض أهل الحق: إن الجواب عن اعتراض الذمي على الحديث أنه و إن كان آحاداً في نفسه فهو متواتر معنى، لأنه نقل عنه ﷺ من الأحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترک منه حد التواتر و أفاد القطع بنسبة معناه إليه و إن كانت تفاصيله آحاداً كجود حاتم و شجاعة علي عليه الصلاة والسلام و إذا حصل القطع بنسبة معناه إليه ﷺ حصل القطع بحقيقته، لأن الرسول ﷺ معصوم و كل ما هو خبر المعصوم حق.

و الجواب عن اعتراضه على الآية هو الاستدلال على صحة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر.

و قال بعض آخر من أهل التحقيق والتدقيق:

و اعلم أن عموم رسالته ﷺ للناس كافة ثابت في مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لا شبهة فيه، منها: قوله تعالى: ﴿قل يا أيها الناس إني رسول‌الله إليكم جميعاً﴾،[1] فمن العجب نقل بعضهم أنه ناظر ذمياً في ذلك فاستدل عليه بقوله تعالى: ﴿و ما أرسلناك إلا كافة للناس﴾[2] فقال: هذا لايثبت إلا بناء على تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف و أنا لا أقول به، فاستدل عليه بالحديث فقال: هذا غير قطعي لعدم تواتره، فلم ير العالم المسلم جواباً و هذا ليس من القصور، انتهى.

و أنا نقلت هذا لأن يستعد طلاب العلوم الدينية لرد شبهات أعداء الإسلام في

---

١. سورة الأعراف (٧) الآية (١٥٨). ٢. سورة سبأ (٣٤) الآية (٢٨).

أُصول الدين و فروعه، لأنه كثرت في زماننا هذا حتى من الذين يقولون نحن من المسلمين و هم في الحقيقة من أعدائهم و أعداء الدين

و للحكاية نظير يذكر في بعض الكتب الأُصولية في باب الاستصحاب، فمن أراد الاطلاع عليه فعليه بالمراجعة إليه ليعرفه و يتعلم الرد عليه حتى لايفحم عند المناظرة كما أُفحم أول من ناظر فيه.

و يشترط في الحال أن يكون العامل فيها و في صاحبها واحداً تحقيقاً أو حكماً وهذا الاشتراط إنما هو عند الجمهور و خالفهم في ذلك الفارسي و جماعة.

والمصنف اختار مذهب الجمهور و لأجل ذلك يقول الناظم: (و لاتجز حالاً من المضاف له خلافاً للفارسي)، لأن المضاف إليه معمول للمضاف أو حرف الجر أو الإضافة و شيء من ذلك لايعمل في الحال، فلايحصل اتحاد عامل الحال و صاحبها.

(إلا إذا اقتضى المضاف عمله أي العمل في الحال) أيضاً أي كما أنه يعمل في المضاف إليه يعمل في الحال أيضاً فيحصل الاتحاد (كقوله تعالى: ﴿إليه مرجعكم جميعاً﴾[١])، فـ «جميعاً» حال من «كم» والعامل فيه و في «جميعاً»، «مرجع» فعامل الحال و صاحبها واحد حقيقة.

(أوكان المضاف جزء ما له أُضيف) فإن العامل في المضاف حينئذ كأنه عامل في المضاف إليه لشدة اتصال الجزء أعني المضاف بالكل أعني المضاف إليه، فيصير عامل الحال و صاحبها متحداً حكماً (كقوله تعالى: ﴿و نزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً﴾[٢])، فـ «إخواناً» حال من «هم» المضاف إليه «صدور» و «الصدور» جزء من المضاف إليه، فالعامل في «الصدور» و هو «استقر» كأنه عامل في «هم» لشدة اتصال الجزء بالكل مضافاً إلى صحة الاستغناء بالكل عن الجزء كما يأتي في باب الإضافة عند قوله:

و ربــما أكسب ثــان أولاً تأنيثاً إن كان لحذف مـوهلاً

١. سورة يونس (١٠) الآية (٤). ٢. سورة الحجر (١٥) الآية (٤٧).

فيصح في الآية أن يقال لو لم تكن من القرآن: «و نزعنا ما فيهم من غل إخواناً» من باب إيقاع الواقع على الجزء على نفس الكل مجازاً كما بين في علم البيان و كذا عكسه نحو آية الوضوء فتأمل.

(أو) كان المضاف (مثل جزئه) في أن يكون بين المضاف والمضاف إليه شدة الاتصال و في صحة الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه كما يأتي أيضاً عند قوله المذكور: (فلاتحيفا كقوله تعالى: ﴿ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً﴾[1] ف‍ «حنيفاً» حال من المضاف إليه أعني «إبراهيم» والعامل في «ملة» و هو «اتبع» كأنه عامل في «إبراهيم» لشدة اتصال ملة كل نبي به معنى أي بنظر العقل، إذ يصح الاستغناء عن الملة بأن يقال في الآية لو لم تكن من القرآن: «أن اتبع إبراهيم» من باب إيقاع ما وقع على اللازم على الملزوم مجازاً و بالعكس نحو: ﴿ولاتطيعوا أمر المسرفين﴾[2] و نحو: ﴿أطيعوا الله و أطيعوا الرسول و أولي الأمر منكم﴾[3] فتأمل.

و إن شئت فقل في الصورتين الأخيرتين: لشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزلته بمنزلة صار المضاف صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال.

(والصورتان الأخيرتان) أي ما كان المضاف جزء للمضاف إليه أو مثل جزئه (قال أبو حيان، لم يسبق المصنف إلى ذكرهما) والحكم بجوازهما (أحد، انتهى) قول أبي حيان، (قلت: قد نقلهما) والحكم بجوازهما (المصنف في فتاويه عن الأخفش و قد تبعه) أي الأخفش (عليهما) أي على جوازهما (جماعة) قبل المصنف، فكيف يقول أبو حيان: لم يسبق المصنف إلى ذكرهما والقول بجوازهما أحد، فهذا القول من أبي حيان يدل على عدم تتبعه لكلام القوم.

و اعلم: أنه قد علم مما اشترط في الصورتين الأخيرتين و مما عللا به أنه لايجوز أن يقال: «ضربت غلام هند جالسة» أو «مررت بغلام ليلى ضاحكة»، لعدم الشرط والعلة فيهما فتدبر.

---

١. سورة النحل (١٦) الآية (١٢٣).
٢. سورة الشعراء (٢٦) الآية (١٥١).
٣. سورة النساء (٤) الآية (٥٩).

(والحال إن تنصب بفعل صرف) أي فعل متصرف (أو صفة أشبهت) الفعل (المصرفا) كاسم الفاعل و اسم المفعول والصفة المشبهة (فجائز خلافاً للكوفيين)، فإنهم لايجوزون (تقدمه) أي الحال (على ناصبه ما لم يعارضه) أي التقديم (معارض مانع من التقديم والمعارض المانع من التقدم خمسة أشياء:

الأول: (من كون عامله صلة لـ «ال») الموصولة نحو: «أنت الشارب قائماً»، فلايجوز تقديم «قائماً» على «الشارب»، لأنه لايجوز تقديم معمول الصلة على الموصول.

والثاني: (أو) كون عامله صلة (لحرف مصدري) نحو: «يجوز للمريض أن يصلي قاعداً»، فلايجوز تقدم «قاعداً» على «أن يصلي»، لأن الموصولات الحرفية كالموصولات الاسمية في عدم جواز تقديم معمول صلتها عليها.

والثالث: (أو) كون عامله (مقروناً بلام القسم) نحو: «والله لأذهبن ماشياً»، فلايجوز تقديم «ماشياً» على «لأذهبن»، لأن اللام لها الصدر.

والرابع: (أو) كون عامله مقروناً بلام (الابتداء) نحو: «إني لأُحب زيداً صادقاً»، فلايجوز تقديم «صادقاً» على «لأُحب» لما تقدم فيما قبله.

والخامس: (أو كونه) أي الحال (جملة معها الواو) الحالية نحو: «جاء زيد و هو ناو رحلة»، فلايجوز تقديم الجملة الحالية على «جاء» لمكان الواو، لأن أصلها العطف فحقها التأخير.

مثال صفة أشبهت الفعل المتصرف ولا معارض للتقديم (كـ «مسرعاً ذا راحل»)، فجاز تقديم الحال و هو «مسرعاً» على ناصبه و هو «راحل».

(و) مثال فعل متصرف («مخلصاً زيد دعا»)، فجاز تقديم الحال أعني «مخلصاً» على ناصبه أعني «دعا»، لأنه فعل متصرف (فإن كان ناصبه غير فعل كاسم الفعل) نحو: «نزال ضيفاً» (أو المصدر) نحو: «أعجبني ضربك زيداً قائماً» (أو) كان ناصبه (فعلاً غير متصرف كفعل التعجب) نحو: «ما أحسن زيداً مصلياً» (أو) كان ناصبه (صفة كذلك) أي غير متصرف (كـ «أفعل» التفضيل في بعض أحواله) أي في حال

لايثنى و لايجمع و لايؤنث و سيأتي بيانه في باب «أفعل» التفضيل عند قوله:

و إن لمنكور يضف أو جردا ألزم تذكيراً و أن يوحدا

ففي هذه الصور الأربع (لم يجز تقديمه) أي تقديم الحال (عليه) أي على ناصبه، أما في الصورة الأولى أعني «نزال ضيفاً» فلأن أسماء الأفعال لضعفها لايتقدم عليها المعمول و أما في الصورة الثانية فلأن المصدر مقدر بـ«أن» والفعل و «أن» المصدرية موصول و قد تقدم أن معمول الصلة لايتقدم على الموصول، لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الأجزاء عليه إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه كقوله تعالى: ﴿فلما بلغ معه السعي﴾[1] وكقوله تعالى: ﴿ولاتأخذكم بهما رأفة﴾،[2] و أما الصورة الثالثة فلأن الجامد لايتصرف في معموله بأن يتقدم عليه لضعفه في العمل، و أما الصورة الرابعة فلما ذكر في الصورة الثالثة و سيأتي جواز تقديم الحال في الصورة الرابعة لعلة مفقودة في المقام.

(ضابطة: جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال إلا «كان» و أخواتها و «عسى» على الأصح) و بيان ذلك يتوقف على بيان أمور:

الأول: أن الأفعال الناقصة وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها ففي «كان زيد قائماً» فائدة «كان» تقرير «زيد» على صفة القيام في الزمان الماضي و في «صار زيد غنياً» فائدة «صار» تقرير «زيد» على صفة الغناء الحاصل بعد الفقر.

والثاني: أفعال المقاربة من جملة الأفعال الناقصة، لأنها أيضاً وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها على سبيل المقارنة أو الحصول أو الشروع و إنما أفردوها عن باب «كان» للزوم كون خبرها فعلاً مضارعاً غالباً و أما الأفعال التامة فإنها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي نفس مصدرها، فإن «ضرب» في «ضرب زيد» يقرر لـ«زيد» الضرب، بخلاف الأفعال الناقصة، فإنها لايثبت مصدرها لاسمها بل يثبت معناها لخبرها لأن معنى «صار زيد غنياً» ـ كما أشرنا إليه ـ أن «زيداً» متصف

---

١. سورة الصافات (٣٧) الآية (١٠٢). ٢. سورة النور (٢٤) الآية (٢).

بالغنى المتصف بالصيرورة أي الحصول بعد أن لم يكن في الماضي و هذا معنى قولهم: «إن الأفعال الناقصة لإعطاء الخبر حكم معناها» و هذا أيضاً معنى قول البيانيين: إن المقيد في نحو «كان زيد منطلقاً» هو «منطلقاً» لا «كان».

فتحصل من جميع ما تقدم أن الأفعال الناقصة ما أُوتيت في الكلام لإثبات مصدرها لاسمها بل أُوتيت لإثبات حكم معناها من المضي والصيرورة والقرب والشروع و نحوها لخبرها، بخلاف الأفعال التامة، فإنها أُوتيت في الكلام لإثبات مصدرها لفاعلها.

و من هنا وقع بينهم خلافان: الأول أن الأفعال الناقصة هل تدل على الحدث أم لا والثاني أن اسمها هل هو فاعل معنى أم لا؟ فقال بعضهم في حاشية الجامي في الخلاف الأول: و مما ينبغي أن يحفظ أن لفظ «الكون» في أي موضع كان يكون مصدراً لـ«كان» التامة لاالناقصة والمنصوب بعده يكون حالاً لا خبراً، فأما الناقصة فلامصدر لها.

و قال بعض آخر فيه أيضاً: إنما سميت ناقصة لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة.

و قال بعض آخر: اختلفوا في مصادر الأفعال الناقصة فرجح القائل باستعمالها فيما عدا «كان» و فيه تساويا فالقائل به فيه تمسك بدخول «أن» المصدرية عليه.

و رد بأنها تؤول الخبر، فإنه مناط الحكم و هو قيد له فتقدير «أعجبني أن كان زيد ضاحكاً» على الأول كونه ضاحكاً و على الثاني ضحكه و يقوي الثاني قول المفسرين في قوله تعالى: ﴿بما كانوا يعملون﴾[1] بعملهم لا بكونهم عاملين.

و قال بعضهم في الخلاف الثاني في حاشية المطول: إطلاق الفاعل على اسم «كان» إما على سبيل التشبيه أو تفسير الفاعل بما أُسند إليه الفعل المعلوم أو شبهه.

و قال بعض آخر معلقاً على قول ابن الحاجب: «الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير

---

١. سورة الأنعام (٦) الآية (١٠٨).

الفاعل»[1] بقوله: هذا إنما يكون صحيحاً لو كان اسم «كان» فاعلاً و ظاهر أنه ليس كذلك، فالأولى أن يقال في تعريفها: إنها أفعال وضعت لتقرير انتساب ثبوت الخبر للمبتدأ على صفة مخصوصة.

و قال بعض آخر: الأفعال الناقصة وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها، و سميت ناقصة، لأنها لاتتم بمرفوعها، بل تحتاج إلى المنصوب و ذلك لأن تمام الكلام بأجزائه و أجزاء الكلام أسماؤها و أخبارها و هي نفسها قيود لأخبارها، فإنه إذ قيل: «كان زيد قائماً» و «صار زيد غنياً» فالمعنى «زيد قائم في الزمان الماضي» و «زيد متصف بالغنى بعد الفقر» و ما قال بعضهم: معنى «كان زيد قائماً» «زيد متصف بالقيام المتصف بالكون أي بالحصول في الزمان الماضي» ليس بشيء، لأنه خلاف المتبادر و لأن الكون بمعنى الحصول مصدر «كان» التامة لا الناقصة مع أنه يقتضي أن يكون «كان» جزء من الكلام و «قائماً» حالاً لا خبراً.

و قال بعض آخر في حاشية التصريح: إن المبتدأ لايجيء منه الحال، لأنه لايقال له فاعل معنى و قال معلقاً على قول المصنف: «ولايكون الحال لغير الفاعل والمفعول» و هل من الغير اسم «كان» فيرد على الحصر في مجيئها من الفاعل والمفعول، لأنه غيرهما أو يقال: هو فاعل معنى؟ هذا مبني على الخلاف في دلالتها على الحدث و عدمه.

و ذكر المصنف أي ابن هشام هذا البحث فقال: قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إن كانت لكم الدار الآخرة عندالله خالصة﴾[2] الآية «خالصة» حال من «الدار».

و اعترض بأن الوجه أنها حال من ضمير الخبر، لأن اسم «كان» لايقع منه الحال، لأن الأفعال الناقصة لم يؤت بها لنسبة حدث محقق إلى فاعلها حتى يقتضي متعلقات، يعني فـ«كان زيد قائماً» لايراد به أن «زيداً» ثبت، بل أن القيام المنسوب إليه ثبت لاغير و ذلك لأن الثبوت حاصل لـ«زيد» و إن لم تذكر «كان»، و لهذا توهم

١. ابن الحاجب، الكافية، ص ٨٩، طبع تركيا.
٢. سورة البقرة (٢) الآية (٩٤).

كثير أنها لاتدل على الحدث بل وضعها للدلالة على مجرد الزمان، فلهذا لم تعمل إلا في الاسم والخبر.

و في المفتاح ما يشعر بهذا، قال: الخبر نفس المسند لاتقييد للمسند، قيل: و دليل أن اسم «كان» فاعل أن ابن حاجب والزمخشري لم يذكرا اسم «كان» في المرفوعات و ذكرا خبرها في المنصوبات.

و قال ابن جني في الدمشقيات: يدل على نصب «كان» و أخواتها الأحوال، «فكونوا أنتم و بني أبيكم» مكان البيت و قال ابن الشجري من منع من إعمال «كان» في الحال فغير مأخوذ بقوله، لأنها فضلة منكورة، فرائحة الفعل تعمل فيها فما ظنك بفعل متصرف يرفع و ينصب و ليست أسوأ حالاً من حرف التنبيه و اسم الإشارة، انتهى كلام المحشي.

فتحصل من جميع ما نقلناه أن كل من يقول بأن اسم «كان» و أخواتها فاعل معنى و أنها تدل على الحدث يعني أن لها مصدراً فهو يجوز أن تعمل في الحال و كل من يقول: إن اسمها ليس فاعلاً معنى فهو لايجوز إعمالها في الحال و المختار عند الشارح هذا القول الأخير.

و إلى بعض ما ذكرنا يشير بعض المترجمين حيث يقول بالفارسية: «همه عوامل لفظيه در حال عمل مى‌كنند مگر «كان» و اخوات آن و «عسى» كه بنابر قول اصح در حال عمل نمى‌كند، چون افعال ناقصه فقط براى ربط مى‌باشند و دلالت ندارند بر حدث و اما «عسى» به سبب اختلاف نحات در فعليت آن و اما بنابر قول غير اصح عمل مى‌كند مانند: «عسى أن يجيء أخوك راكباً» و «كان زيد أميراً أخاك».

هذا ولكن التعليل الذي أورده في «عسى» ما رأيته في كلام أحد ممن اطلعت على كلامه في المسألة مع أن في كون «عسى» في المثال الذي ذكره ناقصة تأملاً كما لايخفى.

نعم رأيت في كلام بعض المحشين ما هذا نصه: جميع الأفعال الجامدة تعمل في الحال إلا «عسى» و «ليس»، فإنهما لايعملان فيه ولكن ليس في كلامه العلة المذكورة

و رأيت أيضاً في بعض الحواشي غير المعتبرة أن وجه عدم عمل «كان» و أخواتها في الحال أن خبر «كان» صفة، فإن وقع بعدها الحال التبس الحال بالصفة و «عسى» و أخواتها لم تعمل في الحال، لأنها منسلخة عن الزمان، انتهى.

قال التفتازاني: ذكر كثير من النحاة أنه إذا أُريد إبقاء معنى الماضي مع أن جعل الشرط لفظ «كان» نحو قوله تعالى: **﴿إن كنت قلته فقد علمته﴾**[1] و **﴿إن كان قميصه قد من قبل﴾**[2] و ذلك لقوة دلالة «كان» على المضي لتمحضه له، لأن الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر، فلايستفاد منه إلا الزمان الماضي، انتهى محل الحاجة من كلامه.

و قال بعض أرباب الحواشي: لايحذف خبر «كان»، لأنه عوض أو كالعوض عن مصدرها و من ثم لايجتمعان، والقول بحذف خبرها في نحو «إن خير فخير» ضعيف و من ثم قيل بحرفيتها و مثل «كان» بقية أخواتها، انتهى.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن العامل المعنوي قد يطلق و يراد به عامل ليس من مقولة اللفظ أصلاً كالابتدائية في المبتدأ والتجرد في الفعل المضارع والتابعية في التابع على قول والإضافة أيضاً على قول و قد يطلق و يراد به ما ليس فعلاً و لا شبهه ولكن يعمل بسبب تضمنه معنى من معاني الأفعال و هذا القسم يمكن أن يكون عاملاً لفظياً بالنسبة إلى الإطلاق الأول للمعنوي كما هو واضح و إلى هذا القسم يشير الناظم بقوله:

و عامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخراً لن يعملا

حاصله أنه لايجوز تقديم الحال على هذا القسم من العامل (لضعفه كـ «تلك») في نحو «تلك هند ضاحكة» أي «أشير إلى هند ضاحكة»، فلايجوز تقديم «ضاحكة» على تلك، لأنها ضعيف في العمل و إن كان بمعنى «أشير» و («ليت») نحو: «ليت زيداً راكباً رفيقك» أي «تمنيت زيداً راكباً رفيقك»، فلايجوز تقديم «راكباً» على «ليت»

---

١. سورة المائدة (٥) الآية (١١٦). ٢. سورة يوسف (١٢) الآية (٢٦).

لما ذكر (و «كأن») نحو: «كأن زيداً راكباً أمير»، فلايجوز تقدم «راكباً» على «كأن» بمعنى «شبهت» (و «لعل») نحو: «لعل زيداً سالماً راجع»، فلايجوز تقديم «سالماً» على «لعل» و إن كان بمعنى «ترجيت» (و «ها» التنبيه) نحو: «ها هو زيد قائماً»، فلايجوز تقدم «قائماً» على «ها» و إن كان بمعنى «أنبه» (و) كـ (الظروف المتضمنة معنى الاستقرار) بأن كان ظرفاً مستقراً ناوين له معنى «كائن» أو «استقر» نحو: «زيد في الدار قائماً»، فلايجوز تقديم «قائماً» على مجموع الكلام أعني على «زيد في الدار»، كما سيصرح بذلك بعيد هذا.

و لا فرق في ذلك بين تقدم الظرف على المبتدأ نحو: «في الدار زيد قائماً» و بين تأخره كما مثلنا أولاً و ذلك لضعف الظرف في العمل.

هذا إذا تقدم الحال على مجموع الجملة و أما إذا تقدم على الظرف فقط لا على المجموع فله حكم آخر ذكره بقوله: (و ندر عندنا). يعني يجوز قليلاً (توسط الحال بين) مبتدأ يعود إليه (صاحبه و) بين (عامله إذا كان) عامله (ظرفاً أو مجروراً مخبراً به و أجازه الأخفش بكثرة نحو: «سعيد مستقراً في هجر»)، فقدم الحال و هو مستقراً على عامله و هو «في هجر»، لأن الحال توسط بين المبتدأ و هو في الحقيقة صاحب الحال و بين عامله.

و اعلم أن الاستقرار قد يراد به مجرد الحصول والوجود، فهو حينئذ من أفعال العموم و قد يراد به الثبوت في المكان و عدم قبول التحول والانتقال منه فهو حينئذ من أفعال الخصوص نحو قوله تعالى: ﴿فلما رآه مستقراً عنده﴾[1] و قد تقدم والحال في المثال أعني «مستقراً» من هذا القبيل، والاستقرار المحذوف المتعلق للظرف من قبيل الأول، ففي المثال استقراران أحدهما و هو المذكور حال و الثاني و هو المحذوف متعلق الظرف و في الآية أيضاً استقراران أحدهما و هو المذكور مفعول ثان لـ«رآه» والثاني و هو المحذوف متعلق الظرف.

---

١. سورة النمل (٢٧) الآية (٤٠).

(و منع بعضهم هذه الصورة) أي صورة توسط الحال بين صاحبه و عامله (كما منع تقديمها عليهما) أي على المبتدأ والخبر أي على مجموع الجملة (بالإجماع).

قد علم مما ذكره الناظم والشارح أن «لكن» و «إن» و «أن» من حروف المشبهة بالفعل لاتعمل في الحال أصلاً و قد صرح به بعضهم.

و قد تقدم أن «أفعل» التفضيل لضعفه، لايجوز تقديم الحال عليه (و) لكن استثني منه (تقديم الحال على عامله إذا كان «أفعل» مفضلاً به كون في حال على كون في حال) و هو على قسمين:

الأول: أن يكون الحالان لصاحبين مختلفين ذاتاً (نحو: «زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً»)، فـ «مفرداً» حال من الضمير المستتر في «أفعل» التفضيل أعني «أنفع» والضمير راجع إلى «زيد» و «معاناً» حال من «عمرو» والعامل في الحالين «أفعل» التفضيل و قد الحال الأفضل على «أفعل» التفضيل و إن كان ضعيفاً خوفاً من التباس صاحبيهما المختلفين ذاتاً.

(و) **الثاني:** أن يكون الحالان لصاحبين متحدين ذاتاً مختلفين اعتباراً نحو: («هذا بسراً أطيب منه رطباً»)، و قد تقدم توضيح هذا المثال فلانعيده، فالتقديم في الصورتين (مستجاز لن يهن أي لن يضعف) و إن كان العامل ضعيفاً، لأنه روعي فيه جهتين، لأنه لما انحط درجته عن اسم الفاعل والصفة المشبهة لكن له مزية على الجامد، لأن فيه معنى الفعل و حروفه، فمن جهة الانحطاط امتنع تقديم الحال عليه و من جهة المزية جاز التقديم إذا توسط بين الحالين.

(و الحال قد يجيء ذا تعدد لـ) صاحب (مفرد) أي واحد (فاعلم كالخبر) كما سبق عند قوله:

و أخبروا باثنين أو بأكثرا عن واحد كـ «هم سراة شعرا»

(سواء كان الجميع في المعنى واحداً كـ «اشتريت الرمان حلواً حامضاً»)، فإن مجموعهما بمعنى «مز» و قد تقدم عند قوله المذكور (أو لم يكن) الجميع في المعنى واحداً (كـ «جاء زيد عاذراً ذامين»)، فالحالان في هذا المثال ليسا بمعنى

واحد، بل لا جامع بينهما، إذ الأول منها بمعنى من يدعي عذراً و الثاني بمعنى الكاذب، إذ «المين» في اللغة بمعنى الكذب.

و قد يجيء الحال ذا تعدد (و) ذو الحال (غير مفرد نحو: «لقيت زيداً مصعداً منحدراً»)، فأحد الحالين للتاء والآخر لـ«زيد».

(ثم إن ظهر المعنى) بقرينة كأن يكون أحد الحالين مفرداً والآخر مثنى أو جمعاً و كذلك صاحبهما أو أحدهما مؤنثاً والآخر مذكراً وكذلك صاحباهما و أمثال ذلك من القرائن (رد كل واحد من الحالين إلى ما يليق به) بدلالة القرينة نحو: «لقيت الزيدين ضاحكين متبسماً» و «لقيت الهندات ضاحكات متعجباً» و «أكلت الرمان مريضاً حامضاً».

(و إلا) يظهر المعنى بأن لم يكن قرينة (جعل) الحال (الأول لـ)ذي الحال (الثاني و) الحال (الثاني لـ)ذي الحال (الأول) تقليلاً للفصل.

و في كون هذا القسم من موارد تعدد الحال نظر بل منع، لأن لكل ذي حال حالاً واحداً فأين التعدد، اللهم إلا أن يقال: المراد مطلق التعدد و لو باعتبار العدد.

(و عامل الحال وكذا صاحبها بها قد أكدا) والمؤكدة لعاملها إما توافقه معنى فقط كما (في نحو: ﴿لاتعثوا في الأرض مفسدين﴾[1] أو توافقه معنى و لفظاً نحو: (﴿و أرسلناك للناس رسولاً﴾[2]) والمؤكدة لصاحبها نحو: (﴿لآمن من في الأرض كلّهم جميعاً﴾،[3] (الشاهد في «جميعاً» حيث أكد به «من» الموصولة التي هي من ألفاظ العموم كما بين في الأصول و يحتمل أن يكون عمومها بواسطة توصيفها بالظرف كما قيل بذلك في ﴿و ما من دابة في الأرض﴾[4].

و أما القول بأن العموم فيه حاصل بتوكيده بالكل ففيه ما لايخفى، إذ يلزم على ذلك أن لايكون «كل» تأكيداً، إذ يجب في التأكيد أن يستفاد معناه بدون ذكره، فلابد في المقام أن يستفاد معنى الكلية والعموم قبل ذكر «كل» فتصحيح العموم بالكل

---

١. سورة البقرة (٢) الآية (٦٠).
٢. سورة النساء (٤) الآية (٧٩).
٣. سورة يونس (١٠) الآية (٩٩).
٤. سورة الانعام (٦) الآية (٣٨).

موجب لإلغاء مؤكدية الكل و هذا ليس إلا دفع الفاسد بالأفسد فتأمل جيداً.

(و إن تؤكد الحال جملة) و يشترط فيها أي في الجملة المؤكدة بها أن تكون (معقودة) أي مركبة (من اسمين) لايصلحان للعمل فيها و الإلكان واحد منهما عاملاً فيها فيخرج عما نحن فيه.

و عدم الصلاحية يقتضي أن يكون الاسمان (معرفتين جامدين) حتى لايبقى فيهما أثر من آثار الفعل الموجب للعمل و تأكيد الجملة حينئذ يكون (لبيان يقين) نحو: «زيد أخوك معلوماً» (أو) لبيان (فخر) نحو: «أبي زيد رئيساً» (أو) لبيان (تعظيم) نحو: «أبوك» زيد مجتهداً» (أو نحو ذلك) كأن يكون التأكيد لبيان التحقير نحو: «زيد أخوك فاسقاً» و نحو ذلك من الأغراض المناسبة لمقام التأكيد (فمضمر) أي محذوف في جميع الصور المذكورة (عاملها) و العامل المحذوف يقدر مناسباً للغرض ففي نحو: «زيد أخوك فاسقاً» يقدر «أُحقره» بضم الهمزة و فتح الحاء و تشديد القاف و في نحو: «أبي زيد رئيساً» يقدر «أفتخر» بصيغة المتكلم، و في نحو: «أبوك زيد مجتهداً»، «أعظمه»، و في (نحو) قول الشاعر: («أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي») يقدر ما قال الشارح (أي «أحقه معروفاً»).

قال بعض المحشين: الأكثرون على أن «دارة» اسم الشاعر و قيل هو لقب جده والمعنى أنا ابن هذه المرأة و نسبي معروف بها و ليس فيها ما يوجب العار علي أو الطعن في الشرف.

(و قيل: عاملها) أي الحال المؤكدة للجملة (المبتدأ) الواقع في الجملة لتأويله بـ «أنبه».

(و قيل:) عاملها (الخبر الواقع في الجملة) لتأويله بـ «المسمى».

و يظهر لك من هذين القولين مع تقييد الجملة بالقيود المذكورة أن باب التأويل بالمشتق باب واسع بحيث لايمكن سده.

(و لفظها) أي الحال (يؤخر) عن الجملة (وجوباً، لعدم جواز تقدم المؤكد على المؤكد).

(و موضع الحال يجيء جملة) كما يجيء موضع الخبر والنعت جملة و إن كان الأصل في كل واحد منها الإفراد.

و يشترط في الجملة الحالية أن تكون (خالية من دليل الاستقبال)، لأن الغرض من تقييد العامل بالحال الدلالة على أن وقوع العامل في وقت وقوع الحال و ذلك ينافي الاستقبال.

قال الأزهري: لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال و ذلك ينافي الاستقبال.

و اعترض بأن الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلاً من الأزمنة الثلاثة على السواء ولايناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلا في إطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكاً لفظياً و ذلك لايقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال.

و أجيب بأن الأفعال إذا وقعت قيوداً لما له اختصاص بأحد الأزمنة فهم منها استقباليتها و حاليتها و ماضويتها بالنظر إلى ذلك المقيد لا بالنظر إلى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية و حينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال، إذ لو صدرت بها لفهم كونها مسقبلة بالنظر إلى عاملها، انتهى.

و فيه وجه آخر أدق يأتي عن قريب، (كـ«جاء زيد و هو ناو رحلة» و يجيء أيضاً موضعه ظرف أو) جار و (مجرور متعلق) كل واحد منهما (بمحذوف وجوباً) كـ«هما» إذا وقعا خبراً أو نعتاً (نحو: «رأيت الهلال بين السحاب»)، فـ«بين السحاب» ظرف و هو حال عن «الهلال» متعلق بمعنى «كائن» أو «استقر» محذوف وجوباً، و نحو قوله تعالى: (﴿فخرج على قومه في زينته﴾[1])، فـ«في زينته» جار و مجرور حال عن الضمير المستتر في «خرج» العائد إلى «قارون» متعلق بمحذوف كذلك.

و قد تقدم أنه لا فرق بين الحال والنعت والخبر إلا بالاعتبار، ففي كل من قولك:

---

١. سورة القصص (٢٨) الآية (٧٩).

«زيد قائم» و «جاءني زيد القائم» و «جاءني زيد قائماً» تثبت القيام لـ «زيد» إلا أن المقصود من ثبوته في الأول الإخبار بثبوته لـ «زيد»، و في الثاني بيان أن هيأته حين صدور المجيء عنه كانت القيام، و في الثالث توضيحه أو مدحه أو نحوهما بسبب إثبات القيام له.

و إذ كان الأمر كذلك فالجملة إذا وقعت حالاً تحتاج إلى رابط يربطها بصاحبها كما أنها إذا وقعت نعتاً أو خبراً كذلك، لأن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالإفادة والرابط في الجملة إذا وقعت حالاً الضمير والواو منفرداً أو مجتمعاً على تفصيل ذكره الناظم والشارح و نحن نوضح كلامهما فيما يتلى عليك.

ولكن الأصل في الرابط هنا الضمير كما قال في المطول بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت و معنى أصالته أنه الكثير الراجح في الاستعمال لا الأصل في الوضع، فلايعدل عن الضمير إلى الواو ما لم تمس حاجة إلى زيادة ارتباط و إلا فالواو أشد في الربط لأنها موضوعة له فالحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام أحوج إلى الربط، فقد تصدر الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط أعني العطف أي الواو إيذاناً من أول الأمر بأن الجملة لم تبق على استقلالها، بخلاف الحال المفردة، فإنها لم تكن مستقلة و بخلاف الخبر، فإنه جزء كلام و بخلاف النعت، فإنه لتبعيتها للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كأنه من تمامه، فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقع صلة، فإن الموصول لايتم جزء للكلام بدونها.

فظهر وجه احتياج الجملة الحالية إلى الربط و أنه قد يكون بالواو و قد يكون بالضمير و قد يكون بهما و لكل مقام يأتي تفصيله.

(و جملة الحال سواء كانت مؤكدة أم لا إذا جيء بها ذات بدء بمضارع). يعني إذا كانت جملة الحال مصدرة بمضارع (خال من) لفظة («قد») وكان ذلك المضارع (ثبت) أي غير منفي (أو نفي) ذلك المضارع (بـ «لا») النافية (أو «ما») النافية (أو) كانت الجملة ذات بدء (بماض تال «إلا») أي ماض واقع بعد «إلا» الاستثنائية (أو)

كانت الجملة ذات بدء بماض (متلو بـ «أو») أي ماض وقع قبل لفظة «أو» (حوت) هذه الجمل الخمس (ضميراً رابطاً ظاهراً) أي بارزاً (أو مقدراً) أي مستتراً (و من الواو) الحالية (خلت نحو: (﴿و لاتمنن تستكثر﴾ [١])، فجملة «تستكثر» حال من الضمير المستتر في «لاتمنن» و ذات بدء بمضارع ثبت و حاوية ضميراً رابطاً راجعاً إلى المستتر المذكور و خالية عن الواو لمشابهة المضارع لفظاً و معنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو الحالية إذا وقع حالاً، و نحو: (﴿ما لكم لاتناصرون﴾ [٢])، فجملة «لا تناصرون» ذات بدء بمضارع نفي بـ «لا» النافية حال من «كم» حوت ضميراً و هو الواو و من الواو الحالية خلت.

و علل خلوها عن الواو بأن المضارع المنفي بـ «لا» بمنزلة اسم الفاعل الذي أضيف إليه كلمة «غير»، فذلك جرى مجراه في الاستغناء عن الواو، فمعنى «لا تناصرون»: «غير متناصرين»، فكما لايقال: «ما لكم و غير متناصرين» لايقال أيضاً: «ما لكم و لاتناصرون».

و قال ابن الناظم: ترك الواو في هذه الجملة أكثري لا دائمي و نحو: («عهدتك ما تصبو و فيك شبيبة»)، فجملة «تصبو» ذات بدء بمضارع منفي بـ «ما» النافية حال من الكاف في «عهدتك» حوت ضميراً و من الواو خلت.

و علل ذلك بما علل به ما قبله، فـ «ما تصبو» بمعنى «غير صاب»، فكما لايقال: «عهدتك و غير صاب» لايقال أيضاً: «عهدتك و ما تصبو». قال ابن النظام هنا بمثل ما قال هناك، و نحو: ﴿و ما يأتيهم من رسول (إلا كانوا به يستهزئون﴾ [٣])، فجملة «كانوا يستهزئون» ذات بدء بماض تال «إلا»، و «كانوا» مع اسمها و خبرها حال عن «هم» في «يأتيهم» حوت ضميراً و هو الواو و من الواو الحالية خلت.

و ما في بعض الحواشي من أن جملة «يستهزئون» حال، غير سديد بل غلط إن لم يكن سهواً من الكاتب.

---

١. سورة المدثر (٧٤) الآية (٦). ٢. سورة الصافات (٣٧) الآية (٢٥).
٣. سورة الحجر (١٥) الآية (١١).

و وجه الخلو من الواو هنا أيضاً ما تقدم، إذ مفهوم ﴿إلاكانوا به يستهزئون﴾[١] غير كائنين به مستهزئين، فكما لايقال: «ما يأتيهم من رسول و غير كائنين مستهزئين» لايقال: «و إلاكانوا به يستهزئون» و أوله بعضهم بـ«إلاكائنين به يستهزئون»، لأن «إلا» غالباً يدخل على الاسم.

هذا، ولكن صرح بعضهم بجواز الواو و تركها، قال في المغني في بحث الجملة الحالية: «قولك: «ما تكلم فلان إلا قال خيراً» كقولك: «ما تكلم إلا قائلاً خيراً» و هو استثناء مفرغ من أحوال عامة محذوفة، انتهى.

و من هذا القبيل ما في بعض الأدعية: «إلا أن تقضي حاجتي» و «إلا أن تصلي على محمد و آل محمد ﷺ» و هذه كلها من أقسام الحال المقدرة و نحو: («لأضربنه ذهب أو مكث»)، الشاهد في الأول والثاني تابع له، لأن الأول ماض متلو بـ«أو» و حال من الهاء في «لأضربنه» حاو ضميراً خال من الواو.

و علل الخلو بأن الجملة بمنزلة فعل الشرط و «لأضربنه» بمنزلة جزاء الشرط. إذ حاصل معنى الكلام: «إن ذهب أضربه و إن مكث أيضاً أضربه»، يعني «أضربه على كلا التقديرين» و فعل الشرط لايقترن بالواو فكذلك ما هو بمنزلته.

(و إن أتى من كلام العرب جملة مبدوة بما ذكر) من الأفعال الخمسة (و هي ذات واو فلاتجره على ظاهره) ليكون دليلاً لمن خالف (بل بعدها أي بعد الواو) الداخلة على الجمل الفعلية الخمس (انو مبتدأ له المضارع المذكور) والماضي المذكور (اجعلن مسنداً خبراً) للمبتدأ المنوي لتصير الجملة التي ظاهرها الفعلية جملة اسمية، أو احمل الكلام على الضرورة أو اجعل الواو عاطفة، أو اجعل دخول الواو شاذاً، فإنه قيل بكل ذلك في المقام كما ذكر في المطولات فيبطل كلام المخالف و تمسكه به (نحو: فلما خشيت أظافيرهم نجوت و أرهنهم مالكاً «أي» «و أنا أرهنهم مالكاً»)، فجملة «أرهنهم» ليست فعلية ذات بدء بمضارع ثبت حتى يصير دليلاً

---

١. نفس الآية.

للمخالف المجوز للواو بل جملة اسمية ذات بدء بالمبتدأ و هو «أنا» المنوي بعد الواو والجملة الاسمية تدخل عليها الواو كما سيأتي عن قريب.

و قيل: الواو عاطفة لا حالية و قيل: دخولها ضرورة و قيل: شاذ و بعضهم يؤول المضارع بالماضي و قد سبق أن باب التأويل واسع بحيث لايسده شيء، فبواحد من هذه التأويلات يؤول ما أتى في كلام العرب من الجمل الخمس مع الواو الحالية.

قال في المطول: و أما ما جاء من نحو قول بعض العرب: «قمت و أصك وجهه» و قوله «فلما خشيت أظافيرهم نجوت و أرهنهم مالكاً» فقيل على حذف المبتدأ، أي «و أنا أصك» و «و أنا أرهنهم»، و قيل الأول شاذ والثاني ضرورة، و قال عبد القاهر: هي أي الواو فيهما للعطف عدل عن لفظ الماضي حكاية للحال الماضية و معناها أن يفرض أن ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله:

و لقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة و قلت لايعنيني

بمعنى «مررت».

(و) جملة (ذات بدء بمضارع مقرون بـ«قد» تلزمها الواو) والضمير معاً ولايكفي أحدهما (نحو) قوله تعالى: (﴿لم تؤذونني و قد تعلمون أني رسول‌الله﴾[1] قاله في التسهيل)، فجملة «و قد تعلمون» حال عن ضمير المخاطبين و رابطها الواو والضمير معاً.

و بعضهم جعل الآية أيضاً من قسم المنوي بعد الواو مبتدأ، أي «و أنتم تعلمون» وإني كلما تتبعت كلامهم لم أعثر على تعليل للزوم الرابطين في المضارع المقرون بـ«قد» و لعل العلة فيه السماع.

(و جملة الحال سوى ما قدما) من الجمل الخمس و ذات بدء بمضارع مقرون بـ«قد» (و هي) أي السوى أيضاً خمس جمل:

---

۱. سورة الصف (۶۱) الآية (۵).

الأولى: (الجملة الاسمية) إذا كانت (مثبتة).

الثانية: (أو الجملة إذا كانت (منفية).

الثالثة: (و) الجملة (الفعلية المصدرة بمضارع منفي بـ«لم») أو «لا» دون «لن».

الرابعة: (أو) الجملة الفعلية المصدرة (بماض مثبت).

الخامسة: (أو) الجملة الفعلية المصدرة بماض (منفي بشرط أن تكون غير مؤكدة) قد (تأتي) هذه الجمل الخمس (بواو فقط نحو: «جاء زيد و عمرو قائم») مثال للأولى، و نحو: «جاء زيد و ما عمرو قائم» أو «قائماً» مثال للثانية، و نحو: («جاء زيد و لم تطلع الشمس») مثال للثالثة، و نحو: («جاء زيد و قد طلعت الشمس») مثال للرابعة، و نحو: («جاء زيد و ما طلعت الشمس») مثال للخامسة.

اعلم أنه استشكل في هذه الأمثلة و نحوها بأن الحال لابد فيه من أن يكون وصفاً مبيناً لهيأة الفاعل أو المفعول أو كليهما فكيف ذلك في هذه الأمثلة مع أن قيام «عمرو» و عدمه و كذا طلوع الشمس و عدمه ليس وصفاً مبيناً لهيأة «زيد».

و أجيب عن ذلك بأنها مؤولة بـ«موافقاً لقيام عمرو» و «لطلوع الشمس» و لعدمهما، لكن في صحة التأويل مع وجود الواو تأمل يظهر وجهه مما تقدم في الجمل التي خلت من الواو فراجع.

والوجه في تقييد المضارع المنفي بأن يكون منفياً بـ«لم» أو «لا» دون «لن» ما ذكره بعض المحققين في هذا المقام و هذا نصه: والمراد بالمنفي هاهنا المنفي بـ«ما» أو «لا» دون «لن»، لأنها حرف الاستقبال، و يشترط في الجملة الواقعة حالاً خلوها من حرف الاستقبال كالسين و «لن» و نحوهما و ذلك لأن هذا الحال والتي تقابل الاستقبال و إن تباينتا حقيقة، لأن لفظ «يركب» في قولنا: «يجيء زيد غداً يركب» حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال، لأنه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة، انتهى.

و قد تقدم نظيره فيما سبق في وجه تسمية نون الوقاية عند قول الناظم:

و قبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية و «ليسي» قد نظم

(و شرط جملة الحال المصدرة بالماضي المثبت المتصرف المجرد من الضمير أن يقترن بـ«قد» ظاهرة أو مقدرة لتقربه من) زمان (الحال).

قال ابن الحاجب و شارح كلامه: «ولابد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة «قد» المقربة زمان الماضي إلى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالاً ليدل بها على قرب زمانه إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال أو وقوعه عليه تجوزاً»، انتهى.

و قال ابن هشام: المعنى الثاني لـ«قد» تقريب الماضي من الحال تقول: «قام زيد» فيحتمل الماضي القريبَ والماضي البعيدَ، فإن قلت: «قد قام» اختص بالقريب، و ابتني على إفادتها ذلك أحكام» إلى أن قال: «الثاني وجوب دخولها، عند البصريين إلا الأخفش، على الماضي الواقع حالاً إما ظاهرة نحو: ﴿و ما لنا ألّا نقاتل في سبيل الله و قد أُخرجنا من ديارنا و أبنائنا﴾[1] أو مقدرة نحو: ﴿هذه بضاعتنا ردّت إلينا﴾[2] و نحو: ﴿أو جاءُوكم حصرت صدورهم﴾[3] و خالفهم الكوفيون و الأخفش فقالوا: لايحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالاً بدون «قد» والأصل عدم التقدير لاسيما فيما كثر استعماله»،[4] انتهى.

و قال الخطيب: «اشترط في الماضي المثبت أن يكون مع «قد» ظاهرة أو مقدرة، لأن «قد» تقرب الماضي من الحال» انتهى.

(و استشكله) أي الشرط جماعة منهم (السعيد و تبعه شخينا العلامة الكافجي بأن الحال الذي هو قيد) من قيود الكلام كسائر القيود والمعمولات يكون زمانه (على حسب عامله، فإن كان) زمان العامل (ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً فكذلك) زمان الحال، (فلا معنى لاشتراط تقريبه من الحال بـ«قد»، قال: فما ذكروه) من الاشتراط

---

۱. سورة البقرة (۲) الآية (۲۴۶). ۲. سورة يوسف (۱۲) الآية (۶۵).
۳. سورة النساء (۴) الآية (۹۰).
۴. ابن هشام، مغني اللبيب، ج ۱، ص ۳۴۹ ـ ۳۴۸، طبع دارالكتب العلميّة، بيروت، ۱۴۱۸.

(غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر و هو ما يقابل الماضي و بين ما يبين الهيأة المذكورة) في أول الباب (انتهى).

و منهم الشريف في بعض الحواشي، فإنه قال ما هذا نصه: الماضي يدل على الانقضاء قبل زمان التكلم والحال الذي يبين الهيأة قيد لعامله، فإن كان العامل ماضياً كان الحال أيضاً ماضياً بحسب المعنى و إن كان حالاً كان حالاً و إن كان مستقبلاً كان مستقبلاً، فما ذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر و هو الذي يقابل الماضي و بين ما يبين الهيأة المذكورة، انتهى.

و منهم التفتازاني فإنه قال ما هذا نصه: و يرد هاهنا الإشكال المذكور و هو أن المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم و إذا كان العامل و الحال ماضيين يجوز أن يكونا متقاربين كما إذا كانا مضارعين و أيضاً لفظ «قد» إنما يقرب الماضي إلى الحال المقابل للاستقبال و هو زمان التكلم فربما يكون «قد» سبباً لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا: «جاء زيد في السنة الماضية و قد ركب فرسه» و لو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو إذا كان العامل مستقبلاً كقولنا: «سيجيء الأمير تقاد الجنائب بين يديه» لعدم المقارنة للقطع بأن المضارع هاهنا ليس بمعنى الحال.

و اعلم أن الأقوى في النظر الدقيق هو الاشتراط على ما وجه التفتازاني و هذا نصه: إن حالية الماضي و إن كانت بالنظر إلى عامله و لفظة «قد» إنما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظة الماضي والحالية لتنافي الماضي و الحال في الجملة فأتوا بلفظة «قد» لظاهر الحالية، و قالوا: «جاء زيد في السنة الماضية و قد ركب» كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال، فظهر أن تصدير الماضي المثبت بلفظة «قد» لمجرد استحسان لفظي و كثيراً ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظة «قد» يكسر سورة الاستبعاد كقول أبي العلاء:

بني من الغربان ليس على شرع يخبرنا أن الشعوب إلى صدع
أصدقه في مرية و قد امترت صحابة موسى بعد آياته التسع

والشاهد فيه تقييد «أصدقه» الذي زمانه زمان التكلم بقوله: «و قد امترت» مع أنه وقع قبله بزمان طويل لكن تصديره بـ«قد» لكسر سورة الاستبعاد هذا، ولكن قال بعضهم: لو اطرد الاستعمال و لم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالاً بدون «قد» لأمكن إبداء المناسبة لكن وقوعه بدون ذكر «قد» كثير في الكلام، فأي حاجة إلى التقدير و قد تقدم فيما سبق ما يفيدك هنا فراجع.

(و قد اختار أبو حيان تبعاً لجماعة عدم الاشتراط، كما لو وجد الضمير) قال الجامي: و إنما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع، فيشمل زمان الفعل و قال أيضاً: و هذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد، فإنهما لايجوزان حذف قد، فسيبويه يؤول قوله تعالى ﴿حصرت صدورهم﴾[1] بـ«قوماً حصرت صدورهم»، فتكون جملة «حصرت» صفة موصوف محذوف و هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية، انتهى.

(أو تأتي) الجمل الخمس (بمضمر فقط) و لم يمثل الشارح للجملة الاسمية المنفية لعدم عثوره على مثال له في كلامهم و قد مثل له بعض بقوله: «جاء زيد أبوه ليس بقائم» و إذا كان كذلك فالأولى أن يمثل بنحو: «جاء زيد ما أبوه قائماً أو قائم» فتأمل، أما (نحو: ﴿و قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدوّ﴾[2]) فهو مثال للجملة الاسمية إذا كانت مثبتة، فجملة ﴿بعضكم لبعض عدو﴾[3] جملة اسمية مثبتة حال من الواو في «اهبطوا» والرابط فيها الضمير فقط و هو «كم».

هذا، ولكن ليس في القرآن آية بهذا النحو المسطور، و أما نحو: (﴿فانقلبوا بنعمة من الله و فضل لم يمسسهم سوء﴾[4]) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرة بمضارع منفي بـ«لم»، فجملة «لم يمسسهم» جملة فعلية مصدرة بمضارع منفي بـ«لم» وقعت حالاً

---

١. سورة النساء (٤) الآية (٩٠).
٢. سورة البقرة (٢) الآية (٣٦).
٣. نفس الآية.
٤. سورة آل عمران (٣) الآية (١٧٤).

من الواو في «انقلبوا» والرابط فيها الضمير فقط و هو «هم»، و أما نحو: (﴿أوجاؤوكم حصرت صدورهم﴾) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرة بماض مثبت، فجملة ﴿حصرت صدورهم﴾[١] جملة فعلية مصدرة بماض مثبت حال من الواو في «جاؤوكم» والرابط فيها ضمير فقط و هو «هم» و أما نحو: («جاء زيد ما قام أبوه») فهو مثال للجملة الفعلية المصدرة بماض منفي غير مؤكدة والتطبيق سهل.

(أو) تأتي الجمل الخمس (بهما) أي بالضمير والواو معاً و هنا أيضاً لم يمثل الشارح للجملة الاسمية المنفية فمثالها ما تقدم آنفاً بأدنى تغيير.

و أما (نحو: ﴿خرجوا من ديارهم و هم ألوف حذر الموت﴾[٢]) فهو مثال للجملة الاسمية المثبتة والرابط فيها الواو والضمير أعني «و هم»، و إنما جعل الرابط في الجملة الاسمية الواو والضمير معاً لقوة الاسمية في الاستقلال، لأن الاسمية تأبى عن وقوعها حالاً، لأنها لدلالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الأصل في الحال من الانتقال و عدم التقرر، فصارت قوية الاستقلال فناسب أن يكون الرابط فيها في غاية القوة، فلذلك جعل فيه رابطان و أما الجمل الثلاث الآتية فإنما جعلت كذلك أي جعل لها رابطتان، لأنها تشبه الجمل الاسمية من حيث إن الجزء الأول فيها ليس بفعل و أما الاكتفاء بالضمير وحده فلأنها فعلية حقيقة.

و أما نحو: (﴿والذين يرمون أزواجهم و لم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم﴾[٣]) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرة بالمضارع المنفي بـ«لم» أعني «و لم يكن» والرابط فيها الواو و ضمير «لهم».

و أما نحو: (﴿أفتطمعون أن يؤمنوا لكم و قد كان فريق منهم يسمعون كلام الله﴾[٤]) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرة بماض مثبت أعني «و قد كان» والرابط فيه الواو و ضمير «منهم».

و أما نحو: («جاء زيد و ما قام أبوه») فهو مثال للجملة الفعلية المصدرة بماض

---

١. سورة النساء (٤) الآية (٩٠).
٢. سورة البقرة (٢) الآية (٢٤٣).
٣. سورة النور (٢٤) الآية (٦).
٤. سورة البقرة (٢) الآية (٧٥).

منفي غير مؤكدة أعني «و ما قام» والرابط فيه الواو و ضمير «أبوه».

(والحال قد يحذف ما فيها عمل)، سواء كان العامل فعلاً أو شبهه حقيقة كالأمثلة المذكورة أو مؤولاً نحو: «الهلال والله بيناً» أي «هذا الهلال والله بيناً» فحذف «هذا» العامل في «بيناً» و هو مؤول بـ «أشير» (جوازاً لدليل حالي كقولك للمسافر) أي الآخذ في السفر أو المتهيئ له: («راشداً مهدياً») أي «سر راشداً مهدياً» بعضهم يقدر «تسافر» أو «سافر»، و لكل وجه ذوقي والقرينة للفعل المحذوف حالة المخاطب أي شروعه و تهيؤه للسفر والسير، و «مهدياً» إما صفة لـ «راشد» أو حال ثان للمضير المستتر في الفعل المحذوف والحالان مترادفان أو متداخلان و على الثاني يخرج الثاني عما نحن فيه، لأن العامل فيه و هو الأول مذكور، (أو) لدليل (مقالي) أي لفظي (نحو) قوله تعالى: ﴿أ يحسب الإنسان ألّن نجمع عظامه (بلى قادرين﴾[1]) أي «بلى نجمعها قادرين»، فحذف «نجمعها» لدليل لفظي و هو «نجمع» في الآية.

(و بعض ما يحذف مما يعمل في الحال وجب فيه ذلك) أي الحذف (حتى أن) ذكره أي ما حذف (حظل أي منع منه) أي منع من ذكره (كعامل) الحال (المؤكدة للجملة) أي لمضمونها لبيان يقين أو فخر أو تعظيم أو نحو ذلك.

والوجه في وجوب الحذف كون الجملة بمنزلة العوض عن العامل و إلا فكيف يحذف العامل مع كون الحذف و التأكيد متنافيين نحو: «أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي» و قد سبق قريباً.

هذا إذا كانت الحال مؤكدة لمضمون الجملة و أما إذا كانت مؤكدة لعاملها أو صاحبها فحينئذ لايجب حذف العامل و قد تقدم.

(و) كعامل الحال (النائبة مناب الخبر) نحو: «قائماً» في «ضربي زيداً قائماً» و نحوه (كما سبق) بيانه في باب المبتدأ (و) كعامل الحال (المذكورة) بعد الهمزة التي (للتوبيخ نحو: «أقاعداً و قد قام الناس»)، و قد تقدم نظير هذا المثال في باب المفعول المطلق عند قوله:

والحذف حتم مع آت بدلاً من فعله كـ «ندلاً» اللذ «اندلا»

---

۱. سورة القيامة (۷۵) الآية (۴).

لكن الفرق بينهما واضح جلي، إذ هناك بعد الهمزة مصدر بخلافه هاهنا، (أو) كعامل الحال المذكورة (لبيان زيادة أو نقص بتدريج) أي زيادة مع تدريج أو نقص مع تدريج بأن لايكون الزيادة أو النقص دفعة واحدة، مثال الزيادة بتدريج (كـ «تصدق بدينار فصاعداً») و «تصدق» إما أمر من باب التفعل أو ماض منه و على كلا التقديرين المراد منه عدم الطفرة من دينار واحد إلى عشرة دنانير مثلاً بل من الواحد إلى اثنين و منهما إلى ثلاث و هكذا.

(و) مثال النقص بتدريج («اشتره) أو اشتريت (بدينار فسافلاً») والبيان فيه هو البيان في الزيادة.

والتقدير في الأول «فاذهب أو فذهب بالمتصدق به صاعداً» والعامل المحذوف «اذهب» أو «ذهب»، والتقدير في الثاني «فاذهب أو فذهبت في انحطاط المشترى به سافلاً».

(و هو) أي ما ذكر (قياس) أي قياسي، (وكـ «هنيئاً لك» و هو سماع) أي سماعي و هو صفة مشبهة من باب «علم، يعلم» أو من باب «شرف، يشرف» و قيل: إنه مصدر.

و في تقدير عامله المحذوف احتمالان، الأول أن يكون التقدير: «ثبت لك الخير هنيئاً» و الثاني أن يكون التقدير: «هناك ذلك هنيئاً» و يحتمل قوياً أن يكون المقدر ما يناسب المقام كما يأتي قريباً، و قيل: إنه قياسي والوجه في وجوب الحذف في الجميع ماتقدم.

و قد علم من مطاوي ما ذكر أن صاحب الحال أيضاً قد يحذف إما جوازاً و إما وجوباً فلاتغفل.

هنا (تتمة) يذكر فيها أحكام لم يذكرها المصنف.

(الأصل في الحال) نفسها بسبب كونها فضلة (أن تكون جائزة الحذف و) لكن (قد يعرض لها ما يمنع منه) أي من الحذف و ذلك أربعة مواضع:

الأول: (ككونها جواباً) لسؤال (نحو: «راكباً» لمن قال: «كيف جئت») أي «جئت راكباً»، فحذف العامل أعني «جئت» بقرينة السؤال، فلو حذف «راكباً» أيضاً لم يبق للجواب شيء.

الثاني: (أو) ككونها (مقصوداً حصرها) أي يكون الحال مقصوراً فيه (نحو: «لم أعده إلا خرصاً»)، فلايجوز حذف «إلا خرصاً»، إذ يلزم من حذفه نفي العد مطلقاً، و هو خلاف المقصود، إذ المقصود نفيه مقيداً وإن شئت فقل: إن المقصود إثبات العد مقيداً بالخرص و نفيه مقيداً بعدم الخرص.

و اعلم أنه اختلف المحشون في لفظ «الخرص» فقال بعضهم: إنه بالحاء المهملة والضاد المعجمة بمعنى «المشرف على الهلاك» أو «من لا خير عنده» أو «لايرجى خيره و لايخاف شره».

و قال بعض آخر: إنه بمعنى التخمين، فلفظه حينئذ بالخاء المعجمة والصاد المهملة.

و أنا أقول: إن كان الفعل في المثال مأخوذاً من العد بمعنى الظن كقوله:

فلاتعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم[1]

فالظاهر أن الحق هو الأول، و إن كان مأخوذاً من العد بمعنى الحساب فالظاهر أن الحق هو الثاني، و قد تقدم كلا المعنيين في باب أفعال القلوب.

الثالث: (أو) ككونها (نائبة عن الخبر نحو: «ضربي زيداً قائماً»)، إذ يلزم من حذفه حذف النائب والمنوب عنه، و هو غير جائز.

الرابع: (أو) ككونها (منهياً عنها نحو: **﴿لاتقربوا الصلاة و أنتم سكارى﴾**[2]). والوجه في ذلك ما تقدم في نحو: «لم أعده إلا خرصاً».

والسر في ذلك ما ذكر في علم المعاني من أن النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه النفي إلى ذلك التقييد وكذا الإثبات و جملة الأمر فإنه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد إثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه إلا و هو الغرض الخاص والمقصود من الكلام و هذا مما لا شك فيه و لعل قولهم:

و حذف فضلة أجز ما لم يضر كحذف ما صيغ جواباً أو حصر

إشارة إلى ذلك فتأمل.

---

١. البيت للنعمان بن بشير في ديوانه، ص ٢٩؛ و خزانة الأدب، ج ٣ ص ٥٧.
٢. سورة النساء (٤) الآية (٤٣).

باب

التميز

باب التمييز

(هذا باب التمييز)

(و هو والمميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر) كلها (بمعنى واحد)، و هو في اللغة التفريق بين شيئين متشابهين بحيث يعرف كل واحد منهما، و في الاصطلاح (اسم بمعنى «من» مبين لابهام اسم أو نسبة نكرة ينصب) ذلك الاسم حال كونه (تمييزاً، فخرج بالقيد الأول) أعني «بمعنى من» (الحال)، لأنه بمعنى «في»، لأن معنى «جاء زيد راكباً»: «جاء في حال الركوب».

(و) خرج (بـ) القيد (الثاني) أعني «مبين» (اسم «لا») التي لنفي الجنس، فإنه و إن كان بمعنى «من» لكنه لايفيد البيان، بل يفيد الاستغراق في الجنس.

(و) كذا خرج بالقيد الثاني (نحو «أستغفرالله ذنباً»)، فإن «ذنباً» و إن كان بمعنى «من ذنب» لكن لفظة «من» فيه للابتداء أو للتعدية والنصب فيه من باب المنصوب بنزع الخافض و قيل: إن «ذنباً» ليس بمعنى «من» أصلاً، بل هو مفعول به لـ «أستغفرالله»، لأن السين أحد المعديات و قد تقدم.

(و قد يأتي التمييز غير مبين) إذاكان البيان حاصلاً بدونه (فيعد مؤكداً نحو: (﴿إن عدة الشهور عندالله اثنا عشر شهراً﴾[1])، فـ «شهراً» غير مبين، لأن «اثنا عشر» مبين بما قبله، فلايحتاج إلى مبين آخر، فيكون «شهراً» مؤكداً للبيان الحاصل بما قبله.

(و قد يأتي) التمييز (بلفظ المعرفة) و هو في المعنى نكرة (نحو) «النفس» في

---

١. سورة التوبة (٩) الآية (٣٦).

قوله: («و طبت النفس يا قيس عن عمرو»)، فاللام في «النفس» زائدة لاتفيد تعريفاً، فـ «النفس» معناه «نفساً» كما تقدم في باب المعرف بأداة التعريف و إذا كان كذلك (فيعتقد تنكيره معنى).

(و نصبه) أي التمييز فيماإذاكان منصوباً لا مطلقاً، لأنه قد يكون مجروراً كما يأتي عن قريب (بما قد فسره) و هذا (في تفسير الاسم) و إنما عمل الاسم المبهم في التمييز، لأنه إذا تم الاسم بأحد المتممات أعني التنوين و نوني التثنية والجمع و الإضافة شابه الفعل إذا تم بالفاعل فيشبه التميز الآتي بعد الاسم المفعول الآتي بعد تمام الفعل فينصبه ذلك الاسم التام قبله لشباهته بالفعل التام بالفاعل.

و أما الاسم التام بلام التعريف فلاينصب التميز والوجه في ذلك أن غيرها من المتممات لما كانت في آخر الاسم شابه الفاعل، لأنه بعد الفعل بخلافها، فإنها تدخل على أول الاسم فلا شباهة بينها و بين الفاعل حتى يشبه الاسم التام بها بالفعل التام بالفاعل فينصب التميز تشبيهاً له بالمفعول بعد الفعل.

(و) نصبه (بالمسند من فعل أو شبهه في تفسير النسبة) و قيل: نصبه بمجموع الجملة قبله لا بالمسند فيها وحده.

هذا هو الحكم في التميز الرافع لإبهام النسبة لا ما يفهم من ظاهر كلام الناظم من أن نصب (هذا) القسم من التميز أيضاً بما قد فسره كما تكلف لذلك بعض و قال: إن التميز لما رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الإبهام عن الفعل فدخل الفعل بهذا الاعتبار في قول الناظم بما قد فسره.

و الإبهام في الاسم قسمان:

الأول: ما كان عارضياً كالإبهام في الأسماء المشتركة نحو: «عين» و «جون» و نحوهما، فإنه وضعت أولاً لمعنى واحد معين، ثم وضعت لمعنى آخر فالمعنى معين في كل وضع والإبهام إنما نشأ من تعدد الوضع.

و مثلها المبهمات كأسماء الإشارة و نحوها، فإن «هذا» مثلاً إما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئيات ذلك المفهوم بناء على عموم الوضع والموضوع له

فيها، و إما موضوع لكل واحد من الجزئيات بناء على عموم الوضع و خصوص الموضوع له فيها، فلا إبهام في المفهوم الكلي ولا في وٰاحد واحد من جزئياته، بل الإبهام نشأ من تعدد المستعمل فيه على الأول و من تعدد الموضوع له على الثاني و على كلا التقديرين يكون الإبهام فيه عارضياً.

والثاني: الإبهام الأصلي و هو الذي يكون في الموضوع له من أول الأمر أي من حين الوضع و هذا هو المقصود في المقام فتنبه.

(والاسم المبهم) بالوضع من أول الأمر (الذي) هو المقصود في المقام و (يفسره التميز أربعة أشياء):

الأول: (العدد كـ ﴿أحد عشر كوكباً﴾[1] و لايجوز جر تميزه) إلا في بعض أقسامه و سيأتي تفصيله في باب أسماء العدد.

(و) الثاني: (المقدار) غير العدد (و هو) ما يقدر به الشيء و يبين قدره و يعين من المقاييس المشهورة الموضوعة عند كل طائفة و هو ثلاثة أقسام:

الأول: ما هو (مساحة) يعرف به كمية ما في الجسم أو سطحه من الشبر والذرع و نحوهما (كـ) قولك: «عندي (شبر أرضاً» و) الثاني: ما هو (كيل) و هو وعاء معين في اصطلاح من اصطلح عليه (نحو: «قفيز براً» و) الثالث من أقسام المقدار: ما هو (وزن) معين يعين مقدار ثقل الأشياء لا مساحتها (نحو): «اشتريت (منوين عسلاً و تمراً») و «منوان» مفرده «منان» بالألف و فيه لغة أخرى بتشديد النون بدون الألف و هو الأشهر و تثنيته «منا» بتشديد النون.

(و) الثالث من أقسام الاسم المبهم بالوضع: (ما يشابه المقدار) مما أجري مجراه في تعيين مقدار الشيء به (نحو): ﴿فمن يعمل (مثقال ذرة خيراً يره﴾[2]) فـ «مثقال ذرة» اسم مبهم من حيث الذات فسره التميز أعني «خيراً».

(و) الرابع: (فرع التميز نحو: «خاتم حديداً») فالخاتم اسم مبهم من حيث الذات و

---

١. سورة يوسف (١٢) الآية (٤). ٢. سورة الزلزلة (٩٩) الآية (٧).

فرع للحديد من حيث إنه مصوغ منه فيكون الحديد أصلاً له و تميزاً رفع إبهامه الذاتي ولكن ما هنا ينافي ما سبق في باب الحال من أن «حديداً» حال له إلا أن يوجه بما وجه به قوله: «بالجر» في أوائل الكتاب من قوله: «إلا أن يراعي مذهب غيره»، لأن فيه قولاً بالحالية.

(و) التميز الواقع (بعد ذي الثلاثة المذكورة في البيت) و هي المساحة والكيل والوزن (و نحو كالذي ذكرته بعد) الثلاثة المذكورة في البيت و هو ما يشابه المقدار و فرع التميز لا الذي ذكره قبل الثلاثة أعني العدد، فإنه ـ كما قال ـ لايجوز جر تمييزه إلا فيما ذكرنا (اجرره) أي التميز الواقع بعد المذكورات (إذا أضفتها) أي المذكورات إلى التميز الواقع بعدها (بعامل المضاف إليه) و عامل المضاف إليه إما المضاف أو حرف الجر المقدر أو الإضافة على اختلاف الأقوال فيه (كـ«مد حنطة غذا») فـ«الحنطة» مجرورة بعامل المضاف إليه (و) نحو: («لاتحقر ظلامة و لو شبر أرض») فـ«الأرض» مجرور بعامل المضاف إليه.

(و يجوز أيضاً جره) أي التميز الواقع بعد المذكورات (بـ«من») التبعيضية أو البيانية على قول (كما سيذكره) عن قريب (و) يجوز (رفعه) أي التميز المذكور (على البدل) عن المذكورات إذا كانت المذكورات مرفوعة و أما إذا كانت منصوبة أو مجرورة فلايجوز البدلية في التميز للبس فتأمل.

فتحصل مما تقدم أنه في التميز الواقع بعد المذكورات يجوز النصب والجر والرفع لكن بشرط أن لايكون المذكورات مضافة إلى غير التميز و إلا فله حكم آخر ذكره بقوله: (والنصب للتمييز الواقع بعد ما أي) اسم (مبهم أضيف إلى غيره) أي غير التميز (وجب إن كان المميز) بفتح الياء (لايغنى عن المضاف إليه) الذي هو غير التميز (مثل ﴿ملؤ الأرض ذهباً﴾[١]) فيجب نصب «ذهباً»، لأن المميز أعني «ملؤ» أضيف إلى غير التميز ولايغنى «ملؤ» عن الأرض، لأن في «ملؤ» إبهامين أحدهما

١. سورة آل عمران (٣) الآية (٩١).

مقداري و الآخر ذاتي والرافع للإبهام الذاتي هو التميز والرافع للإبهام المقداري هو «الأرض» فلايغنى «الملؤ» عن «الأرض»، لأن المقصود من الكلام في الآية و هو المبالغة لايحصل إلا بأن يبين أن الذهب و لو كان بمقدار يملأ الأرض غير مفيد في النجاة عن عذاب الله.

(فإن أغني) المميز بفتح الياء عن المضاف إليه بأن لايختل بحذفه المقصود من الكلام (نحو: «هو أشجع الناس رجلاً») فحينئذ (جاز الجر) أي جاز جر التميز بإضافة المميز إليه بعد حذف المضاف إليه أعني «الناس»، إذ لايختل المقصود بحذفه، (فتقول: «هو أشجع رجل»)، لأنه يعلم أن المعنى أنه أشجع الناس و لو لم يذكر «الناس»، لأنه ثبت في علم الأخلاق أن الشجاعة تختص بالعقلاء ولاتوجد في غيرهم بخلاف الجرأة، فإنها أعم و في كلام التفتازاني في بحث وجه الشبه أيضاً إشارة إلى ذلك.

(والتمييز) الذي كان هو (الفاعل في المعنى) فجعل تمييزاً بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير مستتر في «أفعل» (انصبن) وجوباً (بـ«أفعل» الكائن مفضلاً) لا الكائن صفة مشبهة (كـ«أنت أعلى منزلاً»، إذ معناه «أنت علا منزلك») فكان «منزلاً» فاعلاً ثم جعل تمييزاً بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير مستتر في «أعلى» و حذف كاف الخطاب، لعدم إمكان اتصاله بالضمير المستتر في «أعلى».

هذا حكم التمييز إذا كان فاعلاً في المعنى من أنه يجب نصبه (بخلاف غيره) أي بخلاف غير الفاعل في المعنى والضابط في التميز غير الفاعل في المعنى أن يكون «أفعل» التفضيل فرداً من أفراد التميز (فيجب جره) أي التميز (به) أي بـ «أفعل» بإضافته إليه (كـ«زيد أكمل فقيه»)، فـ«فقيه» تميز غير فاعل في المعنى، لأن «أكمل» و هو «زيد» فرد من أفراد الفقيه الكلي الذي هو التميز، فـ«زيد» هو الفاعل في المعنى لـ «أكمل» لا الفقيه والفقيه لايغنى عنه، لأن الأكملية تحصل بأمور منها كون الإنسان فقيهاً فحذفه يختل به المقصود، إذ بعد حذفه لايعلم أن إسناد الأكملية إلى «زيد» بماذا فيجب جر «فقيه» بـ «أكمل».

و قال بعض المحققين في حاشيته على شرح ابن عقيل: «ضابط ما ليس بفاعل في المعنى أن يكون «أفعل» التفضيل بعضاً من جنس التمييز و يعرف ذلك بصحة حذف أفعل التفضيل، و وضع لفظ «بعض» موضعه، فنحو «زيد أفضل رجل» تجد «أفعل التفضيل» و هو «أفضل» باعتبار الفرد الذي يتحقيق فيه واحداً من جنس الرجل وكذلك نحو «هند أفضل امرأة» تجد أفعل التفضيل بعض الجنس، و يمكن أن يحذف «أفعل» التفضيل في المثالين و تضع مكانه لفظ «بعض» فتقول: «زيد بعض جنس الرجل» أي «بعض الرجال» و «هند بعض جنس المرأة» أي «بعض النساء»»[1] انتهى.

(و بعد كل ما اقتضى تعجباً سواء كان بصيغة) جعل له في النحو باب نحو: («ما أفعله» أو «أفعل به») كما سيأتي (أم لا) بل كان مما يفيد التعجب و لم يجعل له باب (ميز) بعد الجميع حال كونك (ناصباً) للتميز بالاسم المبهم إن كان التميز له و بالمسند من فعل و شبهه إن كان التميز رافعاً لإبهام النسبة (كـ «أكرم بأبي بكر أباً»)، فـ «أباً» رافع لإبهام نسبة الإكرام إلى أبي بكر فهو منصوب بالمسند و هو «أكرم» و معنى مجموع الكلام إظهار التعجب من كون أبي بكر أباً كريماً و نعم الأب.

(و) نحو: («لله دره فارساً») فـ «فارساً» رافع لإبهام اسم مبهم و هو الضمير المضاف إليه «الدر» بناء على كون هذا الضمير مبهماً كالضمير في «ربه رجلاً» و «يا له من رجل» و يكون «فارساً» تميزاً عنه.

و يحتمل أن يكون «فارساً» من تميز النسبة بناء على أن يكون الضمير راجعاً إلى شخص معين و الإبهام يكون في نسبة «الدر» إليه.

و «الدر» في اللغة اللبن، و في هذا المثال كناية عن الفعل الممدوح المتعجب منه، و إنما نسب الفعل الصادر منه إلى الله تعالى قصداً إلى إظهار التعجب منه، لأن الله تعالى أعطى الممدوح القدرة على هذا الفعل المتعجب منه، فالله تعالى

---

١. العقيلي، بهاء الدين، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٢٩٠ ـ ٢٨٩، بحاشية محيي الدين عبدالحميد.

منشئ العجائب و لا حول ولا قوة إلا بالله.

و حاصل معنى الكلام إظهار التعجب من كون الممدوح فارساً ماهراً حاذقاً في ركوب الخيل و من عادتهم أنهم إذا تعجبوا من شيء ينسبونه إلى الله تعالى و هكذا عادة بعض طوائف العجم.

(و) نحو: («حسبك بزيد رجلاً») فـ«رجلاً» تميز رافع لإبهام نسبة الكفاية إلى «زيد» و حاصل معنى الكلام إظهار التعجب من كون «زيد» رجلاً تام الرجولية بحيث إنه يكفي المخاطب في الأمور التي يحتاج فيها إلى رجل كامل.

(و) نحو: («كفى به عالماً») والبيان فيه هو البيان في سابقه مع فرق ما ظاهر فلانعيده (و) نحو قول الأعشى:

بانت لتحزننا عفارة (يا جارتا ما أنت جارة)[1]

فإن «بانت» بمعنى «بعدت» و «فارقت» و «لتحزننا» معناه «لتدخل الحزن إلى قلوبنا» و «عفارة» اسم امرأة و «يا» حرف نداء و «جارتا» منادى مضاف إلى ياء المتكلم المنقبلة ألفاً «ما» اسم استفهام للتعجب و مبتدأ خبره «أنت» بكسر التاء و «جارة» تميز يبين ما وقع عليه التعجب و هو الجوار والشاهد في «جارة» حيث نصب، لأنه وقع بعد ما يقتضي التعجب أعني «ما أنت» و هو رافع لإبهام النسبة بين المبتدأ والخبر و قيل: إن «جارة» حال من «أنت».

(واجرر بـ«من» التبعيضية) و قيل: البيانية و قيل: الزائدة (إن شئت كل تميز غير) أربعة (أشياء):

الأول: (التميز) الذي يجيء لرفع الإبهام من (ذي العدد أي) التميز (المفسر له كما تقدم) أنه لايجوز جر تميزه.

(و) الثاني: (التميز) الذي يكون هو (الفاعل في المعنى إن كان محولاً عن الفاعل صناعة كـ«طب نفساً تفد»)، فـ«نفساً» يكون في المعنى فاعلاً لـ«طب»، إذ المقصود

---

۱. البيت للأعشى في ديوانه، ص ۲۰۳ (كما ذكره الأستاذ)، و خزانة الأدب، ج ۳ ص ۳۰۸؛ و شرح الأشموني، ج ۲ ص ۲۲.

من الكلام أمر المخاطب بأن تطيب نفسه حتى يفدى له النفوس و الأموال لا هو نفسه، لأن الطيب قائم بالنفس لا بالجسم، لأنه من الصفات النفسانية كالحلم والكرم لا من الصفات الجسمانية كالبياض والسواد، فكأنه كان الكلام في الأصل «لتطب نفسك حتى تفدى» فالنفس كانت فاعلاً ثم حول عن الفاعلية إلى التميزية.

و اعلم أن لفظ «تفد» في النظم فعل مضارع مجهول مجزوم من «فدى، يفدي» و أصله بسكون الفاء و فتح الدال ثم نقلت فتحة الدال إلى الفاء للوقف على رأي الكوفيين كما يجيء في باب الوقف في قوله:

و نقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصري و كوف نقلا

و يحتمل أن يكون فعلاً معلوماً أو مجهولاً من «أفاد، يفيد»، فلا نقل حينئذ و معنى المثال حينئذ واضح.

والثالث: (أو) كان التميز محولاً (عن مضاف نحو: «زيد أكثر مالاً»)، فـ «مالاً» محول عن مضاف إذ أصله «مال زيد أكثر» فحول المضاف و جعل تميزاً و أقيم المضاف إليه مقامه و ارتفع على الابتدائية.

(و) الرابع: التميز (المحول عن المفعول نحو: «غرست الأرض شجراً») فـ «شجراً» محول عن المفعول، إذ أصله «غرست الشجر في الأرض» فحول «الشجر» عن المفعولية إلى التميزية و حذف «في» ثم نصبت «الأرض» على الحذف و الإيصال أعني بنزع الخافض، فهذه الأشياء المذكورة لايجوز جرها بـ «من»، فلايقال: «طب من نفس» و لا «زيد أكثر من مال» و لا «غرست الأرض من شجر».

(و عامل التميز قدم مطلقاً عليه)، فلايجوز تقديمه على العامل مطلقاً أي سواء (اسماً كان) العامل (أو فعلاً جامداً أو متصرفاً)، فلايقال مثلاً: «عندي عسلاً منوان»، لأن العامل حينئذ اسم جامد مشابه للفعل مشابهة ضعيفة فهو ضعيف في العمل. فلايقوى أن يعمل فيما تقدم عليه، ولايقال أيضاً: «نفساً طاب زيد»، لكون التميز في المعني فاعلاً في المعنى للفعل كما تقدم والفاعل لايتقدم على الفعل، لأن رتبة الفاعل بعد الفعل كما تقدم في باب الفاعل:

و بعد فعل فاعل فإن ظهر فـهو و إلا فـضـمير اسـتتر

و هكذا يؤول بالفاعل إذا كان التمييز مفعولاً نحو: «غرست الأرض شجراً» فيقال فيه: «انغرس الشجر في الأرض» فتأمل.

(و) لكن (الفعل ذو التصريف) إذا كان عاملاً فحينئذ العامل (نزراً) أي قليلاً (سبق بضم أوله) أي السين (بالتمييز كقوله: «و ما كاد نفساً بالفراق تطيب») فقدم التمييز أعني «نفساً» على الفعل العامل أعني «تطيب» و هو قليل (و) نحو (قوله: «أ نفساً تطيب بنيل المنى»).

(و قاس ذلك) أي التقديم على الفعل العامل (الكسائي والمبرد والمازني)، فعندهم ليس التقديم قليلاً (و اختاره المصنف في شرح العمدة).

هذا حكم الفعل المتصرف و أما الفعل الجامد فلايجوز فيه التقديم إجماعاً لما ذكر في الاسم الجامد.

★ ★ ★

باب

حروف الجر

حروف الجر

(هذا باب حروف الجر)

و إنما سميت بهذا الاسم، لأنها تجر معاني الأفعال إلى مدخولها و قيل: لأنها تعمل إعراب الجر كما سمي بعض الحروف حروف النصب.

و بعضهم يسميها حروف النصب، لأنها تجعل مدخولها مفعولاً بالواسطة.

و بعضهم يسمونها حروف الإضافة، لأنها تضيف الفعل إلى الاسم أي تربط بينهما و هذا يرجع إلى الوجه الأول.

و حاصله إيصال معنى الفعل إلى مجروره، فيجعله مفعولاً به للفعل فيصير منصوب المحل، فلذا جاز العطف على «برؤوسكم» بنصب «أرجلكم».

و تسمى أيضاً حروف الصفات، لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية و ابتدائية و علية و نحوها.

(هاك) «ها» اسم فعل (أي خذ حروف الجر و هي عشرون) حرفاً («من» و «إلى» و «حتى») و لايخفى لطف الابتداء بـ«من» و ذكر «إلى» بعده و تعقيبهما بـ«حتى»، لأنه أيضاً لانتهاء الغاية (و «خلا» و «حاشا» و «عدا») و قد تقدم شطر من الكلام فيها في باب الاستثناء (و «في» و «عن» و «مذ» و «منذ» و «رب» واللام و «كي» و قل من ذكرها) أي «كي» في تعداد حروف الجر.

(ولاتجر) كي (إلا) في ثلاثة مواضع:

الأول: فيما دخل على («ما» الاستفهامية) نحو: «كيمه» بمعنى «لمه»، فـ«ما» استفهامية مجرورة بـ«كي» حذفت ألفها وجوباً و جيء للوقف بهاء السكت كما يأتي في باب الوقف في قوله:

و «ما» في الاستفهام إن جرت حذف ألفها و أولها الهاء إن تقف

و قد أشرنا إليه سابقاً أيضاً.

والموضع الثاني (و) الثالث: فيما دخل على («أن» و «ما») المصدريتين (و صلتهما) نحو: «جئت كي أن أزورك» و نحو: «جئت كيما أزورك».

اعلم أن «كي» لها استعمالات ثلاثة:

الأول: أن يكون قبلها لام الجر و هي حينئذ حرف مصدرية نحو: ﴿لكيلا تأسوا على ما فاتكم﴾.[1]

الثاني: أن يكون بعدها «أن» المصدرية و هي حينئذ حرف جر، نحو المثال الأول و كذا إن كان بعدها «ما» المصدرية نحو المثال الثاني.

الثالث: أن تكون غير مسبوقة باللام و لا سابقة لـ «أن» و «ما» المصدريتين نحو: «جئت كي أزورك» و حينئذ يحتمل أن تكون حرف جر فنصب الفعل بعدها بـ «أن» المقدرة بعدها و يحتمل أن تكون حرف مصدرية ناصبة للفعل بعدها فقبلها لام التعليل مقدرة.

(و واو) القسم و (تاء) القسم (والكاف والباء و «لعل» و قل من ذكر هذه أيضاً) في تعداد حرف الجر (ولاتجر بها إلا) قبيلة (عقيل) بالتصغير قال شاعرهم:

فقلت ادع أخرى و ارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب[2]

و قد تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل أن في «لعل» إحدى عشرة لغة: الأولى والثانية «لعل» بفتح اللام الأولى و تشديد الثانية مع الكسر والفتح، والثالثة والرابعة «عل» بحذف اللام الأولى و تشديد الثانية مع الكسر والفتح والجر بها عند عقيل إنما هو إذاكانت بإحدى هذه اللغات دون غيرها، والخامسة «لعن» بفتح اللام و بالعين و تشديد النون، والسادسة «لغن» بفتح اللام و بالغين المعجمة و تشديد

---

۱. سورة الحديد (۵۷) الآية (۲۳).

۲. البيت لكعب بن سعد الغنويّ في الأصمعيات، ص ۹۶؛ خزانة الأدب، ج ۱۰ ص ۴۲۶ و شرح الأشموني، ج ۱ ص ۱۰۴.

النون، والسابعة «رعن» بفتح الراء المهملة و بالعين المهملة و تشديد النون، والثامنة «رغن» بالضبط السابق والغين المعجمة، التاسعة «لعلة» باللام والعين المهملة و تشديد اللام الثانية و بالتاء، العاشرة «لأن» بفتح اللام والهمزة والنون المشددة، و الحادية عشرة «أن» بفتح الهمزة والنون المشددة.

والحروف الجارة الزائدة لاتحتاج إلى متعلق نحو: «بحسبك درهم» و كذا «لعل» لأنها شبيهة بالحروف الزائد و إن كان لها معنى خاص من الترجي والإشفاق فما بعدها مبتدأ في صورة المجرور.

(و «متى» و قل من ذكرها أيضاً) في تعداد حروف الجر (ولاتجر بها إلا) قبيلة (هذيل) بالتصغير أيضاً و هي بمعنى «من» نحو قولهم: «أخرجها متى كمه» أي «من كمه».

(و زاد) المصنف (في الكافية «لولا» إذا وليها ضمير) نحو: «لولاك لما خلقت الأفلاك»[1] (و هو) أي كونها حرف جر (مشهور عن سيبويه)، أما غيره فقال بعضهم: الضمير بعدها مبتدأ، و قال بعض آخر: لم تستعمل «لولا» في كلام العرب داخلة على الضمير المتصل و هو بظاهره كلام فارغ لورودها كذلك كثيراً في كلامهم، فالظاهر أن مراده من عدم الاستعمال عدم الشيوع، لأنه مع وروده في كلام العرب الموثوق بعربيتهم ليس شائعاً شيوع وقوع الاسم الظاهر بعدها.

و قد علم مما تقدم ما يختص به «كي» و «متى» و «لعل» و «لولا» على القول بأنها حروف جر و أما السبعة عشر الباقية فعشرة منها مشترك بين الاسم الظاهر والمضمر و سبعة منها مختصة بالاسم الظاهر و هي ما ذكره بقوله: (بالظاهر اخصص «مذ» و «منذ» و «حتى» والكاف والواو و «رب» والتاء فلاتجر) أنت (بها) أي بهذه السبعة (ضميراً).

و هذه السبعة على قسمين:

---

١. بحارالأنوار، ج ١٦ ص ٤٠٦.

الأول: ما لا يختص بظاهر معين و هو ثلاثة منها و هي «حتى» والكاف والواو.

والثاني: ما يختص بظاهر معين و هو على ثلاثة أقسام:

الأول: ما ذكره بقوله: (و اخصص بـ«مذ» و «منذ» وقتاً) أي ما دل على زمان (غير مستقبل) سواء كان زماناً حاضراً (نحو: «ما رأيته مذ يومنا» أو) كان زماناً ماضياً نحو: «ما رأيته (منذ يوم الجمعة») السابقة و سيجيء معناهما حينئذ عن قريب، فإن دخلتا على غير الزمان نحو: «ما رأيته منذ بني المدرسة» أو «منذ خلق‌الله زيداً»، فحينئذ اسم الزمان مقدر أي «منذ زمان بني المدرسة» و «منذ زمان خلق‌الله زيداً».

والثاني: ما ذكره بقوله: (و اخصص بـ«رب» منكراً لفظاً و معنى أو معنى فقط كما قال في شرح الكافية)، مثال الصورتين (نحو: «رب رجل و أخيه») فـ«رجل» نكرة لفظاً و معنى و «أخيه» نكرة معنى و معرفة لفظاً على قول يأتي.

و يحذف الفعل الذي عدي بـ«رب» كثيراً نحو: «رب عصى كسرته» أصله «كسرت رب عصى كسرته»، إذ المثال من باب الاشتغال.

و قال بعضهم كما في المطول: الفعل المحذوف «ثبت» أو «تحقق» و محل مجرورها في نحو «رب رجل صالح عندي» رفع على الابتداء و في نحو «رب رجل صالح لقيت» نصب على المفعولية بالفعل المذكور و في نحو «رب رجل صالح لقيته» يجري عليه حكم باب الاشتغال، فإن قدر فعل فمحله نصب و إلا فمحله رفع كما تقدم في باب الاشتغال.

و تختص «رب» بوجوب تصديرها، لأنها لإنشاء التكثير أو التقليل كما أن «كم» الخبرية لها صدر الكلام، لكونها لإنشاء التكثير، لأن كل ما ينشئ في الكلام معنى يجب تصديره و معناها التكثير غالباً والتقليل نادراً و لذا وجب تنكير مجرورها، لأنهما لايكونان في المعرفة لتعينها دائماً، فإن كان قليلاً لايكثر و إن كان كثيراً لايقل.

و يشترط في مدخولها التوصيف لتأكيد التقليل الذي هو مدلول «رب»، فإنه إذا وصف صار أقل فتأمل.

و في الضمير العائد إلى مدخولها خلاف، فقيل: إنه نكرة كالمرجع و قيل: إنه

والثالث: ما ذكره بقوله (والتاء) للقسم حال كونها (جارةلله) أي للفظه (و) لفظ «رب» حال كون لفظ «رب» (مضافاً إلى الكعبة أو) إلى (الياء نحو: ﴿تالله﴾ لأكيدن أصنامكم﴾[1] (و) نحو: («ترب الكعبة» و) نحو: («تربي» و سمع أيضاً «تالرحمن») و حكي أيضاً «تحياتك» بفتح الحاء والياء أي «بعمرك».

(و ما رووا) من كلام العرب (من إدخال «رب» على الضمير نحو «ربه فتى») فهو (نزر) أي قليل أي نادر (من وجهين): الوجه الأول (إدخالها على غير) الاسم (الظاهر) و قد قلنا: إنه مختص بالاسم الظاهر (و) الوجه الثاني إدخالها (على) اسم (معرفة) و قد قلنا: إنه مختص باسم نكرة.

و اختلف في هذا الضمير الذي دخل عليه «رب» و سبب الخلاف عدم تقدم المرجع فقيل إنه نكرة و قيل معرفة لكن تعريفه أنقص من بقية الضمائر، لأن التفسير فيه يحصل بالتمييز بعد ذكره مبهماً، فقبل مجيء التميز فيه إبهام النكرات، فهو كالمضاف الذي يكتسب التعريف عما بعده أعني المضاف إليه و لذا قالوا: إنه راجع إلى التمييز و جعلوه من المواضع التي يعود الضمير فيها إلى المتأخر لفظاً و رتبة.

و هذا الضمير مفرد مذكر دائماً و إن كان التميز مثنى أو جمعاً أو مؤنثاً نحو: «ربه رجلاً أو رجلين أو رجالاً أو امرأة أو امرأتين أو نساء».

و قيل: يجب المطابقة فيقال: «ربه رجلاً» و «ربهما رجلين» و «ربهم رجالاً» و «ربها امرأة» و «ربهما امرأتين» و «ربهن نساء».

(كذا) أي مثل «رب» (نزر إدخال الكاف على الضمير كقوله:)

لئن كان من جن لأبرح طارقاً (و إن يك إنساً ما كها الإنس يفعل)

الشاهد في «كها» حيث دخل الكاف على الضمير و هو نزر أي نادر (و نحوه مما أتى) في كلامهم إدخال الكاف على الضمير (كقوله:)

فلاترى بعلاً ولا حلائلاً (كهو ولاكهن إلا حاظلاً)

(وكذا) نزر (إدخال «حتى» عليه) أي على الضمير (نحو) قوله:

---

١. سورة الأنبياء (٢١) الآية (٥٧).

فلاترى بعلاً ولا حلائلاً (كهو ولاكهن إلا حاظلاً)

(وكذا) نزر (إدخال «حتى» عليه) أي على الضمير (نحو) قوله:

فـــلا والله لايـــلفى أنـــاس فتى (حتاك يا ابن أبي زياد)[1]

الشاهد في «حتاك» حيث دخلت «حتى» الجارة على الضمير و هو نادر.

(فصل: في معاني) كل واحد من (حروف الجر)

(بعض و بين الجنس) أي أحدث الدلالة على البعضية والبيان في الجنس، قال في شرح النظام في ضمن معاني باب التفعيل: «فسقته» أي نسبته إلى الفسق، لأنك لما نسبته إلى ذلك فكأنك أحدثت فيه شيئاً كان مجهولاً و غير متقرر، انتهى.

و علامة «من» التبعيضية جواز الاستغناء عنها بقيام لفظ «البعض» مقامها، و علامة «من» البيانية صحة قيام الموصول مقامها.

(و ابتدئ في الأمكنة بالاتفاق) من النحويين في استعمالها للابتداء المكاني (بـ «من»)، مثال التبعيض (نحو) قوله تعالى: (**﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾**[2]) أي «بعض ما تحبون» و لذلك قرأ ابن مسعود «بعض ما تحبون» بصريح لفظ «البعض» و مثال التبيين (**﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾**[3]) أي «الذي هو الأوثان» و مثال الابتداء المكاني المتفق عليه (**﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام) إلى المسجد الأقصى﴾**،[4] فـ «من» في الآية تدل على أن المكان الذي ابتدئ منه إسراء النبي ﷺ هو المسجد الحرام.

(و قد تأتي) «من» (لبدء الأزمنة) أي للابتداء الزماني عند الكوفيين (كقوله تعالى: **﴿لمسجد أُسس على التقوى من أول يوم﴾**[5] و نفاه البصريون إلا الأخفش و مذهبه هو الصحيح لصحة السماع بذلك) أعني الآية المذكورة، لأن «من» فيها للابتداء الزماني و قد يكون للابتداء في غير الزمان والمكان نحو: «من العبد الذليل إلى المولى الجليل»

---

١. البيت بلانسبة، خزانة الأدب، ج ٩ ص ٤٧٤ و شرح الأشموني، ج ٢ ص ٢٨٦.
٢. سورة آل عمران (٣) الآية (٩٢).
٣. سورة الحج (٢٢) الآية (٣٠).
٤. سورة الإسراء (١٧) الآية (١).
٥. سورة التوبة (٩) الآية (١٠٨).

فتأمل.

(و زيد أي «من» عندنا في نفي و شبهه و هو النهي والاستفهام) لا في غيرها (فجر) حين كونها زائدة اسماً (نكرة) فقط (كـ«ما لباغ من مفر») مثال للنفي، (و) نحو: (﴿هل من خالق غيرالله﴾[1]) مثال لشبه النفي (و زيد عند الأخفش في الإيجاب) أيضاً (فجر) حينئذ (النكرة والمعرفة)، مثال النكرة (نحو: «قد كان من مطر») و«المطر» بمعنى الغيث لا علم شخص، و مثال المعرفة نحو: («و يكثر فيه من حنين الأباعر») والشاهد واضح.

و أولهما المانعون بأنها للتبعيض أو التبيين أي «قد كان بعض مطر» أو «شيء من مطر» أو هو وارد على الحكاية كأن قائلاً قال: هل كان من مطر؟ فأجاب بأنه قد كان من مطر فالمراد من كونه في نفي أو شبهه كونه فيه في الحال أو في الأصل.

اعلم أن زيادة حروف الجر معناها تأكيد الكلام، لأن زيادتها بمنزلة إعادة الكلام ثانية تأكيداً للمقصود من الكلام.

قال محشي المطول عند قول الخطيب «استغني عن مؤكدات الحكم»: اصطلح النحاة على تسمية حروف معدودة مقررة فيما بينهم مثل «أن» و «إن» والباء في ﴿«كفى بالله شهيداً﴾[2] و نظائرها بحروف الصلة، لإفادتها تأكيد الاتصال الثابت و بحروف الزيادة، لأنها تزاد في الكلام.

فإن قلت: يجب أن لايكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية أعني التوكيد، قلت: إنما سميت زائدة، لأنها لاتغير أصل المعنى بل لايزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت و تقويته، فكأنها لم تفد شيئاً و لما لم يلزم الاطراد في وجه التسمية لم يتجه اعتراض الفاضل الرضي بأنه يلزمهم أن يعدوا على هذا «إن» ولام الابتداء و ألفاظ التوكيد اسماً كانت أم لا زوائد، انتهى.

و أما قوله: «لم يلزم الاطراد في وجه التسمية» فهو إشارة إلى ما قاله التفتازاني في

---

١. سورة الفاطر (٣٥) الآية (٣). ٢. سورة النساء (٤) الآية (٧٩).

البيان عند قول الخطيب: «والمجاز مفرد و مركب» من أن اعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية إنسان له حمرة بـ «أحمر» و وصفه بـ «أحمر»، فإن اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى و بيان أنه أولى بذلك من غيره و في الوصف لصحة إطلاقه و لهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لايصح وصفه بـ «أحمر» حقيقة و يصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لأولوية ذلك و ترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الأسماء، فلايصح في اعتبار تناسب التسمية أن ينقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى بالمجاز»،[۱] انتهى.

والمشار إليه هذه الفقرة الأخيرة فتأمل جيداً.

(للانتهاء «حتى») سواء كان الانتهاء زمانياً (نحو): ﴿سلام هي (حتى مطلع الفجر﴾[۲])
أو مكانياً كقوله:

سقى الحيا الأرض حتى أمكن عُزيت لهم، فلازال عنها الخير مجذوداً[۳]

أو لا زمانياً و لا مكانياً نحو:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها[۴]

(و) للانتهاء أيضاً (لام نحو: ﴿سقناه لبلد ميت﴾[۵]) أي «إلى بلد ميت» و نحو: ﴿كل يجري لأجل مسمى﴾[۶]).

(و) للانتهاء أيضاً («إلى») سواء كان زمانياً (نحو: «سرت البارحة إلى آخر الليل») أو مكانياً نحو: «خرجت إلى المدرسة» أو غيرهما نحو: «قلبي إليك»، فإن «القلب»

---

۱. المطول، ص ۳۵۳، طبع مصر. ۲. سورة القدر (۹۷) الآية (۵).
۳. البيت بلانسبة، شرح الأشموني، ج ۲ ۲۸۹ و مغني اللبيب، ج ۱ ص ۲۴۷، طبع بيروت.
۴. البيت لمتلمس في ملحق ديوانه، ص ۳۲۷؛ مغني اللبيب، ج ۱ ص ۲۴۶ والشاهد فيه قوله: «حتى نعله ألقاها» حيث يجوز في «حتّى» ثلاثة وجوه: الرفع على الابتداء والجرّ على أنّ «حتى» حرف جر بمعنى إلى، والنصب على العطف كما ذكرها شيخناالأستاذ في المتن.
۵. سورة الأعراف (۷) الآية (۵۷). ۶. سورة الرعد (۱۳) الآية (۲).

منته إلى المخاطب باعتبار الشوق والميل.

(و «من» و باء يفهمان بدلاً) و سيجيء معنى البدلية (نحو: ﴿أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة﴾ [١]) أي «بدل الآخرة» و نحو: («فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا») أي «بدلهم».

(و اللام للملك نحو: ﴿لله ما في السموات و ما في الأرض﴾ [٢] و شبهه) أي شبه الملك (و هو الاختصاص) و معناه حصر ما قبل اللام في المجرور (نحو: «السرج للدابة») أو عكسه نحو: «يوم الجمعة».

(و) اللام (في تعدية أيضاً و تعليل قفي) أما التعدية فهو (نحو: ﴿فهب لي من لدنك ولياً﴾ [٣]) و أما التعليل فنحو: («و إني لتعروني لذكراك هزة») الشاهد في «لذكراك» و قد تقدم في باب المفعول له.

(و زيد) اللام و زيادتها (للتوكيد) كما قلنا آنفاً (نحو: «و لا للما بهم أبداً دواء») والأصل «لما» بلام واحدة.

(و تأتي) اللام (للتقوية و هو معنى بين التعدية والزيادة) والغرض منها تقوية عامل متعد بنفسه قد ضعف عن العمل إما بسبب التأخر (نحو: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ [٤]) فـ«تعبرون» ضعف عن العمل بالتأخر فجيء باللام في «للرؤيا» تقوية لها، وإما بسبب كونه فرعاً كصيغ المشتقات عن الفعل نحو: ﴿مصدقاً لما معكم﴾ [٥] أو فرعاً لفرع كصيغ المبالغة فإنها فرع اسم الفاعل نحو: (﴿فعال لما يريد﴾ [٦]، قال) المصنف (في شرح الكافية: و لايفعل ذلك) التقوية (بمتعد إلى اثنين، لعدم إمكان زيادتها فيهما، لأنه لم يعهد) في كلام العرب زيادة لام التقوية في كلا المعمولين (و) لعدم إمكان زيادتها (في أحدهما لعدم المرجح).

(والظرفية) و هو حلول شيء في غيره (حقيقة) بأن يكون الظرف و المظروف كلاهما محسوسين مشاهدين (أو مجازاً) بأن يكون أحدهما أو كلاهما غير محسوسين مشاهدين (استبن ببا و «في») سواء كان الظرفية زمانية أو مكانية.

---

١. سورة التوبة (٩) الآية (٣٨).
٢. سورة البقرة (٢) الآية (٢٨٤).
٣. سورة مريم (١٩) الآية (٥).
٤. سورة يوسف (١٢) الآية (٤٣).
٥. سورة البقرة (٢) الآية (٤١).
٦. سورة البروج (٨٥) الآية (١٦).

مثال الباء للظرفية الحقيقية الزمانية (نحو: **﴿و إنكم لتمرون عليهم مصبحين و بالليل﴾**[1])، الشاهد في «بالليل» فالباء تدل على أن مرور المخاطبين عليهم يقع في الصبح و في الليل فتأمل.

و مثال الظرفية الحقيقية المكانية نحو: (**﴿و ما كنت بجانب الغربي﴾**[2])، الشاهد في «بجانب»، فالباء تدل على أن كون النبي ﷺ ما وقع في جانب الغربي، و لو وقع لوقع فيه.

و مثال الظرفية المجازية نحو: **﴿و لقد أنذرهم بطشتنا فتماروا بالنذر﴾**[3] أي «في النذر» و نحو: **﴿بأيكم المفتون﴾**[4] أي «في أيكم» على رأي و نحو: «لا خير بخير بعده النار» أي «في خير بعده النار».

و مثال «في» للظرفية الحقيقية المكانية نحو: (**﴿الم غلبت الروم في أدنى الأرض﴾**[5]) أي «أقرب مكان من الأرض».

و مثال «في» للظرفية الحقيقية الزمانية نحو: **﴿و هم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين﴾**[6] والبضع من ثلاثة إلى عشرة.

مثال «في» للظرفية المجازية نحو: (**﴿لقد كان في يوسف و إخوته آيات﴾**[7]) أي «في قصتهم».

(و قد يبينان) الباء و «في» (السببا نحو: **﴿فبظلم من الذين هادوا) حرمنا﴾**[8] أي «بسبب ظلم» (و) نحو قوله ﷺ: («**دخلت امرأة النار في هرة حبستها**») فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الارض» قيل: خشاش الأرض هوامها و حشراتها و في رواية في الحديث: «حشيش الأرض» و في رواية أخرى: «حشيشة الأرض» كلاهما بحاء مهملة بمعنى يابس النبات و هو وهم قاله ابن الأثير، انتهى.

قال: في المصباح: «خشاش الأرض» وزان «كلام» وكسر الأول لغة دوابها الواحدة «خشاشة» و هي الحشرة والهامة، انتهى.

---

۱. سورة الصافات (۳۷) الآية (۱۳۷).
۲. سورة القصص (۲۸) الآية (۴۴).
۳. سورة القمر (۵۴) الآية (۳۶).
۴. سورة القلم (۶۸) الآية (۶).
۵. سورة الروم (۳۰) الآية (۳ ـ ۱).
۶. سورة الروم (۳۰) الآية (۳).
۷. سورة يوسف (۱۲) الآية (۷).
۸. سورة النساء (۴) الآية (۱۶۰).

قال: في المسامرة في شرح المسايرة في ذيل الحديث: و «خشاش الأرض» بتثليث الخاء المعجمة و بشينين معجمتين هو حشرات الأرض والعصافير و نحوها و قد تقدم هذا الحديث في باب المفعول معه لكن الظاهر من المحشي أنها بالحاء المهملة و هو سهو فتأمل.

(بالباء استعن) و هي الداخلة على آلة الفعل (نحو: «بسم‌الله الرحمن الرحيم»)، لأن الفعل الصادر من الإنسان لايتأتى على الوجه الأكمل إلا مع الاستعانة بالاسم الشريف.

و قد تقدم منا في أول الكتاب: «أو كون الباء في المثال للاستعانة مرجوح»، فراجع إن شئت.

(و) بالباء (عد) الفعل إلى المفعول والتعدية بالباء معناها تصيير الفاعل مفعولاً (نحو: ﴿ذهب‌الله بنورهم﴾ [1])، إذ كان معناه قبل دخول الباء «ذهب نورهم» برفع «نور» و بعد دخوله صار معناه «أذهب الله نورهم» بنصب «نور» والتعدية بهذا المعنى أي تصيير الفاعل مفعولاً مختصة بالباء، و أما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم المجرور فمشترك بين جميع حروف الجر التي ليست بزائدة و لا في حكم الزائدة فتأمل.

(و) لكون هذه الباء معاقبة للهمزة (لايجمع بينها و بين الهمزة) في التعدية.

(و عوض) بالباء (والتعويض غير البدل)، لأن الباء في التعويض تدخل على أحد شيئين قد استقر كل واحد منهما مكان الآخر، فيعتبر في استقرار كل واحد منهما في مكان الآخر زوال الآخر من مكانه و هذه الخصوصية غير معتبرة في باء البدلية، لأن كل واحد من المبدلين مستقر في مكانه الأصلي كما يظهر من الأمثلة التي ذكروها للقسمين لكن باء البدلية تدل على أن لمدخولها المستقر في مكانه بدلاً مستقراً أيضاً في مكان نفسه.

---

١. سورة البقرة (٢) الآية (١٧).

والحاصل أن الوصف العنواني في التعويض أعني البعضية في كل واحد من العوضين متوقف على زوال كل واحد منهما من مكانه الأصلي في عالم المعنى، بخلاف الوصف العنواني في البدلية، فإنه لايتوقف على زوال المبدلين كل عن مكانه.

و أنت إذا حققت ما ذكرنا تعرف أن استشهاد بعض المحققين من المحشين بقولهم: «إن الجمع في المبدلين جائز دون المعوضين» ليس في محله، إذ الكلام في الفرق بين العوض والبدل اللغويين و ما استشهد به من كلام القوم إنما هو في الفرق بين الاصطلاحين.

هذا و تسمى الباء العوضية «باء المقابلة» أيضاً، لأنها تفيد وقوع مدخولها في مقابلة شيء آخر، سواء كان مدخولها من النقود أعني الدينار والدرهم و أمثالهما التي يسميها الفقهاء «ثمناً» نحو: «بعت الدار بعشرة آلاف درهم» أو كان من غير النقود الذي يسميها الفقهاء «عروضاً» (نحو: «بعت هذا) الكتاب (بهذا) القلم».

(و) بالباء (ألصق) والإلصاق حقيقي كـ«أمسكت بزيد» إذا قبضت على شيء مما يحسبه من جسمه أو ثوبه أو نحوهما و مجازي نحو: «مررت بزيد» أي «ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد» و (نحو: «وصلت هذا بهذا») يحتمل الوجهين، فلاتغفل.

(و مثل «مع») الدال على المصاحبة (و) مثل («من» التبعيضية و) مثل («عن») الدال على المجاوزة (بها انطق) مثال كونها مثل «مع» في الدلالة على المصاحبة (نحو: ﴿نسبح بحمدك﴾[1]) أي «ننزهك و ننفي عنك الصفات السلبية التي لاتليق بك كالتركيب والجسمية و نحوهما مع إثبات الصفات الثبوتية التي تليق بجنابك كالعلم والقدرة و نحوهما»، فحاصل المعنى: «ننزهك عن النقائص مصاحباً للثناء عليك» أي نفعل كليهما لا التنزيه فقط.

---

۱. سورة البقرة (۲) الآية (۳۰).

و مثال كونها مثل «من» التبعيضية (﴿عيناً يشرب بها عباداللهُ﴾[١]) أي «منها» أي «بعضها» و على هذا المعنى حمل الشافعي ـ أحد الأئمة الأربعة ـ الباء في ﴿وَامسحوا برؤوسكم﴾[٢] و قال بكفاية مسح بعض الرأس موافقاً للشيعة لماقام عنده من الأدلة عليه.

و مثال كونها مثل «عن» (﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾[٣]) أي «عن عذاب واقع» و في مجيء الباء بمعنى «عن» في غير السؤال خلاف.

(«على» للاستعلاء) أي للدلالة على علو شيء على مجرورها (حساً) و حقيقة (نحو: ﴿عليها و على الفلك تحملون﴾[٤] أو) على ما يقرب من مجرورها نحو: ﴿أو أجد على النار هدى﴾[٥] أو للدلالة على علو شيء على مجرورها (معنى) أي مجازاً (نحو: «تكبر زيد على عمرو») و نحو: «على زيد دين».

و إذا أُدخلت على الضمير قلبت الألف ياء، و وجهه أن من الضمائر الهاء فلو بقيت الألف و قيل: «علاه» لالتبس بالفعل كذا في المصباح المنير و سيأتي في باب الإضافة وجه القلب في «لدى» و «إلى» أيضاً.

(و) «على» للدلالة على (معنى «في») الظرفية (نحو: ﴿واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان﴾[٦]) أي في «زمن ملك سليمان عليه السلام».

(و) «على» للدلالة على (معنى «عن») المجاوزة (نحو:)

لعمر الله أعجبني رضاها (إذا رضيت علي بنو قشير)

أي «رضيت عني».

و (بـ«عن» تجاوزاً عنى من) كان (قد فطن) و عرف معاني الألفاظ المستعملة في لغة العرب و خصوصياتها المعتبرة في تلك المعاني، والمجاوزة خروج شيء عن شيء سواء كانا جرمين أي جسمين (نحو: «رميت السهم عن القوس») أم لا نحو: «أخذ زيد العلم عن عمرو».

١. سورة الإنسان (٧٦) الآية (٦).
٢. سورة المائدة (٥) الآية (٦).
٣. سورة المعارج (٧٠) الآية (١).
٤. سورة المؤمنون (٢٣) الآية (٢٢).
٥. سورة طه (٢٠) الآية (١٠).
٦. سورة البقرة (٢) الآية (١٠٢).

قيل: المراد من الحالتين شدائد الموت والبعث والحساب و قيل: المراد الحالات الحاصلة للإنسان من النطفة إلى البرزخ و قيل: المراد الدنيا والآخرة و قيل: المعنى «لتركبن هذه الأحوال أمة بعد أمة» والله العالم.

و قد يجيء حينئذ بمعنى «جانب» قال في المغني: «الثالث: أن تكون اسماً بمعنى «جانب» و ذلك متعين في ثلاثة مواضع أحدها أن تدخل عليها «من» و هو كثير كقوله:

و لقد أراني للرماح دريئةً من عن يميني تارة و أمامي[1]

و يحتمله عندي **﴿ثم لآتينهم من بين أيديهم و من خلفهم و عن أيمانهم﴾**[2] فتقدر معطوفة على مجرور «من» لا على «من» و مجرورها».

قال المحشي: كما هو ظاهر كلام جماعة قال الزمخشري: فإن قلت: كيف قيل: **﴿من بين أيديهم و من خلفهم﴾** بحرف الابتداء و **﴿عن أيمانهم و عن شمائلهم﴾**[3] بحرف المجاوزة، قلت: المفعول فيه عدي عليه الفعل نحو تعديه إلى المفعول به، فكما اختلفت حروف التعدية في ذلك اختلفت في هذا و كانت لغة فيؤخذ و لايقاس و إنما يفتش عن صحة موقعها فقط، فلما سمعناهم يقولون: «جلس عن يمينه»، و «على يمينه» و «على شماله» و «عن شماله» قلنا: معنى «على يمينه» أنه تمكن من جهة اليمين، فيتمكن المستعلي من المستعلى عليه و معنى «عن يمينه» أنه جلس متجافياً عن صاحب اليمين منحرفاً عن يمينه غير ملاصق له ثم كثر حتى استعمل في المتجافي و غيره و نحوه من المفعول به قولهم: «رميت عن القوس» و «على القوس» «من القوس»، لأن السهم يبعد عنها و يستعليها إذا وضع على كبدها للرمي و مبتدأ الرمي منها و لذلك قالوا: «جاء بين يديه و خلفه»، لأنهما ظرفان للفعل و «من بين يديه» و «من خلفه»، لأن الفعل يقع في بعض الجهتين كما تقول: «جئت من الليل»[4] تريد بعض الليل، انتهى.

---

۱. البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه، ص ۱۷۱؛ خزانة الأدب، ج ۱ ص ۱۵۸ و شرح الأشموني، ج ۲ ص ۹۹، طبع بيروت.
۲. سورة الأعراف (۷) الآية (۱۷).
۳. ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب، ج ۱ ص ۳۰۰، طبع بيروت، ۱۴۱۸.
۴. ابن هشام، مغني اللبيب، ص ۷۸، حرف العين، الطبعة الحجرية، حاشية الشمني.

و قد يجيء التصريح باسمية «عن» و أنها حينئذ بمعنى «جانب»، (و) قد يجيء «عن» (موضع «على» نحو) قول الشاعر:

(لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عـني ولا أنت ديـاني فـتخزوني)[1]

قوله: «لاه» أصله «لله» حذف لام الجر المتعلق بمحذوف ثم حذف أداة التعريف من «الله» و بقي عمل لام الجر فيه فصار «لاه» و «أفضلت» بمعنى «زدت» و «الديان» بمعنى القاهر المالك للأمور و «تحزوني» بمعنى «تسومني الذل والهوان».

و حاصل المعنى: لله در ابن عمك المراد منه نفس الشاعر ما زدت علي في الحسب فابن عمك شبيهك في رفعة الأصل والشرف فلا مزية لك عليه و لا فضل لك فتفتخر به عليه و لا أنت مالك أمره والمدير لشؤونه فتقهره و تذله.

والشاهد في قوله: «عني»، فإن «عن» فيه بمعنى «على»، لأن «فضل» بمعنى «زاد في الفضل» يتعدى بـ«على» فثبت أن «عن» يجيء موضع «على» (كما) ثبت أن («على» موضع «عن» قد جعل كما تقدم) في قول الشاعر: «إذا رضيت علي بنو قشير»، لأن «رضي» يتعدى بـ«عن».

(و هذا) أي حكم المصنف بأن كلاً من «عن» و «على» يستعمل في موضع الآخر (تصريح بأن لكل حرف معنى مختصاً به و استعماله في غيره على وجه النيابة).

و هذا هو المختار عند الكوفيين حيث قالوا بنيابة حرف عن حرف آخر، و أما البصريون فلايجوز عندهم نيابة بعض الحروف عن بعض و ما أوهم ذلك يؤولونه تأويلاً يقبله اللفظ بحيث يصح معه المعنى كما أولوا قوله تعالى: ﴿ولأُصلبنكم في جذوع النخل﴾[2] بأن «في» ليست بمعنى «على» ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال والمستقر في الشيء و كما قالوا بالتضمين في قوله: «إذا رضيت عني بنو قشير» فقالوا: إن «رضيت» ضمن معنى «عطف» و «مال».

و قد يحملون الكلام على الشذوذ، قال في المغني في بحث «التحذير من أمور

---

١. البيت لذي الإصبع العدواني، شرح الأشموني، ج ٢ ص ٩٤، طبع بيروت.
٢. سورة طه (٢٠) الآية (٧١).

الجذع بالحال والمستقر في الشيء و كما قالوا بالتضمين في قوله: «إذا رضيت عني بنو قشير» فقالوا: إن «رضيت» ضمن معنى «عطف» و «مال».

و قد يحملون الكلام على الشذوذ، قال في المغني في بحث «التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها»: «الثالث عشر: قولهم: ينوب بعض حروف الجر عن بعض و هذا أيضاً مما يتداولونه و يستدلون به و تصحيحه بإدخال «قد» على قولهم: «ينوب» و حينئذ فيتعذر استدلالهم به، إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لانسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة و لو صح قولهم لجاز أن يقال: «مررت في زيد» و «دخلت من عمرو» و «كتبت إلى القلم» على أن البصريين و من تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه، لأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف، لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف»،[1] انتهى.

والتضمين هو أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع معنى فعل آخر يناسبه ثم يذكر بعد المتضمن بالكسر الحرف الذي يتعدى به المتضمن بالفتح قرينة له ثم يشتق من أحدهما حالاً لفاعل الآخر عند بيان المعنى و فائدته أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين نظير أسماء الشرط والاستفهام حيث يدل كل واحد منها على معنى كلمتين و هو كثير في القرآن و في كلام الفصحاء نحو قوله تعالى: ﴿و لاتأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾[2] أي «لاتضموا أموالهم إلى أموالكم آكلين» فضمن «تأكلوا» معنى «تضموا» فعدي «تأكلوا» بـ«إلى» و نحو: ﴿والله يعلم المفسد من المصلح﴾[3] أي «يعلم مميزاً المفسد من المصلح» فعدي «يعلم» بـ«من» و أما في كلام الفصحاء فلايحتاج إلى الذكر و لذا نقل عن ابن جني أنه قال: لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات.

---

۱. مغني اللبيب، ج ۲ ص ۱۸۰ و ۱۷۷، طبع مصر.
۲. سورة النساء (۴) الآية (۲). ۳. سورة البقرة (۲) الآية (۲۲۰).

هذا و لكنه يتوقف على القول بجواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقي والمجازي معاً، بحيث يكون كل واحد منهما مناطاً للإثبات والنفي و متعلقاً للحكم و هو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنييه.

و المسألة مذكورة في غير هذا الفن و لذلك استشكل على التضمين أن الفعل المذكور إن كان مستعملاً في معناه الحقيقي فقط فلا دلالة له على الفعل الآخر، و إن كان مستعملاً في معنى الفعل الآخر فلا دلالة له على معناه الحقيقي، و إن كان مستعملاً فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز.

فأجيب عنه بأن الفعل مستعمل في معناه الحقيقي فقط مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة فقولنا: «أحمد إليك زيداً» معناه «أحمده منهياً إليك حمده» و قد يعكس فيستعمل الفعل المذكور في معنى الفعل الآخر فقط مع حذف حال مأخوذ من الفعل المذكور كما قيل في قوله تعالى: ﴿و يؤمنون بالغيب﴾[1] إن معناه «يعترفون بالغيب مؤمنين به».

هذا و نحن ننقل نبذاً من العبارات التي بين فيها التضمين لعله يستفاد منها أزيد مما ذكرنا:

منها: أن التضمين هو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى الاسمين فتعديه تعديته في بعض المواضع كقوله تعالى: ﴿حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق﴾،[2] فيضمن «حقيق» معنى «حريص» ليفيد أنه محقوق بقول الحق و حريص عليه و يضمن فعل معنى فعل فتعديه تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر: «قد قتل الله زياداً» أعني ضمن «قتل» معنى «صرف»، لإفادة أنه صرفه حكماً بالقتل دون ما عداه من الأسباب، فأفاد معنى القتل والصرف جميعاً، انتهى. و فيه تصريح بأن التضمين يجري في الأسماء أيضاً.

---

١. سورة البقرة (٢) الآية (٣).

٢. سورة الأعراف (٧) الآية (١٠٥).

و منها: أن التضمين هو أن يستعمل اللفظ في معناه الحقيقي و يراد المعنى الآخر بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته، فتارة يجعل المذكور أصلاً في الكلام والمحذوف قيداً فيه على أنه حال كما في قوله تعالى: ﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾[1] كأنه قال: «و لتكبروا الله حامدين على ماهداكم» و تارة ينعكس فيجعل المحذوف أصلاً والمذكور مفعولاً كقولك: «أحمد إليك فلاناً» كأنك قلت: «أنهي إليك حمده» أو حالاً أي «حال كوني حامداً له».

و منها: أنه استعمال اللفظ في معناه الأصلي فيكون هو المقصود أصالة لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ و يقدر له لفظ آخر، فلايكون من الكناية ولا الإضمار بل من الحقيقة التي قصد منها معنى آخر يناسبها و يتبعها في الإرادة، انتهى، و حينئذ يكون واضحاً بلا تكلف، و هذا مبني على أن اللفظ يمكن أن يدل على معنى و لايكون حقيقة فيه و لا مجازاً و لا كناية، كما قال به بعضهم.

و في الكشاف في سورة الشعراء ما نصه: «فإن قلت: كيف دخل حرف الجر على «من» المتضمنة لمعنى الاستفهام الذي له صدرالكلام، أ لاترى إلى قولك: «أ على زيد مررت» و لاتقول: «على أ زيد مررت» قلت: ليس معنى التضمين الدلالة على معنيين معاً معنى الاسم و معنى الحرف معاً و إنما معناه أن الأصل «أ من» فحذف حرف الاستفهام و استمر الاستعمال على حذفه كما حذف من «هل» والأصل «أ هل» فإذا أدخلت حرف الجر على «من» فقدر الهمزة قبل حرف الجر في ضميرك كأنك تقول: «أ على من تنزل الشياطين» كقولك: «أ على زيد مررت»،[2] انتهى.

و استشكله بعضهم بنحو «من أين جئت» و قوله تعالى: ﴿من أي شيء خلقه﴾[3] و «عم» و «بم» و «حتام».

و يمكن الجواب عنه بأن يقال: لااعتبار بتقدير حرف الجر و قولهم: «له صدر

---

۱. سورة البقرة (۲) الآية (۱۸۵).
۲. الكشاف، ج ۳ ص ۱۰۴.
۳. سورة عبس (۸۰) الآية (۱۸).

و استشكله بعضهم بنحو «من أين جئت» و قوله تعالى: ﴿من أي شيء خلقه﴾ [1] و «عم» و «بم» و «حتام».

و يمكن الجواب عنه بأن يقال: لااعتبار بتقدير حرف الجر و قولهم: «له صدر الكلام» معناه تقدمه على ركن الكلام كما في الجامي أو أحد المفاعيل كقولك: «أين زيد» و «أ زيداً ضربت» قيل: و يمكن أن تكون الهمزة التي تضمنها كلمات الاستفهام مقدرة قبل حروف الجر فيما نقض عليه، فتأمل.

و منها: أنه إرادة المعنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد و به يفارق الكناية، فإن أحد المعنيين فيها تمام المراد والآخر وسيلة إليه لايكون مقصوداً أصالة.

هذا نبذ من عبارات القوم و قد بقي منها كثير يجده المتتبع الخبير و إنما أطنبنا الكلام في التضمين حرصاً على تفهيم الطالبين، والله الموفق والمعين.

(شبه بكاف نحو: «زيد كالأسد» و بها التعليل قد يعنى نحو: ﴿و اذكروه كما هداكم﴾ [2]) فالكاف تعليلية و «ما» مصدرية أي «لهدايته إياكم».

(و زائداً لتوكيد ورد) الكاف (نحو) قوله تعالى: (﴿ليس كمثله شيء﴾ [3]) أي ليس مثله شيء، قال بعضهم: كذا قدره الأكثرون، إذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى «ليس مثل مثله شيء»، فيلزم المحال و هو إثبات المثل، و إنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً قاله ابن جني.

و قيل: الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل: الزائد «مثل» كما زيدت في ﴿فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به﴾ [4] قالوا: و إنما زيدت هنا أي في «ليس كمثله» لتفصل الكاف من الضمير.

قال في المغني: «والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت... و قيل: الكاف و «مثل» لا زائد منهما ثم اختلف فقيل «مثل» بمعنى

---

۱. سورة عبس (۸۰) الآية (۱۸).
۲. سورة البقرة (۲) الآية (۱۹۸).
۳. سورة الشورى (۴۲) الآية (۱۱).
۴. سورة البقرة (۲) الآية (۱۳۷).

عكس ذلك من قال: «فصيروا مثل كعصف مأكول»[1] «انتهى.

و يأتي هذا المثال عن قريب و قال التفتازاني: «و الأحسن أن لاتجعل الكاف زائدة و يكون من باب الكناية، و فيه وجهان:

أحدهما: أنه نفي لشيء بنفي لازمه، لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال: «ليس لأخي زيد أخ» فأخو «زيد» ملزوم والأخ لازمه، لأنه لابد لأخي زيد من أخ هو «زيد» فنفي هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أي «ليس لزيد أخ»، إذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ هو «زيد»، فكذا نفي أن يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى، إذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله، إذ التقدير أنه موجود.

والثاني: ما ذكره صاحب الكشاف، و هو أنهم قد قالوا: «مثلك لايبخل» فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصداً إلى المبالغة، لأنهم إذا نفوه عما يماثله و عمن يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون: «قد أيفعت لداته و بلغت أترابه» يريدون إيفاعه و بلوغه، فحينئذ لافرق بين قوله: «ليس كالله شيء» و قوله: ﴿ليس كمثله شيء﴾[2] إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها و هما عبارتان متعقبتان على معنى واحد و هو نفي المماثلة عن ذاته، و نحوه قوله تعالى: ﴿بل يداه مبسوطتان﴾،[3] فإن معناه «بل هو جواد» من غير تصور يد و لا بسط لها، لأنها وقعت عبارة عن الجود ولايقصدون شيئاً آخر حتى إنهم استعملوها فيمن لا يد له و كذلك يستعملون هذا فيمن له مثل و من لا مثل له، انتهى كلامه، والله تعالى اعلم بمرامه من كلامه[4].

و قال بعض المدققين: إن الكاف ليست بزائدة بل «المثل» بسكون الثاء بمعنى «المثل» بفتح الثاء مثل «الشبه» بسكون الباء و «الشبه» بفتحها، فـ «مثل» في هذه الآية بمعنى «مثل» في قوله تعالى: ﴿و له المثل الأعلى﴾،[5] فالمعنى «ليس مثل مثله شيء»

---

۱. مغني اللبيب، ج ۱، ص ۱۵۴ ـ ۱۵۳، طبع مصر.
۲. سورة الشورى (۴۲) الآية (۱۱). ۳. سورة المائدة (۵) الآية (۶۴).
۴. مغني اللبيب، ج ۱ ص ۱۵۳، الطبعة المصرية.
۵. سورة الروم (۳۰) الآية (۲۷).

و هذا معنى دقيق في كمال الدقة و إن غفل عنه كثير من المهرة.

(و استعمل) الكاف (اسماً) و حينئذ قد يكون (مبتدأ نحو: «أبدأ كالفراء فوق ذراها») فالكاف في «كالفراء» اسم مبتدأ بمعنى «المثل» مضاف إلى الفراء خبره «فوق ذراها».

(و) قد يكون (فاعلاً نحو) قول الشاعر:

(أتنتهون و لن ينهى ذوي شطط كالطعن) يذهب فيه الزيت و الفتل

فالكاف في «كالطعن» فاعل لـ «ينهى» أي «لن ينهى ذوي شطط مثل الطعن» و«الشطط» الظلم والجور والهمزة للاستفهام الإنكاري و حاصل المعنى «أ تنتهون أيها الظلمة والجائرون والحال أنه لاينهى ولايمنع صاحب الجور والظلم شيء مثل الطعن بالرمح و أمثاله الطعن الذي ينفذ في البدن بحيث يدخل فيه دهن الزيت والفتيلة حين التداوي»، والحاصل أن الظالم والجائر لايكف عن ظلمه و جوره إلا بالشدة عليه والقيام على وجهه و لدفعه.

(و) قد يكون (مجروراً بـ) إضافة (اسم) إليه (نحو) قول الشاعر:

و لعبت طير بهم أبابيل (فصيروا مثل كعصف مأكول)[1]

فالكاف في «كعصف» اسم مجرور بإضافة المثل إليه فتأمل.

(و) قد يكون مجروراً (بحرف) جر (نحو) قول الشاعر:

(بكا للقوة الشغواء جلت فلم أكن لأولع إلا بالكمي المقنع[2]

فالكاف في «بكا للقوة» اسم مجرور بالباء.

(و كذا «عن» و «على» يستعملان اسمين): الأول بمعنى «جانب» و «ناحية» والثاني بمعنى «فوق» (و من أجل ذا) أي من أجل استعمالهما اسمين (عليهما «من») الجارة (دخل في قوله: «من عن يمين الحبيا») أي «من جانب الحبيا» (و قوله: «غدت من عليه») أي «من فوقه».

---

١. الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه، ص ١٨١ و شرح الأشموني، ج ١ ص ٣٦١.
٢. البيت بلانسبة، المقاصد النحوية، ج ٣ ص ٢٩٥ و شرح الأشموني، ج ٢ ص ٩٨.

(و «مذ» و «منذ» اسمان حيث رفعا) ما بعدهما على بعض الأقوال أو رفع ما بعدهما بغيرهما على تفصيل يذكره الشارح (نحو: «ما رأيته مذ يومان»)، و نحو: «ما رأيته مذ يومنا» (و هما حينئذ في) الزمان (الماضي) كالمثال الأول (بمعنى أول المدة و في غيره) أي غير الماضي كالمثال الثاني (بمعنى جميع المدة والصحيح أنهما حينئذ) أي حين إذ كانا اسمين (مبتدءان) و إن كانا نكرتين و (ما بعدهما خبر) لهما، و مسوغ الابتداء بالنكرة على هذا وقوعهما بعد النفي صورة كما سوغ لذلك زيادة الباء في «بقادر» في قوله تعالى: **﴿أوَلَم يروا أن الله الذي خلق السماوات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر﴾**،[1] و قال بعضهم بتعريفهما كما قيل بتعريف «أجمع» و أخواته و على كلا القولين التزم تقديمهما إجراء لاسميتهما مجرى حرفيتهما وكذلك في سائر الأقوال الآتية.

(و قيل بالعكس) أي بأنهما ظرفان خبران مقدمان و ما بعدهما مبتدءان و وجهه أن الاسم الواقع بعدهما قد يكون معرفة نحو المثال الثاني، فقيل بذلك لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة و حمل عليه غيره طرداً للباب.

(و قيل:) إنهما (ظرفان) منصوبان على كونهما المفعول فيه (و ما بعدهما فاعل لـ «كان» تامة محذوفة) والتقدير «مذ كان يومان» مثلاً.

و قيل: إنهما ظرفان و ما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف، و التقدير «ما رأيته من الزمان الذي هو يومان» و هذا القول مبني على أن «منذ» مركبة من «من» الجارة و «ذو» الطائية أو منها و من «إذ» وضمت الميم اتباعاً و «مذ» مخففة من «منذ» والجملة صلة على الأول و مضاف إليه على الثاني و ضم الذال على الثاني لالتقاء الساكنين بعد حذف الهمزة للتركيب.

و قيل: التقدير على التركيب «منذ مضى يومان» فما بعدهما فاعل لفعل تام غير «كان» فعلم أن «مذ» و «منذ» اسمان حيث رفعا حسب ما فصل (أو حيث (أوليا الفعل أو الجملة الاسمية) مثال الفعل (كـ «جئت مذ دعا»)، فـ «مذ» اسم منصوب المحل على الظرفية والعامل «جئت» و مثال الجملة الاسمية نحو قول الشاعر:

---

١. سورة الأحقاف (٤٦) الآية (٣٣).

الفعل أو الجملة الاسمية) مثال الفعل (كـ «جئت مذ دعا»)، فـ «مذ» اسم منصوب المحل على الظرفية والعامل «جئت» و مثال الجملة الاسمية نحو قول الشاعر:

(و ما زلت أبغي المال مذ أنا يافع) وليداً و كهلاً حين شبت و أمردا

فدخل «مذ» على الجملة الاسمية واليافع من بلغ من العمر عشرين سنة والوليد الصبي والكهل من تجاوز ثلاثين سنة و قيل: من تجاوز الأربعين إلى الخمسين و قيل: إلى الستين و الأمرد من ليس في وجهه شعر و لم يجاوز حد الإنبات و إلا فكوسج.

(و إن تجرا في) زمان (مضي فكـ «من» الابتدائية) وحدها (هما) و قيل: كـ «من» و «إلى» معاً، فمعنى «ما رأيته مذ يومين»: «ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها» بخلاف ما إذا كان بمعني «من» وحدها، فإن معنى المثال حينئذ «ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى زمان التكلم» (و في) زمان (الحضور إذا جرا معنى «في» أي الظرفية استبن بهما)، فمعنى «ما رأيته مذ يومنا»: «ما رأيته في يومنا».

(و بعد «من» و «عن» و باء زيد «ما») الكافة لغير هذه الثلاث و أما هذه الثلاث (فلم يعق أي لم يكف عن عمل قد علم و هو الجر)، مثال «ما» الكافة بعد «من» (نحو: ﴿مما خطيئاتهم﴾ [1]) فلم يكف «من» عن عمل الجر في «خطيئات» و مثالها بعد «عن» (﴿عما قليل﴾ [2]) و مثالهما بعد الباء (﴿فبما نقضهم﴾ [3])، و قد تقدم سابقاً أن فائدة الحروف الزائدة التأكيد ولكن (قال) المصنف (في شرح الكافية و قد تحدث) زيادة «ما» الكافة (مع الباء تقليلاً) في مجرور الباء (و هي) أي إحداث التقليل مع الباء (لغة هذيل).

(و زيد) «ما» الكافة (بعد «رب» والكاف فكف) الحرفين (عن العمل)، فيزيل اختصاصهما بالمفرد المجرور (و أدخلتهما على الجمل)، سواء كانت فعلية فعلها ماض (نحو: «ربما أوفيت في علم») أو فعلية فعلها مضارع نحو قوله تعالى: (﴿ربما يود الذين كفروا﴾ [4]) في كون مدخول «رب» هو «يود» أو كون مدخولها محذوفاً كلام

---

١. سورة نوح (٧١) الآية (٢٥).
٢. سورة المؤمنون (٢٣) الآية (٤٠).
٣. سورة النساء (٤) الآية (١٥٥).
٤. سورة الحجر (١٥) الآية (٢).

طويل ذكر في المطول في أواخر بحث «لو» فراجعه، إذ فيه فوائد كثيرة أو كانت جملة اسمية نحو: («ربما الجامل المؤبل فيهم») هذه الأمثلة لزيادة «ما» الكافة بعد «رب».

و أما مثال «ما» الكافة الزائدة بعد الكاف فلم يمثل له الشارح و كذا غيره إلا بالجملة الاسمية نحو: («كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه») و لعله لعدم عثورهم على مثال للفعلية في كلامهم.

نعم جعل بعضهم قوله تعالى حكاية عن بني إسرائيل: ﴿اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة﴾[1] مما نحن فيه، فيمكن حينئذ أن يقال: إن «لهم» متعلق بالفعل حتى يصير من قبيل الجملة الفعلية فتأمل.

(و قد يليهما) أي «رب» والكاف («ما» و جر) هما (لم يكف نحو: «ماوي يا ربما غارة») بجر «غارة» بـ«رب» فلم تكفها «ما» الكافة الزائدة عن العمل و نحو: («كما الناس مجروم عليه و جارم») بجر «الناس» بالكاف فلم تكفها «ما» الكافة الزائدة عن العمل.

(و حذفت «رب» و جرت مضمرة) أي مقدرة (بعد «بل» و هو) أي جر «رب» حال كونها مقدرة بعد «بل» (قليل نحو: «بل بلد ملؤ الآكام قتمه») فجر «بلد» بـ«رب» مقدرة بعد «بل» (و بعد الفاء و هو قليل أيضاً نحو «فمثلك حبلى قد طرقت و مرضع») فجر «مثلك» بـ«رب» مقدرة بعد الفاء.

(و بعد الواو شاع ذا العمل) أي عمل «رب» مقدرة (حتى قال بعضهم: إن الجر بالواو و نفسها) و ليس «رب» مقدرة بعدها (نحو: «و ليل كموج البحر) أرخى سدوله» فجر «ليل» بـ«رب» مقدرة بعد الواو على المشهور و بالواو نفسها على قول البعض.

(و ربما جرت) «رب» حال كونها (محذوفة) من (دون) أن يكون هنا (حرف) من الحروف الثلاثة أعني «بل» والفاء والواو (نحو: «رسم دار وقفت في طلله») فجر

---

١. سورة الأعراف (٧) الآية (١٣٨).

«رسم» بـ«رب» مقدرة من غير أن تكون مسبوقة بأحد الحروف الثلاثة المذكورة.

(و قد يجر) الاسم (بسوى «رب» لدى حذف له و) لكن هذا ليس قياسياً مثل «رب» بل (هو سماع كقول بعضهم و قد قيل له: كيف أصبحت) فقال في الجواب: («خير والحمد لله» أي «على خير» و بعضه) أي الجر بسوى «رب» (يرى مطرداً) يعني (يقاس عليه نحو: «بكم درهم اشتريت» أي «بكم من درهم»)، فـ«درهم» مجرور بـ«من» مقدرة على قول و قيل: إنه مجرور بإضافة «كم» إليه (و) نحو: («مررت برجل صالح إلا صالح فطالح») بجر «صالح» و «طالح» بالباء المقدرة فيهما (حكاه) أي هذا الكلام (يونس أي «إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح») و قال بعضهم: إن تقديره: «إن لا أكن مررت بصالح فبطالح» ليتلاءم صدر الكلام مع ذيله في كونهما فعلاً ماضياً.

والسماعية ما سمع من العرب و ليس له عند النحويين قاعدة كلية يعرف بها نظائره حتى يقاس عليه النظائر والقياسية ما سمع من العرب و له عندهم قاعدة كلية يعرف بها نظائره فيقاس عليه نظائره.

و مما يرى حذفه مطرداً ما سبق من قوله: «والحذف مع «أنّ» و «أن» يطرد».

و منه أيضاً قوله تعالى: ﴿والقمر قدرناه منازل﴾[1] أي «قدرنا له» و قوله: ﴿و يبغونها عوجاً﴾[2] أي «يبغون لها» و قوله تعالى: ﴿إنماذلكم الشيطان يخوف أولياءه﴾[3] أي «يخوفكم بأوليائه» و قد يقال في القسم: «الله لأفعلن» بجر «الله» بدون الواو.

و مما يناسب ذكره تتمة لأحكام الحروف الجارة أنه يستثنى من قولنا: «لابد لحرف الجر من متعلق» ستة أمور:

أحدها: الحرف الزائد كالباء في ﴿كفى بالله شهيداً﴾[4] و «من» في ﴿هل من خالق غير الله﴾[5]، لأن الحرف الزائد كما أشرنا سابقاً دخل في الكلام للتأكيد والتقوية لا لإيصال

---

١. سورة يس (٣٦) الآية (٣٩).
٢. سورة الأعراف (٧) الآية (٤٥).
٣. سورة آل عمران (٣) الآية (١٧٥).
٤. سورة النساء (٤) الآية (٧٩).
٥. سورة الفاطر (٣٥) الآية (٣).

العامل إلى مجروره و ارتباطه به.

الثاني: «لعل»، لأنها كما أشرنا إليه سابقاً بمنزلة الحرف الزائد و جيء بها لإفادة معنى الترجي و الإشفاق لا لإيصال عامل إلى مجرورها، لأن مجرورها مبتدأ و قد سبق ذلك في قوله: «لعل أبي المغوار منك قريب».

الثالث: «لولا» على القول بأنها جارة، فإنها بمنزلة «لعل» في كون ما بعدها مبتدأ.

الرابع: «رب» في نحو: «رب رجل صالح لقيته أو لقيت»، لأن مجرورها مفعول في الثاني و مبتدأ في الأول أو مفعول نظير: «زيد ضربته» و قد أشرنا إليه سابقاً.

و يقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار، لأن «رب» لها الصدر من بين حروف الجر و إنما دخلت في الكلام لإفادة التكثير أو التقليل لا لإيصال عامل إلى مجرورها.

الخامس: الكاف إذا كان للتشبيه، لأنه إن قدر له متعلق من أفعال العموم فالكاف لاتدل عليه بخلاف نحو «في الدار» و إن قدر المتعلق له «يشبه» و نحوه فهو متعد بنفسه.

السادس: حروف الاستثناء أعني «خلا» و «عدا» و «حاشا»، لأن معناها ضد الإيصال، فإنها لتنحية معنى العامل عن مجرورها.

★ ★ ★

باب

الإضافة

باب الإضافة

(هذا باب الإضافة)

الإضافة في اللغة الإمالة من الميل إلى الشيء و قد تكون بمعنى الإسناد كإسناد الظهر إلى الحائط و نحوه و في الاصطلاح نسبة ناقصة بين اسمين أو ما في حكمهما توجب لثانيهما الجر والتخفيف أيضاً في بعض الصور.

(نوناً تلي الإعراب أي حروفه) و هي الألف أو الياء في التثنية و ملحقاتها والواو أو الياء في جمع المذكر السالم و ملحقاته، و قد تقدم في أول الكتاب (أو تنويناً) تلي حركة الإعراب، سواء كان التنوين (ملفوظاً به) قبل الإضافة كتنوين «فرس» و «دار» و «غلام» (أو مقدراً) غير ملفوظ به نحو: «دراهم» و «دنيا» (مما تضيف) أي من المضاف (احذف، لأن الإضافة تؤذن بالاتصال) و لذا قيل: إنهما في حكم الكلمة الواحدة (والتنوين و خلفه و هو النون يؤذنان بالانفصال) و كون الاسم تاماً كما سبق في باب التميز (كـ «طور سينا») فـ «طور» مضاف إلى «سيناء» حذف منه التنوين و قصر «سينا» للضرورة (و) نحو: («دراهمك») مثال للتنوين المقدر (و) حذف نوني المثنى والجمع و ملحقاتهما نحو: («غلاما زيد») و «اثناه» و «غلامي زيد» و «اثنيه» و «ضاربو زيد» و «عشروه» و «ضاربي زيد» و «عشريه».

استشكل بعضهم في تقدير التنوين في نحو: «دراهم»، لأنه لايمكن فيه تقدير شيء من التنوينات حتى يقال فيه إن التنوين المقدر حذف بالإضافة و قد يحذف نونا التثنية والجمع لشبه الإضافة نحو: «لا غلامي لزيد» و لتقصير صلة «ال» الموصولة نحو: «الضاربا زيداً» بنصب «زيداً» و «الضاربو زيداً» أيضاً بنصبه، وللام الساكنة

نحو: ﴿لذائقوا العذاب﴾[١] على قراءة نصب «العذاب» و للضرورة نحو قوله: «هما خطتا إما إسار و منة» على قول من يرفع «إسار» و أما على الجر فحذف نون «خطتا» للإضافة و سيجيء في آخر الباب.

و يحذف التنوين لغير الإضافة في مواضع:

منها: إذا بني الاسم نحو: «لا رجل في الدار» و «يا زيد».

و منها: إذا كان غير منصرف نحو: «أحمد» و «مساجد».

و منها: إذا دخل على الاسم حرف التعريف.

و منها: إذا وصف الاسم بـ «ابن» بين العلمين و لغير ذلك يذكر في مواضع متفرقة و في كل واحد من تلك المواضع تفصيل يذكر في محله والغرض هنا التنبيه، والتفصيل موكول إلى محله.

و يحذف من المضاف حرف التعريف وجوباً إن كان فيه قبل الإضافة كما تقدم في باب المعرف بأداة التعريف عند قوله:

و حذف «ال» ذي إن تناد أو تضف أوجب و في غيرهما قد ينحذف

إلا إذا كانت الإضافة لفظية كما يجيء عن قريب في قوله: «و وصل «ال» بذي المضاف مغتفر».

و قيل بحذف «ال» في غير الإضافة في «سلام عليكم» بغير تنوين «سلام» فحذف التنوين على إضمار «ال» و كذا قيل في نحو: «ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا»: إنه على نية «ال» في «خير» لوجوب مطابقة الصفة والموصوف.

(والثاني و هو المضاف إليه اجرر وجوباً) و اختلف في الجار على أربعة أقوال:

الأول: أنه (بالحرف المقدر) و هذا هو المختار (عند المصنف) بقرينة قوله: «وانو «من» أو في» إلخ.

و استدل لذلك بأن حرف الجر عامل بالاتفاق و عمل المضاف أو الإضافة فيه

---

١. سورة الصافات (٣٧) الآية (٣٨).

خلاف، فالقول بأن العامل ما هو المتفق عليه أولى بل واجب.

(و) الثاني: أنه (بالمضاف) و هذا هو المختار (عند سيبويه)، لاتصال الضمير به في نحو: «غلامه» و «دارك» و «عصاي» و نحوها والضمير لايتصل إلا بعامله و لأن المضاف إليه بمنزلة التنوين للمضاف والفصل بين المنون والتنوين بشيء و لو تقديراً بديهي البطلان.

(و) الثالث: أنه (بالإضافة) و هذا هو المختار (عند الأخفش) و هي من قبيل التبعية العاملة في التابع، فإن الإضافة كالتبعية أمر معنوي.

والرابع و قائله غير معلوم: أنه بالمضاف والحرف المقدر معاً، أما الحرف فلأنه الأصل في عمل الجر، و أما المضاف فلأن لفظ حرف الجر ساقط دائماً والمضاف نائبه.

والأولى هو الثاني و إن كان المشهور هو الأول والأخيران ضعيفان للزوم توارد عاملين على معمول واحد على الأخير، و ذلك لايجوز إلا عند الفراء و عدم ثبوت المقيس عليه في الثالث عند الجمهور.

(وانو) على رأي المصنف («من») البيانية (إن كان المضاف بعض المضاف إليه) بأن يكون المضاف إليه أصلاً له و يكون النسبة بينهما عموماً من وجه (و) يكون بحيث (صح إطلاق اسمه) أي المضاف إليه (عليه) أي على المضاف و على غيره و كذلك صح إطلاق اسم المضاف على المضاف إليه و غيره أي يصح جعل المضاف إليه خبراً عن المضاف و عن غيره و كذلك المضاف.

(كذا قال) المصنف (في شرح الكافية تبعاً لابن السراج) حال كونه (مخرجاً بالقيد الأخير) أعني صحة الإطلاق بالمعنى المذكور (نحو: «يد زيد»)، فإن اليد و إن كانت بعضاً من «زيد» لكن لايصح جعل «زيد» خبراً عنها بأن يقال: «هذه اليد زيد» (ممثلاً بنحو: «خاتم فضة» و «ثوب قطن»)، فإنه يصح إطلاق «فضة» و «قطن» على «الخاتم» و «الثوب» و على غيرهما بأن يقال: «هذا الخاتم فضة» و «هذه القلادة فضة» و «هذا الثوب قطن» و «هذه العمامة قطن» و كذلك يصح أن يقال: «هذه الفضة خاتم» و «هذه

الفضة قلادة» و «هذا القطن ثوب» و «هذا القطن عمامة».

(أو انو «في» إذا لم يصلح إلا ذاك) أي إلا «في» و هو فيما كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، سواء كان ظرف زمان (نحو: ﴿بل مكر الليل والنهار﴾[1]) أو ظرف مكان نحو «صلاة المسجد».

هذا و لكن قال الرضي: «و لايلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك: «طور سيناء» و «يوم الأحد» بمعنى اللام و لايصح إظهار اللام في مثله فالأولى إذن أن يقول: نحو «ضرب اليوم» و «قتيل كربلا» بمعنى اللام كما قاله باقي النحاة، و لانقول: إن إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى «في»، فإن أدنى ملابسة و اختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام، كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه: «خذ طرفك» و نحو: «كوكب الخرقاء» لـ «سهيل» و هي التي يقال لها إضافة لأدنى ملابسة؛ فنقول: كل ما لم يكن المضاف إليه جنس المضاف من الإضافة المحضة فهو بمعنى اللام و كل إضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير «من» و لا ثالث لهما»[2]، انتهى.

(و اللام خذا) ناوياً لها (لما سوى ذينك) اللذين نوي في أحدهما «من» و في الآخر «في»، سواء كان المضاف مبايناً للمضاف إليه (نحو: «غلام زيد») أو كان ظرفاً للمضاف إليه نحو: «مسجد صلاة الجمة» و «منبر الوعظ» أو جزء للمضاف إليه كـ «يد زيد»، أو ملكاً له نحو: «ثوب زيد و فرسه»، أو كملكه نحو: «جل الفرس» أو أن يتحقق بينهما قرابة كـ «ابن زيد و أخيه» و «عم بكر و خاله» و «سيد عبده».

والوجه في تكثير الأمثلة أن اللام المقدرة هنا قد تكون بمعنى الملك، و قد تكون بمعنى الاختصاص و قد تكون بمعنى الاستحقاق فعليك بتعيين كل واحدة في كل واحد من الأمثلة.

و اعلم أن ظاهر كلام المصنف حيث أخر تقسيم الإضافة إلى المعنوية واللفظية أن

---

۱. سورة سبأ (۳۴) الآية (۳۳).
۲. الاسترآبادي، رضي الدين، شرح الكافية، ج ۲ ص ۲۳۸، طبع بيروت.

الإضافة مطلقاً بتقدير حرف الجر، سواء كانت معنوية أو لفظية و لذا تكلف بعضهم في إضافة الصفة إلى مفعولها نحو: «ضارب زيد» فقال: إنها بتقدير اللام تقوية للعمل أي «ضارب لزيد» و في إضافتها إلى فاعلها مثل «زيد الحسن الوجه» قال: إنها بتقدير «من» البيانية، فذكر «الوجه» فيه بمنزلة التميز، فإن في إسناد «الحسن» إلى «زيد» إبهاماً، فإنه لايفهم منه أن أي شيء من «زيد» حسن، فذكر «الوجه» فكأنه قيل: «من حيث الوجه».

لايقال: فعلى هذا توجب الإضافة اللفظية أيضاً تخصيصاً، فكيف يقولون: إن الإضافة اللفظية لاتفيد إلا تخفيفاً في اللفظ.

فإنه يقال: إن هذا التخصيص كان موجوداً قبل الإضافة، فليست مما أفادته الإضافة اللفظية، فعلم من ذلك أن كل إضافة امتنعت أن تكون بمعنى «من» أو «في» فهي بمعنى اللام.

و ذهب الأكثر إلى أن الإضافة قسمان بمعنى اللام و بمعنى «من» و لا ثالث لهما و ما أوهم معنى «في» فهو على معنى اللام مجازاً.

و ذهب بعضهم إلى أن الإضافة لاتكون إلا بمعنى اللام على كل حال، فقال: إن «ثوب خز» بمعنى «ثوب مستحق للخز» بما هو أصله.

و قال أبو حيان: إن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر و لا على نيته.

ولايلزم في الإضافة التي بمعنى اللام أن يصح التصريح بها، بل يكفي إفادة معنى اللام، فنحو قولك: «يوم الجمعة» و «علم الفقه» و «شجر الرمان» و «عند زيد» بمعنى اللام و لايصح إظهارها فيها و قد مر بعض الكلام في ذلك فتذكر.

(و اخصص أولاً بالثاني إن كان) الثاني (نكرة كـ «غلام رجل») و إنما أفادت الإضافة إلى النكرة تخصيصاً، لأن التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك و لا شك أن «الغلام» قبل إضافته إلى «رجل» مشترك بين كونه غلام رجل و غلام امرأة، فبإضافته إلى الرجل قلت شركته و بقي شركته بالنسبة إلى أفراد الرجال فقط.

(أو أعطه التعريف بالذي تلا) أي بسبب المضاف إليه (إن كان معرفة كـ «غلام

زيد») لكن هذا بالنسبة إلى أصل وضع الإضافة، لأن الهيأة التركيبية في الإضافة موضوعة لأن تستعمل فيما كان المضاف معيناً معهوداً بين المتكلم والمخاطب.

و بهذا يظهر الفرق بين إضافة «غلام» إلى «زيد» و عدم إضافته إليه نحو: «غلام لزيد»، إذ الأول يستعمل فيما كان المراد من الغلام غلاماً معهوداً من غلمانه والثاني فيما كان المراد منه أحد غلمانه غير معين، فإذا استعمل في حال الإضافة في غلام غير معين من غلمانه فهو خارج عن أصله كخروج لام التعريف في بعض الموارد عن أصله فيستعمل في غير معين كقوله: «و لقد أمر على اللئيم يسبني» كما يأتي في باب النعت في قوله:

و نعتوا بجملة منكراً   فأعطيتْ ما أُعطيته خبراً

والحكم بتعريف المضاف إنما هو فيما لم يكن المضاف لفظ «مثل» و «غير» و ما في معناها كـ«نظير» و «شبه» و «مغاير» و نحوها، فإن إضافتها لاتفيد تعريفاً و إن كان المضاف إليه معرفة لتوغلها في الإبهام، لأن مثل «زيد» مثلاً لاينحصر في شخص واحد بل كل من كان ذا صفة مثل صفته فهو مثله إلا إذا كان للمضاف إليه مثل معين اشتهر بكونه مماثلاً للمضاف إليه في صفة معينة من صفاته كالمدرسية والمرجعية للتقليد و نحوهما، و كذلك «غير زيد» ليس منحصراً في شخص معين إلا أن يكون لـ «زيد» مغاير معين اشتهر بمغايريته لـ «زيد» بأن يكون «زيد» مؤمناً ورعاً و في مقابله رجل آخر يعارضه و يعاديه و هو فاسق فاجر معروف بفسقه و بكونه معادياً لـ «زيد».

و ما ذكرنا هو المراد بقولهم: إن «مثل» و «غير» لايتعرفان بالإضافة إلا إذا أُضيفا إلى أحد مثلين أو ضدين لا ثالث لهما و بهذا ينحل الإشكال عن قوله تعالى: ﴿غير المغضوب عليهم﴾[1] بناء على كونه صفة لـ«الذين»، لأن «غير» أضيف إلى «المغضوب عليهم» و هو و «المنعم عليهم» متضادان لا ثالث لهما.

---

١. سورة الفاتحة (١) الآية (٧).

و قيل في نحو «رب رجل و أخيه» و نحو «كم ناقة و فصيلها»: إن «أخ» و «فصيل» لم يتعرفا بإضافتهما إلى الضمير، لأن العامل في المعطوف و هو العامل في المعطوف عليه و «رب» و «كم» لايعلمان في المعرفة، فلابد أن يقال بتنكيرهما كما قيل بتنكير «وحده» في نحو «جاء زيد وحده» كما مر في باب الحال، لأن الحال لايكون معرفة.

و في تنكيرهما وجه آخر أدق و أتقن ذكره الجامي في بحث العطف و هذا نصه: «و أما نحو «رب شاة و سخلتها» فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين أي «رب شاة و سخلة لها» أو محمول على نكارة الضمير كـ «ربه رجلاً» على الشذود أي «رب شاة و سخلة شاة»[1]، انتهى.

و قال في الحاشية على قوله «أو محمولة على نكارة الضمير»: يعني «أن الضمير راجع إلى «شاة» لا إلى «الشاة» المذكورة بعينها فهو بمنزلة «سخلة شاة» لا بمنزلة «هذه الشاة»[2]، انتهى.

قال الرضي: إن الضمائر الراجعة إلى النكرة إذا لم تكن تلك النكرة مختصة بحكم و صفة كانت نكرات، انتهى.

و اعترض عليه بأن الضمير إنما يكون نكرة إذا لم يكن له مرجع كضمير «ربه رجلاً».

هذا إذا اشترطنا كما يأتي في باب عطف النسق في العطف صحة حلول كل من المتعاطفين محل الآخر و إلا فلا مانع من القول بتعريف «أخ» و «فصيل» في المثالين، وكذلك إن قلنا ـ كما يأتي في باب عطف البيان ـ بأنه يغتفر في الثواني ما لايغتفر في الأوائل و سيجيء للمسألة توضيح أزيد في البابين إن شاءالله تعالى.

(و إن يشابه المضاف «يفعل» أي المضارع في كونه) أي المضارع (مراداً به الحال أو الاستقبال حال كونه) أي المضاف (وصفاً كاسمي الفاعل والمفعول والصفة

---

١. الفوائد الضيائية (شرح الجامي)، بحث أن المعطوف في حكم المعطوف عليه، الطبعة الحجرية، طهران.

٢. نفس المصدر السابق، حاشية نعمةالله.

المشبهة) و أما «أفعل» التفضيل فقيل: إن إضافته معنوية و هوالمختار عند الشارح، فلذا لم يذكره و كذلك المصدر فإن فيه أيضاً خلافاً (فمن تنكيره لايعزل)، لأن إضافة الوصف كما سيجيء لفظية لاتفيد إلا التخفيف في اللفظ (سواء أُضيف إلى معرفة) نحو: «ضارب زيد الآن أو غداً» (أو) أضيف إلى (نكرة) نحو: «ضارب رجل الآن أو غداً» (و لذلك وصف به النكرة كـ﴿هدياً بالغ الكعبة﴾[١] فـ«هدياً» اسم نكرة منصوب على الحال و «بالغ الكعبة» صفة لها و لاتوصف النكرة بالمعرفة.

(و) لذلك أيضاً (نصب) هذا المضاف (على الحال كـ﴿ثاني عطفه﴾[٢]) فـ«ثاني» حال من الضمير المستتر في «يجادل» في قوله تعالى: ﴿و من الناس من يجادل في الله بغير علم﴾[٣] والحال واجب التنكير والتأويل خلاف الأصل، فـ«ثاني» نكرة من دون تأويل.

و لذلك أيضاً صح «الضاربا زيد» و «الضاربو زيد» ولايجمع على الاسم تعريفان لكن ينتقض ذلك بنحو «أيهم»، لأن «أي» إضافته معنوية مع أنه موصول و لذا قال بعضهم: لايمتنع اجتماع تعريفين إذا اختلفا فتأمل.

(و) لذلك أيضاً (دخل عليه) أي على هذا المضاف («رب كـ«رب» راجينا») و كـ«رب (عظيم الأمل») وكـ«رب (مروع القلب») وكـ«رب (قليل الحيل»).

(و ذي الإضافة و هي إضافة الوصف إلى معموله) أي إلى فاعله أو مفعوله قبل الإضافة والمراد من المفعول المفعول به، فالإضافة إلى سائر المفاعيل ليست لفظية بل معنوية فنحو «مصارع مصر» و «علماء النجف» و «شرفاء كربلاء» و نحوها مما أُضيف إلى ظرف المكان إضافته معنوية و كذلك نحو «هذا مضروب زيد»، لأن المضاف إليه ليس معمولاً للمضاف، و من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿مالك يوم الدين﴾[٤] و لذلك وقع صفة للمعرفة أعني اسم الجلالة و أما قوله تعالى: ﴿رب

---

١. سورة المائدة (٥) الآية (٩٥).
٢. سورة الحج (٢٢) الآية (٩).
٣. نفس السورة، الآية (٣).
٤. سورة الفاتحة (١) الآية (٤).

العالمين﴾[١] فلأنه ليس بمعنى الحال أو الاستقبال فقط بل بمعنى جميع الأزمنة و قيل بذلك في ﴿مالك يوم الدين﴾ أيضاً أو لأنه ليس مضافاً إلى المعمول، لأنه صفة مشبهة لايعمل في المفعول به حتى يقال: إن «العالمين» معمول له و فاعله مستتر فيه و يحتمل في كلتا الآيتين الماضوية لتحقق الوقوع.

فهذه الإضافة (اسمها) في الاصطلاح («لفظية»، لأنها أفادت تخفيف اللفظ) فقط (بحذف التنوين) الملفوظ في «ضارب» زيد» و نحوه أو المقدر في «ضوارب زيد» و نحوه فتأمل، (و) بحذف (النون) في «ضاربا زيد» و «ضاربو زيد» و نحوهما.

و قد تفيد هذه الإضافة رفع القبح في نحو: «مررت بالرجل الحسن الوجه» بجر «الوجه»، فإنه لو لم يضف «الحسن» إلى «الوجه» و رفع «الوجه» على الفاعلية للزم خلو الصفة عن الضمير العائد إلى الموصوف و هو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة، ففي الإضافة تخلص عن هذا القبح، لأن الصفة لاتضاف إلى فاعلها إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير يستتر فيها فيصير فيها ضمير يعود إلى الموصوف و يرتفع القبح، و كذلك يرتفع بها قبح نصب «الوجه» على التشبه بالمفعول به، لأن إجراء الوصف اللازم مجرى الوصف المتعدي قبيح عند بعضهم.

و تسمى هذه الإضافة اللفظية «مجازية» و «منفصلة» و «غير محضة» أيضاً، لأنها في تقدير الانفصال، لأن نحو «ضارب زيد» في تقدير «ضارب هو زيداً»، فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها مجرورها.

قيل: إن هذه الإضافة أيضاً تفيد التخصيص مثل المعنوية، لأنك إذا قلت: «هذا ضارب امرأة» فقد خصصت المضاف بالمضاف إليه و قللت الاشتراك فيه كـ «الغلام» في «غلام امرأة».

و رد بأن هذه الاختصاص كان موجوداً قبل الإضافة، لأن المضاف إليه كان معمولاً للصفة قبل الإضافة، فالتخصيص بالمعمول كان حاصلاً فلم تحدث الإضافة

---

١. سورة الفاتحة (١) الآية (٢).

تخصيصاً، بخلاف الإضافة في «غلام رجل»، فإنها تحدث تخصيصاً في الغلام، فإنه لم يكن فيه تخصيص قبل الإضافة و هو واضح.

(و تلك و هي التي تفيد التعريف أو التخصيص اسمها) في الاصطلاح («محضة» أي «خالصة») من تقدير الانفصال، لأنه مزج الكلمتان مزجاً اكتسب به الأُولى عن الثانية أمراً معنوياً (و) لذلك تسمى («معنوية» أيضاً، لأنها أفادت أمراً معنوياً) زائداً على التخفيف في اللفظ و أما إضافة المصدر فيظهر مما ذكره ابن هشام في الباب الخامس في الجهة السادسة نقلاً عن أبي البقاء أنها أيضاً معنوية، فراجع إن شئت.

قد تقدم أنه يجب حذف «ال» عن المضاف إذا كانت الإضافة معنوية، لأن كل واحدة منهما أي الإضافة و «ال» دالة على تمامية الكلمة كالتنوين فلايجمع بينهما، و لأن المعرف باللام لو أُضيف معها إلى النكرة لكان طلباً للأدنى و هو التخصيص مع وجود الأعلى و هو التعريف، و لو أُضيف إلى المعرفة معها لكان تحصيلاً للحاصل، فتضيع الإضافة، لأنه لاتفيد تعريفاً ولا تخصيصاً.

و أما إذا كانت الإضافة لفظية فحينئذ يجوز دخول «ال» على المضاف و هذا هو المراد بقوله: (و وصل «ال» بذا المضاف إضافة لفظية مغتفر) في خمسة مواضع، لإفادتها التخفيف المقصود من الإضافة اللفظية:

الأول: (إن وصلت «ال» بالثاني أي بالمضاف إليه كـ «الجعد الشعر») فاغتفر وصل «ال» بالمضاف و هو «الجعد» لوصلها بالمضاف إليه و هو «الشعر».

و علل الجواز في هذه الصورة بأن التخفيف المقصود من الإضافة اللفظية قد حصل بحذف الضمير، لأن الأصل في «الجعد الشعر»: «الجعد شعره أو شعر منه»، فلما أُضيفت الصفة حذف الضمير المجرور بالإضافة أو بالحرف و قرن المضاف إليه بـ «ال» عوضاً عن الضمير على الأول أو من التنوين على الثاني، فدخل «ال» على المضاف بعد حصول التخفيف المذكور، لأنه لا حاجة بعده إلى تخفيف آخر حتى يحذف «ال» للتخفيف.

و علله بعض آخر بما تقدم من أن الإضافة موجبة لرفع القبح في الصفة المشبهة،

ثم حمل اسم الفاعل نحو «الضارب الرجل» عليها.

الثاني: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما وصل به «ال» و هذا هو المراد بقوله: (أو وصلت «ال» بـ) المضاف، إليه (الذي له أضيف الثاني كـ «زيد الضارب رأس الجاني») فاغتفر وصل «ال» بـ «الضارب»، لأنها وصلت بـ «الجاني» الذي إليه أضيف الثاني أعني «رأس».

و علل هذه الصورة بأنها قريبة من الصورة الأولى، لأن «ال» إذا وصلت بالمضاف إليه الثاني أعني «الجاني» كانت قريبة من وصلها بالمضاف إليه الأول أعني «رأس»، لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة.

و يعلم من ذلك أنه يمتنع وصل «ال» بالمضاف إذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد، فلايجوز «الضارب ابن أخت القوم» بل يجب أن يقال: «ضارب ابن أخت القوم» فتأمل.

الثالث: و فيه خلاف و هو ما ذكره بقوله: (أو) وصلت «ال» (بما يعود إليه) الثاني (إن كان) الثاني أي المضاف إليه (ضميراً كما) قال بجواز ذلك (في التسهيل كـ «مررت بالضارب الرجل والشاتمه») فاغتفر وصل «ال» بـ «الشاتم» لأنه أضيف إلى ضمير يعود إلى ما وصل به «ال» أعني «الرجل».

(و منع المبرد هذه الصورة) و علل جواز هذه الصورة على رأي الجمهور بأن الضمير العائد إلى ما فيه «ال» بمنزلته و منع التنزيل المبرد (و جوز الفراء إضافة ما فيه «ال» إلى المعارف كلها) تنزيلاً لبقية المعارف منزلة المعرف بـ «ال» (كـ «الضاربك» و «الضارب زيد» بخلاف «الضارب رجل»)، لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة لكونها على خلاف المعهود من الإضافة، إذ المعهود إضافة النكرة إلى المعرفة.

(و قد استعمله) أي الإضافة إلى المعرفة غير المعرف بـ «ال» (الإمام الشافعي في خطبة رسالته فقال: «الجاعلنا من خير أمة أخرجت للناس») فأضاف «الجاعل» إلى ضمير المتكلم، فيدل استعماله على صحة ما جوزه الفراء إن قلنا بأنه من العرب الموثوق بعربيتهم الذين يستشهد بكلامهم في إثبات القواعد.

و فيه تأمل، لما حكاه ابن هشام في المغني عن القاضي أبي يوسف و هذا نصه: كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل:

فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن   و إن تخرقي يا هند فالخرق أشأم
فأنت طلاق والطلاق عزيمة   ثلاث، و من يخرق أعق و أظلم[1]

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع «ثلاث» و إذا نصبها، قال أبو يوسف فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية و لا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي! فأتيت الكسائي و هو في فراشه فسألته، فقال: إن رفع «ثلاثاً» طلقت واحدة، لأنه قال: أنت طلاق ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث و إن نصبها طلقت ثلاثاً، لأن معناها «أنت طلاق ثلاثاً» و ما بينهما جملة معترضة، فكتبت بذلك إلى الرشيد، فأرسل إلي بجوائز، فوجهت بها إلى الكسائي، انتهى. فيعلم من هذه الحكاية أن الإمامة شيء والعلم بالقواعد اللغوية شيء آخر، و لاتلازم بينهما فتأمل.

والرابع: ما ذكره بقوله: (وكونها أي «ال» في الوصف) أي في المضاف (فقط كاف إن وقع) الوصف المضاف (مثنى نحو: «مررت بالضاربي زيد» و «الضاربي رجل»).

والخامس: ما ذكره بقوله: (أو وقع) الوصف المضاف (جمعاً سبيله أي سبيل المثنى اتبع بأن كان جمع سلامة نحو: «مررت بالضاربي زيد» و «الضاربي رجل»).

و علل هاتان الصورتان بأن النون فيهما لم تحذف للإضافة بل لطول الصلة كما قيل بذلك في ﴿**المقيمي الصلاة**﴾[2] على قراءة النصب، فلذلك لم يشترط في المضاف إليه شيء مما اشترط في الصور السابقة.

و لايخفى أن هذا التعليل عليل لوجهين:

الأول: أن حذف النون في غير الإضافة لطول الصلة لايقتضي أن يكون الحذف في الإضافة أيضاً لذلك.

والثاني: أن الجمع بين «ال» و الإضافة حاصل حال الإضافة و لا دخل لحذف

---

١. البيتان بلانسبة في خزانة الأدب، ج ٣ ص ٤٥٩ و مغني اللبيب، ج ١ ص ١١٤.
٢. سورة الحج (٢٢) الآية (٣٥).

النون للإضافة أو لطول الصلة في جواز ذلك.

فالأولى أن يعلل هاتان الصورتان بما علل به الصورة الأُولى بأن يقال: إن التخفيف المقصود من هذه الإضافة قد حصل، فلاحاجة إلى تخفيف آخر من حذف التنوين أو اللام، فلا مانع من دخول «ال» على المضاف في الصورتين.

مسألة: حكم الجمع المكسر و جمع المؤنث حكم المفرد فيما ذكر في الصور الثلاث المتقدمة.

و قد أشرنا أن المثنى لا مكسر له فهو صحيح و سالم دائماً.

(و ربما أكسب ثان) أي المضاف إليه (أولاً) أي المضاف، و بعبارة أُخرى قد يكتسب المضاف من المضاف إليه أُموراً و هي عشر:

الأول والثاني: ما ذكره بقوله: (تأنيثاً و تذكيراً إن كان الأول) أي المضاف (لحذف موهلاً أي أهلاً) بأن لايختل المعنى بحذفه (نحو: «كما شرقت صدر القناة من الدم» فأكسب «القناة» المؤنث «الصدر» المذكر التأنيث لما أُضيف) «الصدر» (إليه) أي لإضافة «الصدر» إلى «القناة»، و لذا جيء بالفعل المسند إلى «الصدر» مؤنثاً لكسب «الصدر» المذكر التأنيث من «القناة» المؤنث، (و نحو:

رؤيــة الفكــر مــا يــؤول له الـ فكر معين على اجتناب التـوانـي

فأكسب «الفكر» المذكر «الرؤية» المؤنث التذكير لما أُضيف) «الرؤية» المؤنث (إليه) أي إلى «الفكر» المذكر، و لذا جيء بالخبر المشتق لـ «رؤية» المؤنث مذكراً، و لو لا الكسب لكان الواجب تأنيث الخبر، لوجوب مطابقة الضمير المستتر في الخبر للمبتدأ.

(و خرج بقوله: «إن كان لحذف موهلاً» ما) أي مضاف (ليس أهلاً له) أي للحذف (بأن يختل) معنى (الكلام لو حذف) المضاف، (فلايكسبه) أي فلايكسب الثاني أي المضاف إليه الأول أي المضاف (ما ذكر) أي التأنيث والتذكير (كـ «قام غلام هند»)، فلايكسب «هند» «الغلام» التأنيث، لأن «الغلام» ليس أهلاً للحذف، لأن المعنى يختل بحذفه، إذ المقصود من الكلام إثبات القيام لـ «للغلام» لا لـ «هند» و هو واضح،

(و) نحو: («قامت امرأة زيد») فلايكسب «زيد» «الامرأة» التذكير، لأن «الامرأة» ليس أهلاً للحذف إذ المقصود من الكلام إثبات القيام لـ «امرأة زيد» لا لـ «زيد» نفسه.

و أما المثالان المتقدمان فعلاقة الجزء والكل و علاقة الملازمة المجوزتان للتجوز صححتهما، إذ يصح أن يقال: «شرقت القناة» من باب الإسناد ما للجزء إلى الكل، وكذلك يصح أن يقال: «الفكر فيما يؤول له الأمر معين» من باب إسناد ما للازم إلى الملزوم.

الثالث: التخصيص و قد مر في هذا الباب.

الرابع: التعريف و قد مر أيضاً في هذا الباب.

الخامس: إزاله القبح و قد مر أيضاً في هذا الباب.

السادس: التخفيف كذلك.

السابع: الظرفية نحو قوله تعالى: ﴿**تؤتي أكلها كل حين**﴾ [1] فاكتسب «كل» الظرفية من «حين».

الثامن: المصدرية نحو: «جد كل الجد» و قد مر في باب المفعول المطلق.

التاسع: وجوب التصدر و قد مر في باب المبتدأ والخبر.

العاشر: الإعراب نحو: «هذه خمسة عشر زيد» بناء على إعراب الجزء الثاني حينئذ و قد أشير إليه سابقاً في باب العلم عند قوله:

و جملة و ما بمزج ركبا   ذا إن بغير «ويه» تم أعربا

و استشكل في ذلك بأن «خمسة عشر» و نحوه عند من يضيفه معرب مطلقاً، سواء أضيف إلى معرب أو مبني تقول: «هذه خمسة عشرك» بضم الراء على أنها حركة إعراب مع أن المضاف إليه مبني.

الحادي عشر: البناء و سيجيء عن قريب في هذا الباب في قوله:

وابن أو اعرب ما كـ «إذ» قد أجريا   واختر بنا متلو فعل بنيا

---

١. سورة إبراهيم (١٤) الآية (٢٥).

و زاد في حاشية المختصر نقلاً عن الرضي كسب المضاف من المضاف إليه الجمعية في قول الشاعر: «حززن إلى اللحم».

(و لايضاف اسم لما اتحد به معنى) أي مصداقاً و إن اختلفا مفهوماً، (فلايضاف اسم لمرادفه) كـ«ليث» و «أسد»، فلايقال: «ليث أسد» بالإضافة.

(و لا) يضاف أيضاً (موصوف إلى صفته)، فلايقال: «رجل كريم» بالإضافة.

(و لا) يضاف أيضاً صفة إلى موصوفها)، فلايقال: «كريم رجل» بالإضافة، (لأن المضاف يتعرف بالمضاف إليه أو يتخصص والشيء لايتعرف و لايتخصص إلا بغيره) و بعبارة أخرى لا فائدة في الإضافة المذكورة مثلاً إذا قيل: «رأيت ليث أسد» بالإضافة لا يفيد إلا ما يفيده «رأيت ليثاً» بدون ذكر «الأسد» و إضافة «الليث» إليه، فيكون ذكر «الأسد» و إضافة «الليث» إليه لغواً لا فائدة فيه.

هذا في النكرة و أما في المعرفة فلأن الإضافة فيها من قبيل تحصيل الحاصل و ذلك محال و باطل عند كل عاقل.

(و أول موهماً ذلك إذا ورد نحو «هذا سعيد كرز») حيث أضيف أحد المترادفين إلى الآخر، فيؤول «سعيد» بـ«المسمى» أي من له اسم فيصير عاماً و نكرة، لأن المسمى يصدق على كل واحد من الرجال، لكون كل واحد منهم مسمى باسم و لقب ثم يضاف إلى «كرز» الذي هو لقب خاص و علم لرجل معين، فيتعرف المضاف النكرة بالمضاف إليه المعرفة، و هذا مراده بقوله: (أي مسمى هذا اللقب)، فيصير حاصل معنى قولنا: «هذا سعيد كرز» أن هذا الرجل المشار إليه مسمى و ملقب بهذا اللقب كما يقال مثلاً: فلان ملقب بـ«صدر الشريعة» أو يقال: فلان مسمى بـ«ركن الدين»، و«كرز» له معنيان أحدهما مشعر بالذم و هو اللئيم، و ثانيهما مشعر بالمدح و هو الحاذق بالأمور المجرب لها.

(و) أول أيضاً نحو: («مسجد الجامع») حيث أضيف في الظاهر الموصوف إلى الصفة فيؤول هذا بأن يقدر بين المتضايفين لفظ «اليوم» أو لفظ «المكان» حتى يكون «المسجد» مضافاً لهذا المقدر لا إلى «الجامع» و يكون «الجامع» صفة لهذا المقدر لـ«المسجد»، فلايكون «الجامع» مضافاً إليه لـ«المسجد» ولا صفة له حتى يلزم

إضافة الموصوف إلى صفته، و هذا مراده بقوله: (أي «مسجد اليوم الجامع» أو «المكان الجامع».

و) أول أيضاً نحو: («جرد قطيفة») حيث أُضيف في الظاهر الصفة إلى موصوفها، فيؤول هذا بأن يفرض أن «جرداً» لم يكن صفة لـ «القطيفة»، بل كان صفة لشيء محذوف يكون صالحاً لأن يكون «قطيفة» و غيرها كـ «الخاتم» الذي يكون صالحاً لأن يكون فضة و غيرها، فأضافوه إلى «قطيفة» إضافة بيانية بتقدير «من» ليبين جنسها كما أضافوا «خاتم» إلى «فضة» كذلك فليس إضافة «جرد» إلى «قطيفة» من حيث إنه صفة لها بل من حيث إنه اسم مبهم أُضيف إليها ليبين و يخصص بها و هذا مراده بقوله: (أي «شيء جرد من قطيفة») و للبيانيين فيه تأويل آخر أشار إليه التفتازاني في بحث تقديم المسند إليه.

(و اعلم أن الغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد) كـ «ثوب» و «غلام» و «فرس» و نحوها.

(و بعض الأسماء ممتنع إضافته كالمضمرات) و أسماء الإشارة والموصولات و أسماء الاستفهام والشرط غير «أي» في الثلاثة الأخيرة.

و إنما لم تضف هذه المذكورات لملازمة المضمرات و أسماء الإشارة و الموصولات للتعريف و لشباهة عامة المذكورات بالحروف والحرف لايضاف، و إنما أُضيفت «أي» لضعف الشبه فيها بما عارضه من افتقارها إلى مفرد مضاف إليه كما تقدم في باب المعرب والمبني فتأمل، و أما ما نقل في أوائل الكتاب في باب الضمائر من إضافة بعض الضمائر عند بعض فلايعتد به في المقام.

(و بعض الأسماء يضاف إلى المفرد) المقابل للجملة (أبداً لفظاً و معنى)، فلايجوز قطعه، عن الإضافة في اللفظ (كـ «قصارى» و «حمادى») بمعنى «الغاية» (و «لدى») بمعنى «عند» (و «بيد») بمعنى «غير» (و «سوى» و «عند» و «ذي») بمعنى «صاحب» (و فروعه و «أُولي») بمعنى «أصحاب» و «كلا» و «كلتا» و «أُولات» بمعنى «صاحبات» و أمثلتها واضحة.

(و بعض ذا الذي ذكر أنه يلزم الإضافة، قد يلزمها) أي الإضافة (معنى فقط و يأتي

لفظاً مفرداً) عن الإضافة أي مقطوعاً (عنها كـ «كل» و «بعض» و «أي») فالتنوين فيها عوض عن المضاف إليه كما تقدم في أوائل الكتاب عند قوله:

بالجر والتنوين والندا و «ال» و مسند للاسم تمييز حصل

(نحو: ﴿و إن كلاً لما ليوفينهم﴾ [١]) أي «و إن كل واحد» و نحو: (﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾ [٢]) أي «على بعضهم» و نحو: (﴿أياً ما تدعوا﴾ [٣]) أي «أي اسم».

(و بعض ما يضاف حتماً) أي بعض ما يجب إضافته (امتنع إيلاؤه اسماً ظاهراً، فلايليه إلا ضمير) أي لايضاف إلا إلى ضمير (حيث وقع) أي كلما استعمل (كـ «وحد») فإنه لايستعمل إلا مضافاً إلى ضمير، سواء كان ضميراً غائباً (نحو: ﴿إذا دعي الله وحده﴾ [٤]) أو ضميراً مخاطباً نحو: (و «كنت إذ كنت إلهي وحدكا»)، أو ضميراً متكلماً نحو: («والذئب أخشاه إن مررت به وحدي»)، و لفظ «وحد» مصدر قيل: لا فعل له كما أن «العمومة» و «الخؤولة» و «الأبوة» مصادر لا أفعال لها، و قيل: له فعل، إذ يقال: «حد، يحد، وحداً».

(و) نحو: («لبي» و يختص) بضمير غير الغائب) أي المخاطب (نحو: «لبيك» أي «إجابة بعد إجابة») أي «أجيب بالسرعة» أي «أنا مقيم في طاعتك و إجابتك» (و هي عند سيبويه مثنى) شكلاً لكن استعمل (للتكثير) نظير «ارجعوني» في قوله تعالى: ﴿رب ارجعون﴾ [٥] فإنه جمع شكلاً استعمل للتكثير في اللفظ كأنه قيل: «ارجعني ارجعني» مكرراً و نظير «كرتين» في قوله تعالى ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾ [٦] أي «كرة بعد أخرى كثيرة متكررة».

والحاصل أن المراد من شكل التثنية الدلالة على تكرار اللفظ و تكثيره و ليس المراد خصوص الاثنين بل المعنى «أقيم على طاعتك و إجابتك كثيراً متتالياً متكرراً» و أصله «ألب لك إلبابين» حذف فعله وجوباً سماعاً ثم أضيف إلى الكاف بعد حذف الزوائد و استغني عن اللام بالإضافة.

---

١. سورة هود (١١) الآية (١١١).
٢. سورة البقرة (٢) الآية (٢٥٣).
٣. سورة الإسراء (١٧) الآية (١١٠).
٤. سورة الغافر (٤٠) الآية (١٢).
٥. سورة المؤمنون (٢٣) الآية (٩٩).
٦. سورة الملك (٦٧) الآية (٤).

و قيل: هو ثلاثي فلا زوائد فيه حتى تحذف فأصله «لببت لك لبين» ففعل به ما ذكر إلا حذف الزوائد.

(و عند يونس مفرد أصله «لبى» بوزن «فعلى» قلبت ألفه ياء في الإضافة) إلى الكاف (كانقلاب) ألف («لدى» و «على» و «إلى») بالإضافة نحو: «لديك» و «عليك» و «إليك».

(و رد) يونس (بأنه لو كان مفرداً جارياً مجرى ما ذكر لم تنقلب ألفه ياء إلا مع المضمر كـ «لدى») و «على» و «إلى» (و قد وجد قلبها) ياء (مع) الاسم (الظاهر في البيت الآتي).

والقلب في «على» و أخويه علل بوجوه منها ما في المصباح قال: «و إلى» حرف من حروف المعاني تكون لانتهاء الغاية، إلى أن قال:

و إذا دخلت على المضمر قلبت الألف ياء، وجه ذلك أن الضمائر ضمير الغائب، فلو بقيت الألف و قيل: «ذهب زيد إلاه» لالتبس بلفظ «إله» الذي هو اسم و قد يكرهون الالتباس اللفظي فيفرون منه كما يكرهون الالتباس الخطي ثم قلبت مع باقي الضمائر حتى يجري الباب على سنن واحد و حكى ابن السراج عن سيبويه أنهم قلبوا «إليك» و «لديك» و «عليك» ليفرقوا بين الظاهر والمضمر، لأن المضمر لايستعمل بنفسه بل يحتاج إلى ما يتوصل به فتقلب الألف ياء ليتصل بها الضمير و بنو الحارث بن كعب و خثعم بل وكنانة لايقلبون الألف تسوية بين الظاهر والمضمر و كذلك في كل ياء ساكنة مفتوح ما قبلها يقلبونها ألفاً فيقولون: «إلاك» و «علاك» و «لداي الزيدان» و «أصبت عيناه».

و قال في حرف العين: و إذا دخلت يعني «على» على الضمير قلبت الألف ياء و وجهه أن من الضمائر الهاء، فلو بقيت الألف و قيل: «علاه» لالتبس بالفعل، انتهى.

(و) نحو: («دواليّ») هو (كـ «لبي») في المعنى و في الأحكام المذكورة (نحو: «دواليك» أي «تداولاً بعد تداول») أي «تداولاً كثيراً متكرراً» أي «نأخذ طاعتك أخذاً بعد أخذ» أي «نطيعك كثيراً مكرراً».

(و) نحو: («سعدي» نحو: «سعديك» أي «سعداً بعد سعد»)، و قيل: معناه

«إسعاداً منك يا رب بعد إسعاد» أي «إعانة منك يا رب بعد إعانة» أي «أطلب منك الإعانة على القيام بطاعتك».

و لايستعمل «سعديك» إلا تابعاً لـ «لبيك» و لكن يجوز استعمال «لبيك» بدون «سعديك».

و جميع هذه المصادر مفعول مطلق يقدر فعلها من لفظها إلا «لبيك»، فإنه لا فعل له فيقدر له فعل من معناه، و قولنا: أصله «ألب لك إلبابين» أو «لبيت لبين» بيان لحاصل المعنى بمعنى أنه لو كان له فعل لكان «ألب» أو «لبيت» نظير قولنا في الأمر لحاضر: إن الضمير المستتر فيه «أنت» بمعنى أنه لو تلفظ به لكان «أنت» لا أن الضمير المستتر فيه هو نفس «أنت» و قد تقدم ذلك في أول الكتاب.

(و شذ إيلاء «يدي» لـ«لبي») أي شذ إضافة «لبي» إلى الاسم الظاهر أعني «يدي» (في قول الشاعر: «فلبي فلبي يدي مسور» و كذا) شذ (إيلاؤه ضمير غائب في قوله: «لقلت لبيه لمن يدعوني» قاله في شرح التسهيل).

و مما يجب إضافته إلى المفرد الاسم المصاحب للقب عند البصريين إذا كانا مفردين كما تقدم في باب العلم.

(و ألزموا إضافة إلى الجمل اسمية كانت) الجملة (أو فعلية «حيث» و «إذ» نحو: «جلست حيث جلس زيد») فأضيف «حيث» إلى الجملة الفعلية (و نحو): «جلست حيث زيد جالس») فأضيف «حيث» إلى الجملة الاسمية و نحو: (﴿و اذكروا إذ كنتم قليلاً﴾ [1]) و نحو: (﴿إذ أنتم قليل﴾ [2]) فأضيف «إذ» إلى الجملة الاسمية و لايضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلا «حيث».

(و شذ إضافة «حيث» إلى المفرد في قوله: «أما ترى حيث سهيل طالعاً») بجر «سهيل» و روي رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره أي «سهيل موجود» والأشهر بناء «حيث» على التقديرين.

(و إن ينون «إذ») بأن يقطع عن الإضافة (و يكسر ذالها) حين القطع عن الإضافة

١. سورة الأعراف (٧) الآية (٨٦). ٢. سورة الأنفال (٨) الآية (٢٦).

(لالتقاء الساكنين) أي الذال والتنوين، فكسر الذال لدفع التقاء الساكنين أو رفعه، لأن الأصل فيما يحرك لالتقاء الساكنين هو الكسر.

و علّل ذلك بأن الجزم في الأفعال عوض عن الجر في الأسماء، فلما ثبت بينهما التعارض و احتيج في التقاء الساكنين إلى تعويض عن أحد السكونين كان الكسر بذلك أولى، فإن خولف ذلك فلعارض كوجوب الضم في ميم الجمع في نحو «عليكم اليوم» مراعاة لأصلها، إذ أصل هذه الميم الضمة كما بين في علم الصرف و كاختيار الضم في الهاء من ﴿عليه الله﴾[1] محافظة على التفخيم في اسم الجلالة، لأن اللام من الاسم الكريم ترقق بعد الكسرة و تفخم بعد غيرها كما بين في علم التجويد والصرف.

(يحتمل أي يجوز إفراد «إذ») أي قطعها (عن الإضافة) لفظاً (و جعل التنوين عوضاً عما تضاف) «إذ» (إليه نحو: ﴿و أنتم حينئذ تنظرون﴾[2]) أي «حين إذ كان كذا» فـ «إذا» باقية على بنائها، لأن التنوين ليس للتمكن بل عوض عن المضاف إليه.

و قد تقدم في أول الكتاب أن «حيث» و جميع الأسماء اللازمة الإضافة إلى الجمل مبنية إما لافتقارها إلى الجملة المضاف إليها و إما لتضمنها معنى حرف الإضافة، لأنها و إن كانت في الظاهر مضافة إلى الجملة لكنها في الحقيقة مضافة إلى المصدر الذي تضمنته الجملة، فإضافتها إلى الجملة، كلا إضافة، فشابهت الغايات المقطوعة عن الإضافة لفظاً، فتضمنت معنى حرف الإضافة مثلها.

و قد يوجد في بعضها علة أخرى للبناء كالشباهة الوضعية والتناسب و نحوهما فلاتغفل و سيجيء لهذا زيادة توضيح في بيان وجه بناء «قبل» و «بعد».

(و ما كـ «إذ») معنى أي في المعنى و هو كل اسم زمان مبهم ماض) غير واجب الإضافة (كـ «إذ» أضف إلى الجملتين) الاسمية والفعلية (جوازاً) لا وجوباً (نحو: «حين جاء نبذ») فأضيف «حين» إلى الجملة الفعلية (و) نحو: («جئتك حين الحجاج

---

١. سورة الفتح (٤٨) الآية (١٠). ٢. سورة الواقعة (٥٦) الآية (٨٤).

أمير») فأضيف «حين» إلى الجملة الاسمية.

هذا إذا كان المراد من «حين» و نحوه الزمان الماضي و إلا فيكون مشبهاً لـ «إذا»، فلايضاف إلا إلى الجملة الفعلية كما يأتي عن قريب.

(و ابن على الفتح أو أعرب ما كـ «إذ» قد أجري، أما الأول) أي البناء (فبالحمل عليها) أي على «إذ» و حاصله حمل المشبه على المشبه به، (و أما الثاني) أي الإعراب (فعلى الأصل)، لأن الأصل في الأسماء الإعراب و لا تأثير للشباهة بغير مبني الأصل في البناء فتأمل.

(و لكن اختر بناء متلو أي واقع قبل فعل بني)، لما تقدم من أن المضاف قد يكتسب البناء من المضاف إليه و قيل: إن البناء للتناسب و قيل: لشباهة اسم الزمان حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التالية له مفتقرة إلى جملة أخرى، لأن «قمت» الأول في قولك: «حين قمت قمت» لايتم إلا بالثاني و قبل دخول «حين» كان تاماً و قيل: للاعتداد بالافتقار العارضي لتنزيله منزلة الأصلي، سواء كان المضاف إليه فعل (ماض أو مضارع مقرون بإحدى النونين) أي نون التأكيد و نون الإناث.

و في هذا التعميم مع اشتراط الماضوية في مشبه «إذ» نظر بل منع و التأويل خلاف الأصل فتأمل.

مثال الواقع قبل الفعل الماضي (نحو: «على حين ألهى الناس جل أمورهم») فبني «حين» على الفتح، لوقوعه قبل فعل ماض و هو «ألهى».

و أما مثال الواقع قبل المضارع المقرون بإحدى النونين فكقوله:

لأجتذبن منهن قلبي تحلماً على حين يستصبين كل حليم[1]

فإنه يروى بكسر «حين» على الإعراب و فتحه على البناء و هو الأرجح، لكونه مضافاً إلى مبني و هو «يستصبين»، فإنه مضارع مبني على السكون، لاتصاله بنون الإناث و ماضيه «استصبيت فلاناً» إذا أعددته صبياً أي «جعلته في عداد الصبيان».

---

١. البيت بلانسبة في خزانة الأدب، ج ٣ ص ٣٠٧ و مغني اللبيب، ج ٢ ص ٢٣٠، طبع بيروت، ١٤١٨.

(والواقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ أعرب وجوباً عند البصريين)، لعدم المقتضي للبناء حينئذ من الافتقار الأصلي والتناسب مع أن الأصل في الأسماء الإعراب (نحو: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾[1] برفع «يوم» بالضمة الإعرابية لما ذكر.

(و جوز الكوفيون بناءه و اختاره المصنف فقال: «و من بنى فلن يفند» كقراءة نافع ﴿هذا يوم ينفع) الصادقين﴾[2] بالفتحة البنائية.

قيل: عود الضمير من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها نادر و علل ذلك بما تقدم آنفاً من أن اسم الزمان المضاف إلى الجملة إنما هو مضاف في التقدير إلى المصدر المؤول به الجملة، فكما لايعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف لايعود ضمير من الجملة المذكورة إلى اسم الزمان المضاف إليها، فإن سمع عد ذلك نادراً و لعل من النادر ما ورد في بعض الأدعية في الوضوء فتأمل.

(و ألزموا «إذا» إضافة إلى جمل الأفعال فقط كـ «هن إذا اعتلى» أي «تواضع إذا تعاظم و تكبر») فأضيف «إذا» إلى الجملة الاسمية بعدها، لأنهم لايرون اختصاص أداة الشرط بالدخول على الجملة الفعلية أعني «اعتلى» (و أجاز الأخفش والكوفيون وقوع المبتدأ) والخبر (بعدها) أي أجازوا وقوع الجملة الفعلية بعدها، لأنهم لايرون اختصاص أداة الشرط بالدخول على الجملة الفعلية، بل يجيزون دخولها على الاسمية أيضاً فقول الشارح: (و لم يسمع، و نحو ﴿إذا السماء انشقت﴾[3] من باب ﴿و إن أحد من المشركين استجارك﴾[4]) مصادرة واضحة، لأن شرط المقيس عليه أن يكون مسلماً عند الطرفين و ليس هاهنا كذلك.

والمصادرة على أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون الدليل عين المدعى.

والثاني: أن يكون المدعى جزء الدليل.

١. سورة المائدة (٥) الآية (١١٩).
٢. نفس الآية.
٣. سورة الانشقاق (٨٤) الآية (١).
٤. سورة التوبة (٩) الآية (٦).

والثالث: أن يكون المدعي موقوفاً عليه صحة الدليل.

والرابع: أن يكون موقوفاً عليه صحة جزء الدليل.

والكل باطل لاشتماله على الدور الباطل و دليل الشارح من القسم الأول.

و للمصادرة معنى آخر قريب مما ذكرنا يذكرونه في تقسيم المبادي في المنطق بأن المبادي التصديقية إما مقدمات بينة بنفسها أي بديهية أو مقدمات مأخوذة أي نظرية؛ فالأولى تسمى «علوماً متعارفة» والثانية إن أذعن بها المتعلم بحسن الظن بالمعلم سميت «أصولاً موضوعة» و إن أخذها مع استنكار سميت «مصادرة».

و من هنا يعلم أن مقدمة واحدة يجوز أن تكون أصلاً موضوعاً بالنسبة إلى شخص و مصادرة بالنسبة إلى آخر.

و قال بعضهم: إنه لا خلاف بين الكوفيين و غيرهم في جواز وقوع المبتدأ بعد «إذا» و إنما الخلاف بينهما في خبره، فالكوفيون يجوزون أن يكون اسماً و غيرهم لا يجوزونه بل يوجبون كونه فعلاً فيجوز في نحو ﴿إذا السماء انشقت﴾[1] عند الطرفين كون «السماء» مبتدأ و «انشقت» خبره و في نحو «أجيئك إذا زيد قائم» لايجوز كون «زيد» مبتدأ إلا عند الأخفش و الكوفيين.

(و) استدل الكوفيون بما جاء في كلام العرب من (نحو «إذا باهلي تحته حنظلية») حيث وقع بعد «إذا» مبتدأ ليس خبرها فعلاً.

و أجيب عن ذلك بأنه (على إضمار «كان» كما أضمرت هي) أي «كان» (و ضمير الشأن) اسمها (في قوله: «إلي فهلا نفس ليلى شفيعها») فقدر بعد «هلا»، «كان» مع كون ضمير الشأن اسمها و جعل جملة «نفس ليلى شفيعها» خبراً لها، لأن «هلا» حرف تحضيض مختص بالأفعال كما يأتي في فصل «أما» في قوله:

و بهما التحضيض مز و «هلا» ... إلا «ألا» و أولينها الفعلا

(فرع: مشبه «إذا» من أسماء الزمان المستقبل كـ «إذا» لايضاف إلا إلى الجملة الفعلية قاله في شرح الكافية نقلاً عن سيبويه و استحسنه) المصنف (و قال) بعد ما

---

١. سورة الانشقاق (٨٤) الآية (١).

نقله عن سيبويه: إنه (لولا أن من المسموع) من كلام العرب (ما جاء بخلافه) لكان كلام سيبويه حقاً و لكن جاء في كلام من هو خالق الفصحاء ما هو بخلاف ما نقل عن سيبويه (كقوله تعالى: ﴿يوم هم بارزون﴾[١] فإن «يوم» فيها مشبه «إذا»، لأن المراد به يوم القيامة و هو مستقبل، (انتهى) كلام المصنف في شرح الكافية.

(و أجاب ولده) أي ابن الناظم ناصراً لسيبويه راداً لأبيه (عنها) أي عن الآية (بأنها مما نزل فيه المستقبل، لتحقق وقوعه منزلة الماضي و حينئذ فاسم الزمان يعني «يوم» (فيه) أي في قوله تعالى (ليس بمعنى «إذا» بل بمعنى «إذ» و هي) أي «إذ» (تضاف إلى الجملتين) و كذا مشبهها فكلام الناظم باطل و قول سيبويه حق.

إلى هنا كان الكلام في مشبه «إذا» من حيث الجملة التي يضاف هو إليها و أما الكلام في مشبه «إذا» من حيث إعرابه و بنائه فاعلم أنه (قال ابن هشام: و لم أر من صرح بأن مشبه «إذا» كمشبه «إذ» يبنى) إذا وقع قبل فعل مبني (و يعرب) إذا وقع قبل فعل معرب (بالتفصيل) الذي ذكر في (السابق و) الحال أن (قياسه) أي مشبه «إذا» (عليه) أي على مشبه «إذ» (ظاهر)، فمقتضى القياس جريان التفصيل المذكور في مشبه «إذا» أيضاً.

(و منه) أي من مشبه «إذا» قوله تعالى: (﴿هذا يوم ينفع الصادقين﴾،[٢] لأن المراد به) أي بـ «اليوم» الزمان (المستقبل) أعني يوم القيامة، (انتهى) كلام ابن هشام.

(قلت:) إن ما ادعاه ابن هشام من كون «يوم» في الآية مشبه «إذا» باطل، لأنه (قد تقدم) آنفاً (نقلاً عنهم الاستدلال به) أي بـ «اليوم» في الآية (على مشبه «إذ» أي لأنه مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضي لاسيما في أوله) أي في أول الآية ذكر («قال» بلفظ الماضي) و هو قرينة واضحة للتنزيل ليحصل التناسب بين أجزاء الآية و رعاية التناسب مما هو كالواجب في فصاحة الكلام و بلاغته كما ثبت في محله.

(لمفهم اثنين لفظاً و معنى) بأن يكون موضوعاً لاثنين و دالاً عليهما صريحاً (أو

---

١. سورة الغافر (٤٠) الآية (١٦).
٢. سورة المائدة (٥) الآية (١١٩).

معنى فقط) بأن لايكون موضوعاً لاثنين و لا دالاً عليهما إلا بنحو من التأويل والعناية (معرف بلا تفرق بعطف أضيف «كلتا» و «كلا»).

مثال ما دل على اثنين صريحاً (نحو: «جاءني كلا الرجلين») و كذلك نحو: «كلاهما» (و) مثال ما دل على اثنين بالتأويل نحو قوله:

إن للخير و للشر مدى (و كلا ذلك وجه و قبل)[1]

فلفظ «ذلك» مفرد لكنه مثنى معنى، لأنه مشار به إلى اثنين و هما الخير والشر بتأويلهما بما ذكر أي كلاً من الخير والشر.

(ولايضافان لمفرد) غير مؤول لمفهم اثنين (و لا لمنكر) و لو كان مفهم اثنين صريحاً (خلافاً للكوفيين و لا لمفرق) بالعطف (و شذ «كلا أخي و خليلي واجدي عضداً») حيث أضيف «كلا» إلى مفهم اثنين مفرق بالعطف.

(و لاتضف لمفرد معرف «أياً») مطلقاً، سواء كان استفهامية أو غيرها (بل أضفها إلى مثنى أو مجموع مطلقاً)، سواء كان كل من المثنى والجمع معرفة أو نكرة (أو مفرد منكر و إن كررتها) أي الاستفهامية (فأضف إلى المفرد المعرف نحو: «أبي و أيك فارس الأحزاب») فأضيفت «أي» الاستفهامية إلى المفرد المعرف، لأنها تكررت (أو إن تنو الأجزاء) أي تقدر بعد «أي» لفظ «أجزاء» حتى يكون «أي» مضافاً إلى هذا المقدر (فأضفها إليه) أي إلى المفرد المعرف في الظاهر و إلا ففي الحقيقة مضاف إلى الجمع.

و هذا الحكم مختص بغير «أي» الصفتية (نحو: «أي زيد حسن» أي «أي أجزائه) حسن أ وجهه أم رأسه أم عنقه و هكذا».

و حاصل الكلام في المقام أن المضاف إليه ستة أقسام، لأنه إما معرفة أو نكرة و كل واحد منهما إما مفرد أو تثنية أو جمع و «أي» أربعة أقسام الاستفهامية و قد مضى حكمها من أنها تضاف إلى خمسة من الأقسام الستة و لاتضاف إلى واحد منها و هو

---

١. البيت لعبدالله بن الزبعرى، في ديوانه، ص ٤١ و مغني اللبيب، ج ١ ص ٤٠٢، طبع بيروت.

المفرد المعرف إلا إذا تكرر «أي» أو ينوى «أجزاء» المضاف إليه المفرد المعرف و قد بين أيضاً أن غير الاستفهامية أيضاً لاتضاف إلى المفرد المعرف.

و أما حكم غير الاستفهامية بالنسبة إلى المضاف إليه غير المفرد المعرف فقد ذكره المصنف بقوله (و اخصصن بالمعرفة مع اشتراط ما سبق) من أن «أي» مطلقاً لا تضاف إلى المفرد المعرف (موصولة «أياً» فلاتضفها) أي الموصولة (إلى نكرة)، سواء كان مفرداً أو مثنى أو جمعاً (خلافاً لابن عصفور)، فإنه يجوز إضافة الموصولة إلى النكرة أيضاً، أما عند غيره فلاتضاف إلا إلى المثنى والجمع المعرفتين، مثال الجمع المعرفة (نحو: ﴿أيهم أشد﴾[1]) و في كونها في الآية موصولة كلام مضى في باب الموصولات و مثال المثنى المعرفة «أكرم أيهما أعلم» فتأمل.

والسر فى عدم إضافة الموصولة إلى النكرة أنها معرفة و إضافة المعرفة إلى النكرة غير معقول معنى، فلاتضاف لفظاً.

(و بالعكس «أي» الصفة والحال) أي إذا كان «أي» صفة أو حالاً (فلايضافان) حينئذ (إلا إلى النكرة كـ «مررت بفارس أي فارس»).

هذا مثال للصفة و إنما أضيف إلى النكرة، لأن نعت النكرة يجب أن يكون مثله ليحصل المطابقة (و) مثال الحال «مررت (بزيد أي فارس») و إنما أضيف «أي» إلى نكرة، لوجوب كون الحال نكرة و معنى «أي فارس» في الصورتين «كامل في الفروسية» و بالجملة «أي» معرب في الصورتين.

(و إن يكن) «أي» (شرطاً أو استفهاماً فمطلقاً أي سواء أضيف إلى) مثنى أو جمع (معرفة) دون مفرد معرفة لما ذكر (أو نكرة) مفرداً كان أو تثنية أو جمعاً (كمل بها الكلام).

والحاصل أن «أي» الشرطية تضاف إلى جميع الأقسام الستة إلا المفرد المعرف و كذا الاستفهامية كما ذكره الشارح في أول البحث في «أي».

---

١. سورة مريم (١٩) الآية (٦٩).

مثال الشرطية المضافة إلى مثنى معرفة (نحو: ﴿أيما الأجلين قضيت) فلا عدوان﴾[١] و مثال المضافة إلى جمع معرفة «أي الرجال يأتيني فله درهم» و مثال المضافة إلى نكرة مفرد «أي رجل جاءني فله درهم» و مثال التثنية «أي رجلين أكرماني فلهما درهم» و مثال الجمع «أي رجال جاؤوني فلهم درهم».

هذا في الشرطية و أما الاستفهامية فمثال المضافة إلى المفرد النكرة نحو: (﴿فبأي حديث﴾[٢]) و مثال المضافة إلى المثنى المنكر «أي رجلين جاءا» و مثال المضافة إلى الجمع المنكر «أي رجال جاؤوا» و مثال المضافة إلى المثنى المعرفة «أي الرجلين عادل» و مثال المضافة إلى الجمع المعرفة (﴿أيكم يأتيني بعرشها﴾[٣]) و «أي الرجال مهذب».

(فرع: إذا أضيف «أي» إلى مثنى معرفة) وكذا الجمع المعرفة (أفرد ضميرها) كما مثلناه مفصلاً، (أو) أضيف (إلى نكرة طوبق) كما مثلناه أيضاً مفصلاً.

والوجه في ذلك أن المراد من «أي» في صور الإضافة إلى المعرفة واحد من أفراد المضاف إليه لا جميع الأفراد كما هو كذلك في «كلا» و «كلتا» إذا أضيفا إلى الاسم الظاهر نحو: ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾[٤] فإن المراد واحدة من الجنتين على البدل بمعنى أن هذه آتت و تلك أتت فحصل أكل من هذه و أكل من أخرى بخلاف صور الإضافة إلى النكرة، فإن المراد منه حينئذ مجموع المضاف إليه كما هو كذلك في «كلا» و «كلتا» إذا أضيفا إلى الضمير نحو: «الزيدان كلاهما عادلان».

و بعبارة أوضح إذا قلت: «كلا الرجلين أعطاني درهماً» معناه أن «كل واحد منهما أعطاك درهماً» فحصل درهمان و إذا قلت: «زيد و عمرو كلاهما أعطياني درهماً» معناه أنه «حصل لك درهم واحد».

و قس عليه «أي» فإنه إذا أضيف إلى معرفة معناه التعميم في مادة المضاف إليه و إذا أضيف إلى نكرة المراد التعميم في هيأة المضاف إليه وقد مر في أوائل التعليقة إشارة إلى ذلك فراجع.

---

١. سورة القصص (٢٨) الآية (٢٨).
٢. سورة الأعراف (٧) الآية (١٨٥).
٣. سورة النمل (٢٧) الآية (٣٨).
٤. سورة الكهف (١٨) الآية (٣٣).

(و ألزموا إضافة «لدن» و هو ظرف لأول غاية) أي مسافة (زمان) نحو: «انتظرته لدن صباح يوم الجمعة» (أو مكان) نحو: ﴿من لدن حكيم﴾[1] و هو (مبني)، لتضمنه معنى «من» الابتدائية، و لذا قد تظهر «من» كالمثال الثاني و كاسم «لا» التي لنفي الجنس، فإنه قد تظهر معه «من» الجنسية كما تقدم في بابه و قال الأزهري، علة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد و هو الظرفية و عدم التصرف، انتهى.

و يؤيده ما في المصباح و هذا نصه: «لدى» اسم جامد لا حظ له في التعريف والاشتقاق، فأشبه الحرف و بناءه في كل لغة (إلا في لغة قيس، فجر) المضاف إليه (و إفرادها) أي قطعها عن الإضافة (و نصب «غدوة» بها) حين القطع عن الإضافة (على التميز أو التشبه بالمفعول به أو إضمار «كان» و اسمها) على أن يكون نصب «غدوة» على الخبرية، هذا النصب مع الاحتمالات الثلاثة (الوارد عنهم ندر) والمراد بـ «ما ورد عنهم» قول الشاعر:

فما زال مهري مزجر الكلب فيهم لدن غدوة حتى دنت لغروب[2]

فروي «غدوة» في هذا البيت الوارد عن شاعرهم بالنصب، فنصبها إما على التميز بناء على تشبيه نون «لدن» التنوين، لأنها تتغير و تحذف كالتنوين كما يأتي في بيان لغاتها فشابه «لدن» الاسم المبهم بالتنوين فنصب «غدوة» على التميز أو على التشبيه بالمفعول به، لأن نون «لدن» تثبت تارة و تحذف أخرى فشابهت «لدن» اسم الفاعل، فإنه قد يضاف فيحذف منه التنوين و قد لايضاف فيثبت تنوينه، بل قال بعضهم: إن نون «لدن» زائدة كالتنوين في اسم الفاعل فنصب «غدوة» على التشبيه بالمفعول به في «ضارب زيداً» أو على إضمار «كان» و اسمها والتقدير «لدن كان الوقت غدوة» و قد مر نظيره في باب الأفعال الناقصة عند قوله:

و يحذفونها و يبقون الخبر و بعد «إن» و «لو» كثيراً ذا اشتهر

و هو قوله: «من لد شولاً فإلى إتلائها» أي «من لدن كانت شولاً».

---

١. سورة هود (١١) الآية (١).
٢. البيت لأبي سفيان‌بن حرب، شرح الأشموني، ج ٢ ص ١٦١، طبع بيروت ١٤١٩.

و على هذا فنصب «غدوة» ليس بـ«لدن»، بل بـ«كان» المقدرة، ففي قول الناظم مسامحة فلاتغفل.

و ليعلم أن في «لدن» عشر لغات:

الأولى والثانية والثالثة: بالحركات الثلاث في الدال مع فتح اللام و سكون النون.

الرابعة: بفتح اللام و سكون الدال و كسر النون.

الخامسة: بالضبط المذكور و ضم الدال.

السادسة: بفتح اللام و سكون الدال و فتح النون.

السابعة والثامنة: «لدُ» و «لدْ» بفتح اللام فيهما و ضم الدال في الأولى و سكونها في الثانية.

والتاسعة: «لدْ» بضم اللام و سكون الدال.

والعاشرة: «لت» بفتح اللام و إبدال الدال تاء، فتلك عشرة كاملة.

و من هنا يصح دعوى بعضهم من أن بناء «لدن» لمشابهتها الحرف في بعض لغاتها، فحمل الباقي على ذلك البعض.

(و كذا) ندر (رفعها) أي رفع «غدوة» (على إضمار «كان») تامة و رفعها على الفاعلية (كما حكاه) أي الرفع (الكوفيون) و قيل: رفعها على التشبيه بالفاعل أي تشبيه «غدوة» بـ«زيد» في «قائم زيد».

(و يعطف على «غدوة» المنصوبة بالجر، لأنه) أي الجر (محلها)، و لأن القياس يقتضي جرها، و لأن النصب فيها نادر.

(و جوز الأخفش النصب، قال المصنف: و هو) أي نصب المعطوف (بعيد عن القياس).

و ليلعم أيضاً أن «لدن» اسم لمكان الحضور و زمانه كـ«عند» و تفترق عن «عند» في سبعة أمور:

الأول: أنها ملازمة لمبدأ الغايات أي المسافات الزمانية والمكانية كما أشرنا إليه و «عند» غير ملازمة لذلك و من ثم يتعاقبان على شيء واحد فيصح أن يقال: «جئت

من عند زيد» كما يصح أن يقال: «من لدن زيد» و قد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿آتيناه رحمة من عندنا و علمناه من لدنا علماً﴾[١] و لو جيء بـ «عند» فيهما أو بـ «لدن» لصح ذلك و لكن ترك دفعاً للتكرار و إنما حسن تكرار «لدى» في ﴿و ما كنت لديهم﴾[٢] لتباعد ما بينهما.

هذا إذا كان المراد معنى الابتداء و إلا فلايجوز إلا إتيان «عند»، فيجوز «جلست عند زيد» و لايجوز «جلست لدن زيد»، لعدم معنى الابتداء هنا.

الثاني: أن الغالب في «لدن» استعمالها مجرورة بـ «من» و نصبها قليل حتى أنها لم تأت في التنزيل منصوبة و جر «عند» بـ «من» غير غالب.

الثالث: أنها مبنية إلا في لغة قيس و قد تقدم.

الرابع: أنها قد تضاف إلى الجملة نحو: «لدن شب حتى شاب سود الذوائب».

الخامس: جواز قطعها عن الإضافة كما في صورة نصب «غدوة» و رفعها و قد تقدم.

السادس: أنها لاتستعمل إلا فضلة.

والسابع: أن «لدن» تستعمل فيما هو ظاهر، فلايقال: «لدن زيد مال» إلا إذا كان المال ظاهراً و «عند» يستعمل في الظاهر و الغائب تقول: «عند زيد مال» سواء كان المال حاضراً أو غائباً.

(و) مما يلزم إضافته لفظة («مع») و هو (اسم لمكان الاجتماع و لهذا تقع خبراً عن الذوات نحو: ﴿والله معكم﴾[٣] (أو وقته) أي وقت الاجتماع نحو: «جئتك مع العصر».

و هو (معرب)، لأنه ثلاثي الوضع كـ «أب» و «أخ» و «يد» و «دم» حذفت لامها لالتقاء الساكنين مع التنوين و أما مع الإضافة فللتخفيف أو لقيام المضاف إليه مقامها و قيل: إنها ثنائي الوضع و أعربت لمعارضة الإضافة (إلا في لغة ربيعة فيقولون: «مع» بتسكين العين فيها بناء و هو) أي سكونه بناء (قليل) الاستعمال.

---

١. سورة الكهف (١٨) الآية (٦۵).
٢. سورة آل عمران (٣) الآية (۴۴).
٣. سورة محمد (۴٧) الآية (٣۵).

(و قال سيبويه: ضرورة و منه) أي من استعمال السكون («فريشي منكم و هواي معكم» و نقل في هذه الحالة) أي في حالة بنائها على السكون (فتح و كسر لعينها لسكون يتصل بها) ففي نحو «جئتك مع العصر» يجوز فتح العين وكسرها.

(مستند الأول) أي الفتح (الخفة و) مستند (الثاني الأصل في التقاء الساكنين) و قيل: الفتح لاستصحاب الأصل، لأن العين في الأصل كانت مفتوحة و قيل: لاتباع العين الميم.

هنا (تتمة: لاتنفك «مع» عن الإضافة إلا) إذا وقعت (حالاً)، فتكون حينئذ (بمعنى «جميع») و الأحسن أن يقول: بمعنى «جميعاً» (كقوله:

بكت عيني اليسرى فلما زجرتها   عن الجهل بعد الحلم أسبلتا معاً)

فـ «معاً» حال عن ضمير «أسبلتا» أي «أسبلتا جميعاً» و تستعمل «معاً» للجماعة كما تستعمل للاثنين نحو:

و أفنى رجالي فبادوا معاً   فأصبح قلبي بهم مستفزاً[1]

واضمم بناء وفاقاً للمبرد «غيراً» إن عدمت ما له أضيف حال كونك ناوياً معنى ما عدم، قال في شرح الكافية): إنما بني «غير» في هذه الحالة (لزوال) الإضافة (المعارض للشبه) بالحرف (المقتضي للبناء و هو) أي الشبه المقتضي للبناء (عدم الاستقلال بالمفهومية) لشدة الإبهام فيه بحيث لايتعرف بالإضافة كما تقدم في بابها، و قيل: الشبه هو شبهها بالغايات في الإبهام والقطع عن الإضافة و نية المضاف إليه.

(قلت: و هي نظيرة «أي» فيأتي في هذه) أي في «غير» (ما قلته فيها) أي في «أي» و قد تقدم في باب الموصولات عند قوله:

«أي» كما و أعربت ما لم تضف   و صدر وصلها ضمير انحذف

---

١. البيت للخنساء في ديوانها، ص ٢٧٤ و مغني اللبيب، ج ١ ص ٦٣٤، طبع بيروت، ١٤١٨ و الشاهد فيه «بادو معاً». فقد عبر بـ «معاً» عن جماعة الذكور كما يعبر بها عن الاثنين، كما أشار اليه شيخنا الأستاذ.

(و هو) أي ما قلته فيها (وجود هذه العلة) أي الشبه مع زوال المعارض (فيما إذا لم ينو المضاف إليه مع قولهم بإعرابها) أي «غير» (حينئذ) أي حين إذ لم ينو المضاف إليه كما سيأتي التصريح بإعرابها من الشارح حيث يقيد قول الناظم:

و أعربوا نصباً إذا ما نكرا قبلاً و ما من بعده قد ذكرا

بقوله: «و قبله»، (فالأحسن ما ذهب إليه الأخفش من كونها معربة في هذه الحالة أيضاً) كحالاتها الثلاث الأخرى و هي ما إذا لم ينو المضاف إليه أصلاً الذي استشكل به الشارح، و ما إذا نوي المضاف دون لفظه و ما إذا ذكر المضاف إليه (كما أجمعواعلى أن فتحها في هذه الحالة) التي قيل ببنائها على الضمة بدون التنوين (مطلقاً)، سواء كان الفتح مع التنوين أو بدونه (و ضمها مع التنوين الذي هو قليل حركتا إعراب).

و الحاصل أن غيره في هذه الحالة أي حالة حذف المضاف إليه و نية معناه إما مضمومة أو مفتوحة و في كل من الصورتين إما مع التنوين أو بدونه و هم قد أجمعوا على أنها في ثلاث صور منها معربة و هي ما إذاكانت مفتوحة مع التنوين، و إذاكانت مفتوحة بلا تنوين، و إذاكانت مضمومة مع التنوين فبقيت صورة واحدة و هي ما إذا كانت مضمومة بلا تنوين، فالأحسن أن يقولوا بإعرابها في هذه الصورة أيضاً لما استشكله الشارح حتى تصير في جميع صور هذه الحالة معربة كحالاتها الثلاث الأخرى.

(و شرط ابن هشام لجواز لحذف ما يضاف إليه أن يقع بعد «ليس» نحو: «قبضت عشرة ليس غيره»)، فيحتمل أن تكون منصوباً خبراً لـ«ليس» و اسمها مستتر فيها (أي «ليس المقبوض غير ذلك») و يحتمل أن يكون اسماً لـ«ليس» و خبرها محذوف بقرنية «قبضت» (أو «ليس غير ذلك مقبوضاً») و لكن هذا الاحتمال مناف لما تقدم في باب الاستثناء و غيره من أن أفعال الاستثناء اسمها يجب أن يكون ضميراً مستتراً فيها فتأمل.

(و ذكر ابن السراج في) كتاب (الأصول و غيره وقوعها بعد «لا») نحو: «قبضت

عشرة لا غير» بالبناء على الضم.

(ثم بناؤها سواء وقعت بعد «ليس» أو لا (على الحركة، لأن لها أصلاً في التمكن و لولاه) أي لو لم يكن لها أصل في التمكن (لم يفارقها البناء) والحال أنها معربة في أكثر الحالات كما تقدم آنفاً، (و كانت) الحركة في حالة البناء (ضمة، لئلا يلتبس) حالة (الإعراب بـ) حالة (البناء)، لأنها في حالة الإعراب إما مضمومة مع التنوين فالتنوين فارق و إما مفتوحة مع التنوين فالتنوين أيضاً فارق و إما مفتوحة بلا تنوين أو مكسورة كذلك، فإن بنيت على الفتح أو الكسر تلتبس حركة البناء بحركة الإعراب (قاله في شرح التسهيل).

(و خرج بقوله) أي الناظم (:«إن عدمت» إلخ) صورتان من الصور الثلاث الباقية:

الأولى: (ما إذا لم يعدم المضاف إليه) نحو قوله تعالى: ﴿**لايستوي القاعدون من المؤمنين غير أُولي الضرر**﴾[1].

(و) **الثانية:** (ما إذا عدم) المضاف إليه (ولم ينو) بأن صار نسياً منسياً (فإنها حينئذ معربة) نحو: «قبضت عشرة ليس غيراً أو غيره بالتنوين و لكن سيأتي أن ابن هشام قال: ما أظن نصبها موجوداً، (و سيأتي تصريحه بهذه الحالة) في قوله: «و أعربوا نصباً» إلخ مع زيادة قول الشارح: «و قبله».

و **أما الصورة الثالثة** من الصور الثلاث الباقية فقد بين إخراجه بقوله: (و كذا إذا نوي لفظه دون معناه) أي نوي لفظه عندما نوي معناه أي نوي اللفظ والمعنى معاً، فإنها حينئذ معربة (كما قاله في شرح الكافية و أخرجه) أي غير ما إذا نوي اللفظ والمعنى معاً (تقييدي المنوي) المفهوم من «ناوياً» (بالمعنى)، لأن الشارح قال بعد «ناوياً» في النظم: «معنى».

(«قبل» كـ«غير» في جميع ما تقدم) من البناء في بعض الحالات و الإعراب في أخرى و غيرهما (فيبنى على الضم إذا حذف ما يضاف إليه و نوي معناه نحو: ﴿لله

---

١. سورة النساء (٤) الآية (٩٥).

الأمر من قبل و من بعد﴾[١].

و تسمى هذه الظروف «غايات»، لأن غاية الكلام و آخره كانت ما أُضيف، إليه فلما حذف المضاف إليه صرن غايات ينتهي بها الكلام.

و عبر بعضهم بدل الكلام بالكلمة فقال: و إذا بنيت الظروف تسمى «غايات»، لأن الأصل فيها أن تكون مضافة و غاية الكلمة المضافة و نهايتها آخر المضاف إليه، لأنه تتمته، إذ به تعريفه، فإذا حذف المضاف إليه و تضمنه المضاف صار آخر المضاف غايته، انتهى.

و إنما هذه التسمية فيما لم يعوض عن المضاف إليه التنوين و أما إذا عوض عنه التنوين كـ «كل» و «بعض» و «إذ» فالغاية حينئذ هو المضاف إليه المحذوف، لأنه لوجود عوضه كالمذكور أو الغاية نفس العوض أعني التنوين.

و اختلفت أيضاً عباراتهم في بيان علة بناء هذه الظروف فقال بعضهم: و إنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإضافة و شبهها بالحروف في الاحتياج إلى المضاف إليه من دون معارض للشبه من ظهور الإضافة التي هي من خواص الأسماء.

و قال بعض آخر: إنما بنيت لافتقارها إلى المضاف إليه معنى.

و قال بعض آخر: إنما بنيت لمشابهتها الحرف باحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف.

و قال بعض آخر في بيان علة البناء: إن الفرق بين هذه الظروف مضافة و بينها مقطوعة عن الإضافة منوناً مع احتياجها إلى المضاف إليه في الصورتين أنها مذكورة بتمامها في الصورة الأُولى فأُعربت و بعضها مذكور في الصورة الثانية فبنيت، لأن بعض الاسم لاتستحق الإعراب.

لايقال: هذا لايصدق عليه ضابط الشبه الافتقاري المتقدم في باب المعرب والمبني و هو أن يكون افتقاراً متأصلاً إلى الجملة، لأنا نقول: ذلك ضابط للبناء

---

١. سورة الروم (٣٠) الآية (٤).

الواجب اللازم للكلمة و بناء هذه الظروف ليس كذلك.

قيل: إنما تبنى هذه الظروف فيما تبنى إذا كان المضاف إليه معرفة و إلا فتعرب كسائر الحالات، فإن قلت: الاحتياج إلى المضاف إليه حاصل لها مع وجود المضاف إليه فهلا بنيت معه كالأسماء الموصولة مع وجود ما تفتقر إليه أعني صلتها، قلت: لأن ظهور الإضافة التي هي من خواص الأسماء يرجح جانب الإعراب و أما «حيث» و «إذ» و نحوهما فإنها و إن كانت مضافة إلى الجملة بعدها إلا أن إضافتها كلا إضافة، إذ الإضافة كما قلنا فيما تقدم في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل.

و إنما بنيت هذه الظروف على الحركة للفرق بين البناء الأصلي والعارضي، و جعل الحركة الضم لما ذكر سابقاً أعني عدم الالتباس و لجبران المضاف إليه المحذوف، لأنها لحقتها الوهن بحذفه فبنيت على أقوى الحركات.

و يعرب «قبل» في ثلاثة مواضع:

الأول: ما ذكره بقوله: (دون ما إذا لم يحذف) أي إذا ذكر المضاف إليه (نحو: «جئت قبل العصر»)، فـ «قبل» حينئذ معرب منصوب بالفتحة على الظرفية.

والثاني: ما ذكره بقوله: (أو حذف و لم ينو) أي جعل المضاف إليه نسياً منسياً (نحو: «فساغ لي الشراب وكنت قبلاً») فأعرب «قبلاً»، لأنه حينئذ غير متضمن لمعنى حرف الإضافة الموجب للبناء فكان من جملة الأسماء العارية عن الإضافة فأعرب مثلها و نون لزوال المانع منه أعني الإضافة.

والثالث: ما ذكره بقوله: (أو نوي لفظه) أي مع معناه فيعرب حينئذ بلا تنوين، لوجود المانع منه أعني الإضافة (نحو: «و من قبل نادى كل مولى قرابة» و الأحسن فيها أيضاً و فيما بعدها) يعني «حسب» و «أول» و «دون» والجهات و «عل» (ما اختاره الأخفش من الإعراب مطلقاً) حتى فيما إذا نوي معنى المضاف إليه من دون لفظه، و وجه الأحسنية ما استشكله في «أي» و قد تقدم.

(و مثلها) أي مثل «غير» (أيضاً «بعد») في جميع الأحكام المتقدمة (فتبنى و تعرب على التفصيل المتقدم) فالبناء (كالآية السابقة) يعني ﴿لله الأمر من قبل و من

بعد﴾[1] بضم «قبل» و «بعد» بغير تنوين و هما في هذه الحاله معرفتان بالإضافة إلى المصدر المنوي معناه دون لفظه أي «من قبل الغلب و من بعده».

هذا إذا قدر المضاف إليه معرفة و إلا فهما نكرتان مخصصتان و قيل: إذا كان المضاف إليه المقدر نكرة فهما معربتان و وجهه غير ظاهر.

(و) مثال الإعراب في حال الإضافة (نحو: «جئت بعد العصر») و مثال حذف المضاف إليه و جعله نسياً منسياً و إعرابهما قراءة بعضهم الآية السابقة بالجر والتنوين (و) مثال تقدير المضاف إليه لفظاً و معنى و إعرابها هو أنه (قرئ ﴿لله الأمر من قبل و من بعد﴾) بالجر من غير تنوين على نية المضاف إليه لفظاً و معنى أي «من قبل الغلب و من بعده».

و قد يستعملان في المكان نحو: «دار زيد قبل دار عمرو و بعد دار خالد».

(و كذا «حسب») تبنى و تعرب على التفصيل المتقدم و إن لم تكن من الظروف، لأنها بمعنى «كاف» أو «مكف» و إنما أجري مجرى الظروف لشبهها بها في كثرة الاستعمال و عدم تعرفها بالإضافة، بل يحصل لها التخصيص بها و إن أضيفت إلى معرفة حملاً على ما هي بمعناه و لذا تقع صفة للنكرة كـ «مررت برجل حسبك من رجل» أي «كاف لك عن غيره» و حالاً للمعرفة نحو: «هذا زيد حسبك من رجل» و «من رجل» في الصورتين تميز أي «كافياً لك عن غيره».

و قد تستعمل استعمال الجوامد من دون اعتبار موصوف لها، فلاتكون بمعنى «الكافي» أو «المكفي» فتقع مبتدأ نحو: ﴿حسبهم جهنم﴾[2] و نحو: ﴿فإن حسبك الله﴾[3] و قد يجر بالحرف نحو: «بحسبك درهم».

و بهذه الأمثلة يرد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى «يكفي»، فإن العوامل لا تدخل على أسماء الأفعال كما تقدم في باب المعرب والمبني عند قوله:

و كنيابة عن الفعل بلا تأثر و كافتقار أصلا

١. سورة الروم (٣٠) الآية (۴).
٢. سورة المجادلة (٥٨) الآية (٨).
٣. سورة الانفال (٨) الآية (٦٢).

سواء كانت العوامل لفظية أو معنوية و قد يحدث فيها مع أحد المعنيين المذكور معنى «لا غير» (نحو: «قبضت عشرة فحسب») أي «لاغير» و «حسب» حينئذ مبتدأ والفاء فيها للزينة كالفاء في «فقط» و هو مثال لحالة البناء (أي «فحسبي ذلك» و «هذا حسبك من رجل») مثال لصورة الإضافة و الإعراب و أما صورة حذف المضاف إليه و جعله نسياً منسياً نحو: «رأيت زيداً حسباً» فأعربت «حسباً» و نصبها على الحالية كما سيأتي عن قريب.

(و «أول») كذلك أيضاً لها حالات أربع، فتبنى و تعرب على التفصيل المستقدم (كما حكاه الفارسي من قولهم: «ابدأ بذا من أول»)، فحكاه الفارسي على ثلاثة وجوه:

الأول: (بالضم) بلا تنوين (على نية معنى المضاف إليه) من دون لفظه أي من أول الأمر.

(و) الثاني: بـ (الجر) مع التنوين (على نية لفظه) أي لفظ المضاف إليه مع معناه.

(و) الثالث: بـ (الفتح) من دون تنوين (على ترك نيته) أي المضاف إليه و جعله نسياً منسياً (و) على (منع صرفه للوزن والوصف).

فتحصل من حكاية الفارسي أن «أول» قد ينصرف و قد لا ينصرف. قال الرضي: «و إنما تظهر وصفية «أول» بسبب تأويله و هو «أسبق» فصار مثل «مررت برجل أسد» أي «جريء» فلا جرم لم يعتبر وصفيته إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهراً نحو: «يوماً أول» أو ذكر «من» التفضيلية بعده ظاهرة، إذ هي دليل على أن «أفعل» ليس اسماً صريحاً كـ «أفكل»، فإن خلا منهما معاً و لم يكن مع اللام والإضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر يقال: «تركت له أولاً و آخراً» و يجوز حذف المضاف إليه من «أول» و بناؤه على الضم إذا كان مؤولاً بظرف زمان»، انتهى موضع الحاجة من كلامه أعلى الله في الجنان مقامه.

و مراده من «كما مر» ما ذكره بقوله: لما لم يكن لفظ «أول» مشتقاً من شيء يستعمل على القول الصحيح، يعني أنه «أفعل» من «وول» لا مما استعمل منه اسم كـ «أحنك» خفي فيه معنى الوصفية، إذ هي إنما ظهر باعتبار المشتق منه كـ «أعلم»

أي ذو علم أكثر من علم غيره و «أحنك» أي ذو حنك أشد من حنك غيره، انتهى.

و بقوله يوجه ما ورد في بعض الزيارات المأثورة: «و ابدأ به أولاً» و قال بعض المحققين له ثلاث استعمالات:

الأول: أن يكون صفة بمعنى «أسبق» فيكون «أفعل» التفضيل و يفرق بـ«من» نحو قوله تعالى: ﴿و أنا أول المؤمنين﴾[1] و هذا نظير «الله اكبر» و بالألف و اللام و يثنى و يجمع و يؤنث تقول: «الأولان» و «الأولون» و «الأوائل» و «الأولى» و «الأوليان» و «الأوليات» و «الأول» و له حكم تختص به دون «أفعل» التفضيل و هو أنه إذا أضيف جاز حذف المضاف إليه و بني على الضم حملاً على «قبل» و «بعد».

الثاني: أن يدخله معنى الظرفية والصفة فيه باقية على حالها و لهذا منع من الصرف.

الثالث: أن يجرد عن الوصفية، فيجري مجرى الأسماء فيوصف و ينصرف، لأنه لم يبق فيه إلا الوزن كـ«أفكل» للرعدة و حينئذ مؤنثه «أولة».

و قال بعض آخر: اعلم أن «أول» يصح أن يعتبر واقعاً على زمان مقدر بمعنى «في» فيكون بمعنى «قبل» فينصب على الظرفية معرفاً أو منكراً منوناً كـ«جئت أول الناس أو أولاً» أزمنة مجئ الناس» أو يضم كـ«جئتك أول» و يصح أن يعتبر صفة لموصوف به من زمان أو غيره فيمنع من الصرف فيجر بالفتحة و ينصب على الحال أو غيره و معناه «متقدماً» كـ«جئتك أول أو أولاً» أي «متقدمهم» أو «متقدماً» و «رأيت أول» أي «شخصاً متقدماً» فـ«أول» بهذا المعنى أوليته باعتبار عامله أو غيره، انتهى.

فظهر من جميع ما نقلناه أن «أول» قد لاينصرف و قد ينصرف و ينون كما في بعض الأدعية المأثورة.

(و «دون») كذلك أيضاً فتبنى و تعرب على التفصيل المتقدم و هو ظرف مكان اسم لأدنى مكان باعتبار مكان المضاف إليه نحو: «جلست دون زيد» أي «أقرب

---

١. سورة الأعراف (٧) الآية (١٤٣).

مكان من مكان جلوس زيد».

و قد يستعمل «دون» في الرتب المتفاوته كـ «زيد دون عمرو في الرئاسة مثلاً أو في الفضل مثلاً» أو نحوهما و قد يستعمل في مطلق التجاوز عن شيء إلى آخر نحو: «فعلت بزيد الإكرام دون الإهانة» و نحو: «أعطيت زيداً دون بكر».

(والجهات الست أيضاً) كذلك تبنى و تعرب على التفصيل المتقدم و هي «فوق» و «تحت» و «أمام» و «قدام» و «وراء» و «خلف» و «أسفل».

قال الرضي: و لايقاس عليها ما هو بمعناها نحو: «يمين» و «شمال»، فعد بعضهم «يمين» و «شمال» مما نحن فيه غير صحيح، لأن كلام الرضي هو المرضي، لأنه نجم أئمة هذه الصناعة، فمثال البناء (نحو:

.... و ما لم يكن لقاؤك إلا من وراء وراء)

بالبناء على الضم (و حكى الكسائي «أ فوق تنام أم أسفل» بالنصب) في كلا الظرفين على نية المضاف إليه لفظاً و معنى (أي «أ فوق هذا) تنام أم أسفل هذا».

(و «عل» بمعنى «الفوق») تبنى بالضم إذا كانت معرفة بأن أريد بها علو شيء معين و حذف ذاك الشيء و نوي معناه دون لفظه (نحو: «و أتيت فوق بني كليب من عل») أي «من علوهم» و كذا إذا كانت نكرة بأن أريد بها شيء مجهول نحو: («كجلمود صخر حطه السيل من عل») أي «حطه السيل من شيء عال».

و قال بعضهم في هذه الصورة: إنها معربة و لذا قال: إنها في البيت الثاني بكسر اللام.

(و فهم من ذكر المصنف لها جواز إضافتها لفظاً و به) أي بجواز إضافتها لفظاً (صرح الجوهري) في كتاب صحاح اللغة قال فيه: يقال: «أتيته من عل الدار» بكسر اللام «أي «من عال» (و خالفه) أي خالف الجوهري (ابن أبي الربيع) فقال: إنها لاتستعمل مضافة.

و «عل» في الأصل «علي» أو «علو» حذف لامها نحو: «يد» و «دم». قال الرضي: إذا بنيت «عل» على الضم حذف اللام أي الياء نسياً منسياً، إذ لو قلت: «علي»

استثقلت الضمة على الياء و لو حذفتها و قلت: «علي» لم يتبين كونها مبنية على الضم كأخواتها و أما نحو «يا قاضي» فاطراد الضم في المنادى المعرفة المفرد يرشد إليه، انتهى.

و قال بعض آخر: إن أصلها «علو» حذفت الواو اعتباطاً و أُجري الإعراب والبناء على عينها التي هي اللام.

(و أعربوا نصباً و جراً كما تقدم و رفعاً إذا ما نكر أي قطع عن الإضافة لفظاً و نية «قبلاً» و ما من بعده) إلى «عل» (و) ما (قبله) يعني «لدن» و «مع» و «غير» (قد ذكر و شمل ذلک) أي شمل هذا («عل») فيلزم على هذا جواز إعرابها نصباً و جراً.

(و به) أي بشمول هذا الحكم «عل» (صرح بعضهم) فقال بجواز نصبها و جرها، (لكن قال ابن هشام: ما أظن نصبها موجوداً) وكذا قال في جواز إضافتها.

(ثم هو) أي النصب (على الظرفية في «قبل» و ما بعده إلا «حسب» فعلى الحالية و) لكن (ذكر المصنف أن أسماء الجهات) الست (ما عدا «فوق» و «تحت») تتصرف تصرفاً متوسطاً) فعلى هذا يمكن أن يكون نصبها على غير الظرفية (و أن «دون» تتصرف تصرفاً نادراً) فهي أيضاً يمكن أن تنصب على غير الظرفية.

(و ما يلي المضاف) أي ما يقع بعد المضاف (أي المضاف إليه يأتي خلفاً عنه أي عن المضاف في الإعراب) فيعرب المضاف إليه بإعراب المضاف (و) في (التذكير) فيجري على المضاف إليه المؤنث أحكام المذكر (و) في (التأنيث) فيجري على المضاف إليه المذكر أحكام المؤنث (و غيرها) أي في الإفراد والتثنية والجمع و ذي العقلية والتنكير و غير ذلك من الأُمور التي يحكم عليها العقل والذوق السليم.

و هذه الخلافة (إذا ما حذف) المضاف (نحو: ﴿و جاء ربك﴾[1]) مثال لخلافة المضاف إليه عن المضاف في الرفع، لأن المضاف المحذوف كان فاعلاً (أي «أمر ربك») أو «عذاب ربك» أو «رسول ربك» والتقدير الأخير أحسن، لأن الداعي إلى

١. سورة الفجر (٨٩) الآية (٢٢).

تقدير المضاف أن نسبة المجيء إلى الله تعالى مستحيلة، لأنه من عوارض الأجسام و هو منزه عن ذلك و الأمر والعذاب من المعاني لايتصفان بالمجيء إلا مجازاً.

و نحو: (﴿و تجعلون رزقكم﴾[1]) مثال لخلافة المضاف إليه عن المضاف في النصب، لأن المضاف المحذوف كان معفولاً لـ «تجعلون» و في هذا المثال مضافان حذف كل واحد منهما تدريجاً (أي «بدل شكر رزقكم») فحذف «البدل» و خلف عنه «الشكر» في النصب ثم حذف «الشكر» و خلف عنه «رزقكم».

أما خلافة المضاف إليه عن المضاف في الجر فغير معقول، لكونها تحصيلاً للحاصل. و نحو:

(يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيل السلسل)[2]

مثال لخلافة المضاف إليه المؤنث عن المضاف المذكر في التذكير، إذ «بردى» مؤنث عاد عليه الضمير المذكر المستتر في «يصفق» (أي «ماء بردى» و هو) أي «بردى» (نهر بدمشق) و ألفه للتأنيث.

و نحو: («والمسك من أرادانها نافحة») مثال لخلافة المضاف إليه المذكر عن المضاف المؤنث في التأنيث، إذ «المسك» مذكر عاد عليه ضمير المؤنث المستتر في «نافحة» (أي «رائحة) المسك».

و نحو: («إن هذين حرام على ذكور أمتي») مثال لخلافة المضاف إليه التثنية عن المضاف المفرد في الإفراد و لذا عاد إلى «هذين» الضمير المفرد المستتر في «حرام» (أي) «إن (استعمالهما) ـ أي الذهب والحرير ـ حرام على ذكور أمتي».

(و) نحو: (﴿تلك القرى أهلكناهم﴾[3]) يمكن أن يجعل مثالاً لخلافة المضاف إليه غير العاقل عن المضاف العاقل في ذي العقلية بدليل عود ضمير جمع المذكر المختص بذوي العقول إلى «تلك القرى» و هي من غير ذوي القعول و ذلك لخلافتها

---

١. سورة الواقعة (٥٦) الآية (٨٢).
٢. البيت لحسان بن ثابت، في ديوانه، ص ١٢٢، و شرح الأشموني، ج ١ ص ١٧٣.
٣. سورة الكهف (١٨) الآية (٥٩).

عن «الأهل» و هم من ذوي العقول.

و يمكن أن يكون مثالاً لخلافة المضاف إليه المفرد عن المضاف الجمع في الجمعية بدليل عود ضمير الجمع إلى «تلك» و هو مفرد و يمكن فيه اعتبارات أُخرى ظاهرة لا حاجة إلى بيانها (أي «أهلها») التقدير «أهل تلك القرى» فالمضاف إليه الذي خلف عن المضاف هو «تلك».

و نحو: («تفرقوا أيادي سبا») مثال لخلافة المضاف إليه المعرفة عن المضاف النكرة و هو «مثل» في التنكير، لأنه لايتعرف بالإضافة فوقع «أيادي سبا» و هو معرفة حالاً للضمير في «تفرقوا» لخلافته عن «مثل» (أي «مثلها») أي «مثل أيادي سبا».

و قد ذكرنا هذا التوجيه في شرحنا على الصمدية في باب «لا» التي لنفي الجنس في قولهم، «قضية لا أبا حسن لها» فراجع حتى يتضح لك المرام في المقام.

ولايعقل خلافة المضاف إليه المعرفة عن المضاف النكرة في التنكير، إذ لايعقل كون المضاف نكرة مع المضاف إليه المعرفة إلا في الإضافة اللفظية والكلام ليس فيها.

و يشترط في هذه الخلافة أن لايكون المضاف إليه جملة و إلا يمتنع حذف المضاف حينئذ، لأن المضاف إليه لايقبل الإعراب و لا سائر ما فيه الخلافة فتأمل.

والمضاف المحذوف قد يجعل نسياً منسياً بحيث لايراعى في الكلام و لايلتفت إليه أبداً بأن لايعود إليه ضمير ولايجري عليه حكم من أحكامه كقوله تعالى: ﴿و سئل القرية﴾ [1] فإنه جعل «الأهل» المحذوف مطروحاً غير ملتفت إليه أصلاً لا بعود الضمير إليه و لا بحكم آخر من أحكامه، اللهم إلا أن يقال: إن السؤال المذكور في الآية من أحكامه، لأنه من أحكام ذوي العقول لا غيرهم.

و قد لايجعل المضاف المحذوف نسياً منسياً بل يلتفت إليه في الكلام و يعتبر فيه حكم من أحكامه نحو قوله تعالى: ﴿أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج﴾ [2] أي

---

١. سورة يوسف (١٢) الآية (٨٢). ٢. سورة النور (٢٤) الآية (٤٠).

«كذي ظلمات» بالإفراد فحذف المضاف والتفت إليه فذكر الضمير في «يغشاه» و لوكان مطروحاً لقال: «يغشاها».

واجتمع الأمران في قوله تعالى: ﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون﴾[1] والتقدير و «كم من أهل قرية» و لم يلتفت إلى «أهل» أولاً فقال: «أهلكناها»، ثم التفت إليه ثانياً فأعاد ضمير الجمع إلى «أهل» و قال: «أو هم قائلون».

و هاهنا نكتة لابد من التنبيه عليها و هي أن هذه الخلافة يطلق عليها المجاز، قال في المطول: اعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي كذلك توصف به أيضاً، لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره، و ظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الإعراب و هذا ظاهر في الحذف كالنصب في «القرية» والرفع في «ربك»، لأنه قد نقل عن محله أعني المضاف و أما في المجاز بالزيادة فلايتحقق ذلك الانتقال فيه.

و قد صرح بأن الجر في «ليس كمثله» مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الأول لكنه ـ أي الخطيب ـ حاول التنبيه على الثاني اقتداء بالسلف و اجتذاباً بضبع السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال ـ أي الخطيب ـ: و قد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها و الظاهر أن إضافة الحكم إلى الإعراب للبيان و به يشعر لفظ المفتاح أي تغير إعرابها من نوع إلى آخر بحذف لفظ أو زيادة لفظ، فالأول كقوله تعالى: ﴿و جاء ربك﴾[2] ﴿وَسْئَلِ القرية﴾[3] والثاني مثل قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾[4] أي «جاء أمر ربك» لاستحالة مجيء الرب، و «اسأل أهل القرية» للقطع بأن المقصود سؤال أهل القرية و إن كان الله قادراً على إنطاق الجدران أيضاً.

قال الشيخ عبد القاهر: إن الحكم بالحذف هاهنا لأمر يرجع إلى غرض المتكم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية

---

١. سورة الأعراف (٧) الآية (٤).
٢. سورة الفجر (٨٩) الآية (٢٢).
٣. سورة يوسف (١٢) الآية (٨٢).
٤. سورة الشورى (٤٢) الآية (١١).

قد خرجت و باد أهلها فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً و مذكراً أو لنفسه متعظاً و معتبراً: «اسأل القرية عن أهلها و قل لها ما صنعوا» كما يقال: «سل الأرض من شق أنهارك و غرس أشجارك و جنى أثمارك» فالحكم الأصلي لـ «لربك» و «القرية» هو الجر و قد تغير في الأولى إلى الرفع و في الثانية إلى النصب بسبب حذف المضاف ﴿و ليس كمثله شيء﴾ فالحكم الأصلي لـ «مثله» هو النصب، لأنه خبر «ليس» و قد تغير إلى الجر بسبب زيادة الكاف، إلى أن قال: و قال صاحب المفتاح: و رأيي في هذ النوع أن يعد ملحقاً بالمجاز و مشبهاً به لاشتراكهما في التعدي عن الأصل إلى غير الأصل لا أن يعد مجازاً.

و قال فيه أيضاً: قال الشيخ في دلائل الإعجاز: «لم ترد أي الخنساء بالإقبال و الإدبار في قولها في وصف الناقة: «إنما هي إقبال و إدبار» غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة و إنما المجاز في أن جعلتها لكثرة ما تقبل و تدبر كأنها تجسمت من الإقبال والإدبار و ليس أيضاً على حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه و إن كانوا يذكرونه منه، إذ لو قلنا أريد إنما هي ذات إقبال و إدبار أفسدنا الشعر على أنفسنا و خرجنا إلى شيء مغسول و كلام عامي مرزول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة للمعاني.

و معنى تقدير المضاف فيه أنه لو كان الكلام قد جيء على ظاهره و لم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه أن يجاء بلفظ الذات لا أنه مراد، انتهى ما في المطول و هو شامل لنكات دقيقة مفيدة لأهل التحقيق والدقة والله الموفق و هو المستعان.

(و ربما جروا المضاف إليه الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدم و هو المضاف لكن لا مطلقاً بل بشرط) أحد أمرين:

الأول: (أن يكون ما حذف) أي المضاف المحذوف (مماثلاً في اللفظ و المعنى لما) أي لمضاف مذكور (عليه قد عطف) هذا المضاف المحذوف.

والثاني: (أو) يكون المضاف المحذوف (مقابلاً له) أي لما عليه قد عطف.

فالأول نحو:

أكـل امـرئ تـحسبين امـرأً / و نـار تـوقدُ بـالليل نـاراً[1]

فأبقي «نار» على جره مع أنه مضاف إليه «كل» محذوفة معطوفة على مماثله و هو «كل» المذكورة أي «وكل نار» و إنما جعل «نار» مجروراً بـ «كل» محذوفة و لم يجعل مجروراً بالعطف على «امرئ» الأول لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين، لأن «امرئ» الأول معمول لـ «كل» و «امرئ» الثاني معمول لـ «تحسبين» على أنه مفعوله الثاني، و مفعوله الأول «كل امرئ»، قدم عليه لدخول الهمزة عليه، فلو عطف «نار» الأول المجرور على «امرئ» الأول و عطف «نار» الثاني على «امرئ» الثاني لزم أن يعطف بحرف واحد شيئان على معمولي عاملين مختلفين، و ذلك لايجوز، لأن حرف العطف نائب عن العامل و عامل واحد لايعمل جراً و نصباً و لايقوى أن ينوب عن عاملين.

(والثاني كقراءة بعضهم: ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة﴾[2]) بجر «الآخرة» على حذف مضاف مقابل للمضاف المذكور (أي «باقي الآخرة») و مقابلة «الباقي» و «العرض» الزائل معلومة لاتحتاج إلى البيان (كذا قدره ابن أبي الربيع).

(و يحذف الثاني) أي المضاف إليه (فيبقى الأول) أي المضاف على حالة من ثلاث حالات:

الأولى: أن يبقى على ما كان يستحقه من إعراب و تنوين أو بناء نحو: ﴿من قبل و من بعد﴾[3] و أخواتهما من الظروف المقطوعة عن الإضافة و قد تقدم مفصلاً.

الثانية: أن يبقى على إعرابه وينون عوضاً عن المضاف إليه المحذوف نحو: ﴿كلاً ضربنا له الأمثال﴾[4] و نحو: ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾[5] و قد تقدم أيضاً.

والثالثة: و هو المقصود هاهنا أن يبقى (بلا تنوين كحاله إذا به يتصل) أي يعرب بلا تنوين كما كان كذلك عند ذكر المضاف إليه لكن لا مطلقاً بل (بشرط عطف على

---

١. البيت لأبي داود في ديوانه، ص ٣٥٢ و شرح الأشموني، ج ٢ ص ١٧٥.
٢. سورة الأنفال (٨) الآية (٦٧).
٣. سورة الروم (٣٠) الآية (٤).
٤. سورة الفرقان (٢٥) الآية (٣٩).
٥. سورة البقرة (٢) الآية (٢٥٣).

هذا المضاف) الذي يبقى (و إضافة لهذا المعطوف على هذا المضاف) الباقي (إلى مثل الذي له أضفت الأولا كقولهم: «قطع الله يد و رجل من قالها») فحذف ما أُضيف إليه «يد» و هو «من قالها» و عطف «رجل» على «يد» و أُضيف «رجل» إلى مماثل ما أُضيف إليه «يد» و هو «من قالها» (أي «يد من قالها و رجلٍ من قالها»).

و هذه المسألة شبيهة بباب التنازع و لذا قال بعضهم: إن المحذوف من الثاني لا من الأول و بعضهم كالشارح قال: إن المحذوف من الأول لا الثاني.

و قال بعضهم: إن الاسمين مضافان إلى «من قالها»، فلا حذف في الكلام لا من الأول و لا من الثاني و هذا نظير ما سيأتي في فصل أحكام توابع المنادى في قوله:

في نحو «سعد سعد الأوس» ينتصب ثـان و ضـم و افـتح أولاً تـصب

فيجري جميع الأقوال في الإضافة هناك هاهنا فراجع.

(و قد يأتي ذلك) أي بقاء المضاف إليه (من غير عطف) على المضاف (كما حكى الكسائي من قولهم: «أ فوق تنام أم أسفل»)، و قد تقدم آنفاً أن الشاهد في كلا الظرفين.

(فصل مضاف) لفظ «فصل» (بالنصب مفعول) مقدم؛ عامله («أجز») في آخر البيت (شبه فعل صفة) و موصوفه («مضاف») الذي أُضيف إليه لفظ «فصل» و المراد من «شبه فعل» ما يكون فيه معنى الفعل (أي مصدر و اسم فاعل ما نصب ذلك المضاف عن المضاف إليه) متعلق بـ «فصل» و «ما» في «ما نصب» (فاعل «فصل»، «مفعولاً» تمبيز) للنسبة في «نصب» (أو ظرفاً) أيضاً تميز لا حالان كما زعم خالد (أجز).

و حاصل (المعنى) أنه (أجز أن يفصل) المعمول (الذي نصبه المضاف على المفعولية أو الظرفية بينه) أي بين المضاف (و بين المضاف إليه) و المضاف مصدر أو اسم فاعل و ذكر الشارح للمسألة خمسة أمثلة:

الأول: أن يكون المضاف المفصول عن المضاف إليه مصدراً والفاصل مفعولاً

للمضاف (كقراءة ابن عامر: ﴿قتل أولادهم شركائهم﴾[1] بنصب «أولاد» و جر «شركاء» فانفصل المضاف و هو «قتل» عن المضاف إليه و هو «شركاء» والفاصل «أولاد» و هو مفعول لـ «قتل» و إضافة «قتل» إلى «شركاء» من إضافة المصدر إلى الفاعل.

(و) الثاني أن يكون المضاف المفصول عن المضاف إليه أيضاً مصدراً ولكن المعمول ظرف نحو: (قول بعضهم: «ترك يوماً نفسك و هواها سعي في رداها») بجر «نفسك» بإضافة «ترك» إليه فـ «ترك» مصدر مضاف و «نفسك» مضاف إليه و الفاصل بينهما «يوماً» و هو ظرف للمضاف.

(و) الثالث: أن يكون المضاف اسم فاعل والمضاف إليه مفعولاً للمضاف نحو: (قوله تعالى: ﴿فلاتحسبن الله مخلف وعده رسله﴾[2]) بنصب «وعده» و جر «رسله»، فانفصل المتضايفين بـ«وعده» و هو مفعول ثان لـ«مخلف» و المفعول الأول «رسله» المضاف إليه.

والرابع: كالثالث إلا أن الفاصل شبه ظرف معمول للمضاف (و) هو (قوله ﷺ: «هل أنتم تاركو إلي صاحبي») فـ«تاركو» اسم فاعل مضاف إلى «صاحب» و هو مفعول «تاركو» والفاصل شبه ظرف معمول للمضاف و هو «إلي».

والخامس: كالثالث والرابع إلا أن الفاصل ظرف معمول للمضاف (و) هو (قول الشاعر: «كناحت يوماً صخرة بعسيل») بجر «صخرة» فالفاصل بين المتضايفين «يوماً» و هو ظرف معمول للمضاف.

(و لم يعب فصل يمين) بين المتضايفين، سواء كان المضاف شبه فعل أم لا (حكى الكسائي «هذا غلام والله زيد») بجر «زيد» بإضافة «غلام» إليه و فصل بينهما بالقسم و ذلك، لأنه لكثرة دوره في الكلام لايعد فصلاً.

والفصل بجميع ما تقدم من الفواصل يكون جائزاً في السعة بلا ضرورة شعرية داعية إلى الفصل.

---

١. سورة الأنعام (٦) الآية (١٣٧). ٢. سورة إبراهيم (١٤) الآية (٤٧).

(و اضطراراً وجد الفصل بأجنبي من المضاف) المراد من «الأجنبي» في المقام ما كان معمولاً لغير المضاف لا الأجنبي بالمعنى الذي يذكر في بيان الفرق بين الصفة المشبهة و اسم الفاعل، فإنه لا معنى له في هذا المقام صرح بذلك ابن هشام و غيره، فلايصح قول الشارح في مقام الاستشهاد (كقوله:

ما إن وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب)[١]

إذ «الوجد» الفاصل بين المتضايفين في البيت فاعل للمضاف أعني «القهر» كما صرح به أيضاً ابن هشام و غيره.

و لاتغتر بما قاله بعض المحققين من المحشين من أن «الوجد» فاعل للمضاف إليه أعني «الصب» ثم استشكل على نفسه بلزوم تقديم الفاعل على عامله، فأجاب عن ذلك بأنه جائز في الضرورة، فإن كل ذلك كلام فارغ سيما القول بجواز تقديم الفاعل في الضرورة، لأن تقديم الفاعل ممتنع مطلقاً كما تقدم في باب الفاعل عند قول الناظم:

و بعد فعل فاعل فإن ظهر فهو و إلا فضمير استتر

حيث قال الشارح: و هي أعني البعدية مرتبته، فلايتقدم الفعل، لأنه كالجزء منه، انتهى.

و قرره المحقق المحشي بقوله: «أي تلك البعدية بحسب الرتبة لا بحسب اللفظ فقط و ذلك لأنه معمول و مرتبة المعمول هو التأخر عن العامل» قال التفتازاني: تقديم الفاعل حال كونه فاعلاً ممتنع بالاتفاق.

والحاصل أن جعل قول الشاعر، «ما إن وجدنا» إلخ مثالاً للفصل بالأجنبي خطأ صدر من الشارح و قلده في ذلك من دون تحقيق المحقق المحشي فظنه من أمثلة الفصل بالأجنبي ثم بنى والشجرة تنبئ عن الثمرة، فالتحقيق أن هذا البيت ليس من أمثلة الفصل بالأجنبي بل هو قسم برأسه وقع الفصل فيه بفاعل المضاف.

---

١. الرجز بلانسبة في المقاصد النحوية، ج ٣ ص ٤٨٣ و شرح الأشموني، ج ٢ ص ١٨٧.

و وجه عدم جواز هذا القسم أعني الفصل بالفاعل إلا في الضرورة أن ما يقع به الفصل في السعة يشترط فيه أن يكون فضلة حتى يمكن تنزيل وجوده كالعدم، لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئه، لأنه واقع موقع تنوينه فكما لايفصل بين أجزاء الاسم لايفصل بينه و بين ما نزل منزلة الجزء منه و في البيت أعني «ما إن وجدنا» إلخ هذا الشرط مفقود، لأن «الوجد» فاعل لـ «القهر»، فلذا لايجوز إلا في الضرورة و حاصل المعنى: و «لا عدمنا فهو وجد صب و إن الوجد غالب على الصب دائماً» و «الصب» العاشق.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن الأجنبي أي ما كان معمولاً لغير المضاف و إن كان عاملهما واحداً على ثلاثة أقسام:

الأول: ما كان فاعلاً (و) هو نحو: (قوله:

أنجب أيام والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلا)[1]

فـ «أنجب» فعل ماض و «والداه» فاعله و «به» متعلق بـ «أنجب» و «أيام» ظرف زمان متعلق بـ «أنجب» و هو مضاف و «إذ» مضاف إليه و «والده» فاصل بين المضاف والمضاف إليه و هو أجنبي عن المضاف، لأن الفاصل والمضاف كليهما معمولان لـ «أنجب» أي «أنجب والداه به أيام إذ نجلاه».

الثاني: ما كان مفعولاً (و) هو نحو (قوله: «تسقي امتياحاً ندى المسواك ريقتها») فـ «تسقي» مضارع «سقى» متعد لاثنين و فاعله مستتر فيه يرجع إلى المحبوبة و «ندى» مفعوله الأول و هو مضاف و «ريقتها» مضاف إليه و «المسواك» مفعوله الثاني، فصل به بين المتضايفين أي «تسقي ندى ريقتها المسواك» و «المسواك» أجنبي عن «ندى» ليس معمولاً له و إن كان عاملهما واحداً و هو «تسقي» و في كون «ندى» المفعول الأول مع كون «تسقي» من باب «أعطيت» تأمل فتأمل.

والثالث: ما كان ظرفاً (و) هو (قوله:

١. البيت للأعشى في ديوانه، ص ٢٨٥ و شرح الأشموني، ج ٢ ص ١٨٣، طبع بيروت ١٤١٩.

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي) يقارب أو يزيل

فأضيف «الكف» إلى «يهودي» و فصل بينهما بالظرف أعني «يوماً» و هو أجنبي عن المضاف، لأنه ليس معمولاً له، لأنه متعلق بـ «خط» و إنما خص «اليهودي»، لأنهم كانوا أهل الخط والكتابة في زمان الشاعر، و «يزيل» بمعنى «يفصل» يشبه الشاعر ما بقي متناثراً من آثار الديار هنا و هناك بكتابة اليهودي حيث يجعل بعضها قريباً متصلاً و بعضها بعيداً منفصلاً.

(أو بنعت) عطف على «بأجنبي» (نحو: «من ابن أبي شيخ الأباطح طالب») ففصل بين المتضايفين أعني «أبي» و «طالب» بنعت المضاف و هو «شيخ الأباطح» أي من ابن أبي طالب شيخ الأباطح».

هذا، ولكن لايذهب عليك أن المثال غير مطابق للممثل، لأن «شيخ الأباطح» ليس نعتاً للمضاف فقط بل هو نعت لمجموع المتضايفين، لأن المنعوت كنية و هو من قسم العلم لايدل أحد جزئيه على شيء، نعم نعته تابع لجزئه الأول في الأحكام و هذا ليس مناقشة بل بيان لكون المثال غلطاً محضاً فليطلب للممثل مثال آخر و لعله لهذا الإشكال لم يقيد الشارح النعت في النظم بكونه نعتاً للمضاف فتأمل.

(فائدة) قال في حاشية التصريح: «أبو طالب» كنية، لأن اسمه عليه السلام «عبد مناف» و قيل: اسمه كنيته قاله النووي في تهذيب الأسماء واللغات في ترجمة الإمام علي عليه السلام، انتهى. و قال بعض أهل الأنساب: اسمه عليه السلام عمران.

(أو نداء) أيضاً عطف على «بأجنبي» و (مثل) المصنف (له في شرح الكافية بقوله:

كأن برذون أبا عصام زيد حمار دُقّ باللجام)[1]

فأضيف «برذون» إلى «زيد» و فصل بينهما بالمنادى أعني «أبا عصام» أي «كأن برذون زيد حمار يا أبا عصام».

---

١. البيت بلانسبة في الخصائص، ج ٢ ص ٤٠٤ و شرح الأشموني، ج ٢ ص ١٨٦ طبع بيروت، ١٤١٩.

(و يحتمل أن يكون) «أبا عصام» هو المضاف إليه لـ «برذون» (على لغة إجراء «أب» بالألف على كل حال) كما تقدم في باب أقسام الإعراب بالنيابة في قوله: «و قصرها من نقصهن أشهر» (و) الحال أن («زيد» بدل منه) أي من «أبا عصام» (أو عطف بيان) له (قاله) أي هذا الاحتمال (ابن هشام).

(تتمة: من الفواصل) بين المتضافين لفظة («إما» قاله في الكافية والفصل بها مغتفر) يجوز في السعة (كقوله:

هما خُطتا إما إسار و منّة و إما دم والقتل بالحر أجدر)[1]

فأضيف «خطتا» إلى «إسار» و فصل بينهما

هذا ولكن قال في المغني في الباب الخامس: إن نوني التثنية والجمع يحذفان للضرورة فمثل بهذا البيت ثم قال: فيمن رواه برفع «إسار» و «منة» و أما من خفض فبالإضافة و فصل بين المتضايفين بـ «إما» فلم ينفك البيت عن ضرورة انتهى.

(فصل في) أحكام (المضاف إلى ياء المتكلم)

إنما عقد المصنف الفصل للاسم المضاف إلى ياء المتكلم غير الأسماء الستة، أما الأسماء الستة المضافة إلى ياء المتكلم فلها أحكام خاصة يشير إليها الشارح إجمالاً في آخر الباب تتميماً للبحث و تكميلاً للفائدة.

و في المضاف إلى ياء المتكلم خلاف و (الصحيح أنه معرب) في الحالات الثلاث، فإنه لما اشتغل آخره بالكسرة لمناسبة الياء قبل دخول العامل امتنع دخول حركة أخرى عليه، سواء توافقت الأولى أم تخالفت (خلافاً لابن الخشاب والجرجاني في قولهما: إنه مبني لإضافته إلى غير متمكن).

و إنما خالفهما القوم لعدم اطراد قولهما في كل غير متمكن (لإعراب) الاسم (المضاف إلى الكاف والهاء) مع أنهما أيضاً ضميران غير متمكنين (و) لعدم اطراد

---

١. البيت لتأبط شراً في ديوانه، ص ٨٩، و شرح الأشموني، ج ٢ ص ١٨٢.

قولهما في كل مضاف إلى الياء لإعراب (المثنى) والجمع (المضاف إلى الياء).

(و) خلافاً (لبعضهم في قوله: إنه ليس بمبني لعدم الشبه) الموجب للبناء (و لا معرب لعدم تغير حركته) أي حركة آخره باختلاف العوامل و قد قالوا: إن المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل.

(آخر ما أُضيف لليا اكسر) بمناسبة الياء (إذا لم يك معتلاً) أي إذا لم يكن منقوصاً ولا مقصوراً، (أو جارياً مجراه) أي المعتل، يعني لم يكن تثنية ولا جمع سلامة فإنهما في المقام في حكم المعتل كما سيأتي عن قريب.

فما ليس معتلاً أو جارياً مجراه إما صحيح و هو عند النحاة ما ليس في آخره فقط حرف علة، لأنهم يبحثون عن آخر الكلمة بخلاف الصحيح عند الصرفيين، فإنه عندهم ما ليس أوله و لا وسطه ولا آخره حرف علة، لأنهم يبحثون عن مجموع بناء الكلمة صحة و اعتلالاً، و إما جار مجرى الصحيح و هو ما كان في آخره ياء أو واو ما قبلهما ساكن.

و إنما كان هذا جارياً مجرى الصحيح، لأن حرف العلة بعد السكون لايثقل عليها الحركة، لأن الحركة بعد السكون كالحركة بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان و كما لايثقل الحركة على حرف العلة بعد السكوت في ابتداء الكلام نحو «وعد» و «يسر» فكذلك لايثقل الحركة عليه بعد السكون، فالمضاف الصحيح (كـ «صاحبي» و «غلامي» و) المضاف الجاري مجرى الصحيح نحو: («ظبيي» و «دلوي») فاكسر آخر كل واحد منهما. (و لك حينئذ في الياء) خمسة أوجه:

الأول والثاني: (الفتح والسكون) و قد اختلف في أن أيهما الأصل فقيل: الأصل فيه السكون، لأنه مبني والأصل في كل مبنيٍ السكون كما تقدم في باب المعرب والمبني في قوله:

و كل حرف مستحق للبنا   والأصل في المبني أن يسكنا

و قيل: الأصل فيه الفتح، إذ الأصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لضرورة الابتداء بالساكن حقيقة كواو العطف أو حكماً كما فيما نحن فيه، فإن الياء

لاستثقالها بالمضاف و تركيبها معه في حكم الابتداء و قد تقدم بعض ذلك أيضاً في الباب المذكور في قوله:

و منه ذو فتح، و ذو كسر، و ضم «كأين»، «أمس»، «حيث» والساكن «كم»

(و) **الثالث**: (حذفها) أي حذف الياء (لدلالة الكسر عليها) أي على الياء المحذوفة (نحو) قول الشاعر: («خليل أملك مني») بكسر اللام في «خليل» والأصل «خليلي» فحذف الياء و أبقي كسر ما قبلها للدلالة عليها.

والرابع: حذف الياء (و فتح ما وليته) أي فتح آخر المضاف الذي وقع الياء متصلاً به أي بالآخر (فتقلب) الياء (ألفاً نحو): «جاء غلاما» و «رأيت غلاما» و «مررت بغلاما» و نحو: («ثم آوي إلى أماء») أي «إلى أمي».

(و) **الخامس**: (حذف الألف) المنقلبة عن الياء (و إبقاء الفتح) للدلالة على الألف المحذوفة (نحو:

و لست بمدرك ما فات مني بـ«لهف» و لا بـ«ليت» و لا «لو أني»)[1]

بفتح فاء «لهف» و تاء «ليت» والأصل «لهفي» و «ليتي».

و قد ظهر من الأمثلة المذكورة أن هذه الوجوه الخمسة في المضاف إلى ياء المتكلم لاتختص بباب النداء و إن قال به بعضهم.

هذا كله صحيحاً أو جارياً مجراه، (فإن يك) ما يضاف إلى الياء (معتلاً)، سواء كان منقوصاً (كـ «رام») أو مقصوراً (و) هو نحو: («قذا» أو يك) جارياً مجرى المعتل بأن يكون (مثنى أو مجموعاً جمع سلامة) فالتثنية (كـ «ابنين» و) الجمع نحو: («زيدين» فذي) المذكورات أي المعتل و ما يجري مجراه (جميعها الياء المضاف إليها بعد بالضم) أي بعد المضاف (فتحها) أي فتح ياء المتكلم (و سكون الياء التي في آخر المضاف احتذي).

حاصله أن فتح ياء المتكلم و سكون الياء التي في آخر المضاف اتبع و انتخب، أما

---

١. البيت بلانسبة في الأشباه و النظائر، ج ٢ ص ١٧٩ و شرح الأشموني، ج ٢ ص ١٩٦، طبع بيروت، ١٤١٩.

فتح ياء المتكلم فلدفع التقاء الساكنين والفتحة أخف الحركات، و أما سكون الياء التي في آخر المضاف فللإدغام كما يذكر فيما بعد «ثم».

و لذا قال: (ثم في ذلك تفصيل و ذلك) التفصيل (أنه تدغم الياء التي في آخر المضاف فيه أي في الياء مضاف إليه)، سواء كان المضاف مرفوعاً (نحو: «جاءني قاضي») أما التثنية والجمع في حالة الرفع فليس في آخرهما ياء فلذا لم يذكر لهما مثالاً للرفع أو كان المضاف منصوباً (و) هو نحو: («رأيت قاضي» و) نحو: «رأيت (غلامي» في) تثنية المنصوب (و) نحو: «رأيت (زيدي») في جمع المنصوب، أو كان المضاف مجروراً (و) هو نحو: («مررت بقاضي و غلامي») في تثنية المجرور (و «زيدي») في جمع المجرور (و) إن كان في آخر المضاف (الواو) فهي (تدغم فيه) أي في ياء المتكلم (أيضاً بعد قلبها) أي الواو (ياء).

و اعلم أنه ليس في المقام اسم مضاف إلى الياء إلا جمع المذكر السالم والأسماء الستة في حالة الرفع لما تقدم في مواضع النيابة عند قوله:

والثاني منقوص و نصبه ظهر و رفعه ينوى كذا أيضاً يجر

من أنه ليس في الأسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضم إلا الأسماء الستة في حالة الرفع و لذا لم يمثل الشارح في المقام إلا بجمع المذكر السالم (نحو: «أودى بني») فـ «أودى» معناه «هلك» و «بني» فاعله و هو جمع «ابن» مضاف إلى ياء المتكلم أصله «بنوي» اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتكلم لاجتماع المثلين ثم كسر ما قبل الياء كما قال المصنف: (و إن ما قبل واو) الجمع (ضم فاكسره يهن).

ظاهر هذا الكلام أن قلب الضمة بالكسرة مؤخر عن قلب الواو ياء، لأن قلب الحركة معلول لقلب الواو والمعلول مؤخر عن العلة.

و قال بعضهم: إنه مقدم على قلب الواو ياء، لأن قلب الحركة أضعف من قلب الحرف، فلايحسن الإقدام على قلب الأقوى قبل قلب الأضعف.

(و إن فتح سابقه) أي سابق الواو (فأبقه) أي فأبق الفتح بحاله و لاتقلبه كسرة ليدل

الفتح على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين (نحو: «هؤلاء مصطفي») جمع اسم المفعول أصله «مصطفاوي» حذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم فعل ما ذكر.

(و) إن كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم (ألفاً) فأبقه أي (سلم) الألف (نحو: «محياي» و «عصاي» و «غلاماي» و سلامة الألف التي في المثنى) في حالة الإضافة إلى ياء المتكلم (في لغة الجميع) حتى في لغة هذيل.

(و) لكن الألف (التي في) المفرد (المقصور) فروي (عن) قبيلة (هذيل) أن (انقلابها) أي الألف (ياء حسن نحو) قول شاعرهم و هو أبو ذويب الهذلي: («سبقوا هوي»)، بفتح الهاء والواو و تشديد الياء أصله «هواي»، فقلب الشاعر الألف ياء و أدغمها في ياء المتكلم.

(خاتمة:) يذكرها الشارح تتميماً للبحث و تكميلاً للفائدة.

و اعلم (المستعمل في إضافة «أب» و «أخ» و «حم» و «هن» إلى الياء «أبي» و «أخي» و «حمي» و «هني») بلا رد لام الفعل المحذوف لجعله نسياً منسياً نظير «يدي» و «دمي».

(و أجاز المبرد «أبيّ» برد اللام) و تمسك في ذلك بقول الشاعر:

قدر أحلك ذا المجاز و قد أرى ... و أبيّ ما لك ذو المجاز بدار

و أجاب عن ذلك بعضهم بأن ذلك خلاف القياس و استعمال الفصحاء مع أنه يحتمل أن يكون المقسم به و الواو للقسم أي أبيّ[2].

★ ★ ★

---

١. البيت للمؤرج السلمي، رواه خزانة الأدب، ج ٤ ص ٤٦٧ و شرح الكافية، ج ٢ ص ٣٠٠ طبع بيروت، ١٤١٨، و قد رواه أمالي ابن الحاجب، ج ٢ ص ٦٠٢، من دون أن ينسبه إلى قائله.

٢. العبارة ـ كما ترى ـ ناقصة لم نظفر بصحيحها، و نحن نعرب المصراع الثاني من البيت لزيادة الإيضاح:

الواو للقسم، «أبيّ» اسم مجرور و هو مضاف، و الياء ضمير متصل في محل الجر بالأضافة، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف، «المجاز» مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة، «بدار» الباء فيه زائدة، و «دار» اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ما»، و الشاهد فيه «أبيّ»، حيث رُدّ لام «أبو» في حالة الجر، و هي الياء، ثم أدغمت في ياء المتكلم.